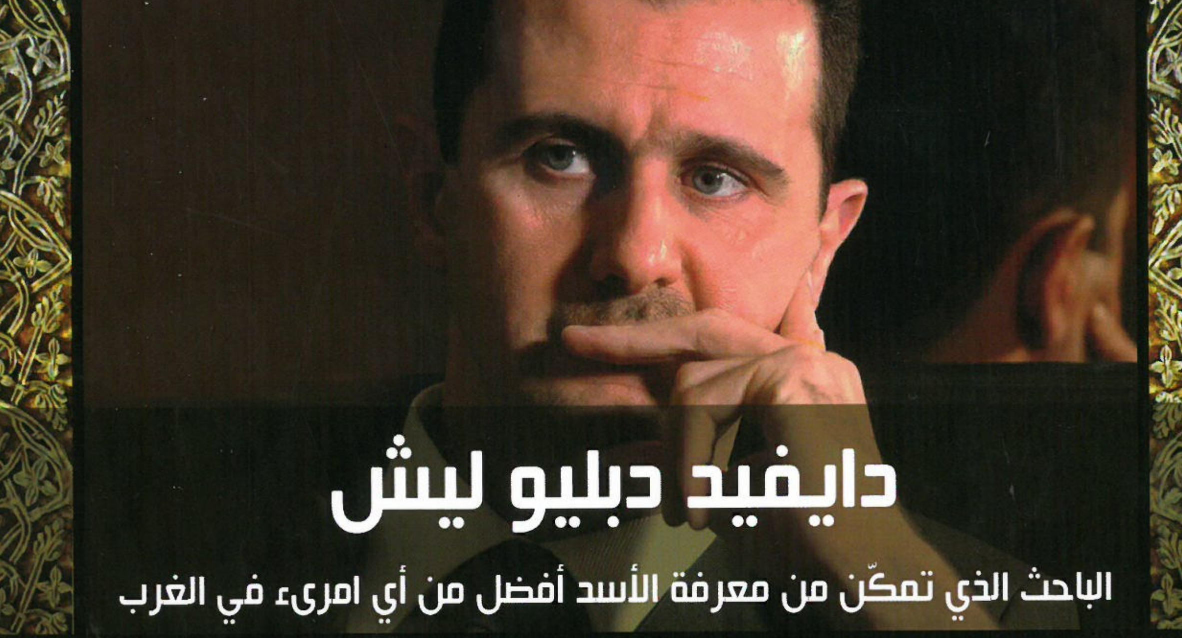
«ماذا سيحدث لو لم يسقط الأسد بالفعل؟»

سوريـة

سقوط مملكة الأسد



دايفيد دبليو ليش

الباحث الذي تمكّن من معرفة الأسد أفضل من أي امرىء في الغرب

«أثبت بشار الأسد، الشخص الذي عرفت وأحببت أنه قد انتهى منذ مدة طويلة ومعه الأمل...»

«أثبت النظام السلطوي السوري أنه أصعب من أن يقهر»



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

ديفيد دبليو ليش

سورية

سقوط مملكة الأسد





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٤
ISBN: 978-9953-88-775-3

Originally published as: **Syria: The Fall of the House of Assad.**
Copyright © 2012 David W. Lesch.
This edition is published by arrangement with Yale University Press.

صورة الغلاف: Paul Grover ©
www.paulgroverphotos.co.uk.

ترجمة: أنطوان باسيل
تدقيق لغوي: حبيب يونس
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

المقدّمة

قد يشكّل اختيار عنوان لكتاب نوعًا من المجازفة الخطرة. وهذه هي الحال بالتحديد عندما يتناول مضمون الكتاب، في الأساس، أحداثًا راهنةً. وقد تشهد المدة الفاصلة ما بين تسليم المسودة النهائية إلى الناشر، والظهور الفعلي للكتاب على رفوف المكتبات، عددًا من التطوّرات. وثمة احتمال ربما أن يمرّ الزمن على أجزاء قليلة (يؤمل في أنها قليلة جدًّا) من الكتاب، بما فيها العنوان، أو تبدو بالأحرى غير ملائمة. وعندما أُعَنْون الكتاب «سورية: سقوط مملكة الأسد»، فهذا يوحي بأن الرئيس بشّار الأسد سيسقط. ولكن ماذا سيحدث لو لم يسقط الأسد بالفعل مع تاريخ نشر الكتاب؟ فالواقع الذي بدا أكثر ترجيحًا، وأنا منكبٌّ على الكتابة (وهي جملة سأذكرها بالضرورة وتكرارًا في الكتاب)، هو أن ينجو الأسد، في الواقع، من المحنة الداخلية ضد حكمه، إلى ما بعد وقت طويل من تاريخ النشر.

لكنني مضيت في اعتماد هذا العنوان لسبب آخر، وهو أنني رأيت أن حكم بشار الأسد قد سقط بالفعل بغض النظر عن بقائه في السلطة أو عدمه. وهكذا تنتهي حقبة حكم بيت الأسد التي استمرت (أكثر من) أربعين عامًا – حافظ الأسد الذي

حكم من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، وابنه الذي خلفه إثر وفاته عام ٢٠٠٠. وفي ما تقدَّم، حكم يصدر عمّن عرف، إلى حدّ ما، بشّار الأسد معرفة جيدة، وعقد عليه، تقريبًا، الآمال الكبرى. واعتقدتُ أنه سيتمكّن، على الرغم من أوجه القصور عنده، من قيادة سورية إلى تحقيق إمكاناتها الكاملة كدولة، والسوريين إلى بلوغ إمكاناتهم كشعب. وهو في تقديري قد سقط مَجازًا أكثر منه حقيقةً. أو ربّما لمن الدقّة أكثر أن أقول إن النظام السلطوي السوري أثبت أنه أصعب من أن يتم التغلّب عليه. وتحوّل الأسد في واقع الأمر حاكماً متعنّتاً؛ وقد ظهر ذلك، في صورة درامية أكثر، لدى سماحه بالقمع الحكومي لما شكّل، في البدء، تظاهرات سلمية إلى حد كبير استُوحيت من الربيع العربي. تصّرف ضد شعبه، ولو أنه ربّما أوهم نفسه بأنه يقوم بالأمر الصحيح. وأنا أتفحّص، في طيّات هذا الكتاب، رحلته إلى «الجانب المظلم» (إذا جاز التعبير). وأحلل، بقيامي بذلك، وأتتبع أسباب الانتفاضة في سورية وطبيعة الردّ الحكومي ونشوء حركة المعارضة وردود فعل المجتمع الدولي المتنوعة – والمتناقضة في الغالب – وسياساته، ومختلف النتائج التي قد تتمخّض عنها الأزمة السورية في المستقبل القريب.

سافرتُ إلى سورية في صورة منتظمة، وكتبت عنها طوال ثلاثة وعشرين عامًا. وقد وفّر لي تراكم التجربة فيها والمعارف، الفرصة، عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، لإجراء مقابلات موسّعة مع بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد، وغيرهما من المسؤولين السوريين الكبار لكتابي الذي صدر عام ٢٠٠٥ عن منشورات جامعة يال، وعنوانه «أسد سورية الجديد: بشّار الأسد وسورية الحديثة» (The New Lion of Syria Bashar al-Asad and Modern Syria). ويعنى وصولي هذا إلى الأسد أنني ربما تمكنت من معرفته، أفضل مما عرفه أي امرئ آخر في الغرب. وواصلنا، بطلب حثيث منه، لقاءاتنا في شكل منتظم حتى أواخر العام ٢٠٠٨، فضلًا عن استمراري في عقد اللقاءات مع مسؤولين سوريين رفيعي المستوى حتى وقت متقدم من العام

٢٠١١. أُعجبتُ، في البداية عمومًا، ببشار وبقيادته الواعدة. ونزعت أيضًا، بصفة كوني أميركيًا مهتمًا أساسًا بتحسين موقع بلادي في الشرق الأوسط، إلى الاعتقاد أن الضغط الذي تمارسه إدارة جورج و. بوش يتمخّض، في معظمه، عن نتائج عكسية، وأن ثمة تفويتًا لفرص قيام علاقة أميركية ـ سورية أفضل تعود بالفائدة على الطرفين، بل إنني، وفي استعادة للأحداث، لا أزال على اعتقادي هذا. بيد أنني استشعرت، في وضوح، التغييرات التي طرأت على الأسد، عندما أصبح أكثر استقرارًا في السلطة ونجا من التهديدات التي واجهها حكمه. عاينت هذه التغييرات عن كثب، ووصفتها في هذا الكتاب. ودعوني أقول، الآن وحسب، إنني لم أُصدم البتة عندما أطلق بشار العنان للجيش السوري والقوى الأمنية لمواجهة المحتجين؛ وتميّز ردّ فعلي الأول، إذا ما تميّز، بخيبة الأمل والحزن بل وحتى في النهاية بالغضب – الغضب من شخص في موقع يؤهله لدفع بلاده إلى الأمام لكنه فشل في ذلك. بل إنه، على العكس من ذلك، أوقف تقدُّمها.

لم ينخرط الأسد في المستقبل في شكل خلاق وشجاع، بل اختار بدلًا من ذلك طريقاً مغايراً على منوال ما انتهجه كثيرون من الحكّام الذين تتابعوا على تاريخ الشرق الأوسط. ولا يزال الشك يخيّم على شكل المستقبل، إلّا أن هناك أمرًا واضحًا واحدًا: أحدثت الاحتجاجات الشعبية والتمردات تشابكًا في التغييرات في الشرق الأوسط، قد يتطلّب الكثير منه، جيلًا كاملاً لفكّ خيوطه. وأثبت بشار الأسد، الشخص الذي عرفت (وأحببت)، أنه قد انتهى منذ مدة طويلة – ومعه الأمل الذي أثاره لدى وصوله إلى السلطة. خسر آل الأسد أي شرعية بقيت لهم. افتخروا بأنهم حافظوا على ترابط سورية في مواجهة النزاع الإقليمي وعلى الاستقرار الداخلي. ولم تعد هذه هي الحال، لأنهم خسروا انتدابهم في الحكم. ولن تكفيهم العودة إلى الوضع القائم السابق، ولو طُعّم ببعض من الإصلاح السياسي. وبات موقع الرئاسة السورية، في شكله السابق، شاغرًا – سواء احتله شخص من آل الأسد أم لم يحتله.

يَكثر الأشخاص الذين يتوجّب أن أشكر لهم جهدهم في إصدار هذا الكتاب. وأود، بداية، أن أشكر هيذر ماك كالوم، ناشرة مطبوعات جامعة يال. وهذا هو الكتاب الثاني الذي نتعاون فيه معًا، ولا تقلّ هذه التجربة متعة عن سابقتها. هيذر من نوع الناشرين الذين يشجعون المؤلف ويتحدّونه في آن، بما يؤدي كلّه إلى نتاج نهائي أفضل. كذلك تميّز باقي الفريق العامل في منشورات جامعة يال أو المتعاونون معه بالروعة، بمن فيهم راكيل لونسديل، وكلايف ليديارد وهو قارئ مخطوط ممتاز. وأريد أيضًا أن أشكر لزميلي الخبير في شؤون سورية جايمس (جيم) غلفين، قراءته إحدى أولى مسودات الكتاب، وكذلك لمارك هاس تعليقاته المفيدة على عملي. وقد واصلت جامعة ترينيتي دعم أبحاثي وكتاباتي، وأشعر بجميلها الكبير لثقتها بمشاريعي. وأريد، إضافة إلى ذلك، أن أتوجه بشكر خاص إلى أحد معاونيّ، طالبتي كريستال رونتري، لمساعدتها إياي في تكوين فهم أفضل لمختلف أوجه وسائل الإعلام الاجتماعية في ما يتعلّق بالانتفاضة السورية – وهو موضوع بحثَتْ فيه وكتبتْ عنه في أحد صفوفي. وقام أيضًا ابني مايكل ليش، الطالب في معهد رولينز في فلوريدا، ببعض الأبحاث من أجلي وأشكر له ذلك. وقد زار سورية ثلاث مرات حتى الآن في عمره الفتي. وأتمنى أن يتمكن من القيام بزيارة أخرى لسورية في المستقبل القريب، وقد نعمَتْ بالسلام والازدهار. وآمل، بالفعل، في أن يتمكن جميع أصدقائي الأعزاء في سورية، وهم على جانبَيْ خط الانقسام، من أن يشهدوا قريبًا ويختبروا الاستقرار والحرية والازدهار. وكثيرًا ما تتولد هذه الأمور من النزاع واليأس، كما نعرف نحن تمام المعرفة: لعلّ الاضطراب والعنف ينتهيان قريبًا في سورية على أن يبصر السوريون بشائر المستقبل المشرق الحي وتصبح في متناول أيديهم.

أريد، في النهاية، أن أشكر لزوجتي الرائعة، جودي دنلاب، دعمها المتواصل وتشجيعها، وكذلك أداءها دور خط الدفاع الأول في قراءة المسودات الأولى. وآمل

في أن يتسنى لها الوقت لقراءة النسخة النهائية لترى، وحسب، مقدار ما قدمَتْه من مساعدة. وصلب الموضوع هو أنها تجعل مني إنسانًا سعيدًا جدًّا وهادئ البال، مما يشكل أكثر من تعويض عن أوقات العمل الشاق المتكررة لدى وضع الكتاب. أشكر لكِ جعلَك وقت الكتابة الكثيف جدًّا هذا، أمرًا قابلًا للاحتمال.



الفصل الأوَّل

الأمل

لم يُفترض بالأمر أن يتمّ بهذه الطريقة. أو أن حدوثه محتوم ربّما...

حكم الرئيس حافظ الأسد سورية طوال ثلاثة عقود، من زمن الانقلاب في داخل حزب البعث الذي أوصله إلى السلطة عام ١٩٧٠ وحتى وفاته في حزيران/يونيو ٢٠٠٠. غير أن صحّته أخذت، أوائلَ التسعينيات، في التدهور واتفق الرأي، على نطاق واسع، أنه يُعدّ ابنه البكر، باسل، لتولّي المنصب الأرفع – على الرغم من أن سورية هي، من الناحية الرسمية، جمهورية وليست نظامًا ملكيًا. ونُظر إلى باسل في سورية على أنه شخصية عسكرية كاريزمية سيتولّى الرئاسة في شكل سلس، عندما يحين الوقت. لكن باسل قُتل في يوم ضبابي من أيام ١٩٩٤ في حادث سيارة على إحدى المستديرات قرب مدخل مطار دمشق الدولي.

تلقى بشّار الأسد، الابن الثاني لحافظ، خبر وفاة شقيقه البكر وهو في شقته في لندن صباح أحد أيام كانون الثاني/يناير ذاك. وكان بشار، المُجاز في طب العيون من جامعة دمشق، يتابع تخصصه في هذا المجال في مستشفى «وست آي» في لندن. وعاد، بالطبع، إلى سورية لمشاركة العائلة مصابها، ووضع ترتيبات الدفن في تعبير

عن التضامن العائلي. ومن غير الواضح هل راودته، أم لا، فكرة أن يصبح رئيسًا في يوم من الأيام. غير أنه سيتولّى ذلك المنصب – مخيَّرًا أم مكرهًا – على أثر وفاة والده، بعد ذلك بست سنوات. ولم يمكنه أن يتكهّن بأنه سيواجه، بعد ذلك بإحدى عشرة سنة، انتفاضة شعبية على حكمه. ولم يمكنه الظن أيضًا أنه – نتيجةً لردّ نظامه القاسي الذي أفضى إلى ما أفضى إليه ستكون هناك مواقف مدينة له ولحكمه في يوم من الأيام.

وهذا بعيد كل البعد عن توقعات الشعب الكبيرة من بشار مع وصوله إلى السلطة. بل إن سورية شرعت في تسميته «الأمل» – بل الأمل في المستقبل – حتى قبل توليه الرئاسة[1]. وترقّى بشّار، عقب وفاة باسل، في شكل منهجي في داخل الجهاز الحاكم، وألقي على عاتقه المزيد والمزيد من المسؤوليات. عُيّن رئيسًا للجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، المنصب الذي تولاه شقيقه من قبله. وترقّى سريعًا في مناصب الجيش ليصل، عند وفاة والده، إلى ما يوازي رتبة عميد. ونُقل، عام ١٩٩٨، الملف اللبناني الكلّي الأهمية من يد نائب الرئيس عبد الحليم خدّام (الذي لم يُسرّ للأمر) وأعطي لبشّار. بدا الأمر كأنه سباق مع الوقت لبناء شرعية بشّار وقاعدة سلطته في داخل حزب البعث وفي الحكومة والجيش على وجه الخصوص، إلى حدّ يمكّنه من النجاح من دون مواجهة معارضة جدّية، لو أمكن والده فحسب أن يتمسك بالحياة مدّة كافية أطول.

وتمسّك والده بما يكفي بالحياة: ولم يواجه تولّي بشّار الأسد الرئاسة أي معارضة جدّية. تجمّع الجنرالات في جهاز الدولة العسكري ـ الأمني، في صورة أساسية، حول مصطفى طلاس، وزير الدفاع القديم العهد ـ والمخلص ـ لدى حافظ الأسد

(١) امتلأت أنحاء سورية كافة، بعد وفاة شقيقه الأكبر باسل عام ١٩٩٤، بصور ولافتات لحافظ وباسل وبشّار وكتب تحت كل منها على التوالي «القائد»، و«القدوة»، و«الأمل». وقد أزيل الكثير منها بعد تولي بشار السلطة، ولكن لا يزال يسع المرء، بعد مرور سنوات على ذلك، إيجاد عدد منها معلّقًا في مختلف أنحاء البلاد، حتى الآن.

لمناقشة الخلافة. ومعظم هؤلاء الجنرالات هم بلا شك من العلويين، وهم طائفة أقلية مسلمة، تشكل ما بين ١٢ في المئة و١٣، من السكان، وقد سيطرت على الجهاز الحاكم منذ أواسط الستينيات، عندما شدّد حزب البعث قبضته على السلطة. ولطالما شكّل العلويون، وهم طائفة علمانية متفرّعة من الإسلام، ويعدُّها معظم المسلمين من البدع، قلّة مضطهدة في المنطقة التي تضمّ سورية. وقد أصدر العلّامة السنّي المسلم الكبير ابن تيمية، الذي عاش في القرنين الثالث عشر والرابع عشر واستند إلى تفسير أكثر صرامة – ويرى البعض أنه متزمّت – للإسلام السني، فتوى تصنّف العلويين كفّارًا أكثر من المسيحيين أو اليهود أو عبدة الأصنام، وتشجّع على الجهاد ضدهم.

لم تبدأ ظروف العلويين (وبعض الأقليات الأخرى في سورية مثل المسيحيين والدروز) بالتحسّن في بلد يشكّل فيه المسلمون السنة ٧٥ في المئة من السكان، إلّا بعد الانتداب الفرنسي على سورية، في الحقبة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ووجد العلويون أنفسهم في موقع جيّد في الجيش عند استقلال سورية عن الفرنسيين عام ١٩٤٦: فقد تطوّعوا وجُنّدوا في القوات المسلحة السورية في حقبة الانتداب الفرنسي، فيما ازدرى السنّة الخدمة العسكرية ورفضوها بصفة كونها تواطؤًا مع الفرنسيين على حكم البلاد. وعندما شرع حزب البعث العربي الاشتراكي المحايد في الفوز، في الخمسينيات، بالمزيد من المقاعد البرلمانية، وبعدما وجد الضباط العلويون أن لهم في الجيش عناصر من الأهمية بمكان، بما يسمح لهم بتعزيز سلطتهم السياسية في المشهد السياسي السوري المنقسم وغير المستقر، شقوا طريقهم وسط الخليط السياسي وصعدوا سلّم السلطة ليصبحوا، في مآل الأمر، العنصر السائد في الحكومة، لأنهم يؤدون دور الحَكَم في السلطة. وأوصل انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦ في داخل البعث حافظ الأسد إلى موقع كبير في النظام الجديد، كوزير للدفاع وقائد لسلاح الجو. وتمثّل العلويون تمثيلًا جيدًا من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٠، بيد أن موقعهم، وبخاصة في الجهاز العسكري ـ الأمني، تعزز بلا حدود في ظل حافظ. واكتسب هذا التوجّه المزيد من الزخم في ظل بشار، وبات العلويون يسيطرون على

المراتب المهمة السهلة في النظام (مع أن كلًّا من حافظ وبشّار عيّن، على مرّ السنين، مسلمين سنّة في مراكز مهمة في الحكومة).

والمسألة هي في أن العلويين عملوا طويلًا، جاهدين، للحصول على مواقع السلطة والنفوذ في البلاد، ولن يتخلّوا عنها في سهولة. ووجد الجهاز العسكري ـ الأمني الذي يسيطر عليه العلويون، ومعهم طليعة رجال الأعمال (معظمهم من السنة) المرتبطين بالنظام، في بشار الأسد الفرصة الأفضل (أو ربما الأقل سوءًا) للحفاظ على مواقعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكانتهم. وهذا هو السبب الذي يتجاوز كلّ الأسباب في وصول بشّار إلى الرئاسة. فهو شاب حاصل على الشعبية وعلوي – وأهم من ذلك كلّه أنه من آل الأسد.

رشّح حزب البعث الحاكم بالإجماع بشار إلى الرئاسة في ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، بعد يوم واحد على وفاة والده. ولم يترَشّح أحد غيره. وعدّل مجلس الشعب (البرلمان) على عجل المادة ٨٣ من الدستور السوري التي تنص على ألا يقل عمر رئيس الجمهورية عن أربعين عامًا – وتغيّر الحدّ الأدنى للسن إلى أربع وثلاثين سنة، وهي السن الدقيقة لبشّار المولود في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥. وانتخبه حزب البعث في مؤتمره الإقليمي التاسع في ٢٤ حزيران/يونيو أمينًا عامًا له في أول اجتماع من نوعه يعقده الحزب منذ ١٥ عامًا. وبعد ذلك بثلاثة أيام، صوّت البرلمان موافقًا على الترشيح، وحصل الأسد في الاستفتاء العام على ٩٧,٢٩ في المئة من مجموع الأصوات (أقل بعض الشيء من الـ٩٩ في المئة التي حصل عليها والده، في انتظام، لتثبيته، كل مرّة، في ولاية من سبع سنوات جديدة في الرئاسة).

أقسم الرئيس بشار الأسد اليمين الدستورية وألقى خطابه الافتتاحي في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ في دمشق.

تميّز خطابه، بالمعايير السورية، بأنه متنوّر في شكل ملحوظ ذهب فيه حتى إلى انتقاد بعض سياسات عهد والده الماضية. وأسهم في تأكيد تخمينات الكثيرين في

داخل سورية وفي خارجها – وبخاصة العناصر المؤيدين للإصلاح وللديمقراطية – أن بشار يشكّل بالفعل نسمة هواء منعشة ستقود البلاد في اتجاه جديد. وأعطى خطابه أولوية واضحة للإصلاح الاقتصادي؛ وكانت صراحته في انتقاد النظام السابق غير مسبوقة.

أعلن الرئيس الجديد أن بيروقراطية الدولة أضحت «عائقًا رئيسًا» أمام التطوير، واعترف بأن سبب عدم التوازن في التقدّم الاقتصادي مردّه في شكل واسع الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة: «لا تتكلوا على الدولة... لا توجد لدى أي منّا عصا سحرية. فالعناصر المطلوبة لعملية التغيير لا يمتلكها شخص واحد... السلطة من دون مسؤولية هي الأساس في انتشار التسيّب والفوضى». وتابع يقول:

علينا الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن أن نجددها ولم يعد يمكن الاستفادة منها بل أصبحت معيقة لأدائنا... والبعض يعتقد أن هذا الفكر المتجدد مرتبط بالسن، أي يغلب وجوده عند الشباب... وهذا غير دقيق تمامًا فبعض الأشخاص يدخلون سنّ الشباب وقد تحجّرت عقولهم باكرًا. والبعض الآخر من كبار السنّ يفارق الحياة وعقله لا يزال يضجّ بالحيوية والتجدد والإبداع[1].

وبدا أنه اعتمد طريقة ماهرة لوضع أسس الخوض في مسار مختلف عن مسار والده، بإعلانه أن «نهج القائد الأسد كان نهجًا متميّزًا. وبالتالي، فإن الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل، بخاصة أننا لسنا مُطالبين فحسب بالحفاظ عليه وإنما بتطويره أيضًا». إلّا أن بشّار قال، على الرغم من هذه البلاغة المشوبة بالإصلاح، أن من المستحيل أن تطبق سورية الديمقراطية الغربية على نفسها. ودعا، بدلًا من ذلك، إلى «تجربتنا الديمقراطية الخاصة المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية والنابعة من حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا».

(١) لهذه الاقتباسات وغيرها من خطاب القسم الذي ألقاه بشار الأسد عام ٢٠٠٠، راجع:
www.al-bab.com arab/countries/syria/bashar00a.htm.

وعمّت الحماسة الحقيقية أوساط الكثيرين ممن تاقوا طويلًا إلى التغيير في سورية. وأدخل بشّار إلى الحكومة عددًا من أعضاء الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وهم ممن يمكن عدُّهم، حقًّا، من الإصلاحيين. وأضافوا إلى البيئة الاستباقية، على الرغم من أن «الإصلاحيين» المزعومين الجدد هم عناصر تكنوقراطيون أكثر مما هم من الإصلاحيين. وأوكلت إليهم مهمة تحديث سورية، وتطبيق الإصلاح الإداري في مختلف الوزارات التي تولوها، والنظر في مكامن الضعف الاقتصادي للنظام واستنباط طرق جديدة لتصحيحه؛ إلا أنهم لم يأتوا لتحقيق الإصلاح السياسي. أضف إلى ذلك أنهم لم يبلغوا مواقعهم المرموقة، إلَّا لأنهم جزء من النظام: ولن يقوموا بأي عمل ملموس من شأنه أن يؤدي إلى تقويضه.

ورث بشار عن والده دولة سلطوية متداعية تتميّز باقتصاد راكد وبفساد منتشر وبقمع سياسي. وهي، على غرار عدد من الدول السلطوية الأخرى في الشرق الأوسط، دولة استخبارات – أي دولة تهيمن فيها أجهزة الأمن والاستخبارات، بالاشتراك مع بعض العناصر موضع الثقة، في السيطرة على السكان وفي الدفاع عن النظام ضد ما يراه تهديدات له من الداخل ومن الخارج. أقام حافظ الأسد في عهده، وعلى نطاق واسع، دولة الاستخبارات في سورية، منشئًا مزيجًا متشابكًا من الأجهزة الأمنية المتداخلة. وحيال عدم استقرار سياسي كبير في سورية ما بعد الاستقلال، وقد زخرت بما زخرت به من انقلابات فعلية ومحاولات انقلاب، رضي الكثيرون من السوريين طوعًا بصفقة خاسرة عرضها حافظ الأسد ضمنًا (أو طالب بها)، قوامها حرّية أقل في مقابل المزيد من الاستقرار. وقامت حال من عدم الاستقرار السياسي المزمن، وكادت الحرب على حدود سورية (لبنان والعراق) تصبح سمة دائمة منذ أواسط السبعينيات، فلم يصعب عندذاك كثيرًا إقناع معظم السوريين بالأهمية التي يرتديها الاستقرار قبل أي شيء آخر، ولو جاء بثمن ضخم. بيد أن ذلك شكّل، في ظل آل الأسد، تعويذة دائمة مفادها أن النظام قام بواجبه الأساسي على أكمل وجه – بل إنه حقق أحيانًا القليل من النمو الاجتماعي الاقتصادي والفرص – وأن ذلك هو الشيء الوحيد الذي وقف في الغالب بين الاستقرار والفوضى.

إلا أن تحقيق هذا المقدار القليل من النمو والفرص شكّل تحدّيًا ضخمًا. وتُصنّف سورية بلدًا ذا مدخول متدنٍّ ـ متوسّط، وتحتل أسفل الثلث الأخير في أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية. وهي كذلك بلد يسيطر عليه القطاع العام، الذي صيغ أساسًا في حقبة ما بعد الاستقلال في الخمسينيات والستينيات، عندما أخذت البلدان تخرج من تحت النير الاستعماري البريطاني والفرنسي، وقد خيّمت عليه النزعة الاشتراكية والاقتصادية ـ القومية. وكتب شارل عيساوي في تلك المرحلة أن الشرق الأوسط شهد ثلاث عمليات انتقال للسلطة: «من الأجانب إلى الوطنيين؛ ومن المصلحة العقارية إلى المصالح الصناعية والمالية والتجارية والإدارية؛ ومن القطاع الخاص إلى الدولة»[١].

انطلق ذلك من نيّات طيبة بالتأكيد: فقد هدف إلى توزيع الثروة والسلطة السياسية بإنصاف أكبر، وإلى إنهاء الاعتماد على القوى الخارجية والقضاء على الفساد وإحياء العدالة. وبات العقد الاجتماعي مع الشعب شائعًا في مثل هذه البلدان، إذ تطلق الأنظمة الوعود بإقامة شبكات الأمان المناسبة وتوفير الوظائف والتعليم والخدمات الاجتماعية في مقابل الامتثال والرضوخ (ناهيك بالإذعان). وطوّرت سورية، بدلًا من ذلك، على غرار ما يحدث عادة في مثل تلك الأنظمة الاقتصادية، قطاعًا عامًّا منتفخًا وغير ناجع، وفّر، طوال خمسة عقود، قاعدة الدعم للنظام الحاكم. وأقامت في هذا السياق دولة «بونابرتية» كلاسيكية يشكّل بقاء النظام محرّك السياسة الاقتصادية فيها، وبخاصة في بيئة إقليمية تتمتع بكلّ شيء إلا بالودّية. وانتقلت الثروة مع الوقت إلى الدولة بصفة كونها مُكدّسة رأس المال، وأضحت الحكومة مصدر الرعاية، حيث أنشئت شبكة زبائنية واسعة الانتشار في الجيش والبيروقراطية ومجتمع الأعمال وغير ذلك من عناصر المجتمع المرتبطة بجهاز الدولة.

وبسبب هذا القطاع العام المسيطر والمرتبط بالجهاز السياسي، كلما واجه

(١) Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East 1800-1914*, University of Chicago Press, Chicago, 1966, p. 505.

الاقتصاد السوري أزمة – وهو ما يحدث إلى حد ما في شكل متكرّر بما أن الاقتصاد السوري الزراعي والمرتكز على صادرات النفط مرتبط في شكل نهائي بتساقط الأمطار (والجفاف) غير المتوقع وبتقلبات أسواق النفط العالمية – ينخرط النظام في ما أصبح يُسمى «التحرير الانتقائي»[١]. ويجب أن يكون انتقائيًا بسبب الإشكالية التالية: إذا عمد آل الأسد إلى تحرير الكثير وأسرع مما يجب أو أسرع مما يجب، قد يؤدي ذلك إلى تقويض نظام رعاية القطاع العام الذي أسهم في إبقاء النظام في السلطة. ويحاجج البعض في أن الدافع إلى التحرير الانتقائي في سورية هو الرغبة في توسيع قاعدة دعم النظام في أزمنة التغيير بمقدار ما هو الحاجة الجوهرية إلى تحسين الوضع الاقتصادي في شكل عام؛ وجيء بالتالي بعناصر مهمين من الطبقة البورجوازية – أو جُرّوا جرًّا -، بحكم الأمر الواقع أو شرعًا، إلى نوع من الائتلاف مع الدولة[٢]. وزاد هذا في وصول القطاع الخاص إلى السلطة السياسية، وفي فساد أكبر في القطاع الخاص أدى إلى نتائج مربحة لمن تعاونوا راغبين. وربّما أدى الأمر، من جهة أخرى، بحسب تعبير فولكر برتس، إلى «دمج» هذه العناصر الاجتماعية معًا وراء النظام، من دون أن يؤدي إلى حصول القطاع الخاص على أي سلطة سياسية[٣]. ويمكن وصف حال الأمور هذه بالفعل، كما كتب غسان سلامة، بأنها «البورجوازيات وقد تركت السياسة لأسيادها الذين يضمنون استقرارًا تحتاج إليه هذه البورجوازيات لإثراء نفسها»[٤]. وهو ما سمّاه باتريك سيل أيضًا «المجمّع العسكري - المركنتيلي»[٥]، الذي طوّر روابط قوية بين الحكومة وطبقة الأعمال

(١) Steven Heydemann, «The political logic of economic rationality: selective liberalization in Syria» in Henry Barkey (ed.), *The Politics of Economic Reform in the Middle East,* St. Martin's Press, New York, 1992, pp. 11-39.

(٢) Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, I.B. Tauris, London, 1995, p. 254.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Ghassan Salame, *Al-Mujtama wa al-Mashriq al-Arabi [Society and State in the Arab East],* Beirut, 1987, p. 206.

(٥) Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, University of Californian Press, Berkeley, 1988, p. 456. وقد صدر هذا الكتاب بنسخة عربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بعنوان: الأسد.

السنية الواسعة، وقد أثبت دعمها لتحرّك حافظ الأسد ضد الأخوان المسلمين السنة في سورية عام ١٩٨٢ أنه حاسم إلى حد كبير. والأبرز - أو في هذه الحال المؤسف - في هذه الحملة، كان قصف مدينة حماه قاعدة الأخوان المسلمين، وهو ما أدى إلى مقتل ما بين عشرة آلاف وعشرين ألفًا معظمهم من المدنيين الأبرياء، على الرغم من أنه نجح في القضاء على انتفاضة الأخوان المسلمين العنيفة المستمرة منذ أواخر السبعينيات.

عمد كل من حافظ وبشار الأسد إلى فتح الاقتصاد في أوقات مختلفة وبدرجات متنوعة؛ سوى أن المستفيدين الأوائل هم، عادةً، من سبق للنظام أن استمالهم من خلال الارتباطات العائلية والتجارية والسياسية. وأثْرت طبقة النخبة نفسَها أكثر، مما أدى، خصوصًا في عهد بشار، إلى توزيع غير متكافئ واضح للثروة. لا بل استمالها النظام أيضًا، بمعنى أن مكانة هذه النخبة الاجتماعية الاقتصادية تعتمد على الدعم الذي يوفّره لها النظام؛ ويمكنها أن تخسر تلك المكانة سريعًا إذا أبدت أي إشارة إلى عدم الولاء أو تصرّفت بأي طريقة يمكن أن تسبب إحراجًا للنظام.

وإضافة إلى العبء المفرط لسيطرة القطاع العام، ثمة مشكلات كثيرة كبحت النمو الاقتصادي في عهد حافظ الأسد، بينها:

- *نظام مصرفي صغير جدًا ومحصور، وعدم وجود بورصة لتنظيم رأس المال؛*
- *أسلوب تنظيمي غير مناسب وشفافية غير كافية، ويرتبط هذا أيضًا بجسم قضائي فاسد ومسيّس يتمتع بكل شيء إلا بالاستقلالية (وهذا عائق أساسي أمام اجتذاب الاستثمار الخارجي)؛*
- *قطاع خاص مجزّأ إلى حد يمنع تعبيد الطريق أمام مراكمة رأس المال؛*
- *فساد منتشر وسوق سوداء منتعشة؛*
- *غياب أي تقليد في الاستثمار الإنتاجي الواسع (مما يؤدي إلى تفشي المؤسسات الصغيرة والاستثمار في حقول غير منتجة مثل التجارة بدلًا من الصناعة).*

إضافةً إلى ذلك، وعلى ما استنتجت دراسة صادرة عام ٢٠٠٢ عن الأمم المتحدة (تقرير التنمية البشرية في العالم العربي)، يظهر عجز في «المعرفة» في مختلف أنحاء العالم العربي – نتيجة الأداء السيّئ والدعم غير المناسب للأنظمة التربوية ـ مقرونٌ بنزف الأدمغة لمن تلقوا التعليم في الغرب واختاروا البقاء فيه بدلًا من عودتهم إلى وطنهم الأم.

يمكن للمرء رؤية سبب تركيز بشار الأسد على الإصلاح الاقتصادي في خطاب القسم. وشهدت، مع ذلك، الأشهر التي أعقبت توليه السلطة، وفي شكل ملحوظ، مناخًا سياسيًّا أكثر انفتاحًا، مما دفع الكثيرين إلى وصف تلك المرحلة بأنها «ربيع دمشق». وتميّزت أشهر ربيع دمشق السبعة أو الثمانية بالعفو العام عن السجناء السياسيين من كل المشارب، وبالترخيص لصحف خاصة، وبإعادة تنظيم الجهاز الإعلامي الرسمي، وبالسماح بالندوات والصالونات السياسية التي تم التساهل فيها مع الانتقاد الصريح والانشقاق، وبالتخلي عن عبادة الشخصية التي أحاطت بنظام والد بشار.

بدا أن النمو المتسارع في عدد منظمات المجتمع المدني والمجموعات المؤيدة للديمقراطية وفي مستوى الانتقاد الموجّه إلى الحكومة أخذ النظام على حين غفلة. ويُعتقد، في شكل عام، أن عناصر أقوياء في النظام (وقد أشير إليهم حينذاك باسم «الحرس القديم»، ممن بلغوا مناصب في السلطة، وبخاصة في الجهاز العسكري ـ الأمني، في عهد حافظ الأسد وكانوا إلى جانبه ووالوه)، تقدّموا أساسًا من بشار وحذروه من التأثيرات المؤذية لخطوته الانفتاحية في المجتمع. وعلى ما قال دبلوماسي عمل في سورية في ذلك الوقت: «ربما جاء بعض الأقوياء في النظام إلى بشار وقالوا له أساسًا: هاك يا فتى، هذه ليس طريقتنا في القيام بالأمور هنا»[(١)].

ونتيجة لذلك، تم الانقلاب في شكل مباشر أو غير مباشر على الإصلاحات

(١) David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and modern Syria,* Yale University Press, London, 2005, p. 92
للاطلاع على مناقشة أوسع عن ربيع دمشق وما تلاه من أحداث راجع ص٨١-٩٧.

السياسية والاقتصادية التي أُعلنت خلال ربيع دمشق. وشهدت خطوة التراجع إعادة سجن عدد من الناشطين البارزين المؤيدين للديمقراطية. وحل شتاء من خفض النفقات أعقبه عقدٌ، شهد بعض الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. ولكن بالكاد أمكن وجود أثر لإصلاح سياسي حقيقي بعيدًا من نظام الحزب الواحد الذي سيطر على هذه البنية السلطوية البطريركية الجديدة التي اعتمد عليها جهاز الدولة ـ وبالتالي البلاد ككل – وخنع فيها للحزب الحاكم، ولآل الأسد على وجه الخصوص.

العزلة الإقليمية والدولية

ألقيتُ في آذار/مارس ٢٠٠٦ محاضرة عن بشار الأسد وسورية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة واشنطن. وصودف أنني كنت حينذاك في معسكر المطالبين بإقامة حوار مع سورية ورئيسها. وجاءني، بعد المحاضرة، أحد مستشاري السياسة الخارجية لنائب الرئيس ديك تشيني وقال إنه يفهم ما أعنيه. ثم أصبح أكثر انفعالًا ولوّح بإصبعه في وجهي وزعق: «لكن أولئك الملاعين يقتلون فتياننا في العراق!» في إشارة واضحة منه إلى النظام في سورية.

وحدث أن أدركت، آنذاك، المدى الغريزي الذي بلغته تلك المسألة لدى البعض على الأقل من الأعضاء المهمين في إدارة جورج و. بوش. فقد أفرط مسؤولو الإدارة في الاستياء من سورية لأنها، في رأيهم، لا تبذل كل ما في وسعها لمنع المقاتلين الأجانب من دخول أراضيها والتنقل فيها واجتياز حدودها إلى العراق، وتأجيج التمرّد الذي عرقل يومذاك الجهود الأميركية فيه، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، ولطّخ سمعة فريق بوش. ثار غضب حقيقي على سورية، وهو غضب استمرت رواسبه في واشنطن. ولا يتم أحيانًا تضمين الردود الانفعالية في المعادلة التي تتعاطى مع أهداف السياسة أو منطقها، إذ يصعب، إن لم يكن يستحيل، قياسها. إلا أنني علمت ذاك اليوم من آذار/مارس ٢٠٠٦ أنها أدّت ـ وربما لا تزال

تؤدي بالفعل ـ دورًا في الديناميكية الأميركية ـ السورية.

جاء ردّي على موظف نائب الرئيس تشيني من شقين. أشرت أوّلًا إلى أنه سبق لي أن تطوّعت أحيانًا في وحدة الحروق في مركز بروك الطبي العسكري في سان أنتونيو في تكساس. كان مركز بروك (ولا يزال) مركز العلاج الأولي للجنود المصابين بحروق الذين يؤتى بهم جوًا من العراق ومن أفغانستان. ومن المحتمل جدًا، بعبارات أخرى، أن يكون الكثيرون من الجنود المصابين بجروح خطيرة والذين التقيتهم في المركز، قد ماتوا متأثرين بإصاباتهم، أو تشوّهوا من جراء العبوات المصنوعة محليًا أو التفجيرات الانتحارية التي سهّلها رجلٌ ألتقيه، في انتظام، في دمشق. وبالتالي فأنا أيضًا غاضب، نعم، من هذا الوضع الذي عاينت نتائجه عن كثب.

وأبلغته، ثانيًا، أن عليه (وبالتالي على مسؤولين آخرين يوافقونه الرأي في الإدارة) أن يتقمّص الأدوار وينظر إلى العالم كما لو أنه يفعل ذلك من دمشق، ليتمكن من تكوين فهم أفضل لدوافع سورية وأهدافها السياسية من دعم التمرّد العراقي من خلال غض الطرف عن المقاتلين الأجانب الذين يستخدمون الأراضي السورية للعبور إلى العراق، على الأقل. وسيمكنه، في حال مارس هذا التمرين الذهني، أن يجد أن الرئيس بشار الأسد، عندما يتطلع من دمشق، يرى نفسه محاطًا عمليًا بقوى معادية فعلية أو محتملة. أدرك بشار، على غرار ما فعل والده عندما أضحى ظهره إلى الجدار عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ وقد واجه التمرّد الإسلامي الداخلي والاجتياح الإسرائيلي للبنان، أن عليه أن يقاتل دفاعًا عن النفس بطريقة غير متناسقة، تُحبط ما يرى فيه تهديدات أميركية من دون أن يجرّ على نفسه مع ذلك غضب الولايات المتحدة في شكل ردّ عسكري شامل. وهذا أشبه بالسير على حبل رفيع.

جاء بشار الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠ في بيئة إقليمية متوعّدة. وانفجرت انتفاضة الأقصى بعد أشهر قليلة على تسلمه الرئاسة، عندما ثار الفلسطينيون المحبطون في الأراضي المحتلة على إسرائيل، عقب ما يقارب العقد من المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية الفاشلة، وطالبوا بالمزيد من الحقوق والحكم الذاتي والاستقلال.

واضطرت الحكومة السورية، التي نصّبت نفسها طويلًا المدافع في العالم العربي عن الحقوق الفلسطينية، إلى دعم الفلسطينيين جهارًا وإدانة إسرائيل، مفسدة بذلك منذ البداية أي فرصة لتطوير علاقة إيجابية مع واشنطن واستئناف المفاوضات مع إسرائيل. ثم جاء بتعاقب سريع كل من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأميركي لأفغانستان ومن ثم غزو ٢٠٠٣ للعراق المجاور. أخذت قواعد اللعبة تتغيّر، وقد أملتها واشنطن بطريقة وضعت سورية في عزلة.

تمكّنت سورية، منذ أوائل السبعينيات، من امتطاء السياج الإقليمي والدولي. واستطيب حافظ الأسد هذا الموقع الذي سمح له باختيار الجانب من السياج الذي يريد الجلوس عليه، بحسب ما تقتضيه الظروف. وهو، في النهاية، براغماتي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. ووحدها سورية، بين اللاعبين العرب الكبار في الشرق الأوسط، تمكّنت من أداء هذا الدور. فهي، من جهة، مهد القومية العربية، وفي صدارة دول المواجهة العربية لإسرائيل، وتدعم مجموعات مثل حزب الله وحماس. ثم إنها لم تَنْصَعْ لما أُطلق عليه في المنطقة، في عهد بوش، اسم «المشروع الأميركي». وأرسلت، من جهة أخرى، جنودًا لمساندة قوى الائتلاف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج عام ١٩٩١ لطرد العراق من الكويت. ودخلت كذلك، طوال ثلاثة عقود، في مفاوضات غير مباشرة ومباشرة مع اسرائيل، أجريت في الغالب بوساطة أميركية، واقتربت في شكل مثير من الوصول إلى اتفاق سلام بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠.

أبلغت إدارة بوش دمشق، في الأساس، أنها لم يعد يسعها أن تلعب على جانبي السياج، وعليها أن تختار هذا الجانب أو ذاك. وأعقب ٩/١١ تعاون استخباري في شأن تنظيم القاعدة (مما دفع بأحد المسؤولين الأميركيين إلى القول إن «سورية أنقذت حياة أميركيين»)، ولكن ما لبث أن أخذت العلاقات بين البلدين تتدهور

عندما غزت الولايات المتحدة العراق في خطوة عارضتها سورية[1]. ولم يتكيّف بشار الأسد، أساسًا، كما يجب مع التغييرات الأساسية المهمة في السياسة الخارجية الأميركية عقب ٩/١١. وزاد ذلك في تعريض سورية للخطاب الأميركي الداعي إلى تغيير النظام فيها، خصوصًا بعدما حدد مبدأ بوش السياسة الأميركية. واعتقدت دمشق أن القواعد القديمة للعبة لا تزال قائمة، وقد دفعها مسؤولو الإدارة الأميركية دوريًّا إلى الاعتقاد بذلك. وربما أذنب السوريون في أنهم لم يسمعوا إلّا ما أرادوا سماعه؛ سوى أن واشنطن أخذت، في الوقت نفسه، في وضع القواعد الجديدة للعبة – في أروقة الكونغرس وفي البنتاغون وفي مكتب نائب الرئيس وفي مؤسسات التخطيط المحافظة النافذة ومن جانب من رأوا في بشار الأسد ونظامه جزءًا من المشكلة، لا الحل. ومع بدء حربي أفغانستان والعراق وتقدّمهما، انتقل التركيز على سلطة السياسة الخارجية في إدارة بوش من وزارة الخارجية، مما أدى إلى وضعية أكثر عدوانية حيال سورية. وأدلى مسؤولو وزارة الخارجية، بمن فيهم الوزير كولن باول، بتعليقات بين الوقت والآخر تشيد بتعاون سورية في مواجهة الجهاديين الذين يعبرون منها إلى العراق، الأمر الذي أعاد طمأنة دمشق إلى أن القواعد القديمة ربما لا تزال قيد التطبيق؛ إلّا أن هذه البيانات، وفي إدراك متأخر، لم تحمل الكثير من الوزن لدى جهاز صنع القرار الخارجي الأميركي، إذ تم في شكل عام تهميش باول ووزارة الخارجية.

وهكذا صبّت هجمات بشار الكلامية المستمرة ودعمه حزب الله وحماس حتى وقت متقدّم من العام ٢٠٠٣ مباشرة في أيدي مجموعة أيديولوجيي السياسة الخارجية الأميركية الصاعدين. ولم يدرك بشّار تمام الإدراك أنه ونظامه أصبحا أكثر من مستهدفين. وبات على سورية، على ما أعلنه الرئيس بوش، «أن تختار الجانب الصائب في الحرب على الإرهاب من خلال إقفال مخيمات الإرهاب وطرد

(١) Congressional Research Service, 'Syria: US relations and bilateral issues', *Issue Brief for Congress*, 15 November 2002, p. 9.

التنظيمات الإرهابية»[1]. وافترضت سورية أن الفوارق، كما يفهمها معظم المنطقة، بديهية بين القاعدة من جهة وحماس وحزب الله من جهة أخرى. غير أن هذا التمييز غاب في ما يظهر على إدارة بوش.

ولم يعد في الإمكان حل الخلافات بين واشنطن ودمشق، كجزء من عملية السلام السورية ـ الإسرائيلية؛ وبات على سورية أن تعالج الآن كل مخاوف واشنطن حتى قبل أن يمكن البدء بالمفاوضات مع إسرائيل. ولم يفِ هذا بالغرض من وجهة نظر دمشق لأنه يستلزم التخلي عن الركائز القليلة المتبقية لها (مثل روابطها بحزب الله وحماس وإيران) قبل الشروع في محادثات السلام. ونظرت إدارة بوش إلى سورية، نتيجةً لذلك، بصفة كونها دولة مارقة، وانهالت مع الغزو الأميركي للعراق بسلسلة من الاتهامات على النظام في دمشق – من إيواء عناصر من نظام صدام حسين وإخفاء أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى تزويد المقاتلين العراقيين التجهيزات العسكرية. بيد أن الانتقاد الأكثر حدّة من بينها كلّها، سيكتسب زخمًا مع بروز التمرّد في العراق: وهو أن النظام السوري يدعم التمرّد بفاعلية، ماليًّا ولوجستيًّا. وها إن سورية، بحسب المسؤولين الأميركيين، أخذت تتسبّب بفقدان الأرواح الأميركية. وقد تجاوزت الحد. وبين التعليقات الأميركية النموذجية ذلك الصادر عن مسؤول في القيادة المركزية الأميركية: «لن نتسامح حيال سورية إذا تسبّبت سياستها بمقتل أميركيين في العراق»[2]. وأصبح النظام السلطوي في دمشق هدفًا طبيعيًّا، على الرغم من أن اللغة جاءت خطابية، إذ حوّلت إدارة بوش تركيزها إلى تسويق الديمقراطية في المنطقة، وبخاصة في لبنان. ونظرًا إلى الاشمئزاز العالمي من اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ (رأت واشنطن أنه تم بأوامر

(١) United States Senate, Republican Policy Committee, 'Holding Syria accountable for its actions', 23 October 2003, available at: http://rpc.senate.gov/public/_files/fr102303.pdf

(٢) Jim Garamone, 'Syria–US relationship facing major deterioration', American Foreign Press Service, 27 September 2004.

من دمشق) وما أعقب ذلك من ثورة أرز في لبنان، وانتهاء بحلول نيسان/أبريل، تاريخ انسحاب آخر من تبقى من الجنود السوريين في البلاد والشروع في التحقيق الدولي في اغتيال الحريري، بات بشار في موقف دفاعي واضح، وبدا أن تغيير النظام في دمشق لم يعد إلا مسألة وقت.

وقال لي بشار عام ٢٠٠٤، ردًا على الاتهامات الأميركية:

يراني البعض سيئًا ويراني آخرون جيّدًا – ونحن حقًّا لا نهتم البتة بنوع التعابير التي يستخدمونها. وليس من العدل استخدام مثل هذا التعبير للدلالة على سورية – أعني، أُنظر إلى العلاقة بين سورية ومعظم ما تبقى من العالم؛ وهي علاقة جيدة، إذاً فإنه من غير الصحيح القول بأن سورية دولة مارقة لمجرّد أن الأميركيين يقولون أنها كذلك[١].

تطلّبت الوقاية من هذه العواصف المتعددة قدرًا كبيرًا من المهارة – إضافة إلى بعض الحظ. فبشار لم يعد ذلك الزعيم غير المجرَّب والمحنّك. إذ لا يمكن أحدًا أن يبقى رئيسًا مدَّة طويلة جدًّا في سورية إذا افتقر إلى القدرة والدهاء. وكثيرًا ما قارنت دوائر الشرق الأوسط بشار سلبًا بوالده. غير أن على المرء أن يتذكّر أن حافظ الأسد لم يصبح «الزعيم البارع والصلب والمفاوض الماهر» بين ليلة وضحاها. فهو تدرّج أيضًا في منحنى تعليميّ، إذ تعرّض في مسائل محددة للخداع الدبلوماسي من كل من الرئيس المصري أنور السادات ووزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر (في مناسبات منفصلة) في سياق حرب ١٩٧٣ العربية ـ الإسرائيلية وما بعدها.

اضطر بشار إلى التحرّك في حذر شديد. إذ زرع غزو العراق، كما يُنظر إليه من دمشق، مئة وخمسين ألف جندي أميركي في بلد يقع عند حدود سورية الشرقية وقد تسلحوا بمبدأ بوش وخرجوا للتو من عملية عسكرية سريعة وسهلة – من وجهة

(١) Lesch, *The New Lion of Damascus*, p. 117.

نظر السوريين ـ في شكل يصيب بالصدمة، قضوا فيها على النظام البعثي الوحيد الآخر في الأرض. ثم إن تركيا تقع عند الشمال؛ وهي لا تزال عضوًا في حلف شمال الأطلسي على الرغم من أن سورية حسّنت في شكل ملحوظ علاقتها بأنقرة. وعند الجنوب تقع إسرائيل، طبعًا، إضافة إلى الأردن الذي تميّزت علاقة دمشق الطويلة به بالزئبقية (وهو، في أي حال حليف لأميركا). بقي أن لبنان هو الدولة الجارة الصديقة الوحيدة، إلا أن مختلف الفئات الداخلية أخذت تتحرّك في حزم أكبر، مطالبة بانسحاب الجيش السوري وبتدخّل سوري أقل في شؤونهم.

وُجّهت، في الوهج الجديد لـ«المهمة المُنجزة» لإدارة بوش عام ٢٠٠٣، تهديدات مبطنة عدة إلى دمشق – وهي تهديدات أخذها المسؤولون السوريون على محمل الكثير من الجد: ومفادها أن سورية قد تصبح التالية على لائحة مبدأ بوش. وليس مفاجئًا، على هذا الأساس، أن يعمد النظام السوري (أقلّه) إلى غض الطرف عن المتمردين الذين يعبرون إلى العراق. فقد أرادت دمشق لمبدأ بوش أن يفشل، وأملت في أن يصبح العراق المكان الأول والأخير الذي يطبّق فيه هذا المبدأ. ورأت أن كل ما من شأنه ضمان هذه النتيجة لعبة مشروعة بشرط ألا يستجلب الغضب العسكري الأميركي المباشر. وهذه أفعال لاعب عقلاني، من شأن معظم الأنظمة القيام بمثلها.

اضطر بشار، الذي يعاني بالتأكيد الضغطَ الأميركي لاتخاذ مزيد من الإجراءات على الحدود، إلى أن يواجه أيضًا جمهورًا داخليًّا يتماهى، في قوة، مع التمرّد العراقي. وقد أخذ رد الفعل الشعبي في البلاد على الغزو الأميركي للعراق، نظام الأقلية العلوية على حين غرّة، كما ظهر ذلك خصوصًا لدى المجموعات السلفية في الغالبية المسلمة السنية. ولم يتحمّل بشّار، وهو الذي لم يتمكن بعد من إحكام قبضته على السلطة، الظهور في مظهر من ينفّذ إملاءات بوش، ولا سيما أنه لم يكن ينوي تنفيذ تلك الإملاءات. والواقع أن الولايات المتحدة كلما ضغطت على سورية، أجبرت بشار على الاستغاثة بتركيبة من القومية العربية والسورية والإسلامية لتعزيز قاعدة دعمه.

ومع تزايد الضغط الأميركي، عقب اغتيال الحريري، نظّم بشار ردًّا قوميًّا عزز تصوير المنتقدين الداخليين للنظام بأنهم متواطئون مع الغرب. وإضافة إلى ذلك، قدّمت بيئة التهديد الخارجية للنظام ما يشبه الضوء الأخضر لقمع المجتمع المدني والناشطين الديمقراطيين الذين أقام بعضهم، في داخل البلاد وفي خارجها، اتصالات مع إدارة بوش التي دعمتهم. ومن قبيل ذلك، لم يصعب، مع الفوضى السائدة في العراق وعدم الاستقرار المتزايد في لبنان، إقناع الشعب السوري بأن الديمقراطية التي تسوقها أميركا قد تؤدي إلى تمزيق نسيجه الاجتماعي. واتخذ بشار بالفعل، في سيره على الحبل الرفيع، بعض الإجراءات على طول الحدود مع العراق. فما من ضرر كبير، في ذلك الوقت، في تبديد بعض من المخاوف الأميركية؛ وسرعان ما ظهر، في النهاية، أن لدمشق وواشنطن مصلحة مشتركة في الاستقرار في العراق.

ومن حسن الحظ، من وجهة نظر دمشق، أن الأميركيين غرقوا في وحول العراق، إذ لم تعد الولايات المتحدة في موقع يسمح لها بتوجيه مدافعها إلى سورية. وأمكن بشّار أن يتنفّس الصعداء. وكلّما تورّطت الولايات المتحدة في العراق، ضعفت حماستها وقدرتها على توسيع ما أصبح يُعرف بالروزنامة المحافظة الجديدة في اتجاه سورية. أو كما قال مصدر عسكري أميركي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد سنة كاملة على بدء الغزو: «يعرف السوريون أن في وسع أميركا أن تنبح كثيرًا، ولكن ماذا يسعنا فعله غير ذلك؟»[١].

لا يوجد شكّ كبير في أن السوريين حاولوا تعقيد الأمور على الولايات المتحدة في العراق. ولكن يجدر القول إن الوضع في العراق لم يكن ليتغيّر تغيّرًا جذريًّا، حتى لو أصبحت سورية الدولة الأكثر انصياعًا ومساعدة للولايات المتحدة في

(١) 'US sees Syria "facilitating" insurgents', *Washington Times*, 20 April 2004, available at: www.washingtontimes.com/news/2004/apr/20/20040420-115628-7182r/?page=all

العالم[١]. وبتعبير آخر، فإن التأثير السوري في الوضع في العراق كان هامشيًّا؛ غير أن تعقيد الوضع الأميركي في العراق، ولو قليلًا، من شأنه، من وجهة نظر دمشق، أن يعني الفارق بين بقاء النظام والانضمام إلى صدام حسين وحاشيته في «كومة رماد التاريخ». ومع ذلك فإن من مصلحة سورية وجود عراق مستقر في الجوار، مع انحسار التهديد الأميركي، وكذلك وضع نفسها في موضع الجار الصديق، بل من الأفضل لها أن تقيم (أو تعيد) الروابط الاقتصادية والتجارية التي بدأت بإنشائها في التسعينيات، إضافة إلى بناء علاقة صحيحة على المستوى السياسي[٢].

أرادت دمشق بالتأكيد للوجود الأميركي في العراق أن يتقلّص إلى أدنى حد، لكنها لم تُرِدْ للعراق أن يتفكّك إلى أجزاءٍ هي التي كوّنته. فلسورية انشقاقاتها الإثنية والدينية، ثم إن وجود دولة ـ لبنان ـ تقوّضت جدًّا طوال أكثر من جيل، فيه من الكفاية وأكثر؛ وهي لا تريد للأمر نفسه أن يحدث على حدودها الشرقية. أضف إلى ذلك أن تفكك العراق قد يدفع بالأقليات في سورية إلى التحرّك طلبًا للاستقلال الفوري – الاحتمال الذي أملته الاضطرابات القومية الكردية في آذار/مارس ٢٠٠٤ في شرق سورية، وقد حرّكها بالتأكيد الاستقلال الذاتي المعزّز للأكراد في العراق.

(١) جاء في مقالة علّقت على الوضع على الحدود السورية - العراقية أن «الدبلوماسيين الغربيين يصفون المتمردين الذين يعبرون من هنا بأنهم عامل مساعد لكنه ليس أساسيًّا للمقاومة في العراق. ثم إنهم رفضوا الاتهامات المتعلقة بانتقال الأسلحة الخطيرة أو باختباء الزعامة العراقية المطاحة في البلاد». ونقلت المقالة عن دبلوماسي غربي كبير قوله: «لا أرى أن سورية هي التي تخطط للتمرّد». راجع: Neil MacFarquhar, 'At tense Syria–Iraq border, American forces are battling insurgents every day', *New York Times*, 26 October 2004, available at: www.nytimes.com/2004/10/26/international/middleeast/26syria.html

(٢) بلغ التبادل التجاري العراقي - السوري ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، حتى في خلال الحرب في العراق، ما بين ١٠٠ مليون و٢٠٠ مليون دولار، وأمكن للبلدين أن يحققا عام ٢٠٠٧ أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في التبادل التجاري بما يتجاوز مستويات ما قبل الحرب. Steven Simon, *Won't You Be My Neighbor: Syria, Iraq and the changing strategic context in the Middle East*, United States Institute of Peace Working Paper, March 2009, available at: www.usip.org/files/resources/april 2009.PDF

وهكذا بحلول العام ٢٠٠٥، أصبحت نظرة الولايات المتحدة والكثير من المجتمع الدولي، بما في ذلك اللاعبون الإقليميون، إلى بشار الأسد سلبية إلى حد بعيد؛ وسُجّلت موجة راسخة من خيبة الأمل بالرئيس السوري. وهزئ كلام تردد في شكل منتظم في واشنطن، وغيرها، من بشار بل وحتى انتقده على أنه غير كَفِيّ ويفتقر إلى القوة المطلوبة؛ وكنت أشرت كتابة بالفعل، عند وصول بشار إلى السلطة عام ٢٠٠٠ عقب وفاة والده، إلى أوجه الشبه مع الشخصية الوهمية مايكل كورليوني في سلسلة أفلام «العرّاب» (The Godfather)، ملاحظًا كيف أن الاختيار لم يقع أساسًا على مايكل، على غرار بشار، للانخراط في أعمال العائلة (ناهيك بتوليها). وأوحى لي عدد من الناس أن المقارنة الصحيحة ليست مع مايكل، بل مع شقيقه فريدو. كما سُجّلت ملاحظاتٌ أخرى مفادها أن على بشرى، شقيقة بشار الكبرى، أن تصبح زعيمة سورية الفعلية، أو حتى زوجته الكوزموبوليتية أسماء.

وشكّلت شهادة في الكونغرس عام ٢٠٠٢ لدى مناقشة قانون محاسبة سورية (وقع الرئيس بوش عام ٢٠٠٤ قانون محاسبة سورية الذي يفرض عددًا من العقوبات الاقتصادية عليها)، نموذجًا لنظرة واشنطن السلبية إلى بشار الأسد في الأيام الأولى على إدارة بوش. وأسست وجهة النظر هذه لتصوير بشار على أنه غير كَفِيّ. وظهرت التهجمات اللاذعة عليه من بيئة ما بعد ٩/١١ في وقت تعاطى الكونغرس المنشطات المناهضة للإرهاب، وحاول كل عضو فيه أن يبزّ الآخر في بناء أوراق اعتماده، أو اعتمادها، المناهضة للإرهاب. وأسهم هذا الفكر الجماعي أيضًا في مساندة الكونغرس للغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. وشكّلت سورية هدفًا سهلًا، وكذلك رئيسها – «فاكهة في متناول اليد» بحسب اصطلاح ذلك الوقت. وفي الإمكان مهاجمتها كلاميًا – بل وحتى عسكريًا في غارات استهدافية – من دون أن يتسبّب ذلك بارتدادات خطيرة. وادعى ديك أرماي (الجمهوري، من تكساس) وهو يدلي بشهادته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عن قانون محاسبة سورية أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب:

يمكن لتراخينا عن تحميل سورية مسؤولية نشاطاتها الخطرة أن يقلص، في شكل خطير، جهدنا في الحرب على الإرهاب وفي رعاية سلام قابل للحياة في الشرق الأوسط... يجب محاسبة سورية على سجلها في إيواء الجماعات الإرهابية ودعمها، وفي تكديس الأسلحة غير المشروعة في جهدها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وفي نقل الأسلحة والنفط جيئة وذهابًا عبر العراق[1].

جزم المشارك في رعاية قانون محاسبة سورية إليوت أنغل (الديمقراطي عن نيويورك) بالقول: «لن نتسامح مع دعم سورية للإرهاب. لن نتسامح مع احتلال سورية للبنان... وأنا لا أريد أن أشهد على فظائع أسوأ من ٩/١١. وأحثّ الإدارة على التشدد حيال سورية». وقاطعه زميله من نيويورك غاري أكرمان قائلًا: «هذه ليست بالجوزة العصيّة على الكسر. فسورية تافهة وواهنة ودولة إرهابية صغيرة شدّت بقيودنا الدبلوماسية طويلًا». ولمحت شيللي بايكر (الديمقراطية من نيفادا) إلى واقع أن الرئيس بشار طبيب عيون متخصص، لتعلن:

لا يهمني هل هو طبيب أو محام – فهو ليس بالقائد الأكثر طيبة أو لطافة. نحن لا نريد واحدًا آخر من نوعه. وهو لا يختلف عن والده؛ علماً أنه يفترض امتلاك معرفةٍ أفضل من والده. من المعيب ألا تقف بلادنا في وجه سلوكٍ من هذا النوع.

مضى على بشار أكثر بقليل من سنتين في السلطة عندما أدلي بهذه التعليقات التي ارتكزت على نقص في معرفة الكونغرس لطريقة عمل سورية – أو، في حالات كثيرة، طريقة عدم عملها. فمثلًا أعلن بشار في أول أيام نظامه أنه ينوي السماح بافتتاح بنوك خاصة في سورية، وهذه جِدّة على بلاد يسيطر عليها القطاع العام ويجد معظم رأسمالها السائل طريقه إلى البنوك اللبنانية. ولما لم تنشأ البنوك الخاصة

(١) This and subsequent quotes regarding the SAA can be found in "US policy toward Syria and HR 4483, the Syria Accountability Act", Hearing before the subcommitee on the Middle East and South Asia of the Committee on International, 107th Congress, Second Session on HR 4483, 18 September 2002.

بحلول العام ٢٠٠٣، أنحى بعض أعضاء الكونغرس والمسؤولين في إدارة بوش باللائمة على بشار، في قوة، لعدم الوفاء بالوعد الذي قطعه ـ واعتبروا أن ذلك مؤشر على مواربته وعدم كفايته، كما اعتبروا أنه من غير الممكن بالتالي الركون إليه.

وواقع الحال هو أن سورية حصينة عمليًا على التجديد والتغيير في المدى القصير بسبب رد فعل المؤسسة شبه المتشنجة ضده، على طول الخط الممتد من البيروقراطيين في أسفل الهرم إلى رأس الوزارة. فالتغيير في سورية لا يحدث سريعًا. وهو تراكميّ في أفضل الحالات. أو كما علّقت أمامي سيدة سورية الأولى أسماء الأسد، وهي نفسها مشبعة بالخلفية المالية، وقد عملت قبل زواجها وكيلة أسهم لدى جاي. بي. مورغان في وول ستريت:

لم نمتلك، طوال خمسين عامًا، مصارف خاصة في سورية. ومصارفنا العامة لا تعمل... لدينا موظفون لا يتحدثون الإنكليزية ولا تتوافر لهم الحواسيب. ونحن نفتقر إلى الخبرة، ونعمل على مستوى بدائي جداً... بالتالي فإننا لم نمتلك أي فكرة عن طريقة تحقيق ذلك.

وقال لي بشار وأسماء الأسد كلاهما أن الخطأ الأكبر الذي ارتكباه، في هذه الحال، هو في الإعلان، بمثل هذا الطبل والزمر، عن إنشاء البنوك الخاصة. وقد أثار ذلك توقعات ليس في الإمكان تحقيقها في سنة أو اثنتين. وقد أنشئت عام ٢٠٠٤ بالفعل حفنة من البنوك الخاصة – وتزايد عددها مذذاك مع العمل على تنفيذ إصلاحات مالية أخرى؛ وبدأ أوائل العام ٢٠٠٩ العمل في البورصة السورية الموعودة منذ زمن طويل. وهذه هي الطريقة السورية، لكنها لم تحدث بالسرعة المطلوبة بالنسبة إلى المنظومة الاجتماعية السياسية الأميركية التي تستغرق ولايتها أربع سنوات وتوجّهها التصريحات الإخبارية.

شكّلت التوقعات المرتفعة مشكلة بشار الرئيسة منذ البداية. أبلغت إليه، أول مرة التقينا، في أيار/مايو ٢٠٠٤، وبما يشبه المزاح، أنه أخطأ في إخبار الإعلام أنه

يهوى موسيقى فيل كولينز. فهذه المعلومة الصغيرة التي نُشرت على نطاق واسع عندما وصل الابن الثاني غير المعروف لحافظ الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠، غذّت فيه الصورة الآخذة في البروز عنه، مصلحًا مؤيدًا للغرب ومُحدِثًا، وليس من قماشة والده المتحفظ نفسها. فبشار طبيب عيون، وليس وارث العرش على غرار ما كانه شقيقه اللامع والكاريزمي باسل. فهو رئيس الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، ومتضلع إلى حدٍّ ما من الحواسيب، وهاوي تصوير مشغوف. وقد أحب لعب الغرب التكنولوجية.

قد يتحمّل بشار بعضًا من اللوم على هذه التوقعات المرتفعة؛ فهو، بعد كل شيء، من أطلق ربيع دمشق الذي تبعته سريعًا موجة من القمع. سوى أن الأمر الأهم يتمثّل في أن المسؤولين والمعلقين في الغرب فشلوا في إدراك أنه لم يُقِم في لندن إلّا ١٨ شهرًا، ليست في صلب سنوات حياته التكوينية. فقد نشأ في خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين. وعاش محنة لبنان. وهذه هي العلاقات والأحداث التاريخية التي صاغت رؤيته الكونية (وقد وردت الرؤية الكونية في الكتاب الأصل باللغة الألمانية Weltanschauung)، وليست إقامته الموقتة في إنكلترا. فإسرائيل هي المنافس الأول لسورية. وهو يرتاب بالولايات المتحدة. ويرى أن لبنان يجب ألّا يشكّل تهديدًا، أيًا يكن الثمن، ومن المفضل أن يدور في فلك النفوذ السوري. وهو أيضًا حامل الشعلة العلوية. وقد تتضمن هواياته اللعب بآلات «صوني» للتصوير والاستماع إلى فرقة «إلكتريك لايت أوركسترا»، لكن واجباته تملي عليه دومًا الحفاظ على المصالح السورية التقليدية.

الفصل الثاني

النَّجاة

بدا، مع حلول أوائل العام ٢٠٠٥، أن الرئيس السوري قد تجاوز أسوأ ما يمكن أن ينتج عن الغزو الأميركي للجار العراقي. بيد أن الضغوط الإقليمية والدولية ستتزايد أضعافًا مضاعفة في الأشهر القليلة التالية. من المهم أن نستعرض، بشيء من التفصيل، ما حصل لسورية (ولبشار) في هذا الوقت، لأن من شأنه أن يلقي الضوء على أفعال النظام وعلى تصميمه على التمسك بالسلطة وعلى اعتقاد الزعامة أن في وسعها الخروج منتصرة عندما ستُواجه عام ٢٠١١ تهديدًا حتى أكثر فتكًا.

اغتيل رفيق الحريري، رجل الأعمال الملياردير ورئيس الوزراء اللبناني السابق، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيروت، بانفجار ضخم ناتج عن سيارة ملغومة. وعلى الفور حمّل الكثيرون في المنطقة وفي المجتمع الدولي – وفي واشنطن بالتأكيد – المسؤولية لسورية، أقله في صورة غير مباشرة لاشتباههم في أن الاغتيال نُفّذ بأوامر من دمشق. واستدعي السفير الأميركي من سورية في اليوم الذي أعقب الاغتيال. واشتركت الولايات المتحدة وأوروبا (وبخاصة فرنسا التي ربطت رئيسها آنذاك

جاك شيراك علاقة وثيقة بالحريري) ومعظم العالم العربي (وبخاصة السعودية التي ارتبطت العائلة المالكة فيها أيضًا بروابط وثيقة معه)، في الطلب من سورية سحب من تبقى من جنودها الذين راوحت أعدادهم بين ١٤ ألفًا و١٦ ألفًا من لبنان. وظنّ من حمّلوا مسؤولية الاغتيال لسورية أن دمشق اعتقدت أن الزعيم اللبناني دأب يعمل على إجبار الجيش السوري على الخروج من لبنان.

شكّل هذا أقسى اختبار، يمرّ به بشار، حتى ذاك الحين، ووفّر ذخيرة إضافية لمن أرادوا احتواء سورية (ناهيك بإحداث تغيير في النظام). واضطر بشّار، على الرغم من أنه خفض عدد القوات السورية الموجودة في لبنان إلى أكثر من النصف، إلى الخضوع للضغط الإقليمي والدولي والقيام بالانسحاب التام في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

تعاونت سورية بالحد الأدنى مع التحقيق الدولي في الجريمة. بيد أن بعضًا من أعضاء مجلس الأمن الدولي (مثل روسيا والصين والجزائر) عارضوا كليًّا توسيع نطاق التحقيق وفرض عقوبات أقسى على سورية. وبدا، مع أوائل العام ٢٠٠٦، أن تركيز إدارة بوش انتقل إلى محاولات إيران المزعومة تطوير قدراتها التسليحية النووية. وتراجع التهديد نوعًا ما، من المنظور الدمشقي، مع تزايد غرق الولايات المتحدة في الوحول العراقية. حتى إن سرعة التحقيق الدولي تراجعت، بما خفف من القلق في دمشق التي نظرت، بطبيعة الحال، إلى القضية بأسرها أداةً سياسية تستخدمها إدارة بوش للضغط على النظام السوري.

وأواخر العام ٢٠٠٥، بالغت إدارة بوش ومجموعات المنفيين السوريين المناهضين للنظام في لعب ورقتهم حيال دمشق. وأعقب ذلك التقرير الدولي التمهيدي الذي يؤكّد التهمة ويورّط شخصيات قريبة من الرئيس الأسد في اغتيال الحريري، بمن فيهم شقيق بشار ماهر الأسد (قائد الحرس الجمهوري ولواء النخبة المدرع الرابع) وصهره آصف شوكت (رئيس الاستخبارات). سوى أن بوش والمنفيين استخفوا بصلابة النظام وبقدرته على التحمّل: إذ استخدم بشار الأزمة، في شكل غير متوقع

جدًّا، لتوطيد مكانته. ووصف الخبير في الشؤون السورية جوشوا لانديس الأمر في ذلك الوقت بقوله إن بشار ربما خسر بيروت، لكنه ربح دمشق. وهو، بتعبير آخر، استخدم التداعيات الداخلية لـ«خسارة» لبنان لإبعاد خصومه الداخليين والمعرقلين. واتضح ذلك من خلال الاستقالة القسرية لنائب الرئيس عبد الحليم خدام في اجتماع مؤتمر حزب البعث في حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ويبقى، على الرغم من بعض المقابلات الصحافية المنددة التي أعطاها خدام، أن واقع قيامه بذلك من خارج سورية، يشكّل برهانًا أن بشار قد ثبّت موقعه. أضف إلى ذلك، ونظرًا إلى المشاعر القوية المعادية للأميركيين في المنطقة، كلّما بدا أن المعارضة السورية في المنفى ارتبطت أكثر بالولايات المتحدة، تشوهت سمعتها في سورية؛ وكلّما بدا أن بشار يواجه واشنطن، زادت شعبيته ـ ليس في الداخل السوري فحسب، بل أيضًا في مختلف أنحاء الشرق الأوسط عمومًا. وواصل بشار مناورته بإجرائه أوائل العام ٢٠٠٦ تعديلًا على حكومته وبزرعه الموالين له في الجهاز العسكري ـ الأمني. وسئل مسؤول سوري كبير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هل تقدّم بلاده تنازلات أو تتدبّر أمرها أو تواجه، في قوة، للإفلات من نير الضغوط الدولية؟ وأجاب أن سورية ستقوم بالأمور الثلاثة معًا. ذلك هو الأسلوب السوري.

المواجهة الأميركية - السورية

تمكّن بشار، في براعة، من الصمود أمام تقلبات العام ٢٠٠٥. وهذا ليس بالأمر السهل. وتمثلت إحدى طرائق دمشق لإزاحة واشنطن عن كاهلها في عرض المزيد من المساعدة في العراق. واعتقلت سورية، نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، سبعاوي ابراهيم الحسن التكريتي، الأخ غير الشقيق لصدام حسين، إضافة إلى ٢٩ هاربًا آخر من عناصر نظام صدام وسلمتهم إلى السلطات العراقية. وذُكر أن سبعاوي واحد من أبرز المنظمين والممولين في سورية للتمرد في العراق، واحتل المرتبة السادسة والثلاثين من أصل المطلوبين الخمسة والخمسين على اللائحة التي صنفتها السلطات

الأميركية[١]. ولم تنفع هذه الخطوة النظام في كسب ودّ إدارة بوش، بعدما استغرق السوريون وقتًا لتوقيف السبعاوي أكثر مما اعتقدت واشنطن أنه مسوّغ (تعتقد دمشق أن المعلومات الاستخبارية الأميركية كانت خاطئة).

وتمت مواجهة تنازل من سورية في شأن العراق بالتجاهل مع تزايد الضغط الدولي على سورية في قضية اغتيال الحريري. وذُكر بالفعل أن العام ٢٠٠٥ شهد اشتباكات على الحدود العراقية ـ السورية بين الجنود الأميركين والسوريين، بما في ذلك قتال طويل بالأسلحة النارية في الصيف انتهى بمقتل سوريين كثر[٢]. وتحدّث بعض التقارير أيضًا عن قيام وحدات من القوات الخاصة الأميركية بمهمات في داخل سورية. وكثّفت الولايات المتحدة الضغوط على سورية بعد مقتل الحريري. أضف إلى ذلك أن بؤر التوتّر السياسية في العراق أدّت إلى تصعيد الضغط الأميركي على سورية على امتداد الحدود من ضمن جهود ضرب الفرص التي تسمح لنشاطات التمرّد بتعطيل التطورات السياسية – وهو موضوع سيتكرر في السنوات التالية. ووصف الرئيس بوش سورية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بأنها واحدة من «حلفاء المصلحة» للإسلاميين المتطرفين[٣]. ومن سخرية الأمور، وعلى الرغم من تأييد عناصر مهمين في إدارة بوش إطاحة نظام الأسد (أو أقله ممارسة ما يكفي من الضغط للتسبب بتغيير في سلوكه)، أن يتخوّف آخرون من أن تؤدي ممارسة الكثير من الضغط إلى سقوط الأسد من السلطة، مع ما قد ينتج عنه من أمور أكثر سوءًا: عدم

(١) راجع للمزيد عن واقعة السبعاوي David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and modern Syria,* Yale University Press, London, 2005, pp. 193–5.

(٢) James Risen and David E. Sanger, 'Border clashes as US pressures Syria over Iraq', *New York Times,* 15 October 2005, available at: http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9D0DE3D9143FF936A25753C1A9639C8B63&pagewanted=all

(٣) المصدر السابق. ربط بعض المسؤولين سورية بكمبوديا في حرب فيتنام، بصفتها ملاذًا للمقاتلين الذين انتهى بهم المآل في العراق، وملاذاً للأموال والإمدادات اللتين حملتا المصير نفسه. وتتمثل العواقب الناتجة عن هذه المقارنة في اتخاذ قرار أو لا بقصف سورية، كما سبق للولايات المتحدة أن قصفت الملاذات المزعومة في كمبوديا.

استقرار أكبر في المنطقة وإمكان تولي نظام إسلامي السلطة في سورية، أو إمكان ذلك. وسيعود هذا الانقسام السياسي المتعلق بنظام الأسد إلى الظهور عام ٢٠١١.

ومن المنطقي ربما، من خلال رؤية سورية للأمور في ذلك الوقت، أن تمسك بورقتها العراقية بحرص شديد في حال نحت الأمور صوب الأسوأ... ولكن تبيّن أن ذلك لم يحدث؛ إذ اتضح لدمشق أن لقدرتها على السيطرة (أقله إلى حد ما) على تدفق المتمردين إلى العراق قيمة كبرى لدى الأميركيين. ولكن إلى أي مدى عمدت إدارة بوش إلى تسييس ذلك في محاولة لتبرير تدهور الوضع في العراق؟ خلص عدد من الدراسات التي أجريت أواخر العام ٢٠٠٥ وأوائل العام ٢٠٠٦، إلى أن المقاتلين الأجانب يشكّلون أقل بكثير من عشرة في المئة من مجموع المتمردين في العراق. ونُقل، في انتظام، عن مسؤولين عسكريين قولهم إن ٩٥ في المئة من المتمردين هم من العراقيين المحليين. وأعرب مسؤول سابق في الاستخبارات عن اعتقاده أن المقاتلين الأجانب استحوذوا على القادة الكبار «لأن من الأسهل التعامل مع مشكلتهم... ومن الأسهل إلقاء اللوم على المقاتلين الأجانب بدلًا من وضع استراتيجيات جديدة لمكافحة التمرد»[١]. وقال رأس القيادة المركزية الجنرال جون ب. أبي زيد في مقابلة مع برنامج واجه الصحافة التلفزيوني، إنه يدرك الحاجة إلى تفادي «تصعيد مشكلة المقاتلين الأجانب». ومع ذلك سارع أبي زيد وغيره، من جهة أخرى، إلى الإشارة إلى أن فرقة المقاتلين الأجانب وفّرت، على الرغم من أنها صغيرة نسبيًّا، معظم المفجّرين الانتحاريين الذين يُرجّح أنهم ينتمون إلى القاعدة أو يتعاطفون معها، وبالتالي فإن الضرر الذي ينزلونه يتفاوت إلى حد كبير مع أعدادهم. واتضح، حينذاك، وجود ارتباك واختلاف في الدوائر الغربية حيال حجم تأثير المقاتلين الأجانب في العراق والدور الذي تؤديه سورية في ذلك؛ بل وقع المزيد من الاختلاف على وسيلة التعامل مع سورية في هذا الشأن. ولم تقم سورية،

(١) James Risen and David E. Sanger, 'Border clashes as US pressures Syria over Iraq', *New York Times,* 15 October 2005, available at: http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9D0DE3D9143FF936A25753C1A9639C8B63&pagewanted=all

بموقفها الغامض من الموضوع، بالكثير لتوضيح الأمور – وربما تقصّدت ذلك لأنها تحتفظ برهاناتها.

أخذت الأمور مع بداية العام ٢٠٠٦ تتحسن بالنسبة إلى بشار، إذ بدا أن الوضع في العراق يتدهور في سرعة. وبرز ذلك من خلال تفجير مسجد العسكري في سامراء، وهو أحد المقامات المقدسة، في شباط/فبراير. وبدا أن النزاع الطائفي بين السنة والشيعة، والذي أخذ قبل هذا الحد يغلي، في بطء، وفي شكل عرضي، قد اشتعل بعد الانفجار الذي يُعتقد أن القاعدة في العراق هي التي ارتكبته. وسمح فجأة احتمال الفوضى المطلقة العنان في العراق للولايات المتحدة ولسورية، بتطوير مصالحهما المتلاقية: إذ لم يُرِدْ أي منهما حدوث التفكك. فالحرب الطائفية وتقسيم العراق قد يمتدان، بالنسبة إلى السوريين، إلى بلدهم، بالقدر نفسه من العواقب المدمّرة، بل قد يشعلان أيضًا حريقًا إقليميًا غير مطلوب. وعلّق الرئيس بشار على هذا الاحتمال وتأمّل في الأحداث الأخيرة في حديث أدلى به عام ٢٠٠٧ إلى إحدى الصحف السعودية:

إن أكبر خطر يهدد المنطقة الآن هو الوضع الطائفي، لذلك بدأنا نتحرك مباشرة كسورية في شكل مستقل مبدئيًا مع الإخوة العراقيين، وكان لدينا عدد من الوفود، من العشائر، من الطوائف المختلفة وبخاصة الإسلامية، وأجرينا في ما بينهم حوارًا مباشرًا. جمعناهم بعضهم مع بعض، وعلى المستوى الشعبي العراقي لم نرَ هذا الشرخ الذي نراه على المستوى السياسي؛ أي أن الخلاف الطائفي محصور، حتى الآن، ربما في قوى سياسية وفي مناطق جغرافية، ولم يتحول حالًا شعبية... علينا أن نتحرك كدول عربية، أن نتعامل مع العراق ليس كطوائف، وإنما مع العراق العربي. من دون عروبة العراق كل الأشياء التي تحدثت عنها لا قيمة لها، وسيقسم العراق

في يوم من الأيام... وسينعكس ذلك علينا مباشرة، نحن وأنتم وبقية الدول[1].

شرعت سورية في رفض الاحتلال الأميركي للعراق وقبوله في آن، وفي العمل بمزيد من الجدية مع الحكومة العراقية المُعترف بها. واستؤنفت أخيرًا العلاقات الدبلوماسية السورية ـ العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على أثر زيارة قام بها وزير الخارجية السوري وليد المعلم لبغداد، ووقع البلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اتفاقًا للتعاون الأمني المشترك إضافة إلى بعض الاتفاقات التجارية.

اغتنام الفرصة

عززت أيضًا حرب صيف العام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، موقف بشار الإقليمي: عجزت إسرائيل عن هزيمة حزب الله، ويعني انتصار حزب الله انتصارًا لسورية. ولم يتبقَّ للأسد مع بداية ٢٠٠٦ إلا القليل جدًا من الركائز الاستراتيجية، فالسياسة الخارجية السورية في ظل آل الأسد ليست إلا مسألة امتلاك القدرة على المقايضات، وبخاصة في ما يتعلّق باستعادة مرتفعات الجولان من إسرائيل. وأبلغت إدارة بوش الأسد في شكل أساسي: «لا يمكنك القيام بأي شيء يؤذينا، وليس لديك ما تقدّمه إلينا». بيد أن أفعال حماس وحزب الله صيف العام ٢٠٠٦ أظهرت أن في إمكان هؤلاء اللاعبين، أشباه الدولة، إحداث فارق كبير في المشهد السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط، وبالتالي مدّ سورية بالمزيد من النفوذ الدبلوماسي الإقليمي. وامتطى بشار شعبية زعيم حزب الله حسن نصرالله لتعزيز شعبيته في الجبهة الداخلية، إضافة إلى شرعية نظامه الشعبية في المنطقة. وربما بات في وسع سورية استعادة مقعدها إلى الطاولة الدبلوماسية واستخدام نفوذها المستعاد لاستئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية والدخول في حوار مع الولايات المتحدة بشروط

(١) International Crisis Group, *Engaging Syria? US Constraints and Opportunities,* Middle East Report No. 83, 11 February 2009.

متساوية أكثر.

لم تنقطع الإشارات الصادرة من دمشق بعد حرب العام ٢٠٠٦ في شأن استعداد سورية لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وتبع ذلك نقاش داخل الحكومة الإسرائيلية وخارجها، مفاده هل يجب اختبار النيات السورية أو لا. بيد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بقي متمسّكًا، في ذاك الوقت، برفض اقتراحات بشار السلمية – ويعود جزء من ذلك إلى أنه لم يُرِدِ التفاوض من موقع يُعَدُّ ضعيفًا، عقب الإخفاق في لبنان. وساد اعتقاد واسع أن إدارة بوش تضغط على إسرائيل لعدم الدخول في نقاش مع سورية في محاولة منها للإبقاء على العملية التي تقودها لعزل دمشق.

وجاء من ثم الفوز الديمقراطي في مجلسي الكونغرس في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ النصفية، والذي عُدَّ على نطاق واسع رفضًا لسياسة بوش الخارجية. وأتبع ذلك، أوائل كانون الأول/ديسمبر، بنشر تقرير مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين. وكُلِّفت المجموعة إصدار توصيات في شأن العراق، ولكن سرعان ما رأى المفوضون أن مشكلات العراق تتداخل تداخلًا وثيقًا مع مشكلات جيرانه، واستنتجوا وجوب معالجة تعزيز الوضع الأميركي العام في الشرق الأوسط. ودعوا، وفقًا لذلك، إلى هجوم دبلوماسي إقليمي أوسع بما في ذلك دعوة الولايات المتحدة إلى إعادة فتح حوار مع سورية.

بيد أن المسؤولين السوريين شعروا بالخيبة والغضب معًا لرفض إدارة بوش تغيير مسارها. والتقوا ممثلي مجموعة دراسة العراق، وزار عدد من الشيوخ الأميركيين دمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والتقوا بشار. وأملت سورية في أن تكون صفحة قد طويت مع الولايات المتحدة، لكنها ستُصاب، في الوقت الراهن، بالخيبة. واستنتج بشار، وقد أثبط، أن عليه أن ينتظر وصول إدارة أخرى إلى السلطة في واشنطن لن تكون، بغض النظر عن الحزب السياسي الذي يفوز، إلا أفضل من إدارة بوش.

حان، أوائل العام ٢٠٠٧، وقت التركيز على مسائل أخرى. وبات من المؤكد أن من مصلحة سورية، حتى بنفوذها الهامشي، القيام بما أمكنها للمساعدة في استقرار الوضع في العراق. وتتمثّل النتيجة المثالية، من وجهة نظر دمشق، في وجود حكومة سلطوية قوية في بغداد تحافظ على الطابع العربي للبلاد وتمتلك استعدادات طيبة حيال سورية، مقرونة بالانسحاب العسكري الأميركي على المدى القصير. ومن شأن هذا أن يقلّل من النفوذ الإيراني الذي كان (وسيستمر) عظيمًا بسبب السيطرة الشيعية على الحكومة العراقية: فسورية وإيران، على الرغم من علاقتهما الاستراتيجية الوثيقة، لا يريان الكثير من الأمور بالمنظار نفسه، وأحد هذه الأمور هو تركيبة الحكومة العراقية. وأدت سورية، على هذا الأساس، دور المضيف لعدد متنوع من الفئات العراقية – من سنة وشيعة وأكراد على السواء – وسعت إلى تحقيق الحد الأقصى من نفوذها السياسي في العراق إضافة إلى الأعمال المُربحة المحتملة والمنافع الاقتصادية فيما يتعافى العراق من الحرب.

أضف إلى ذلك أن الاستقرار في العراق سيشكّل عاملًا مساعدًا في حلّ مشكلة اللاجئين العراقيين في سورية. وتُراوح تقديرات أعداد اللاجئين الذين دخلوا سورية، بحسب المصادر، ما بين ٥٠٠ ألف ومليون وأربعمئة ألف. ويتضح، بغض النظر عن الأرقام الفعلية، أن خطوة سورية المؤثرة القاضية بفتح أبوابها أمام العراقيين الهاربين من محنة الحرب الطائفية قد أرهقت الاقتصاد السوري الهشّ بالفعل. وأقام معظم اللاجئين العراقيين في دمشق وحولها مما أدى إلى ارتفاع بدلات الإيجار وإلى نقص في توافر المساكن للسوريين العاديين وإلى اكتظاظ في المدارس، فضلًا عن أنهم أسهموا في صورة عامة في الاتجاهات التضخمية في البلاد. كذلك ارتفع معدّل الجريمة مع تبخّر الدخل المتاح للاجئين ومع فرص العمل التي بقيت نادرة. وجاء الدعم من المنظمات الدولية للاجئين في سورية بطيئًا وغير مناسب، مما اضطر الحكومة السورية إلى تحمل حصة الأسد من فاتورتها.

بدا، في سياق العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أن الولايات المتحدة وسورية تدوران من حول مسألة المقاتلين الأجانب في العراق: تحصل سورية أحيانًا على المديح على جهودها؛ ويحثها المسؤولون الأميركيون في أحيان أخرى على بذل المزيد. فمن ناحية، خلص تقدير للاستخبارات الوطنية عن العراق نُشر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى أن من غير المرجّح أن يشكّل اللاعبون الخارجيون (بمن فيهم سورية) «محرّكًا كبيرًا للعنف»، ويبدو أن العوامل الداخلية هي التي تحرّك معظم هذا العنف[١]. ومن ناحية أخرى، أعلن الجنرال ديفيد بترايوس، الذي أصبح قائدًا للقوة المتعددة الجنسيات في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، في إيجاز له في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أن ما بين «٨٠ إلى ٩٠ في المئة من الهجمات الانتحارية ينفذها أجانب» تنقلهم إلى العراق «شبكة تأتي بهم في شكل نموذجي عبر سورية». وقال إن على السوريين بذل المزيد لـ«قمع» تهريب المتمردين إلى العراق، إلا أنه لم يصل إلى حد القول إن دمشق تدعم المناضلين[٢]. ونادى بترايوس، في داخل إدارة بوش، بسياسة الحوار مع سورية كوسيلة لإحكام إغلاق الحدود، وعرض أن يسافر إلى دمشق لتسهيل التعاون العسكري والاستخباري؛ ولكن يبدو أن خطته اصطدمت بفيتو البيت الأبيض.

توجهّت رئيسة مجلس النواب الجديدة نانسي بيلوزي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى دمشق على رأس وفد من حزبي الكونغرس للقاء الرئيس بشار الأسد. وشكّل هذا بالتأكيد أمرًا بعيدًا كل البعد من موقف الكونغرس العدائي في زمن قانون محاسبة سورية. وعُدَّ التأرجح في مقاربة الولايات المتحدة لدمشق انعكاسًا للسياسات الداخلية في واشنطن (بين الإدارة الجمهورية والكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون)، وليس نوعًا من الالتباس المقصود في السياسة الخارجية. وشكّل الأمر، بغض النظر

(١) 'Syria's relations with Iraq', United States Institute of Peace Briefing, April 2007.

(٢) 'Iraqi official says Syria supporting insurgents', ABC News Blogs, 11 May 2007, available at: http://blogs.abcnews.com/theblotter/2007/05/iraqi_official_.html

عن هذا، إرباكًا للنظام السوري، وسيبقى كذلك، لأن الأفعال الانفصامية الأميركية حيال سورية ستستمر في خلال ما تبقى من عهد بوش.

بدا، بحسب ضباط في الاستخبارات الأميركية، أن عام ٢٠٠٨ شهد نوعًا من التعاون العسكري و/أو الاستخباري الأميركي ـ السوري المتدني المستوى، مررت فيه المصادر السورية معلومات إلى القوات الأميركية مكنتها من استهداف المتمردين في داخل العراق. وضاعفت سورية، إضافة إلى ذلك، عمليات توقيف المقاتلين الأجانب في داخل البلاد. وعلى ما قاله مسؤول عسكري أميركي متمركز في شمال العراق عند الحدود السورية: «نحن في الواقع لا نتعامل مباشرة مع السوريين، لكنني سأقول لك إنهم تصرّفوا في الماضي القريب في شكل جيّد نسبيًّا وأوقفوا أشخاصًا في جانبهم من الحدود»[١]. وأعلن يومذاك مسؤولون أميركيون كثر في العراق أن عدد المقاتلين الأجانب الذين يعبرون إلى البلاد من سورية قد تراجع من حوالى تسعين في الشهر إلى نحو عشرين (وتراجع، كذلك، عن الذروة المقدّرة بمئة وعشرين في الشهر في أوج العنف عام ٢٠٠٧). ولهذا التراجع في دفق المقاتلين الأجانب علاقة بالنجاح النسبي لـ«اندفاعة» القوات العسكرية الأميركية في العراق التي شرع فيها بترايوس أوائل العام ٢٠٠٧ ومع الجهود الأميركية – وربما بما هو أكثر أهمية أيضًا – لكسب اتحاد القبائل السنية («الصحوة») إلى جانب القضية الأميركية بعدما تصاعد غضبها عبر السنين من معتقدات عناصر القاعدة وتكتيكاتهم المتطرفة في العراق.

بدا كما لو أن المصالح الأميركية ـ السورية وجهود التعاون بينهما قد تكيّفت أخيرًا في ما يتعلّق بالعراق. وتوازى ذلك مع خروج بشار الأسد السريع من محاولة عزله التي تقودها الولايات المتحدة، وبرز ذلك من خلال مشاركته في القمة الأورو ـ متوسطية التي استضافها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في تموز/يوليو ٢٠٠٨،

(١) Phil Sands, 'Syria stops insurgents on the Iraq border', *The National*, 2 November 2008, available at: www.thenational.ae/news/world/middle-east/syria-stops-insurgents-oniraq-border

الأمر الذي شكّل اختراقًا كبيرًا حققه الرئيس السوري، وجاء عقب شكر فرنسا للدور السوري الإيجابي الذي أسهم، في أيار/مايو ٢٠٠٨، في التوصل إلى اتفاق الدوحة الذي وضع حدًا (في ذاك الوقت) لأزمة في لبنان هددت بالخروج عن السيطرة. وأدى بشار الدور الذي قال تكرارًا إنه يريد ممارسته – وهو دور المسهّل. وفضّل عدم قطع العلاقات مع إيران أو حزب الله أو حماس؛ بل أراد، بدلًا من ذلك، استخدام قدرة سورية الفريدة في اللعب على جانبي السياج لتسهيل شروع إيران وحزب الله وحماس في حوار مع الغرب، ورفع مكانة سورية في السياق. واقتنع بشار بأنه وضع البلاد في الجانب الصحيح من المعادلة الاستراتيجية في الساحة العربية، وبخاصة بعد العمل العسكري الإسرائيلي الوحشي ضد حماس في غزة أواخر العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩. ورفض، في ثبات، الانصياع إلى ما يُسمّى في المنطقة بـ"المشروع الأميركي». وكاد الأمر يشبه حال العالم العربي، وقد تحرّك إلى ما هو أقرب إلى موقفه الذي تمسك به، في ثبات، بدلًا من أن يتحرك بالعكس.

بدا أن الموقف التعاوني النامي بين سورية والولايات المتحدة قد توقّف في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بعدما نفذت القوات الأميركية غارة جريئة عبرت فيها إلى سورية، على مقربة من بلدة أبو كمال الحدودية، وقتلت أحد النافذين الكبار في القاعدة، واسمه أبو غادية المسؤول على ما يبدو منذ العام ٢٠٠٥ عن إحدى شبكات التسهيل السورية. ونفت الحكومة السورية رسميًا هذا الزعم وأعربت عن استيائها من الهجوم الذي لم تجد له تبريرًا. وأعلنت إقفال المدرسة الأميركية والمركز الثقافي الأميركي في دمشق – وهو بالكاد ردّ مزلزل.

غير أن بشار عرف أنه لا يستطيع القيام بالكثير الملموس للردّ على الأمر بمثله. وقد تمتع بما يكفي من الحذاقة للنظر إلى الاستطلاعات التي رجّحت فوز باراك أوباما بالانتخابات الرئاسية الأميركية، وهو الأكثر استعدادًا للشروع في حوار دبلوماسي مع دمشق. وشكّل واقع أنه تمكن من صدّ من طالبوا في القيادة السورية بردّ أكثر عدوانية، مؤشّرًا إلى أن رؤيته للسياسة الخارجية السورية قد فرضت نفسها على جهاز

صنع السياسة الخارجية في البلاد. ولم يرد تهديد الزخم على طريق التقارب الأميركي ـ السوري مع وصول أوباما إلى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بيد أن أهم من ذلك، على المدى القصير، هو أن سورية قرّرت، عقب غارة أبو كمال، خفض مستوى التعاون مع الولايات المتحدة في ما يتعلّق بالمقاتلين الأجانب[1].

وتم، إضافة إلى ذلك، الحدّ كثيرًا من نفوذ إدارة بوش في الشرق الأوسط بسبب سياستها العراقية وفي غياب أي تحرّك ملموس في المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية. وشرع اللاعبون الإقليميون، وبخاصة قطر وتركيا، في دخول مفاوضات الشرق الأوسط بصفة كونهم حكّامًا أو وسطاء تعويضًا للدور الأميركي المتراجع في دبلوماسية الشرق الأوسط؛ وفوجئ الكثيرون، بالفعل، لدى الاعلان في أيار/مايو ٢٠٠٨ أن تركيا تؤدي دور الوسيط في مفاوضات السلام غير المباشرة بين سورية وإسرائيل. ولم يكشف ذلك وحسب الفراغ الدبلوماسي الذي توجب على الولايات المتحدة ملؤه في المنطقة، بل أشار أيضًا إلى أن سورية جدّية بالفعل في شأن السلام مع إسرائيل (بخلاف شكاوى إدارة بوش من أن دمشق أرادت حصد مكاسب انخراطها في عملية السلام وليست مستعدة لبذل ما يتطلبه ذلك من تضحيات). ومن سوء الحظ أن الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أجبر جميع الأطراف على إلغاء المفاوضات.

(١) يجب الإشارة أيضًا إلى أن هذا الأمر ترافق مع تدهور الأوضاع الأمنية في الجانب العراقي من الحدود بعد الاستعراض الأمني المشدد حيال الانتخابات العراقية أوائل العام ٢٠٠٩. وارتدى الأمر القدر نفسه من الأهمية مع بدء الجنود الأميركيين في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ بإعادة انتشارهم من المدن العراقية. ولاحظ أحد تقارير أيار/مايو ٢٠٠٩ أن «مسؤولين عسكريين أميركيين في العراق يقولون إن جهود حظر التسلل عبر الحدود العراقية أعاقها النقص المزمن في الوقود، مما يجبر رجال شرطة الحدود، وقد استشرى الفساد في صفوفهم، على ملازمة أماكنهم أسابيع، كل مرة». وأعلن مسؤول عسكري أميركي رفيع المستوى أن «اليقظة العراقية في شكل عام قد تراجعت منذ الانتخابات»، وأن القاعدة في العراق «تمكنت من إعادة تركيب شبكتها» (Karen De Young, 'Terrorist traffic via Syria again inching up', *Washington Post*, 11 May 2009). ومن المهم أيضًا إدراك أن القدرات العراقية تزايدت مع ارتفاع أسعار النفط، وتوافر بالتالي المزيد من المال لأمن الحدود، وتراجعت مع تراجع سعر البرميل في سرعة أواخر الصيف وأوائل الخريف من العام ٢٠٠٨.

أخذت جدران العزلة المحيطة بسورية في الانهيار سريعًا. وعبّد الدبلوماسيون الكبار من طائفة من الدول الأوروبية الطريق إلى دمشق أواخر العام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨. حتى إن الإسرائيليين عَدُّوا عروض بشار للسلام جديرة بالبحث، وهو مستمر في الاحتفاظ بالخيار الاستراتيجي في السلام مع إسرائيل (على الرغم من الهجوم الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على ما يُشتبه في أنه منشأة نووية سورية مما أدى إلى تحقيق قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية)[1]. ولم يؤدّ هذا، كما في حال الهجوم الحدودي على سورية من العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى تغيير في المسار العام لبشار. وردّ بطريقة موزونة نسبيًا، وهو الذي يعرف، على أي حال، أنه لا يستطيع أكثر من ذلك، ثم إنه لم يرد تعكير العلاقة مع الولايات المتحدة في وقت يبشّر انتصار أوباما المتوقّع ببيئة دبلوماسية جديدة.

بدا أن من شأن فوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨ أن يخلق فرصة أخرى لتحسين العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية؛ وبالفعل التقى مسؤولون رفيعو المستوى أميركيون وسوريون، في انتظام، عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وأعلنت إدارة أوباما أنها ستعيد السفير الأميركي إلى دمشق، فاختير أوائل العام ٢٠١٠. ولكن كثيرًا ما يتغلب القصور الأيديولوجي المعادي لسورية على المنطق، وتدفن الأخلاقية المطلقة التسوية. ولم يتمكن أوباما من تحريك العصا السحرية لبناء علاقة منتجة فورية مع سورية، لأن إرث بوش أنتج قدرًا هائلًا من عدم الثقة لدى طرفي المعادلة. وهو وضع لم يساعد فيه فيض من القرارات الدولية، والمحكمة الدولية التي تواصل التحقيق في اغتيال الحريري، والتحقيق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة في ما يتعلّق بالموقع الذري السوري المزعوم، وقانون محاسبة سورية. وقد وجدت هذه الأمور كلّها طريقها إلى الدينامية الأميركية ـ السورية ولم يسهل تفكيك عقدها

(١) راجع مقابلة إيجابية مع بشار: Ian Black, 'Assad urges US to rebuild diplomatic road to Damascus', *Guardian*, 17 February 2009, available at: www.guardian.co.uk/world/2009/feb/17/assad-interview-syria-obama

خصوصًا أن إدارة أوباما اضطرت، بعيد تسلمها السلطة عام ٢٠٠٩، إلى التعامل مع مسائل داخلية وخارجية مهمة أخرى. فما أمكن أن يشكّل في عهد بوش سياسة خارجية عاقلة من الحوار والتعاون مع سورية لمحاربة الإرهاب ورعاية السلام مع إسرائيل وتعزيز الحيّز السياسي في لبنان انتهى بدلًا من ذلك إلى مجموعة مجانين أيديولوجية محافظة جديدة.

كسب الثقة

شاهدتُ، على مرّ السنين، بشار الأسد وقد أصبح أكثر ارتياحًا كرئيس – وربما مرتاحًا أكثر من اللازم. وكان، عندما التقيته للمرة الأولى، لا يزال غير واثق بعض الشيء من العالم من حوله. وشكّلت له السياسة الأميركية إرباكًا خاصًا. اتصف عام ٢٠٠٥ بالدفاع والغضب، وبخاصة عندما أصدر الأوامر بسحب الجيش السوري من لبنان (الأمر الذي شعر أنه يجب أن يحوز عليه تقديرًا ولو قليلًا، على الأقل لقيامه به، ولو أنه حدث في الأساس نتيجة للضغط الدولي). وأخذ، وقد تخلّص من أسوأ ما يمكن أن ينتج عن العام ٢٠٠٥، يشعر أوائل العام ٢٠٠٦ بمزيد من الأمان في موقعه وبثقة أكبر بمستقبله. واتضح لي، عندما التقيت بشار صيف العام ٢٠٠٦ في خلال الحرب بين إسرائيل وحزب الله، أن ثقته بنفسه قد ازدادت ربما بما يتناسب مع شعور المنطقة أن حزب الله ألحق هزيمة بإسرائيل. وتحوّل غضبه على الولايات المتحدة اعتدادًا مبنيًّا على أن إدارة بوش قامت بأقصى ما تستطيع القيام به ولم تتمكّن من إلحاق الضرر به.

لاحظتُ في بشار في أيار/مايو ٢٠٠٧، في وسط الاستفتاء الذي أعاد انتخابه لولاية أخرى من سبع سنوات، أمرًا لم أكتشفه من قبل: الرضى عن الذات، بل وحتى الزهو. وجدته لمّا التقيته، أول مرة، غير مدّع، بل وحتى منتقصًا من حق قدره. ولم يبدُ قط أنه يأخذ نفسه كثيرًا على محمل الجد، على الرغم من الظروف الخطيرة جدًّا المحيطة به. وردّ على دعوتي له إلى الحديث عما يشعرُ أنه أكبر إنجازاته، بالقول إن

علينا ربما صرف المزيد من الوقت على أكبر إخفاقاته. ولا يبدو من النظرة الأولى أنه شخصية مسيطرة: معسول اللسان، أنيس وصاحب ضحكة أشبه بضحكة الطفل – ليس الصورة النموذجية للدكتاتور. غير أنه، ولهذا السبب بالذات، يفرض الانتباه. وتقبع من تحته البنية الهرمية السياسية والعسكرية السورية. وقد وصل إلى حيث هو الآن وبقي في موضعه على الرغم من مظهره المتواضع، أو ربما بسببه.

ولّدت انتخابات العام ٢٠٠٧ دعمًا جماهيريًّا هائلًا للرئيس الذي أعيد انتخابه. وشعرتُ، وأنا أختلط طوال يومين، بحشود المؤيدين حول ساحة الأمويين في دمشق، أن قسمًا كبيرًا من دفق المودة هذا صادق، على الرغم من أن الكثير منه حُضِّر بالطبع مسبقًا. وعندما تشرع مجموعة ما في سورية – سواء كانت وزارة ما أو مؤسسة خاصة – في تنظيم مناسبات احتفالية، يصعد الآخرون سريعًا على المتن ويولّدون موجة عارمة من الدعم. (وعلى حد سواء، لا يعرف المرء في دولة الاستخبارات من قد يكون مخبرًا للحكومة، وما من أحد يريد أن يُنظر إليه على أنه غير مؤيد لإعادة الانتخاب الرئيس). وأمكن بشار، في النهاية، أن يرتوي من بئر الدعم التي حفرها على ما يبدو، وأمكنه للمرة الأولى اختبار ذاك الدعم على مستوى عالٍ. بدا الأمر تجربة شافية بعد كل ما حدث في العامين السابقين. ووجدته، في اللقاء الشخصي معه «يوم الانتخاب»، متأثرًا حقًّا بالاحتفالات وبالمواكب التي تسير على شرفه؛ وأهم من ذلك هو أنه بدا كأنه يرتوي منها. وذكّرني ذلك كلّه بالأحرى بخطاب الممثلة سالي فيلد العاطفي لدى قبولها جائزة الأوسكار عام ١٩٨٥ – أنتم تحبونني، أنتم تحبونني فعلًا!

بيد أنه ترشّح وحيدًا في استفتاء تتوجّب الإجابة فيه بنعم أو بلا. ولاحظت وأنا أزور أحد مراكز الاقتراع أن على كل «ناخب» أن يعبئ خانة «نعم» أو «لا» – علنًا – فيما تعزف إحدى الفرق وينشد الناس ألحانًا مؤيدة لبشار. وعلى الناخب أن يكون متهوّرًا فعلًا ليعبئ خانة «لا»، خصوصًا أن أفراد الأمن يراقبون، بلا شك عن

كثب، كل شيء. وكادت صور بشار تغطّي كل بناء منتصب وتدلّت عمليًّا من كل نافذة، وتناقضت المشبكات التي طُبع عليها «أحب بشار» (بالإنكليزية وبالعربية) والقلادات واللوحات الإعلانية مع الطريقة التي تحاشى فيها حتى ذلك الوقت مثل هذا السلوك «العبادي». أدرك بشار أن الأصوات التي فاقت السبعة والتسعين في المئة لإعادة انتخابه ليست مقياسًا دقيقًا لمكانته الحقيقية في البلاد. وقال إن الأكثر أهمية هو النظر إلى معدلات المشاركة، بما أنه تمكن من إضافة من لم يصوتوا إلى من صوتوا بـ«لا». وبلغ معدّل المشاركة، بحسب التقديرات السورية، ٧٥ في المئة، بما لا يزال يشكّل ردًّا مؤاتيًا جدًّا لبشار.

تلك المرة الأولى التي شعرت فيها أن بشار أخذ يصدّق المتملقين القائلين إن قدره هو أن يقود البلاد. وتطوّرت بالتأكيد نظرته إلى موقعه منذ السنوات الأولى لحكمه. وسبق للسلطات الأميركية أن كررت الإشارة في الخمسينيات إلى ما اعتبرته «دكتاتوريات صديقة» بصفة كونها «أنظمة سلطوية انتقالية» (بمعنى أن هذه البلدان «ستنتقل» إلى الديمقراطية بتوجيه من الولايات المتحدة وبدعم منها). وبالطبع لم يشأ الزعماء السلطويون، في أغلب الأحيان، هذا الانتقال: فقد أحبوا السلطة وتكوَّن لديهم، في حالات كثيرة، اقتناع بأن حسن حال البلاد مرادف لتمسكهم بالسلطة. وتساءلتُ حينذاك هل تجاوز بشار نقطة اللاعودة في هذا الشأن.

شعر بشار أواخر العام ٢٠٠٧ أن ساحته قد برِّئت، مما أسهم، في قوة، في تعزيز شعوره المتجدد بالثقة بالنفس. حتى إن سورية تلقت الدعوة إلى حضور مؤتمر إنديانابوليس الذي رعته إدارة بوش لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر. وشرع الدبلوماسيون الأوروبيون والشرق الأوسطيون في السفر إلى دمشق للقاء بشار وغيره من المسؤولين السوريين، وأخذ جدول مواعيد الرئيس

في الامتلاء[1]. واعتقد بشار بالتأكيد، على الرغم من أنه لم يدَّعِ الانتصار التام، أن الحبل قد رُفع من حول عنقه؛ وبات الوقت، بالفعل، إلى جانبه الآن. وسخر المسؤولون السوريون من المفهوم الشعبي أن في الإمكان إخراج بلادهم من عزلتها على الطريقة الليبية، أي إن العلاقة الأميركية ـ السورية الحارة تنتظر بلادهم لو أنها تتخلى فحسب عن حزب الله وحماس وإيران تماما كما تخلّى الزعيم الليبي معمر القذافي عن أسلحة الدمار الشامل ودَفَعَ التعويضات عن تفجير العام ١٩٨٨ فوق لوكربي. واعتقد السوريون، على العكس من ذلك، أنهم حافظوا على المسار الذي أثبت صحته: فالولايات المتحدة هي التي تحتاج إلى أن تعود وتحظى بالقبول. فالانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨ وفوز باراك أوباما بها (في إنكار مدوّ لرئاسة بوش) قدّمت إلى الولايات المتحدة ـ لا إلى سورية ـ فرصة التعويض.

مقعد إلى الطاولة

أراد بشار – وسورية – أن يأخذه المجتمع الدولي على محمل الجد. وسألتُ الرئيس السوري، في حوار معبّر في تموز/يوليو ٢٠٠٦ إبان الحرب بين إسرائيل وحزب الله، عن رأيه في تعبير الرئيس بوش الانفعالي الذي سُجّل عرضًا في قمة مجموعة الدول الثماني في وقت سابق من الشهر: قال بوش في محادثة مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن النزاع في لبنان: «هاي، بلير، كما ترى فإن... الأمر الذي يجب عليهم القيام به هو دفع سورية إلى حمل حزب الله على التوقف عن القيام بهذه الترهات وينتهي الأمر». وعلى الرغم من سوء قراءة الرئيس الأميركي لتأثير سورية (أو قلّة تأثيرها) في حزب الله، جاء رد فعل بشار غير متوقع ومثيرًا للاهتمام: «أحب ذلك. أحب واقع أنه (بوش) قال ذلك. يمدني ذلك بشعور عظيم

(١) اختبرت هذا عن كثب. أخذت، بحلول العام ٢٠٠٨، أجد صعوبة أكبر في رؤية الرئيس بشار إذ أخذ جدول مواعيده يمتلئ بأصحاب المقامات الرفيعة الزائرين وبزياراته للخارج. ولم يكن عليّ، ما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، إلا أن أتنافس على وقته مع حسن نصرالله ومحمود أحمدي نجاد.

لأنه على الأقل يفكّر في سورية. يفكّر فينا». فسورية لا تقف وراء أفعال حزب الله، ومن حسن حظ دمشق أن الإسرائيليين عرفوا ذلك وقرروا عدم صب جام غضبهم على سورية أيضًا. بيد أن مجرّد الإدراك أن في إمكان سورية إحداث بعض الضرر زوّدها بعض النفع، ونوعًا من النفوذ، ومزيدًا من السهام في الجعبة التي بدا أنها على وشك أن تفرغ.

لكن سورية أرادت، كما أشار الكثيرون من السوريين على مر السنين، أن يُنظر إليها على أنها حلاّلة المشكلات لا الباحثة عن المشكلات. ويمكن المرء القول إن سورية ترى أن قدرتها على إحداث المشكلات ـ وهو ما تعتقد أن لديها كل الدافع إلى القيام به عندما تشعر بالتهديد ـ تُترجم قدرةً لديها على حلها. وقد جاراني بشار بالتأكيد على المبدأ في محاولة لتسويق فائدة سورية في المنطقة. وهي لو حُرمت هذا الدور، سيتضاءل نفوذها في شكل كبير. وبتعبير آخر، فإن سورية تمانع في قطع علاقاتها مع حماس وحزب الله وإيران في شكل كامل، لأن هذه القوى تمدّها بالنفوذ الدبلوماسي. بل على العكس من ذلك، نظر بشار إلى بلاده ممرًا للغرب لتطوير حوار مع هذه الكيانات بالذات.

اعتقد بشار، أواخر العام ٢٠٠٨، أنه بات الآن في وسعه الجلوس ومراقبة تطوّر الأمور ـ كمثل الوجهة السياسية لإدارة أوباما الجديدة عند توليها السلطة بعد ذلك ببضعة أشهر. وشعر أنه متمكّن سياسيًا: فسنة ٢٠٠٨ كانت له سنة جيدة جدًا شهدت اتفاق الدوحة الذي عزز موقتًا الوضع السوري في لبنان؛ ثم إن الرئيس الفرنسي ساركوزي رحّب ببشار في باريس في يوم الباستيل إلى جانب غيره من رؤساء الدول بمن فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت (وأشّر هذا إلى خرق كبير في محاولات الغرب عزل سورية وشكّل انتصارًا كبيرًا لبشار). وأهم من ذلك كلّه ربما هو غياب إدارة بوش، وقد أطاحتها الانتخابات الرئاسية التي جاءت إلى السلطة بمن تشكّل فلسفة سياسته الخارجية رفضًا مباشرًا لفلسفة سياسة بوش. وربما استأنفت الدبلوماسية التقليدية عودتها بوجود باراك أوباما في السلطة. وقد تعود معها، من وجهة نظر دمشق، القواعد القديمة للعبة.

لطالما اعتقدتُ أن على سورية، إذا أرادت أن تؤخذ على محمل الجد، القيام بعمل أفضل في مجال الدبلوماسية العامة. وبشار ـ وأسماء الأسد ـ أكثر ضلوعًا في ذلك من والده، لكن هذا لا يعني الكثير: فبالكاد انخرط حافظ الأسد في ذلك على الإطلاق، بل بدا أنه يزدري الدبلوماسية العامة ازدراء كاملًا بالفعل. وما إن اكتسب بشار الثقة بمكانته الدولية حتى أصبح أكثر راحة مع هذه الدبلوماسية. وشكّل الأمر بالنسبة إليه مسألة ثقة، وقد ارتاب كل الريبة (كما هي حال سورية ككل) بالعالم الخارجي. وتحسّنت دبلوماسيته العامة بشكلٍ مضطرد، على المستوى المحلّي. وكنتُ، على سبيل المثال، معه (ومع زوجته) في استقبالٍ أعقب حفلة موسيقية خاصة في دار الأوبرا الجديدة في دمشق في أيار/مايو ٢٠٠٧. وقام بشار بعمل رائع متنقلًا في أرجاء المكان ومستمعًا، في انتباه، إلى كلّ شخص تحاور معه؛ وكان، مع انتهاء الأمسية، تحدّث شخصيًا مع كل واحد من الموجودين. ورأيته يتنقل على الشرفة، إذا جاز التعبير، وهو يشاهد العرض المحتفي بإعادة انتخابه قبالة مكتبه الرئاسي المتواضع جدًا في منطقة الروضة في دمشق. وتأكد من الاتصال بأعين من أمكن من الناس السائرين قبالته والإشارة إليهم، بل إنه دعا عائلات بأكملها من الشارع إلى تمضية بعض الوقت معه على الشرفة، حيث تحدّث مع كل فرد من كل عائلة واستمع إلى ما لدى كل منهم ليقوله. كان ذلك مثيرًا جدًا للإعجاب – وفاعلًا جدًا.

إلّا أن بشار في النهاية ليس كلّي القدرة. فقد حارب الفساد المستشري والجمود المؤسساتي والبيروقراطي والثقافي في البلاد. واضطر في الكثير من المسائل إلى التفاوض والمساومة والتحكم بالنظام لتحقيق الأمور، وقد شاهدت ذلك بأم العين. وأدى نسق الصفقات التي عقدها والده على مستوى النخبة – أي الولاء المطلق في مقابل الإثراء الشخصي – أحيانًا إلى صدق النظام في قوله وإرادته القيام بأمر ما، فيما تجبره أعمال المجموعات المهمة المرتبطة بالنظام (أو التي في داخله بالفعل) على القيام بأمر آخر مختلف تمامًا. وما أمكن بشار القيام بأي شيء حيال ذلك، من

دون تقويض قاعدة سلطته، وبخاصة في البيئة الإقليمية المتوعّدة التي يحتاج فيها إلى جميع الأصدقاء الذين يمكنه حشدهم سواء من داخل النظام أو من خارجه.

أخبرني أمرًا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفَر لي بعض الإدراك لتفكيره. أخذنا نتحدث عن رفع مستوى مفاوضات السلام السورية ـ الإسرائيلية غير المباشرة، التي ترعاها تركيا، والتي بدأت في وقت سابق من السنة، لترتقي إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وقال إنه لا يريد فعلًا الانتقال إلى المستوى التالي من دون ضمانات أكبر بالنجاح؛ فهو «جديد على هذه اللعبة»، وبما أنها «المرة الأولى التي يقوم فيها بذلك» فإنه «لا يستطيع تحمّل الفشل». وقد اتخذ قراره التفاوض مع إسرائيل وكان حوله أشخاصٌ يوافقونه على قراره. لكن في وجود عناصر لا يتفقون معه، اعتقد بشار أنه لا يملك إلا محاولة واحدة، في هذا الصدد، ومن الأفضل له أن يقوم بها بالشكل الصحيح. واعتمد بالتالي الحذر في التحرّك.

وهذا سبب مهم جدًا يشرح، من منظوره، لماذا يهم في شكل مطلق أن يُعاد الجولان بكامله، حتى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، إلى سورية. فهذا حيوي لشرعيته الداخلية، لإرثه وهو في مرحلة التكوين (بالمقارنة خصوصًا مع إرث والده الذي «فقد» الجولان كوزير للدفاع في الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧). وربما أمكنه، في الجوهر، التخلّص من «الأمن» في «دولة الأمن». ولطالما شكّل هذا الإغراء الذي اعتمده بشار: مرتفعات الجولان في مقابل التنازلات في السياسة الخارجية وفي المسائل الداخلية.

تملّكني شعور، في أحد اجتماعاتي معه، أواخر العام ٢٠٠٧، أن مقايضته هذه قد تكون واقعية أكثر مما يعتقد الكثيرون من الناس. وشكّل ٨٠ في المئة مما قاله لي بشار في نقاشاتي معه الخط السوري النموذجي أو ما سيُنشر في الصحف في الأيام المقبلة. غير أن ٢٠ في المئة منه جاء مرتجلًا، خصوصًا بعدما تزايد شعوره بالراحة حيالي على مر السنين. وتلك هي الجواهر التي بحثت عنها والتي وفّرت لي بعض الإدراك القيّم للرجل. وتحدّثنا في هذه المناسبة عن المقايضات المتعلقة باتفاق

السلام مع إسرائيل وبقطع العلاقات مع حزب الله وحماس وإيران، إضافة إلى إعادة صياغة النظام السوري. تمايل بكرسيه إلى الوراء وتأمل في السقف، وقال منفعلًا: «إذا استعدتُ الجولان أصبحُ بطلًا». وبهذا المعنى فإن الترسيخ المنهجي لعودة الجولان في أذهان جيلين من السوريين، والذي شكل في الماضي عقبة أمام التوصل إلى اتفاق إسرائيلي ـ سوري، أمكنه في الواقع أن يصب في مصلحة السلام: فمن شأنه تقوية النظام السوري – وأمكنه تقوية بشار – لتحقيق المستويات المرتفعة من التوقعات والمسؤوليات الداخلية والإقليمية كثمن للسلام. غير أن هذا سيبقى فحسب قابلًا للإنجاز، ما بقي بشار مسيطرًا، واحتفظ بمقعده إلى الطاولة الدبلوماسية.

قبل أحداث العام ٢٠١١، بقي جزء لا بأس به من بقايا الجمود المعادي لسورية في إدارة أوباما وفي البنتاغون وفي مجتمع الاستخبارات وفي الكونغرس، ناهيك بالحديث عن الصورة السلبية عن سورية في أذهان الجمهور الأميركي. وجاء من ثم فيض القرارات الدولية والتحقيق الدولي في اغتيال الحريري ونظام العقوبات الذي وضعته إدارة بوش وعقّدت كلّها أيّ تحسين في العلاقات الأميركية ـ السورية. وللولايات المتحدة طريقة في تصوير الزعماء الأجانب ترتكز على التقسيم بين من هم مع المصالح الأميركية ومن هم ضدها. فقد نُظر إلى عبد الناصر في أوقات مختلفة من الخمسينيات والستينيات بصفة كونه حليفًا محتملًا أو خصمًا عنيدًا بحسب الموقع الذي يضع فيه مصر في الحرب الباردة بين العملاقين. وبات صدام حسين صديقنا في الثمانينيات وعدونا في التسعينيات. ولا أدري هل تغيّرا بالقدر الذي تغيّرت فيه رؤيتنا إليهما. فواقع أن الأسد لم يُهيّأ تقليديًّا ليصبح رئيسًا، وكونه، في نظر الكثيرين من السوريين، تخلى عن مهنته ليخدم بلده، أكسباه بعض المجال للتنفس في سورية. واستغل النظام ذلك ليبتاع له منحنى تعليميًّا طويلًا، وقد أنجز ما يكفي لتسويغ الأمر وسط الضغط المستمر. ثم جاء الربيع العربي ورفعت كل الرهانات.

الفصل الثالث

سورية تختلف

بدت سورية، أواخر العام ٢٠١٠ وأوائل العام ٢٠١١، مكانًا مستقرًّا إلى حد ما، بالمقارنة خصوصًا بتونس ومصر واليمن حيث أخذت الأحداث في الاندلاع. وقد حسّن بشار الأسد من صورته وصورة بلاده؛ وهي الصورة التي تلطخت في وقت سابق من العقد، وبخاصة عقب اغتيال الحريري. ووُصف الرئيس السوري وزوجته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في باريس بأنهما زائران كوزموبوليتيان والتقطت لهما الصور على نطاق واسع، بما ارتدياه من آخر صيحات الموضة، وهما يزوران المتاحف العصرية ويحلان في ضيافة النخبة الفرنسية (ناهيك بالاحتفاء الذي حظيا به منها).

بل إن المحكمة الخاصة بلبنان التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٥٧ في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ لاتهام المشتبه في اغتيالهم رفيق الحريري ومحاكمتهم، أبعدت تركيزها عن سورية. وذُكر على نطاق واسع، أواخر العام ٢٠١٠، أن المحكمة تخطط لاتهام أربعة عناصر من حزب الله لعلاقتهم بالاغتيال[1]. وعلى

(١) صدرت الاتهامات في النهاية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١.

الرغم من أن حزب الله يشكّل حليفًا حاسمًا لسورية في لبنان ويسهّل نفوذها فيه، وعلى الرغم من أن الكثيرين في القيادة السورية لا يزالون يعتقدون أن بلادهم هي الهدف النهائي للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، تراخى الضغط الدبلوماسي، إلى حد كبير، على سورية في مسألة شكّلت كابوسًا مرتسمًا للنظام منذ الشروع في التحقيق الدولي، عام ٢٠٠٥.

نُشر، في يومين، موضوعان منفصلان في صحيفتين أميركيتين رئيستين يمتدحان مختلف أوجه المجتمع في سورية وتاريخها وثقافتها والتوجه الجديد لحكومتها. وجاء في العنوان الرئيس والعناوين الفرعية لموضوع نُشر في قسم السياحة في عدد ٢٦ كانون الأول/ديسمبر من لوس أنجلس تايمز: «سورية النجم الساطع في الشرق الأوسط: حكومة أكثر حداثة تؤدي إلى تحسّن ملحوظ في السياحة في سورية، فنادق فاخرة تفرّخ والمطبخ والثقافة يتطوران بطرق لافتة»[١]. ونشرت نيويورك تايمز في اليوم التالي تحقيقًا عنوانه «الحفاظ على التراث والنسيج الحياتي في سورية». وأشاد الموضوع بالجهود الخلاقة وذات الحس الاجتماعي المرهف للحفاظ على الحي القديم في مدينة حلب، ووُصف المسعى بأنه «واحد من أكثر المشاريع البعيدة التفكير للحفاظ على التراث في الشرق الأوسط، وهو مشروع يعطي الناس القدر نفسه من الأهمية الذي يعطيه للمباني حيث يقيمون». وأشيد بالحكومة الوطنية والإدارة المحلية لقيادتهما المشروع ولتلزيمهما هذا الجهد إلى مجموعة ألمانية لا تتوخى الربح وإلى صندوق الآغا خان للثقافة[٢].

بدا كأن كل شيء يسير على ما يرام.

غير أن مركز دراسات الإسلام والديمقراطية بعث، بعد ذلك بسنة، ببريد إلكتروني

(١) Susan Spano, ‘Syria a bright star in the Middle East’, *Los Angeles Times,* 26 December 2010, available at: http://articles.latimes.com/2010/dec/26/travel/la-tr-syria-20101226

(٢) Nicolai Ouroussoff, ‘Preserving heritage, and the fabric of life, in Syria’, *New York Times*, 27 December 2010, available at: www.nytimes.com/2010/12/27/arts/design/27preserve.html

إلى قرائه يحمل العنوان التالي: «تحرّكوا الآن لوقف آلة بشار القاتلة في سورية»[١]. ويظهر هذا – ومعه الكثير من الإشارات السلبية الأخرى إلى الرئيس السوري وحاشيته والتي دأبت على الظهور مع ازدياد زخم الانتفاضة السورية في سياق العام ٢٠١١ – المدى الذي بلغه سقوط بشار في ١٢ شهرًا وحسب.

تحدّثت صحيفة رئيسة في إسرائيل، في شباط/فبراير ٢٠١١، بالتفصيل عن أشهر من الجهد الذي بذله السيناتور جون كيري (رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ والمؤتمن على أسرار باراك أوباما في السياسة الخارجية) لاستئناف مفاوضات السلام السورية ـ الإسرائيلية. وذكرت أن كيري التقى بشار الأسد خمس مرات في دمشق في العامين السابقين، وتحادث معه في شكل متكرر هاتفيًّا، وتناول في إحدى المناسبات وزوجته العشاء مع بشار وأسماء الأسد[٢]. ثم إن النجمين الهوليووديين براد بيت وأنجلينا جولي زارا عائلة الأسد وتناولا العشاء معها. وشكّلت السيدة الأولى موضوعًا تحوّل سريعًا مادة للجدل في مجلة فوغ في آذار/مارس، وتزامن مع تخمّر الانتفاضة في سورية وقبل وقت قليل فحسب على انفجارها. وحمل الموضوع عنوان «أسماء الأسد: وردة الصحراء». وجاء في مقدمة المقالة:

تنهمك أسماء الأسد، السيدة السورية الأولى الهمّامة، في إنشاء منارة من الثقافة والعلمانية – وفي إضفاء وجه عصري على نظام زوجها ـ في منطقة تقبع على برميل من البارود. أسماء الأسد فاتنة، شابة، وعلى كثير من الأناقة – الأنضر بين

(١) مركز دراسات الإسلام والديمقراطية (CSID) كناية عن تنظيم مؤيد للديمقراطية ومركزه العاصمة واشنطن، وقد ساند حركات الربيع العربي عمومًا وسقوط الدكتاتوريين في تونس ومصر وليبيا. ويجدر القول مع ذلك إن هذا البريد الإلكتروني حاز رعاية المؤتمر الأميركي - السوري المناهض منذ زمن طويل للأسد ويحظى في الغالب بدعم الولايات المتحدة. وليس من قبيل المصادفة أن يُبعث بهذا البريد من مكاتب المؤتمر في تونس بعيد تنظيم المجلس الوطني السوري مؤتمرًا فيها في وقت سابق من كانون الأول/ديسمبر لتنسيق النشاطات المناهضة للأسد والتخطيط للمستقبل.

(٢) Barak Ravid, ‘US lawmaker, Syria’s Assad working to renew peace talks with Israel’, *Haaretz*, 24 February 2011.

السيدات الأوليات وأكثرهن جاذبية. ولا يمتاز أسلوبها في التألق، الذي يميّز السلطة في الشرق الأوسط بالأزياء الراقية وبالكثير من الحليّ، إلا في غياب الزينة. وهي كناية عن تركيبة نادرة: جمال نحيل ممشوق وذهن تحليلي متمرّس وهندمة تمتاز ببعض من الازدهاء الذكي. ووصفتها باري ماتش بـ«عنصر النور في بلد يقع في مناطق الظلمة». إنها السيدة السورية الأولى[١].

بيد أن CNN.com قارنت السيدة الأولى في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مع صورة زوجها، ونشرت تحقيقًا عنها عنوانه «هل تتخذ أسماء الأسد موقفًا أو تتبنى جانب زوجها؟»[٢]. وسألت كاتبة المقال، وسط مستوى العنف والموت المتصاعد في سورية: «ما الذي قد تفكّر فيه السيدة الأولى في سورية الآن؟ هل يسعها فعل أي شيء لوقف العنف؟». واستنتجت، في الجوهر، أنها اختارت الوقوف إلى جانب رجلها، ربما «لجهلها ما يحدث من أعمال عنف، أو لتواطؤها فيه».

وفي استعادة للأحداث، برز واضحًا رضا بشار الظاهر عن النفس أو إنكاره الوقائع وسط فوضى الربيع العربي في تونس ومصر واليمن في المقابلة التي أعطاها، أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لصحافيين من وول ستريت جورنال[٣]. وأعلن الأسد في المقابلة أن الاحتجاجات في هذه البلدان تؤشّر إلى «حقبة جديدة» في الشرق الأوسط الذي يحتاج حكامه إلى الارتقاء إلى مستوى مطالب الشعب السياسية والاقتصادية المتزايدة: «إذا لم تروا الحاجة إلى الإصلاح قبل وقوع ما حدث في مصر وتونس، فسيكون قد فات الوقت كثيرًا على أي إصلاح». وتابع يقول:

(١) Vogue.com, 19 March 2011. *Vogue* has since removed the story from its website.

(٢) Ashley Fantz, 'Will Asma al-Assad take a stand or stand by her man?', CNN.com, 26 December 2011, available at: http://edition.cnn.com/2011/12/25/world/meast/asma-al-assad-profile/index.html

(٣) Jay Solomon and Bill Spindle, 'Syria strongman: time for reform', *Wall Street Journal,* 31 January 2011, available at: http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704832704576114340735033236.html

سورية مستقرّة. لماذا؟ لأن عليك أن ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعتقدات الشعب. هذا لبّ المسألة. وعندما يحدث انفصال... ستحصلون على هذا الفراغ المؤدي إلى الاضطرابات.

وشكّل ذلك إشارة إلى موقف سورية من المسائل الفلسطينية والإسرائيلية، إضافة إلى ما يُعَدُّ أنه مقاومة بشار الظافرة لـ«المشروع الأميركي» في المنطقة. وبدا الرئيس السوري واثقًا أيضًا بمستوى الإصلاح الذي طبّقه في سورية على مر السنين. واعترف بأنه يودّ لو تحقق المزيد، لكنه علّق أن بلاده تحتاج إلى المزيد من الوقت لبناء المؤسسات وتحسين التربية لتتمكن من امتصاص مثل هذه المستويات من الإصلاح. وقال إن في وسع الإصلاح أن يأتي بنتيجة عكسية إذا لم يكن المجتمع على استعداد له بعد. وسأل، في هذا السياق: «هل تحلّ حقبة جديدة تتّصف بالمزيد من الفوضى أو المزيد من المأسسة؟ تلك هي المسألة».

أتبعت مجلة فوروارد الإنكليزية الشهرية الموالية للحكومة (وعليها أن تكون كذلك كي تُنشر في سورية!)، في عدد شباط/فبراير ٢٠١١، مقابلة الأسد بمقالتين، إحداهما بقلم أحد المعلقين السوريين الكبار والثانية بقلم سيدة هي من أقرب المستشارين إلى الرئيس وأكثرهم نفوذًا. وتُركّز هذه الدورية المهمة في الغالب على الاقتصاد والأعمال والقضايا الثقافية في سورية في صورة أساسية، لكنها تتضمن، عادة، تعليقًا سياسيًا أو اثنين. ويخضع كل شيء فيها، وبخاصة التعليقات السياسية، لرقابة وزارة الإعلام قبل إرسالها إلى الطبع. وعكس كلّ من مقالتي شباط/فبراير الإحساس المتكون لدى الرئيس والنظام بالحصانة من فيروس الاحتجاج الآخذ في الانتشار في أمكنة أخرى من العالم العربي. ويرأس تحرير المجلة الدكتور سامي مبيّض (وأنا أعرفه جديًا وأكن له الكثير من التقدير)، وهو أستاذ العلاقات الدولية في البلاد وواحد من أبرز معلّقيها. ولديه وصول إلى أعلى المراتب في سورية، وكثيرًا ما تعكس مقالاته مشاعر النظام. وكتب في هذا العدد مقالة عنوانها: «الأمثولة المصرية: الغرب ليس الأفضل». وتطرّق فيها تكرارًا إلى فكرة أن الدكتاتوريين في

العالم العربي الذين إما سقطوا وقتذاك (الرئيس التونسي بن علي) وإما على طريق الخروج (الرئيس حسني مبارك في مصر والرئيس عبدالله صالح في اليمن)، إنما أسقطهم الاحتجاج الشعبي لأنهم، وفي شكل أساسي، كانوا على مر السنين خدامًا للغرب وبخاصة للولايات المتحدة:

يوجد نوعان من القادة في هذه المنطقة: أولئك الذين يستندون إلى الدعم من شعوبهم، وأولئك الذين يعتمدون على الغرب. فبن علي، وفاروق [الملك المصري فاروق الذي أطيح في انقلاب العام ١٩٥٢]، والشاه [الشاه محمد رضا بهلوي، حاكم إيران الذي دعمته الولايات المتحدة، وأطاحته عام ١٩٧٩ الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني]، ومبارك اتكلوا جميعهم على الغرب، ولكن عندما اتضح للغرب أنه لم يعد يستفيد من أنظمتهم تخلّى عنهم من دون أن يرفّ له جفن. أما النوع الآخر من القادة فهم أمثال الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري بشار الأسد. فقد هبّ شعب مصر لنجدة ناصر عندما واجه حرب السويس. ولما استقال عام ١٩٦٧ [عقب هزيمة مصر في حرب العام ١٩٦٧ العربية ـ الإسرائيلية] خرج شعب مصر بالملايين ليطلب منه البقاء في السلطة. والأمر نفسه ينطبق على أسد سورية الذي تحلّق الشعب من حوله في خلال السنوات الصعبة لعهد جورج و. بوش. ويعكس جيل النشاط الليلي من المناصرين المصريين [كذا] أحلامًا وطموحات للشبان العرب الذي يريدون، يائسين، ثورات شارعية مماثلة ضد طغاتهم المسنين والمرضى. وقد أرهب هؤلاء القادة العرب، والكثيرون منهم أصدقاء لكل من بن علي ومبارك، شعوبهم بالعصا – التي مدّهم بها الغرب – طوال أكثر من عشرين عامًا[1].

وينهي مبيض افتتاحيته بما هو الآن أشبه بسخرية النبوءة الذاتية:

(١) Sami Moubayed, 'Lesson from Egypt: West is not best', *Forward Magazine*, 48 (February 2011), p.4, available at: www.forwardsyria.com/story/394/Lesson%20from%20Egypt:%20West%20is%20not%20Best

الجميل في قصّتَي تونس ومصر هو أن الأمر لا يتعلّق هذه المرة بضباط صغار عديمي الخبرة يطيحون... الملك الشاب. كما أنهم ليسوا أصحاب عمائم يطيحون ملكًا مستبدًا ومتقدمًا في السن، كما حدث في إيران عام ١٩٧٩. ولا يتعلّق الأمر أيضًا بالدبابات الأميركية تهدر داخلة تونس، كما حدث في بغداد عام ٢٠٠٣. بل إنه شعب تونس – بشبابه وشيبه ومثقفيه والعاطلين من العمل فيه. وهو الشعب المصري العظيم الذي صاح «كفى وحسب»[1].

وكتبت الدكتورة بثينة شعبان، في العدد نفسه من مجلة فوروارد، مقالة عنوانها «الأشرار الحقيقيون الذين يبتلون المنطقة»[2]. وشعبان مقربة من عائلة الأسد منذ أكثر من عشرين عامًا. عملت مترجمة ومستشارة لدى حافظ الأسد، وهي على صداقة وثيقة مع بشرى الأسد، شقيقة بشار الكبرى (التي صودف أيضًا أنها متزوجة من آصف شوكت رئيس الاستخبارات السورية). وعُيّنت شعبان في وزارة الخارجية لدى وصول بشار إلى السلطة؛ ثم عيّنت، بعد خلافها مع وزير الخارجية القديم العهد فاروق الشرع، وزيرة للمغتربين. وعاودت شعبان، منذ بضع سنوات، الدخول إلى قلب قدس أقداس النظام بعد تعيينها مستشارة سياسية وإعلامية في مكتب الرئيس. ويقع مكتبها في مبنى الروضة في دمشق حيث يمضي بشار معظم وقته الرسمي كرئيس. وأجريت مقابلات معها في مناسبات كثيرة، وهي أيضًا ممن أكن لهم الكثير من التقدير. وعرفها كذلك الدبلوماسيون والمحللون على مر السنين بأنها من أكثر مستشاري بشار تأييدًا للغرب. وما من شك في أن ما تكتبه وتعلنه يعكس في شكل مباشر أفكار بشار، وهو مُقتطف من اللقاءات والأحاديث الطويلة معه في هذه المسائل.

(١) Sami Moubayed, 'Lesson from Egypt: West is not best', *Forward Magazine*, 48 (February 2011), p.4, available at: www.forwardsyria.com/story/394/Lesson%20from%20Egypt:%20West%20.is%20not%20Best

(٢) Dr Bouthaina Shaaban, 'The real evils plaguing the region', *Forward Magazine*, 48 (February 2011), p.16, available at: www.forwardsyria.com/story/395/The%20real%20evils%20plaguing%20the%20region

وتعمد في مقالتها هي الأخرى، على غرار مبيض، إلى توبيخ الغرب بصفة كونه أساس الاضطراب الذي أصاب تونس ومصر واليمن وغيرها. ومن المثير للاهتمام أنها تبدو مدركة للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية المنتشرة في العالم العربي، وضمنًا أيضًا في سورية:

هل هذا وقت نزول الجماهير العربية إلى الشوارع لفرض إرادتها على الحكومات التي فَرضت، طوال عقود، إرادتها وشعاراتها وآلهتها وإخفاقاتها وتحالفاتها وخلافاتها على شعوبها من دون تحقيق أي من تطلعاتها؟ تراكمت المظالم والإحباطات والخيانة والإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تشعر النخب العربية الحاكمة بغضب الجماهير الآخذ في الغليان. وما من شك في أن الضرورة تدعو إلى معالجة حاجات ملايين الشبان في مختلف أنحاء العالم العربي، بطريقة تختلف عن تلك التي استخدمتها الحكومات حتى الآن. فهذا جيل يعيش في القرن الحادي والعشرين؛ ويحتاج إلى الانخراط الجدي في بناء بلاده ومستقبله. وأسباب هذا الغضب معقدة. ولا يمكن تفسيرها بالبطالة أو بظروف الحياة وسوء الأحوال المعيشية. فمحمد بو عزيزي، الذي شكّل الشرارة التي أشعلت الثورة التونسية، خريج جامعة عمل على عربة الفاكهة والخضر خاصته إلى أن شعر بالمهانة والذل على أيدي القوى القمعية. ودفعه يأسه إلى إشعال النار بجسمه الذي تحوّل جسمَ جيل بكامله. وشكّل انتحاره القشة الأخيرة التي أزالت حاجز الخوف القائم بين جيله وجبروت الحكومات. وهو ما أشعل نداء التغيير في مختلف أنحاء العالم العربي. وهي إذًا صرخة كرامة أهانتها رؤية الشعب يحاصر في غزة ورؤية ستة ملايين فلسطيني، وقد وضعوا في سجون كبيرة في داخل بلادهم المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وفي مخيمات اللاجئين، ويقتلون يوميًا وسط العجز العربي.

وحددت ما يشكّل، في رأيها، الأسباب الحقيقية للاضطراب: ليست المشكلات الاجتماعية الاقتصادية وحسب، بل أيضًا الإهمال – والتواطؤ العربي – للقضية

الفلسطينية، والوحشية الإسرائيلية والسياسات الأميركية المرتبطة بها. وبعبارات أخرى، على أي زعيم عربي، مثل بشار الأسد، اتخذ الجانب الصحيح بمعارضته مثل هذه السياسات وبمساندته الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعانون الفظاعات الراكدة والدنيئة، والأمبريالية الأجنبية، أن يشعر بالأمان لأنه في صف الشعب. وتابعت:

يسهل رسم الأوقات العصيبة التي راكمت الغضب في الضمير العربي وبخاصة بسبب عجز الحكومات وصمتها حيال المآسي التي حلّت بالعراق وبفلسطين. ويتجاهل أصحاب القرار في أميركا والغرب هذا الشعور لأنهم يهدفون في الواقع إلى إذلال العرب، تساعدهم في ذلك قدرة القوى الحكومية القمعية على قمع صوت الجماهير العربية الداعية إلى التضامن.

وانتهت إلى القول: «ما من شك، إذا انصبَّ الغضب اليوم على الحكومات وقضت أهدافه بتغيير الحكام وأساليبهم، في أن موقف هؤلاء الحكام من مسألة تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ستشكّل عاملًا رئيسًا في ما سيحدث في الأسابيع والأشهر المقبلة».

وفي هذا تحديد سليم للأعراض؛ لكنه تشخيص خاطئ.

لماذا اعتقد بشار الأسد – والنظام السوري – أن سورية تختلف؟

كانت تضحية شاب بنفسه، على ما كتبت بثينة شعبان، هي التي أطلقت الربيع العربي، أواخر العام ٢٠١٠. فقد عمل محمد بوعزيزي، ابن السادسة والعشرين، بتواضع على عربة للفاكهة والخضر في بلدة سيدي بوزيد في تونس. لكن الشرطة صادرت بضاعته على افتراض أنه يفتقر إلى الترخيص اللازم – ترخيص يستلزم ربما دفع رشوة للحصول عليه. فعمد، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، إلى إشعال النار في نفسه في ما أمل أنه الفصل الأخير من اليأس والغضب. لكنه لم يعرف أنه سيشعل

النار تحت العالم العربي بأسره.

يقع مفتاح لغز ما حدث في تونس ومصر وفي غيرهما من بلدان العالم العربي في اللمحة عن حياة محمد بوعزيزي. فهو أبعد من أن يشكّل حالًا فريدة كما ستظهر ذلك الأحداث التي أطلق عنانها. فالعالم العربي يفيض (في صورة سائدة) بالذكور في العشرينيات من العمر، ممن يقيمون في المدن، وهم إما عاطلون عن العمل وإما يعيشون البطالة المقنّعة. ولا يمكنهم تغطية نفقاتهم. وكثيرًا ما لا يستطيع المتزوجون منهم، ولديهم أولاد، إعالة عائلاتهم بالشكل المناسب، فيما يضطر الذين يتمكنون من شق طريقهم، في صعوبة، إلى مزاولة وظيفتين أو ثلاث. ولا يكسب الشبان العازبون ما يكفي لدفع المهر ـ أو حتى لتقديم أقل بصيص من الأمل بمستقبل مالي مضمون يمكنهم من كسب الموافقة على زواجهم. وقد توقعوا ما هو أكثر من هذا. وتلقوا وعودًا بما هو أكثر من هذا – وبخاصة الذين حصّلوا التعليم الجامعي.

حُشد هؤلاء الشبان الساخطون من دون استيعابهم، على ما كتب الباحث في معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس فيليب خوري، في مقالة في الثمانينيات[1]. وتحدّث خوري، حينذاك، عن الجاذب المتزايد للأصولية الإسلامية في مصر؛ غير أن هذا الوصف ينطبق أيضًا على حركات الاحتجاج الشعبية التي اندلعت عام ٢٠١١ لأن الآلية التي تُعتمد للتعبير عن الغضب والاحباط لا تهمّ بقدر ما يهمّ السبب. فالشبان في مختلف أنحاء العالم العربي يتعبأون كل يوم – عن طريق التعليم. ويُدفعون إلى الاعتقاد أن هذا التعليم سيوصلهم إلى وظيفة محترمة بما يسمح لهم بجني ما يكفي من المال لكسب قوت يومهم وتكوين عائلة بل وحتى تأمين المستقبل. سوى أنهم لا يحصلون على هذه الأمور: لأنهم لا يتم استيعابهم.

شهدت الخمسينيات والستينيات في الكثير من الدول العربية إقامة عقد اجتماعي بين الحكومة والشعب، يقضي أحد بنوده بتوفير التعليم المجاني بما فيه التعليم

(١) Philip S. Khoury, 'Islamic revivalism and the crisis of the secular state in the Arab world: an historical approach', in Ibrahim Ibrahim (ed.), *Arab Resources: The transformation of a society*, Contemporary Center for Arab Studies, Washington, DC, 1983.

الجامعي. وأدى ذلك إلى تخرّج مئات الألوف في الجامعات، كل سنة. والمشكلة في الدول العربية غير الغنية بالنفط، مثل تونس ومصر، والتي بدأ فيها الربيع العربي وتحوّل موجة مدّ (وأيضًا في بلد مثل سورية)، هي في أن اقتصاداتها الراكدة، وقد اعاقتها السياسات الاشتراكية الإيحاء للدولة الرأسمالية والفساد والارتفاع المسجل في معدلات الولادة، عجزت عن توفير ما يكفي من فرص العمل لجميع هؤلاء المتخرجين الجامعيين. فتحوّل القطاع العام ربَّ عمل الملجأ الأخير؛ وبات في الغالب أشبه بشريان منتفخ في مطهر الموظفين الحكوميين.

وها إن بقايا تلك الأنظمة الطويلة العهد في العالم العربي تبدأ منذ عقود بمحاولة مترددة للانتقال إلى أنظمة اقتصادية أكثر توجّهًا صوب السوق الحرة. وتلك عملية موجعة يجب على الأنظمة الحاكمة موازنتها، في دقة، إذا أرادت البقاء في السلطة: فقد يؤدي الانخراط، في سرعة كبرى، في الكثير من الإصلاح، إلى عدم استقرار اقتصادي فوري وبالتالي إلى اضطراب سياسي. وبما أن البقاء في السلطة هو الأساس لهذه الأنظمة، تمت عملية الإصلاح بطريقة ملتوية أثبتت أنها متفاوتة وغير مناسبة.

على الرغم من أن إصلاحات السوق الناقصة هذه أدت إلى بعض النمو في الناتج المحلي الاجمالي، وإلى بعض اليسر في تدفق رأس المال، وإلى بعض التحسين في البنى التحتية، فقد فاقمت التفاوت في توزيع الثروة، والفساد المنتشر والفقر النسبي. ولم تتوسع الاقتصادات بالسرعة الكافية خصوصًا أن الشعوب مؤلفة من شريحة واسعة ممن هم دون الثلاثين من العمر، وندرت بالتالي فرص العمل وتفرّد المحظيون بالوظائف الجيدة. وهكذا توسعت الفجوة بين التعبئة والاستيعاب، وولّدت هذا المستوى الذي شهدناه في الغضب الاجتماعي والإحباط في معظم العالم العربي – ولا علاقة للمسألة بالفقر المطلق. إذ إن الطبقة المثقفة المتوسطة وما دون المتوسطة، الإسلامية منها أو العلمانية، هي التي تشرع في الغالب في حركات الاحتجاج وتوقدها في العالم العربي. وإذا خلط المرء هذا كلّه مع غياب أي حيّز سياسي حقيقي ومع انتشار الفساد ومع عقود من القمع السياسي، فسينتهي به الأمر إلى مزيج سريع الاحتراق. ولا تشكّل أحداث الربيع العربي التعبير الأول عن غضب

الجماهير وإحباطها من الأنظمة الفاسدة الراسخة[1]. فقد شهد الماضي فصولًا كهذه في عدد من الدول العربية، مثل ثورة الخبز في مصر في السبعينيات والثمانينيات بعدما خُفض دعم المواد الغذائية الأساسية؛ غير أن تركيبة من القمع الذي مارسته الدولة وما اعتمدته من تراجع استراتيجي هي التي أبقت، في العادة، الأنظمة في السلطة. ولكن ليس هذه المرّة. فقد بدت التظاهرات أكبر حجمًا وأشد غضبًا، تغذّيها أدوات الاحتجاج الجديدة.

أهين محمد بوعزيزي؛ ثم عانى ألمًا لا يوصف، أكثر من أسبوعين قبل أن يُتوفى في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهذا مصير لا يستحقه. لكنه مصير قد يحدد، إلى حد كبير، قدر العالم العربي.

بدأت الاحتجاجات في تونس يومَ ضحّى بوعزيزي بنفسه، وانطلقت في البداية من بلدته. ثم لاقت الصور، التي انتقلت عبر «فيسبوك» والهواتف النقالة، المزيد من الرواج وعُرضت على قناة الأخبار الفضائية الجزيرة ومركزها قطر. اكتسبت الاحتجاجات زخمًا، وتصاعد معها الرد الحكومي، مما أدى حتمًا إلى مزيد من العنف والموت. وسرعان ما أخذ المتظاهرون يطالبون، في قوة، برحيل الرئيس السبعيني بن علي الذي حكم طوال عقود بتسلّط متزايد. وبلغت الانتفاضة العاصمة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وفرّ بن علي في اليوم التالي إلى السعودية. لم يسبق حدوث أمر كهذا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث: أن تطيح ثورة شعبية نظامًا راسخًا. وفجأة بات هناك شرق أوسط جديد. ويمكن الإرادة الشعبية، إذا ترافقت

(١) لتحليل تاريخي ممتاز للعوامل السببية الطويلة الأمد الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية والديمغرافية لانتفاضة ٢٠١٠-٢٠١١ التونسية والتي تعود إلى اكثر من قرن، راجع: (Julia Clancy-Smith, 'From SidiBouZid to Sidi BouSa'id: a *longue durée* approach to the Tunisian revolutions', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012)). ولتحليل تاريخي أقصر لكل الانتفاضات ذات الصلة في العالم العربي أواخر العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١١، راجع: (James Gelvin, *The Arab Uprisings: What everyone needs to know,* Oxford University Press, Oxford, 2012).

مع العزم الشعبي، أن تسقط الأنظمة القديمة المتداعية الفاسدة، على الرغم من عدم التكافؤ الظاهر بين الجهاز القمعي للحكومة والجماهير. بيد أن الشبان المعايِين في تونس ومصر – وقريبًا في أمكنة أخرى من العالم العربي – امتلكوا ثقلًا موازنًا يتمثّل في الاستخدام الفطن لوسائل التواصل الاجتماعية. بدا أن أحداث تونس أدت إلى كسر حاجز الخوف؛ وبات احتكار أنظمة القمع للإعلام، طوال عقود، أمرًا من الماضي مع الاستخدام المُحَرِّر لوسائل التواصل الاجتماعي، لغاية الحشد والإخبار والتخطيط ونشر المعلومات.

ولاحظ ذلك الكثيرون في مصر المجاورة ممن عانوا، على الأقل، الكثير من مظالم النظام السلطوي للزعيم الثمانيني حسني مبارك الذي ترأس مصر منذ اغتيال سلفه أنور السادات عام ١٩٨١. وتقصّد الناس، من كل المشارب وبكثير من المفارقات، اختيار الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير – العيد الوطني للشرطة – للسير إلى ميدان التحرير الذي شكّل منذ وقت طويل مركز السياسة الشعبية في القاهرة. صحيح أن احتجاجات وقعت في أمكنة أخرى من البلاد، إلا أن البؤرة الإقليمية والدولية تركزت مباشرة على ميدان التحرير.

ردّت الحكومة، بداية، بقمع مارسته الشرطة، غير أن الجيش الذي يلقى القدر الكبير من الاحترام وقف جانبًا. وأظهر الجيش بعد ذلك، على أثر سيطرته على الشوارع لمنع الفوضى الشاملة، أنه ليس مستعدًا لإطلاق النار على المتظاهرين. وما إن قرر الجيش أساسًا الامتناع عن شن حملة قمع دامية، حتى انتهى أمر مبارك. ولم يمتلك الرئيس، وعلى الرغم من أنه ضابط عسكري، ما يكفي من القوة للتغلب على المصالح الخاصة لجنرالاته الذين أرادوا الاحتفاظ بمكانتهم السياسية والاقتصادية البارزة التي جهدوا في كسبها، وبنوها على مر العقود، وسيفقدونها إذا اختاروا الجانب الخاطئ من التاريخ. ونتيجةً لذلك، أُعلن في ١١ شباط/فبراير أن مبارك تخلّى عن الرئاسة وسلّم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي وقت بلغت أحداث أوائل العام ٢٠١١ أوجها في تونس ومصر، وقعت أيضًا

احتجاجات خطيرة في اليمن والبحرين وليبيا. ومع أن هذه التحركات كلها استهدفت الأنظمة المتسلطة المترسخة منذ وقت طويل، وفيما تشابهت ظروف مختلف البلدان بطريقة من الطرائق مع ظروف تونس ومصر، إلا أن كل بلد تميّز، بطرائق أخرى، بظروفه الفريدة. كذلك دوّت احتجاجات أقل إثارة لكنها ذات مغزى في الأردن وفي المغرب، فيما حاولت الدول العربية الغنية بالنفط، مثل السعودية، يائسة، إحباط انتشار أي سخط محتمل فيها، وعمدت إلى ضخ مليارات الدولارات وأموال النفط في الخدمات الاجتماعية وزيادة المرتبات، ووعدت في الوقت نفسه بإصلاحات سياسية غامضة. بدا أن ما من دولة محصنة ضد عدوى أي احتجاج ناجم عن الغضب المكبوت والإحباط.

من شبه المؤكد أن بشار صُعق، في شكل مطلق، عندما أخذت انتفاضات العالم العربي في التسرّب إلى بلاده في آذار/مارس ٢٠١١. وأنا أعتقدُ أنه فكّر حقًّا في أنه آمن وحصين ويتمتع بالشعبية في بلاده، وهو خارج نطاق الإدانة. غير أن هذه ليست الحال في شرق أوسط العام ٢٠١١ حيث لا تمكن السيطرة ، كما في السابق، على دفق المعلومات عبر الإنترنت وفيسبوك وتويتر ويوتيوب والهواتف الجوالة. وأدى تفاقم الأحوال المتمثل في العالم بالعربي بارتفاع أسعار السلع (مما جعل المواد الأساسية أكثر كلفة)، وبالانتفاخ الشبابي (مما خلق فجوة بين التعبئة والاستيعاب)، بل وحتى بويكيليكس (التي كشفت عن أنماط الحياة الفاجرة للنخب الحاكمة)، إلى بروز حاد للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية الواسعة الانتشار وللفساد وللحيّز السياسي الضيق. ولم تشكّل سورية استثناء. وقد سقط حاجز الخوف من الجهاز القمعي للدولة بعدما أدت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر إلى إزاحة «النظام القديم» في كل من البلدين.

اعتقد الأسد أن سورية تختلف؛ ومن الواضح أنه أخطأ. فقد وصف بلاده في المقابلات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بأنها شبه حصينة ضد مثل هذه الاضطرابات الداخلية. وردد الإعلام الناطق باسم النظام السوري، وجهة النظر هذه إلى حد التعبير

حتى عن الدعم للمحتجين في الدول العربية الأخرى. وبالفعل، فشلت دعوات العناصر المناهضين للأسد، في داخل البلاد وفي خارجها، في القيام بمثل هذه الاحتجاجات في المدن السورية في كانون الثاني/يناير وفي شباط/فبراير، في إثارة الكثير من الرد إذ لم يلبِّ الدعوة سوى بضع عشرات بدلًا من الآلاف المأمولين. وتلاشت هذه الاحتجاجات سريعًا إذ أخمدها الأمن في سهولة[1]. لم يظهر وحسب أن المعارضة في سورية تمتلك الطاقة نفسها التي للمعارضة في بلدان أخرى، ولم يؤدِّ هذا كله إلَّا إلى شعور النظام أنه أكثر حصانة.

أكد مؤيدو الأسد أيضًا أن الزعماء السبعينيين والثمانينيين في تلك البلدان العربية بعيدون كل البعد عن شعوبهم، وهم من الأتباع الفاسدين للولايات المتحدة وإسرائيل. ويعني هذا ضمنًا، بالطبع، أن الأسد ـ وهو شاب نسبيًّا من مواليد ١٩٦٥ ـ متوافق مع الشبان العرب. فهو قد واجه، في ثبات، الولايات المتحدة وإسرائيل، في المنطقة ودعم قوى المقاومة في حماس وحزب الله. وأمكنه بالتالي التلويح بأوراق الاعتماد التي لها صدى جيد في الشارع العربي ـ ليس في سورية وحسب بل في أنحاء معظم الشرق الأوسط أيضًا. وربما أكسبه هذا بعض الوقت، لكنه شكل سوء قراءة للوضع، أو إنكارًا له. وكما تبين ـ وسيتم التطرق إليه في الفصل التالي ـ عانت سورية المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المتأصلة نفسها، الموجودة في الدول العربية غير المنتجة للنفط والتي خلقت بئرًا من الحرمان ومن عدم القدرة، وبخاصة في أوساط الشبان النشطين والمصابين بالإحباط المتزايد.

لكن ثمّة بالفعل اختلافاتٍ فعلية بين سورية وبلدان مثل تونس ومصر، مما دفع بالكثيرين إلى الاعتقاد أن النظام السوري يمكنه الصمود أمام عاصفة الربيع العربي ـ أو أقله أن يصبح آخر من يتعرّض لها. وقد استنكف السوريون، بسبب التطورات

(١) حتى في وقت متقدم في ١٥ آذار/مارس لم يستطع تجمع مناهض للنظام يطالب بالإصلاحات – عقد في دمشق بتنظيم من مجموعة معارضة مركزها لندن وتسمى الثورة السورية على بشار الأسد – إلا اجتذاب ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ محتج (Gelvin, *The Arab Uprisings*).

السياسية المضطربة في بلادهم عقب الاستقلال، عن الانخراط في نشاطات قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى. وما عليهم إلَّا أن ينظروا عبر حدودهم، في أي من الاتجاهين، إلى لبنان أو العراق، البلدين المنقسمين إثنيًا ودينيًا على غرار سورية، ليروا كيف يمكن الاضطراب السياسي أن يمزّق نسيج المجتمع. وثابر النظام، بالطبع، على إذكاء هذا القلق لتعزيز الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار بأي ثمن. وكثيرًا ما صور نفسه بأنه وحده الذي يقف حاجزًا بين الاستقرار والفوضى. وما بقي الأسد في أذهان الكثيرين من السوريين البديل الوحيد القابل للحياة، فلن يشاركوا في حركة معارضة يمكن أن تزعزع استقرار البلاد. ولا يعني بالضرورة عدم دعم الكثيرين من السوريين المعارضة تصويتًا على الثقة بالنظام. وإذا ظهرت بالتالي معارضة قابلة للحياة تترافق مع إضعاف النظام يمكن السوريين أن يقفزوا جماعيًا من السفينة الغارقة، ويحتمل أن يعجّلوا في نهاية حقبة الأسد.

عمد بشار الأسد، في حرص، على مر السنين، إلى نقل أكثر حلفائه إخلاصًا إلى الجهاز العسكري ـ الأمني وإلى وزارات الحكومة وحزب البعث. وأعيد تركيب الهرمية السورية، عقب الانسحاب من لبنان، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وجاء من ثم، بعد ذلك بأشهر قليلة، المؤتمر القومي لحزب البعث الذي أكد فيه بشار سلطته وتخلّص من أعدائه المحتملين وطعّم الحزب بالمزيد من الموالين. وأدى التعديل الحكومي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى حكومة اعتُني أكثر ما يكون في اختيارها، وهي من أكثر الحكومات ولاء حتى تاريخه. وهو ما شكّل مؤشرًا واضحًا إلى أن أركان جماعته أخذوا يحتكرون كل المواقع المهمة في الدولة. وانتفى أي إحساس بأن في إمكان «الحرس القديم» المتبقي من أيام والده أن يكبح سلطة بشار.

ويرتبط أيضًا مصير الجيش السوري والأجهزة الأمنية ارتباطًا وثيقًا بمصير النظام. ولا تنفصل هذه المؤسسات، بخلاف مصر، عن القيادة السياسية. وهي التي قادت، عام ٢٠١١، الأعمال العدائية العنيفة ضد المتظاهرين. زد على ذلك أن النظام حرص على استخدام الفرق الأكثر ولاء في الجيش ـ وبخاصة تلك المؤلفة إلى حد كبير أو

بكاملها من العلويين ـ لتشكل رأس حربة عمليات القمع في المدن والبلدات التي أثارت القدر الأكبر من الاضطراب.

ولا بد من أن ذكرى الهجوم العسكري الذي أمر به حافظ الأسد عام ١٩٨٢ على الاخوان المسلمين في حماه ـ وهو الهجوم الذي أدى، بحسب الكثير من التقارير، إلى مقتل نحو عشرين ألف شخص ـ أرخت بثقلها على الكثيرين من السوريين وهم يفكّرون في المعارضة النشطة. وبدا أن النظام أراد، بالقسوة التي اعتُمدت عام ٢٠١١، تذكير السوريين بأنه على استعداد للوصول إلى حد مشابه للقضاء على أي مقاومة، وبأنه يحوز الولاء اللازم من الجيش والحزب والحكومة. فجهاز الدولة القمعي ـ الجيش والاستخبارات والتنظيمات شبه العسكرية ـ يرهب كل من يفكّر في أن يتحداه.

وفي مسألة مرتبطة، سعى النظام دومًا، وهو المشبّع بالعلويين في المواقع المهمة، إلى تصوير نفسه حامي كل الأقليات في بلد، ٧٥ في المئة منه من المسلمين السنة. وتضم البلاد، إضافة إلى العلويين، طوائف مسيحية مختلفة (تشكل نحو ١٠ في المئة من السكان) إضافة إلى الدروز (٣ في المئة) وعدد قليل من اليهود وطوائف إسلامية مغمورة مختلفة. ويوجد أيضًا سنة من الأكراد في سورية يقيم معظمهم في منطقة تقع شمال شرقي البلاد، ويشكلون نحو عشرة في المئة من السكان. وعلى الرغم من أن الأكراد شكّلوا في الغالب قلَّة مضطربة في سورية في عهد آل الأسد، وقاموا بانتفاضتين ضد النظام قُمعتا بالقوة (عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٤)، عمدت الحكومة السورية، من وقت إلى آخر، إلى تقديم التنازلات إليهم (كما في ربيع العام ٢٠١١ في المراحل الأولى من الاحتجاجات) لتفادي أي تمرّد واسع النطاق.

لعب آل الأسد ورقة الأقليات، في براعة على مر السنين، وضمنوا بذلك لأنفسهم عمليًا قاعدة دعم موالية لا تقل عما بين ٢٠ و٣٠ في المئة من خلال اللعب على المخاوف من نظام سني حديدي محتمل و/أو من عدم الاستقرار الذي تدفع فيه الأقليات، في شكل نموذجي، الثمن الكبير. وهناك مسلمون سنة من الموالين في طبقة

الأعمال (جزء من المجمّع العسكري ـ المركنتيلي الذي نوقش في الفصل الأول)، ومتصوفة مسلمون (معظمهم من السنة) يتجهون إلى امتلاك نظرة أوسع وأكثر تسامحًا حيال الطوائف الإسلامية الأخرى والديانات غير الإسلامية، والذين رعتهم الحكومة السورية في عهد آل الأسد (وبخاصة بشار) في شكل نشط ودعمتهم. وعندما تضاف كل هذه العناصر بعضها إلى بعض، قد تصل إلى ما يقارب نصف سكان سورية. وهذا ليس بالأمر السيئ بالنسبة إلى الحاكم المسيطر فاستخدام الإكراه وجهاز تجسس واسع الانتشار والتحالفات القبلية والعائلية التي اعتُني ببنائها، والاحتفاظ بالسيطرة على النصف المتبقي من السكان، ليست صعبة على نظام تحكمه قلّة كما قد يبدو الأمر من الخارج.

حظي بشار الأسد نفسه بالمحبة الكبيرة في شكل عام ـ أو أنه لم يُطعن فيه في شكل عام. فلا تقارير لويكيليكس تفصّل أسلوب حياته المفرط ـ كما حدث مع بن علي ـ لأنه لا يعيش هذا النوع من نمط الحياة. بل أصبحت الروايات عن بشار وأسماء الأسد يخرجان للتبضع أو للعشاء في دمشق وغيرها وحدهما من دون حراس، والرئيس يقود سيارته بنفسه، موضوع الأسطورة المدينية. حدث هذا بالفعل في بعض المناسبات، وبخاصة في مرحلة أولى من عهد بشار؛ ولكن سرعان ما تضاعفت الروايات إلى حد كاد معه كل سوري يزعم أنه شاهد الزوجين في الخارج. وتتمثل الصورة، بالطبع، في أنه وعائلته أناس عاديون – غير متباعدين عن الجماهير بل بالأحرى واعون مشكلاتهم ومنشغلون بها لأنهم ينخرطون في العامة. ويتحدث مؤيدو بشار عنه كأنه نبي أُرسل إلى سورية ليدفعها إلى الأمام ويطالب بمكانها الصحيح في المنطقة.

اكتسب بشار، وقد صار رئيسًا، رصيدًا جيدًا في أعين الجمهور السوري لتخلّيه عن شغفه بطب العيون في سبيل خدمة بلاده في وقت الحاجة الكبرى إليه. وسُوّق هذا بالطبع، كما أشير إليه في الفصل السابق، كدعاية للنظام الذي قد يكون ابتاع لبشار منحًى تعليميًا طويلًا والمزيد من أناة الشعب حيال جهوده الإصلاحية المتزايدة، ليس

إلا، لأنه لم يُعدّ منذ البداية ليصبح رئيسًا. وهو صورة رب العائلة الصالح المتزوج من سيدة جميلة، كوزموبوليتية ونشطة مدنيًا. وحافظ على تماسك البلاد، طوال عقد، على الرغم من الضغوط المتكاثرة في داخلها وخارجها معًا، ودان له الشعب السوري بقدر ليس بالقليل من الجميل لقيامه بذلك. وسجل في سياق ذلك كله بعض النمو الاقتصادي (ولو أنه متفاوت) إضافة إلى إصلاح مالي وإداري وتربوي ربما يتم نكرانه اليوم بأسهل مما يجب.

وأخيرًا، افتقرت المعارضة السورية، في الداخل وفي والخارج، إلى التنسيق وتميّزت في الغالب بالانقسام، وافتقدت زعامة يعترف بها الجميع. وقام النظام السوري بعمل جيّد على مر السنين في ضمان ذلك. وبُذلت، كما سنرى، محاولات متفرقة منذ بدء الانتفاضة قامت بها مجموعات المعارضة السورية في الخارج للاجتماع وتشكيل جبهة موحدة شاملة. وارتدى ذلك، في البداية، أهمية أكبر لجهة اجتذاب الدعم الدولي؛ لكنه حيوي أيضًا لجهة تقديم خيار حقيقي إلى أولئك السوريين الذين اختاروا دعم النظام ليس إلّا، بسبب غياب البديل الشرعي. ولم تؤدّ هذه الجهود حتى الآن إلّا إلى نتائج مختلطة بالتأكيد.

لطالما ساد في سورية (كما في العراق، عقب الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣) شعور عام أن المعارضة في المنفى كانت (ولا تزال) غير مشروعة. ويوجد انقسام بين أولئك الذين اضطروا إلى التعامل مع النظام وهم يعيشون في ظله، وأولئك الذي أُجبروا على مغادرة سورية، أو الذين اختاروا مغادرتها وفقدوا الاتصال بالواقع السوري، وهم يعيشون في راحة نسبية. واصطبغ عناصر المعارضة وتنظيماتها في خارج سورية (سواء شرعيًا أم بطريقة غير شرعية) بعلاقتهم الوثيقة، في الغالب، بمسؤولين غربيين وبالتمويل الذي حصلوا عليه من الولايات المتحدة ومن بعض الدول الأوروبية. وعرقل سيناريو مشابه، وقضى على محاولات مجموعات منفية عراقية تساندها الولايات المتحدة لإقامة قاعدة سلطة في عراق ما بعد الغزو، باعتبار انهم جاءوا على ظهور الدبابات الأميركية. وبما أن النفور من السياسة الأميركية بلغ

ذروته في خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وفي مستهل العقد الثاني، ستواجه أي مجموعة معارضة ترتبط بعلاقة وثيقة بالولايات المتحدة (أو بأي دولة أخرى تُعدُّ أنها تعمل انطلاقًا من مصلحتها الخاصة) وقتًا عصيبًا في اكتساب الزخم لدى معظم السوريين. وقد سهل على النظام تصوير المعارضة في داخل البلاد وفي خارجها، بأنها أدوات للأمبرياليين لأن التدخل الأمبريالي الفعلي (إضافة إلى الدعاية المرافقة لها من النظام) شكّل أمرًا مألوفًا في سورية في العقدين الأولين اللذين أعقبا استقلال البلاد.

وفي أي حال، منيت المحاولات الكثيرة التي بذلها الناشطون والتنظيمات المناوئة للأسد من أواخر كانون الثاني/يناير وحتى أوائل آذار/مارس ٢٠١١ لركوب زخم التغيير الذي شوهد في تونس ومصر وفي التحريض على تظاهرات مشابهة واسعة في دمشق بالفشل الذريع. وكما أشير إلى ذلك سابقًا، فبدلًا من تجمّع مئات الآلاف من المحتجين في مواعيد وأمكنة محددة، لم تظهر إلّا حفنة منهم. وبدا هذا كأنه تأكيد للتوقعات الشاملة للمحللين والمعلقين والدبلوماسيين والباحثين (وأنا من بينهم) أن الربيع العربي لن يحلَّ في دمشق في أي وقت قريب أو بأي طريقة ذات مغزى؛ وإذا حدث، فسيجد أن النظام السوري جوزة عاصية على الكسر، وقد يكون آخر نظام ينهار في العالم العربي. وهكذا لا بد من أن بشار الأسد قد راوده، بحلول أواسط آذار/مارس، شعور جيد جدًا في شأن حظوظه.

ولم يكفِ أي من هذا للقضاء كليًا على الاحتجاجات أو عكس الجرأة المتزايدة للكثيرين من السوريين، وبخاصة الشباب منهم، في مواجهة القوات العسكرية أو الأمنية. وأخذت العاصفة في الاختمار السريع.

الفصل الرابع

لا، فالأمر ليس على هذا النحو

تقع مدينة درعا، بعدد سكانها الذي يراوح بين سبعين ألفًا ومئة ألف، جنوب غربي سورية، على مقربة من الحدود مع الأردن. وهي عاصمة محافظة درعا، وتبعد نحو ستين ميلًا من دمشق، على الطريق التي تؤدي إلى العاصمة الأردنية عمّان. يعتمد هذا الجزء من سورية في شكل أساسي على الزراعة، شأنه شأن معظم المناطق الريفية في البلاد. وعلى هذا، عانى اقتصادها، في صورة غير متناظرة، أوقاتًا طويلة من الجفاف، في منطقة هي قاحلة في الأساس.

وفيها بدأت الانتفاضة السورية بالفعل.

قرر عشرة من تلامذة إحدى مدارس درعا تراوح أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة القيام، في سياق الأسبوع الأول من آذار/مارس، بما يقوم به أولاد العالم في هذا العمر: أن يتعفرتوا. اختاروا، وقد استوحوا من أحد شعارات الانتفاضة المصرية، أن يكتبوا على جدار مدرستهم «ليسقط النظام». واستخدم التلامذة (ومن تلاهم من متظاهرين) كلمة النظام بدلًا من الحكومة، كاشفين عن أن هدف إحباطهم هو النظام، لا الحكومة. وقد يشير هذا إلى اهتمامهم الأكبر بمسائل العدالة الاجتماعية

والفساد أكثر من اهتمامهم بالديمقراطية في الجوهر[1]. ويشكّل أيضًا مثالًا على المحتجين الذين يعبرون عن غضبهم في الكتابات على الجدران أو في التظاهر في الشوارع لافتقارهم إلى سبل أخرى، مثل الانتخابات، للتخلص من الحكام الموجودين. ولدى الاستخبارات، في شكل عام، حساسية حيال المشاعر المناهضة للنظام، وربما زاد في هذه الحساسية ما قد رشح من تونس ومصر. ولا بدّ بالتالي من أنهم تلقوا أوامر بمزيد من اليقظة الخاصة في التقاط إشارات السخط. وفي النتيجة، أوقفت السلطات المحلية التلامذة وأرسلتهم، بحسب الكثير من التقارير، إلى دمشق حيث استجوبوا ـ بل وعُذبوا، على ما يبدو ـ على الرغم من محاولات عائلتهم التفاوض على إطلاقهم.

يوجد، في محافظة مثل درعا، ثلاثة أشخاص يحتلون أهم المراكز، هم المحافظ ورئيس الاستخبارات والمسؤول عن حزب البعث. وهذه في الواقع حال كل المحافظات. أما من يمتلك من بين الثلاثة النفوذ الأكبر، فيتوقف على المحافظة وعلى الظروف الخاصة بها. ولكن يمكن المرء أن يتأكد، في المناخ الإقليمي السائد في الشرق الأوسط في آذار/مارس ٢٠١١، إذ تنتصب هوائيات الأجهزة الأمنية بشكل خاص في أنحاء المنطقة كافة، أن رئيس الجهاز الأمني هو صاحب الأهمية الكبرى في درعا. وليس قرار توقيف الأولاد بالأمر غير المألوف في سورية، غير أن البيئة الاجتماعية ـ بل وربما النفسية ـ هي التي تغيّرت بفضل التغطية الواسعة للأحداث (والافتتان بها) في تونس وفي مصر وفي غيرهما.

سار، في ١٥ آذار/مارس، بضع مئات من المتظاهرين، الكثيرون منهم من أهالي الأولاد المسجونين، أمام الجامع العمري في وسط درعا. وطالبوا بإطلاق أولادهم

(١) James Gelvin, 'The Arab World at the intersection of the national and trans- national', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

إضافة إلى إصلاح نظام الحكم المتسلط الذي سمح بمثل هذه الاستخدامات الاعتباطية – التي تكاد تلامس المسخرة – للقوة المفرطة. وارتفعت أعداد المحتجين إلى بضعة آلاف. فتحت القوات الأمنية السورية النار، في محاولتها تفريق الحشود، وقتلت أربعة أشخاص. فتضخّمت الحشود في اليوم التالي، إلى نحو عشرين ألفًا، شاركوا في تشييع قتلى اليوم السابق، وأطلقوا هتافات مناهضة للحكومة وألحقوا الأضرار بالمكاتب الرسمية التي ترمز إلى دولة الاستخبارات في درعا: مقر حزب البعث، ومكتب المحافظ، ومقر القوات الأمنية (التي يقودها في درعا أحد أنسباء بشار الأسد).

تواصلت الاحتجاجات اليومية. وتصاعدت الأمور عندما شنت القوات السورية، في ٢٣ آذار/مارس، عملية قمع أكثر شدّة تمثّلت بإغارة عناصر الأمن على الجامع العمري الذي تحوّل مستشفًى ميدانيًا مُرتجلًا يعالج المصابين من المتظاهرين ويوفّر الملجأ لمن يخشون على حياتهم. وذُكر أن ١٥ مدنيًا، على الأقل، قُتلوا فيما جُرح المئات. وقُطعت، إضافة إلى ذلك، كل الخدمات الأساسية عن درعا – الكهرباء والماء وشبكات الهاتف الخلوي – وحُظرت الجنازات لأنها أصبحت النقطة البؤرة للاحتجاج. ومع حلول المساء، طوّقت القوات الحكومية درعا وحظرت على أي كان الخروج منها أو دخولها: حُجر عليها، أملًا من الحكومة السورية، كما في أي عملية حجر، في عزل العدوى والقضاء عليها قبل أن تتمكن من الانتشار. بدأت حملة القمع. وعلى ما كتب جوشوا لانديس في ذلك الوقت بما يشبه التنبؤ:

درعا فقيرة جدًا وإسلامية – وتلخّص كل ما يعكّر صفو سورية – اقتصاد فاشل، انفجار سكاني، حاكم غير عادل وقوى أمنية مستبدّة. وهي مزيج متفجّر. وستنتشر الاحتجاجات حتى لو تمكنت الحكومة من احتواء العنف في درعا في الوقت الراهن. انكسر جدار الخوف. وغيّرت يوتيوب والجزيرة والهواتف الخلوية اللعبة،

ووفّرت للناس سلاحًا قويًا لمحاربة السلطة. والبلاد واقعة تحت ضغط شديد وعلى أهبة الانفجار. فهناك الكثير جدًا من البطالة والقليل جدًا من الحرية[1].

العوامل الكامنة

كتبتُ في ٢٠٠٥ ما يلي:

يدرك كل سوري تقريبًا أن الإصلاح الاقتصادي الشامل ضروري وأن الحكومة لا يمكنها مواصلة المقاربة المتعرّجة لوالد بشار – تدعو الحاجة إلى تغيير مستدام. قارب النمو الاقتصادي، عام ٢٠٠٣، في سورية الثلاثة في المئة وهو أدنى من أن يوفّر ما يكفي من فرص العمل للسكان الآخذين في الازدياد، وبخاصة لدى الفئات التي تراوح أعمارها بين ١٥ عامًا و٢٤... فيما تُقدّر نسبة البطالة بحوالى ٣٠ في المئة. وقُدّرت نسبة البطالة في الريف ما بين ٢٠ و٢٥ في المئة، على الرغم من أنها قد تكون أكبر، وترتفع حتى إلى ما هو أكثر. وسيشكّل الوضع، إذا استمر بلا هوادة، وصفة للاضطراب الاجتماعي... وإذا وقع هذا الاضطراب، بوجود الجهاز المهيمن للدولة، فستأخذ الأمور منحًى بشعًا ويضطر بشار إلى مواجهة بعض القرارات الصعبة التي لا حصر لها[2].

كتبتُ، وأنا أنظر في ما قد يحدث في غياب إصلاح اقتصادي حقيقي، أن «البلاد، في أسوأ الحالات، قد تتداعى ويؤدي عجز النظام إلى حرب أهلية محتملة بين مختلف الإثنيات السورية والطوائف الدينية، فيما الجماعات الإسلامية الراديكالية على أهبة الاستعداد لفرض نفسها مع تدهور البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية»[3]. ولم يتم أساسًا إنجاز ما يكفي.

(١) Joshua Landis, 'Deraa: the government takes off its gloves: 15 killed', *Syria Comment*, 23 March 2011, available at: www.joshualandis.com/blog/?p=8692&cp=all

(٢) David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and modern Syria*, Yale University Press, London, 2005, p. 222.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

أشار بشار الأسد، بشكل مؤكد، في خطاب القسم إلى أن الاقتصاد يشكل الأولوية الفورية – وهذا هو المتوجب. وألمح إلى أن «المجالات الأخرى» في المجتمع «لم يتماشَ الأداء فيها مع أداء [والده] في المجال السياسي». وأدرك بشار أن البنية التحتية السورية أقيمت في السبعينيات والثمانينيات، وخُلق معها الكثير من الفرص في القطاع العام الذي يشكّل نحو ٢٠ في المئة من القوى العاملة. وشكّل هذا، كما قال لي بشار، «أمرًا جيّدًا موقتًا، ولكن لا يمكن بناء الاقتصاد بهذه الطريقة. وشرعنا في التسعينيات في التفكير في دعم القطاع الخاص، إلا أننا أخذنا في التعثّر مع التغييرات الواقعة في العالم [أي العولمة]. حاولنا التطوّر لكننا امتلكنا بعض الأفكار السيئة»[1].

أجري بالفعل بعض الإصلاح الاقتصادي في العقد الأول من حكم بشار. وأنشئت، عام ٢٠٠٤، المصارف الخاصة، بتمهّل في البداية، ثم ما لبثت أن ارتفعت أعدادها في سياق العقد لتصل، بحلول العام ٢٠١٠، إلى ١٣ بما في ذلك مصرفان إسلاميان. وطُبقت إصلاحات مالية مهمة: خفضت معدلات الفائدة على القروض، ووُطّدت مختلف أسعار البورصة (بيد أن تأثيرات هذه الإصلاحات جاءت محدودة بسبب الحاجة إلى تغطية العجز المالي الذي ارتفع في السنوات الأخيرة). وأنشئت، عام ٢٠٠٩ البورصة، وسوق دمشق للأوراق المالية التي طال انتظارها (مع أن جداولها قليلة وتعود، عادة، إلى شركات يملكها أناس على علاقة وثيقة بالنظام). واتخذت اجراءات لتحويل سورية بيئة صالحة للمستثمرين، مما سمح لهم، عام ٢٠٠٧، بالحصول على القروض وغيرها من أدوات الائتمان من المصارف الأجنبية وباستخدام الأرباح لسداد الديون عبر المصارف المحلية. واجتذبت سورية في عهد بشار كمًّا ضخمًا من الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة من دول الخليج ومن صناديق التنمية، مع أن معظمها استُخدم في السياحة وفي قطاع التطوير العقاري بدلًا من الصناعة والإنتاج. وهكذا نما القطاع السياحي ليصل، عام ٢٠١٠، إلى ١٢ في المئة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع بشار الأسد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، في دمشق، سورية.

من الناتج الإجمالي المحلي وأدخل إلى البلاد ما يربو على ثمانية مليارات دولار من العملات الصعبة[١]. ولأن سورية تقع فعلًا عند مفترقات التاريخ، فإن بعضًا من مواقعها السياحية هو بين الأكثر روعة، لكنه (طوال العقود القليلة الماضية) الأقل مقصدًا في العالم. وأصبح هذا القطاع محط تركيز حكومة الأسد وشهدت السياحة، على هذا الأساس، نموًّا في العقد الماضي، على الرغم من الحاجة إلى المزيد الكثير من التخطيط بعبارات الإنماء السياحي الشامل والمُنسّق. وبدت الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي والتكامل مع المجتمع الدولي واعدة إلى حدّ ورود التالي في تقرير عن سورية (The Report: Syria 2010) كتبه محرر شؤون آسيا والمشرق في «مجموعة الاعمال في أوكسفورد» التي تحظى بالاحترام:

تطابقت الخطوات الناجحة التي اتخذتها سورية لتحرير اقتصادها مع إنجازاتها على المسرح الدولي حيث شرعت في إعادة إحياء العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلًا عن أنها صاغت شركات تجارية مع الاتحاد الأوروبي. وأنا واثق من أن التقرير الجديد الصادر عن مجموعة الأعمال في أوكسفورد يعكس في شكل دقيق وشامل أهمية سورية الإقليمية المتزايدة وتقدمها الاقتصادي الثابت[٢].

وعمدت الحكومة، في محاولتها خفض الإنفاق العام وجعل الاقتصاد يعمل بتوجّه السوق (ولو بتردد)، إلى زيادات تدريجية في أسعار السلع الأساسية مثل البترول ووقود التدفئة والترابة من خلال خفض الدعم عنها. وشُرع في إصلاح الميثاق الاشتراكي المتمثل بالتعليم المجاني وغير ذلك من الخدمات، وفي فرض

(١) 'Syria reduces oil production due to western sanctions: minister', xinhuanet.com, 3 November 2011, available at: http://news.xinhuanet.com/english2010/indepth/2011-11/03/c_131226504.htm

(٢) Dr Nimrod Raphaeli, 'New Syria report charts steady economic reformas country primes itself for key regional role', MEMRI Economic Blog, 22 July 2010, available at: http://memrieconomicblog.org/bin/content.cgi?article=332

رسوم رمزية حتى على التعليم في المدارس الرسمية. أضف إلى ذلك أن النظام في عهد بشار حاول على المستوى الأكبر، تحسين النظام التربوي العام في البلاد إضافة إلى مستوى الخبرة في مختلف وزارات الدولة من خلال توظيف المزيد من الناس على أساس الكفاية أكثر من الاعتماد على الروابط العائلية، وقد حقق بعض النجاح. وعانت سورية (شأنها بالفعل شأن العالم العربي عمومًا) عجزًا مزمنًا في مجموعة المهارات التي تنطبق على الاقتصاد الحديث. واستنتج تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢ عن الأمم المتحدة، ما هو معروف، وهو أن العجز في المعرفة في العالم العربي هو الأعلى بين كل المناطق الاقتصادية الكبرى في العالم. وشكّلت سورية مثالًا بارزًا على النظام التربوي البدائي، الراكد، المكتظ والذي ينقصه التمويل من المدرسة الابتدائية وحتى الجامعة. وحقق بشار بعض النجاحات في هذا الشأن بدءًا بزيادة معاشات الأساتذة وإعادة صياغة المناهج والسماح بوجود عدد من الجامعات الخاصة في أنحاء البلاد (وبناء بعضها) على الرغم من أنها من نوعيات متفاوتة. وعلى ما قاله لي بشار في مناسبات كثيرة، فإن سورية تحتاج، على غرار الهند، إلى العثور على موضع لائق في الاقتصاد العالمي يوفّر لها قيمة مضافة. واعترف بأن سورية بلد فقير نسبيًّا وتمتلك القليل من الموارد؛ وبالتالي، قال لي: «إن العقل هو الذي يشكّل المادة الخام». غير أنه لا يمكنه الاكتفاء بتغييرات هامشية ويتوقع حقًّا تحسين الاقتصاد وتسكين المزاج الشعبي مدّة طويلة. بل إنه يحتاج، في النهاية، إلى الانخراط في تغيير النظام؛ لكنه لم يستطع (أو لم يشأ) ذلك، فانتشر الإحباط الكامن وخيبة الأمل من الحكومة.

خاض بشار معركة شاقة جدًّا. ولم ينتج أقل مشكلاته عن أولئك السوريين أصحاب المصالح الراسخة والذين سيخسرون مكانتهم الاقتصادية الاجتماعية إذا شُرع سريعًا في الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق. ولهذا بدا النظام أحيانًا كأنه بوجهين متناقضين: إذ شعر أنه مكره على تلبية احتياجات مختلف المجموعات. فهناك الذين يدافعون عن الإصلاح بالجملة لتحويل سورية إلى اقتصاد السوق.

ثم هناك الذين يعتقدون، على الرغم من اعترافهم بالحاجة إلى بعض الإصلاح على الأقل، بوجوب السير فيه بتمهّل شديد لئلا يتسبب بالتفكك الاقتصادي وبعدم الاستقرار السياسي المحتمل. وارتبطت هذه الخلافات، في شكل عام، بتوجهات مختلفة بالنسبة إلى التبادل والتجارة والاستثمار. ودفع، في العادة، أولئك الذين يطالبون بانتقال أكثر سرعة إلى اقتصاد السوق في اتجاه علاقة تبادل تجاري أكثر متانة مع الغرب، مثل مبادرة الشركة اليورو-متوسطية التي أقرتها سورية عام ٢٠٠٤ (على الرغم من أن عضويتها لم تُفعّل قط بسبب المخاوف السياسية التي انتابت أعضاء الاتحاد الأوروبي، ولأن سورية لم تجتز بعض العتبات التي وضعها الاتحاد). وهناك، من ناحية أخرى، كتلة قوية في الحكومة تعتقد أن العلاقات الاقتصادية مع الغرب سريعة التأثر بالسياسة وهو مفهوم اكتسب جاذبًا في دمشق بعد تصديق الكونغرس على قانون محاسبة سورية الذي أبرمته إدارة بوش عام ٢٠٠٤. وأيّد هؤلاء بذل المزيد من الجهود لتطوير العلاقة الاقتصادية القوية مع الشرق؛ وتطلعوا أكثر صوب روسيا وإيران والهند والصين، وحبذوا كذلك تنمية علاقة اقتصادية قوية مع دول الجوار، مثل العراق، في مرحلة إعادة الإعمار أو مع تركيا خصوصًا، وقد حسّن بشار العلاقات معها إلى حد كبير. ووافقت سورية أوائل العام ٢٠٠٥ على خطة لخفض دينها البالغ ١٣ مليار دولار لروسيا (ويعود إلى أيام الاتحاد السوفياتي) بنسبة ٨٠ في المئة، وفاوضت أيضًا على شروط القروض مع عدد من دائنيها، وحقق الأسد بالتالي تقدمًا جيدًا في التخفيف من حمل الدين الخارجي الثقيل. وبات من المؤكد أن يشاهد المرء، في سنوات ٢٠٠٠، لدى زيارته أيًا من فنادق دمشق الفخمة، كتائب من رجال الأعمال الصينيين والهنود وسواهم ممن يبحثون عن فرص الاستثمار في البلاد.

وتتحدث تجربة صديق لي بالكثير عن محاولة بشار تحقيق التوازن في ما يتعلّق بالإصلاح الاقتصادي. حدث ذلك صيف العام ٢٠١٠ عندما التقيت صديقي، وهو يتولى رئاسة أحد البنوك الخاصة في سورية، إلى فنجان قهوة في ما كان فندق

الميريديان في وسط دمشق، وقد ابتاعته حديثًا سلسلة «ديديمان» التركية (وهذا في حد ذاته مؤشر إلى الطريقة التي أخذ الاقتصاد السوري يتحرك بها). التقاني، وقد خرج للتو من اجتماعه مع عبد الله الدردري، نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية والمدافع الرئيس عن المزيد من الإصلاح في اتجاه اقتصاد السوق. وتوجب عليه، بعد لقائنا، أن يجتمع مع محمد حسين وزير المال المعروف بتأييده القوي السير في الإصلاح، في بطء، والبحث في قوة أكبر عن شركاء تجاريين في الشرق. وسألت صديقي عن سبب لقائه كليهما، فأجاب: «لأنني لا أعرف من الذي سيفوز وأريد أن أكون على علاقة جيدة بالفائز».

جاء خير مثال على المصالح المتنافسة في سورية في إعلان بشار الأسد، في اجتماع المؤتمر القومي لحزب البعث، عام ٢٠٠٥، أن بلاده ستواصل مقاربتها الاشتراكية لاقتصاد السوق، وهي المقاربة التي نجحت في معظمها في ألمانيا. وقضت الفكرة من وراء ذلك، بالتبني التدريجي لإصلاح السوق من دون التخلي التام عن شبكة الأمان الاجتماعية التي تميّز الاقتصادات التي تتبع النمط الاشتراكي. ومن سوء الحظ أن هذا أفضى بسورية إلى مقاربة متعرجة وإلى التحرير التخصيصي الذي سبق ذكره آنفًا ولم يذهب بعيدًا كفاية بمعنى الإصلاح الاقتصادي الفاعل ذي القاعدة العريضة في اتجاه اقتصاد السوق، وانتقص في الوقت نفسه من شبكة الأمان الاجتماعية التي تعوّد عليها الكثيرون من السوريين.

بدأ الاقتصاد السوري يضعف، مع أوائل ٢٠١١، نتيجةً للمشكلات الاقتصادية المتوطنة في سورية والقصور، إضافة إلى التأثيرات السلبية للانكماش الاقتصادي العالمي مع نهاية العام ٢٠٠٨. ونما الناتج المحلي الإجمالي السوري عام ٢٠١٠ بنسبة ٣,٩ في المئة، بحسب تقدير صندوق النقد الدولي، متراجعًا عن نسبة الستة في المئة في ٢٠٠٨. وقدّرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي.آي.إي.) أن النمو الاقتصادي السوري العام تراجع إلى نسبة ١,٨ في المئة. ويتضح، بغض النظر عن الرقم، أن هذا الاقتصاد لم يبلغ معدل نسبة الـ٦ إلى ٧ في المئة من النمو

الضروري لوضع حد لمعدل البطالة المرتفع (أو لخفضه على الأقل) والذي يقدّر متوسطه بنحو ٢٠ في المئة. بل إن هذا المعدل أكثر ارتفاعًا بعد في أوساط من هُم دون الخامسة والعشرين، ويصيب نحو ٥٣ في المئة من الإناث و٦٧ في المئة من الذكور. ثم إن نحو ٦٠ في المئة من سكان سورية الـ٢٢ مليونًا هم دون الخامسة والعشرين – وهو رقم يتماشى مع الدول النامية الأخرى في الشرق الأوسط. ويُقدّر النمو السكاني السنوي في سورية ما بين ٢,٥ و٣ في المئة، وهو من بين الأعلى في المنطقة. والاقتصاد السوري، في بساطة تامة، لا يواكب النمو السكاني وبخاصة عدد الباحثين عن عمل الذين يدخلون السوق، كلَّ سنة.

قيل إن حسن حال الاقتصاد السوري يرتبط بتساقط الأمطار الموسمية وبأسعار النفط، لأن الزراعة وانتاج النفط يشكّلان قطاعين كبيرين في الاقتصاد. وقد مثّل القطاع الزراعي تقليديًّا ربع الناتج المحلي الإجمالي السوري (ونحو ربع القوى العاملة). غير أن هذا الرقم تراجع في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بسبب سيطرة الجفاف، إلى ١٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، مما أدى إلى خفض الإنتاج الغذائي ورفع أسعار الغذاء وإلى تفاقم مشكلة البطالة. وأكثر من ذلك، قصد الكثيرون من المزارعين الذين أصبحوا عاطلين من العمل، المدن بحثًا عن رزقهم، وزادوا في الاكتظاظ والزحمة وتسببوا برفع بدلات الإيجار في المدن الكبرى. ويعتمد العالم العربي كله على استيراد الغذاء أكثر من أي منطقة أخرى؛ وبالتالي فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أصاب دولًا مثل سورية بقوة غير متناسبة. وشرع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سجّل بعض الأرباح الكبيرة في الأعوام السبعة الأولى من عهد الأسد، في السير عام ٢٠٠٩ في الاتجاه المعاكس: وتراجع نحو ٢٨ في المئة عن العام ٢٠٠٨، ومرد ذلك في الأساس إلى الانكماش الاقتصادي العالمي الذي أصاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل البلدان تقريبًا[1].

(١) 'Syria attracted USD 1.5 billion in FDI in 2009', SEBC, 12 July 2010, available at:www.sebc-syria.com/web2008/art.php?art_id=1802&ViewMode=Print

شكّلت التجارة بالنفط، قبل الانتفاضة، نحو ٢٨ في المئة من المدخول السوري السنوي؛ وذهب نحو ٩٥ في المئة من الصادرات النفطية إلى الأسواق الأوروبية، وبخاصة إيطاليا وألمانيا[1]. وأنتجت سورية عام ٢٠١٠ نحو ٣٨٥ ألف برميل من النفط الخام في اليوم، بتراجع كبير عن ذروة إنتاجها عام ١٩٩٥ التي بلغت ٦١٠ آلاف برميل في اليوم. وأخذ الاحتياطي النفطي العام في التراجع مع أن الحكومة تعاقدت، في زمن رئاسة بشار، مع عدد من شركات التنقيب عن النفط الأجنبية لتحديد المزيد من الاحتياطي وجاء بعض النتائج، قبل بدء انتفاضة العام ٢٠١١، مشجعًا. غير أن ارتفاع استهلاك النفط – نظرًا إلى التصنيع المستمر في سورية وإلى الازدياد الثابت في عدد السكان – يوحي، حتى مع الاكتشافات النفطية الجديدة، أن سورية ستصبح، في غضون السنوات العشر المقبلة، مستوردًا حقيقيًّا للنفط.

أدت هذه المشكلات المتعددة إلى أن يعيش نحو ٣٠ في المئة من السوريين، عام ٢٠١٠، تحت مستوى خط الفقر و١١ في المئة يعيشون تحت مستوى إشباع الحاجات الأساسية – ومن المؤكد أن هذين الرقمين ارتفعا بفعل الانتفاضة. وبلغت المشكلة حدًّا خطيرًا بحيث أضحت محاربة الفقر هي التعويذة التي رددها النظام في الأعوام القليلة السابقة للانتفاضة على الرغم من أنه لم يتمكن من القيام بالكثير لمكافحته. ولم يساعد وجود نحو مليون لاجئ عراقي أقاموا في سورية، عقب الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وشكلوا عبئًا إضافيًّا على اقتصاد البلاد.

إلا أن المشكلات الأكثر خطورة التي واجهت الاقتصاد السوري، في ما هو أبعد من الوقائع والأرقام، تمثّلت في التوزيع غير العادل للثروة في البلاد في خلال زمن بشار الأسد في السلطة. وشرعت جهود الخصخصة، وغير ذلك من الإصلاحات التي تدفع في اتجاه اقتصاد السوق، في زيادة البطالة، لكنها أدت في الوقت نفسه إلى إثراء القلة من أصحاب الامتيازات المرتبطين بالنظام سياسيًّا أو عائليًّا. ولم يتطوّر في سورية، وفي صورة ملحوظة أكثر في عهد بشار، نظام ليبرالي رأسمالي، بل

(١) 'Syria reduces oil production due to western sanctions: minister', xinhuanet.com

«نظام المحسوبيات». واستفاد الرأسماليون المحسوبون على النظام من الخصخصة الانتقائية التي بدا أنها توجهت صوب من هم فعلًا في موقع اقتصادي وسياسي يسمح لهم بالاستفادة منها. وعلى هذا، أصبح ابن خال بشار، رامي مخلوف (المالك الرئيس لسيرياتل، وهي شركة الاتصالات الكبرى في البلاد) وفراس طلاس (المعروف بـ«ملك السكّر») ابن مصطفى طلاس الذي خدم طويلًا وزيرًا للدفاع في ظل كل من حافظ وبشار الأسد، من الأوليغارشيين الاقتصاديين، واحتكرا قطاعات مهمة من الاقتصاد السوري وأصبحا البوابة التي يعبر منها المستثمرون المحليون والأجانب الذين يريدون القيام بأعمال في سورية. وهذا ما يفسّر توجيه المتظاهرين عام ٢٠١١ غضبهم وإحباطهم بالقدر نفسه تقريبًا، ضد رامي مخلوف كما ضد ابن عمته الرئيس. فقد نُظر إلى كليهما على أنهما جزء لا يتجزأ من المشكلة نفسها، أي الفساد المنتشر والحظوة في الوصول إلى الثروة. وأبصر أثرياء جدد ظاهرون للعيان النور في ظل بشار الأسد، وبخاصة في دمشق حيث شُيّدت المتاجر الفاخرة والفنادق والمطاعم النفيسة ومراكز التسوق الراقية، في جزء كبير منها بأموال عرب الخليج، لإيواء الطبقة الراقية وإطعامها وإلباسها، وهو ما أبعدها أكثر عن باقي السكان ليس بعبارات الثروة فحسب، بل أيضًا بنمط الحياة والتوقعات. وهذه أيضًا حال حلب، أكبر مدن سورية. فما حدث فيها وفي دمشق في ظل بشار يتعارض تمامًا مع أصول حزب البعث في الخمسينيات والستينيات: فقد تحالف في تلك السنين مع سكان الريف ضد عائلات الملّاكين وأعيان المدن الذين احتكروا السلطة والثروة في بيئة رأسمالية منحرفة.

وهكذا، فإن المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في تونس ومصر وغيرهما في العالم العربي، موجودة أيضًا في سورية. وأخذت الفجوة تزداد في سورية بين التعبئة والاستيعاب، إلى جانب الشعور بالإحباط والغضب، وبخاصة في أوساط الشبان الذين يزدادون حرمانًا وخيبة.

أما الفساد فيشكّل العامل الإضافي الكبير الذي ضاعف من مستوى إحباط عامة السكان وغضبهم. واحتلت سورية دومًا المراتب في الربع الثالث أو أدنى في كل

مؤشرات الفساد والشفافية والمحاسبة وسهولة ممارسة الأعمال في البلدان. فمثلًا، وضعها مؤشر ملاحظة الفساد للعام ٢٠١٠ في المرتبة ١٢٧ من أصل ١٧٨ بلدًا. واحتلت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الرابعة عشرة على قدم المساواة مع دولة أخرى من أصل ١٩ بلدًا (وحدها إيران وليبيا واليمن والعراق جاءت وراءها)[١]. وأصبح الفساد، على المستوى الفردي، طريقة حياة إذ يجب دفع الرشوة في مقابل كل شيء تقريبًا – من إصلاح مشكلة في السمكرة إلى سد حفرة في الطريق؛ ومن الحصول على ترخيص للبدء بعمل ما إلى الحصول على حكم مؤاتٍ في المحكمة. وقد استغل الأثرياء أصحاب النفوذ نمط الحياة هذا في سورية: كلما امتلك المرء اتصالات جيدة، حصل على خدمة أفضل. وأدى هذا بالتأكيد إلى إنهاك الناس على مر السنين، خصوصًا الذين يرون من بينهم أن نخبة المجتمع تنجو بكل أفعالها تقريبًا – ومعظم هذا يتم بالتواطؤ مع الحكومة السورية وبموافقة منها.

القمع

تنتشر الاستخبارات، أو أجهزة الأمن/المعلومات، في سورية وهي حاضرة في كل مكان (أو على الأقل تبدو كذلك وتريد أن تظهر كذلك). وهي مظهر غامض إلى حد ما من مظاهر المجتمع السوري، ولكن يُقدر عددها بخمسين ألفًا إلى سبعين ألفًا من العناصر الأمنيين المتفرغين في مختلف الأذرع الأمنية، إضافة إلى مئات الآلاف من العناصر الذين يعملون بدوامات جزئية؛ وبات يوجد، بحلول العام ٢٠١١، عنصر استخبارات واحد لكل ٢٤٠ شخصًا تقريبًا. وشكّل تمويل الأجهزة الأمنية، الذي يقدّر بنحو ثلاثة مليارات دولار في السنة، أكثر من ثلث الموازنة العسكرية السورية[٢].

(١) 'Corruption Perceptions Index 2010', Transparency International, available at:www.transparency.org
وبالمقارنة، كانت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي احتلت رأس للائحة هي قطر والإمارات وإسرائيل. أما الدول الثلاث التي احتلت رأس القائمة عالميًا بالتساوي فهي الدنمرك ونيوزيلندا وسنغافورة. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية والعشرين في اللائحة.

(٢) Ed Blanche, 'Arab Spring and the Mukhabarat Moment', *Middle East Magazine,* 427 (November 2011), p. 33.

تتألف الاستخبارات من ١٥ جهازًا أمنيًا، الأهم من بينها هو استخبارات سلاح الجو والاستخبارات العسكرية والاستخبارات العامة (التي تضم أيضًا فرع فلسطين الذي يتعاطى المسائل الفلسطينية والإسرائيلية) والأمن السياسي (الذي يراقب المنشقين والإعلام ويشرف على نشاطات الرقابة). ولا يكتفي هذا النظام بصفة كونه صاحب سطوة، بل إن نشاطات الاستخبارات القمعية هي في الغالب اعتباطية إلى حد كبير. ويشكّل الخوف الوقائي والترهيب أدوات مفيدة، كثيرًا ما يستخدمها عناصر الأمن لردع الاضطراب المحتمل والنشاطات المخلة بالنظام التي يقوم بها عناصر معارضون حقيقيون مُحتملون في داخل البلاد وفي خارجها. وتكوّن، نتيجةً لذلك، مستوى ما من الرعب الذي عم البلاد واستغله النظام للسيطرة على السكان. وقد اشتكى أحد السوريين من أن «جامعي النفايات هم عملاء للاستخبارات. بل إننا نعتقد أحيانًا أن زوجاتنا يعملن مع الاستخبارات. كل الهواتف مراقبة. ونحن نعيش في الجحيم»[1].

تتمثل إحدى النتائج في أن الاستخبارات أعطيت مساحة ضخمة لتوفير الاستقرار الداخلي وحماية النظام. وهذا ليس بالأمر المستبعد في بيئة تكاد تشكّل خطرًا دائمًا في قلب الشرق الأوسط. بيد أن تراكم قدرة الاستخبارات على مر السنين، والتي تُشرف عليها الحكومة – هذا إذا لم تأمر بها – أدى إلى حالٍ من التهوّر الشامل الذي ارتدّ، في وضوح، على النظام. وفي النهاية فإن ممارساتهم الجماعية في توقيف الأولاد ومعاملتهم في خشونة هي التي أطلقت الانتفاضة.

سبق لي أن عاينت هذه الظاهرة عن كثب مرات كثيرة في سورية. واحتُجزت في المطار في إحدى المرات، أواخر العام ٢٠٠٧، وقد سافرت إلى سورية للقاء مقرّر مع الرئيس، وصودر جواز سفري وخضعت للتحقيق، ثلاث ساعات. حاول ضابط الأمن، وهو برتبة عقيد، إرهابي – في الأساس من خلال فتل مسدس، افترضتُ أنه

(١) Bassem Mroue and Elizabeth A. Kennedy, '120 dead after 2 days of unrest in Syria', *Huffington Post,* 23 April 2011, available at: www.huffingtonpost.com/huffwires/20110423/ml-syria/

محشو، حول الطاولة من أمامي، كما لو أنه يلعب الروليت الروسية. ولم يفرج عني إلا بعدما أقنعت العقيد بالاتصال بمكتب الرئيس للتأكد من الاجتماع. فاليد اليمنى لم تعلم بما تفعله اليسرى، ولا يبدو أنها تبالي – وهذا انقطاع خطير وتنازل عن السلطة في آن.

أعربت للأسد لدى لقائي إياه عن ذهولي لمسألة احتجازي. وقلت له إنني يفترض بي، بعد عودتي بأيام إلى الولايات المتحدة، أن أدلي بشهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، للتسويق للحوار الأميركي ـ السوري. وسألته عما كان سيحدث لو أنني لم أقنع الضابط بإجراء الاتصال. وماذا لو سجنت، بل وحتى تعرّضت للتعذيب؟ لحوّل ذلك على الفور شخصًا يُعَدُّ صديقًا لسورية حينذاك، عدوًّا. واقترحت عليه، في شدّة، أن يلجم أفراد قوات الأمن، لأن الحرّية التي يعطيهم إياها قد ترتد عليه وتنتابه.

واجه السوريون، في شكل يومي، هذا النوع من القمع الاعتباطي. ويعرف معظم السوريين شخصًا أوقفته الاستخبارات وعذّبته واستجوبته. ويعرف معظمهم أين تقع «الخطوط الحمر» بمعنى ما يجب ألّا يُقال أو يُفعلَ، ولكن لا يبدو أن للاستخبارات حدودًا حمرًا؛ ويحجم بشار الأسد، الذي يبدو أنه يَعُدُّ الأجهزة الأمنية شرًّا لا بد منه، عن كبحها (أو أنه عاجز عن ذلك).

تعب السوريون من دولة الاستخبارات، وبخاصة عندما شاهدوا، مطلع العام ٢٠١١، الثورات الشعبية في تونس ومصر، وقد بدا أنها ألقت عن كاهلها نير القمع وتحركت ضد الشرطة والأجهزة الأمنية. ورأوا، في بلدان عربية أخرى، أناسًا عاديين يقولون «لا» لرؤساء لديهم انتداب بالحكم مدى الحياة. وولت الأيام التي يحكم فيها رؤساء الدول والحكومات لعقود. ومع ذلك حكم حافظ وبشار الأسد سورية، في ما بينهما، اثنين وأربعين عامًا.

تريد الشعوب أن تتمكن من اختيار حكامها، وأن تحاسبهم، وأن تمتلك كلمة ما

في مستقبل بلدانها. والمجال السياسي محصور جدًّا في سورية. وشهد الكثيرون من السوريين الربيع العربي في تونس ومصر وغيرهما، وأخذوا يتساءلون «ولماذا ليس عندنا؟» وذلك ما يُعرف بـ«تأثيرات التظاهر»، عندما توحي الأحداث في بلد ما بأحداث مشابهة في البلدان المجاورة؛ وهو ما يجعل الثورات أو التمردات تتجمع في الزمن[1]. ولم تكتفِ هذه التأثيرات، بالفعل، في اجتياز الحدود إلى دول أخرى في خلال الربيع العربي – ومن تونس في شكل كبير إلى مصر وليبيا – بل إن وعي هذه الظاهرة دفع أيضًا بعض البلدان إلى اتخاذ خطوات لمنع مثل هذا الانتقال و/ أو إحباط الخصوم الإقليميين والدوليين من استغلال الفرصة لزرع الفتنة الداخلية. وعلى ما كتب مارك هاس:

> *ينزع السياسيون، من خلال تعزيز المخاوف من التخريب الناتج عن قوة تأثيرات التظاهر، إلى الافتراض أن الخصوم الأيديولوجيين الدوليين سيوفرون المساعدة لحلفائهم الأيديولوجيين في المنظومة كلها في محاولة لتسويق التغيير السياسي في البلدان المستهدفة. وتتجه السجالات الأيديولوجية الدولية، بهذه الطرائق، إلى أن تترجم نفسها صراعاتٍ محلية على السلطة والشرعية*[2].

ومن هذا المنظار، يصبح جنون الارتياب لدى النظام في ما يتعلق بتدبير المؤامرات ضده في الخارج، مع شركاء راغبين في الداخل أمرًا متوقعًا جدًّا.

بيد أن الشارع، في الأيام الذهبية الأولى للربيع العربي، استعرض قوته كاملة – مدعومًا بالإعلام الاجتماعي وأدواته – وأقصى الزعيم المتسلّط تلو الآخر. وتوجد بالتأكيد تساؤلات عمّا سينبثق بالضبط من الربيع العربي. هل يصبح الوضع أفضل – وأفضل بالنسبة إلى من؟ وما هذا إلّا الفصل الافتتاحي في مسرحية طويلة جدًّا قد

(١) Mark L. Haas, 'Turkey and the Arab Spring: Ideological promotion in a revolutionary era', in Haas and Lesch (eds), *The Arab Spring*. ويشير هاس إلى إيجاد أمثلة على هذا التجمع في أوروبا ممكن عام ١٨٤٨، وفي ثورات «الألوان» في أوروبا الشرقية في سنوات ٢٠٠٠.

(٢) المصدر السابق.

تتطلّب جيلًا لحلّ عقدتها؟ إلا أننا، بالعودة إلى مرحلة الحركة البركانية والمفعمة بالأمل، عام ٢٠١١، نرى أن تأثيراتها التحفيزية لا تحصى. وبات كل شيء ممكنًا. أو هكذا بدا.

الفصل الخامس

النظام يردّ

لم تكن درعا المدينة السورية الوحيدة التي اندلعت فيها الاحتجاجات في النصف الأخير من آذار/مارس ٢٠١١، إذ دارت احتجاجات أخرى في شبه تزامن معها في بانياس، المدينة التي تُعدُّ أشبه بمحافظة وذات غالبية سنية، وتقع عند ساحل المتوسط. احتج المتظاهرون على مراسيم مناهضة للإسلام أصدرها النظام في السنوات الأخيرة، وبخاصة منها الحظر الصادر صيف العام ٢٠١٠ على ارتداء المعلمات النقاب الذي تضعه النساء الأكثر تدينًا وتقليدية في سورية. واندلعت الاحتجاجات أيضًا في عدد آخر من المدن في أنحاء البلاد وخصوصًا في حمص وفي القامشلي ذات السيطرة الكردية وفي الحسكة وحماه واللاذقية، إضافة إلى بعض ضواحي دمشق. ولا شك في أن تبادل المعلومات الذي توفّره التكنولوجيا الجديدة – القنوات الفضائية، والإنترنت، وفيسبوك، وتويتر، والهواتف الجوالة – عمّم سريعًا أخبار الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد وأدى بالتالي إلى إشعال الكثير منها. غير أن الاحتجاجات الأولية في هذه المدن، كما في بانياس، اتجهت إلى التركيز على المسائل ذات الأهمية المحلّية أكثر منها على تلك الوطنية، ولم يشهد الأمر عند هذا

الحد سوى القليل من التنسيق، أو لا تنسيق على الإطلاق، بين المتظاهرين. ونبتت مسيرات الاحتجاج في شكل طبيعي في مدن مختلفة في أماكن مختلفة من البلاد، مسلطة الضوء على المشكلات الشاملة في سورية. ومال المحتجون حيثما وُجدوا إلى التنديد بالفساد والقمع، إلا أنهم افتقروا حينذاك إلى التنسيق العضوي في ما بينهم. ولم تصدر عند ذاك الحد سوى مطالبات قليلة بسقوط النظام، على الرغم من تمزيق صور وملصقات عن بشار الأسد وتشويهها. طالب المتظاهرون النظام، في البداية، بأن يطبق الإصلاحات الموعودة منذ زمن طويل وأن يرسم وجهة جديدة يمليها ما قد حدث أخيرًا في أمكنة أخرى من العالم العربي. وشكّل ذلك، من بعض جوانبه، لحظة شبه تنفيس طائشة للكثيرين من السوريين قبل أن يحل الواقع القاسي المتمثل في القمع الذي اعتمده النظام. وعلّق أحد المحتجين، متأملًا في أيام البداية تلك في الذكرى الأولى للانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١٢، أن الأمر كان «أحسن من البهجة، وأفضل من الحب. والمذهل هو أن الجميع شعروا فجأة كأنهم عائلة. إذ ينكسر شعورك بانفصالك عن المجتمع وتجد نفسك فجأة وسط أناس يتفقون على هذا الأمر الواحد الذي خافوا جميعهم في السابق من الحديث عنه»[١].

ردّت الحكومة السورية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ على الاحتجاجات المتزايدة وأعلنت سلسلة من الإصلاحات. وفي هذا تكرار للنمط الذي اعتمده النظامان الساقطان في تونس وفي القاهرة، وكذلك حكومات عربية أخرى واجهت المشكلات في ذلك الوقت في البحرين وليبيا واليمن والأردن والسعودية والمغرب. إلا أن العصا واكبت كذلك جزرة الإصلاح، وهو ما تناسب أيضًا مع النمط المتكرر عبر الدول العربية الأخرى. واحتوى إعلان ٢٤ آذار/مارس تشكيل لجنة تحقيق تحيل على العدالة كل من ارتكب أفعالًا غير قانونية بمن فيهم جنود الحكومة الذين قتلوا

(١) Liz Sly, 'A year into uprising, Syrian protestors say they won't give up', *Washington Post*, March 2012, www.washingtonpost.com/world/as-violence-in-syria-escalates-a-year-into-uprising-protesters-say-they-wont-give-up/2012/03/14/ gIQAGeA2BS_story.html

متظاهرين. وأعلنت المتحدثة باسم الحكومة بثينة شعبان أيضًا زيادةً في معاشات موظفي الحكومة بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المئة، وخفض الضرائب على الدخل وزيادات في رواتب التقاعد. وتحدثت بعبارات عامة عن إصلاحات صحية وقضائية جديدة وعن التخفيف من القيود على الإعلام ووضع آلية جديدة لمكافحة الفساد وكذلك عن السماح للمزيد من الأحزاب السياسية بالتنافس في الانتخابات. ومضت تقول:

إنها تريد أن تنقل تعازي الرئيس بشار الأسد إلى عائلات الضحايا [في درعا]. لا يمكن الرئيس بشار الأسد القبول بسقوط نقطة دم واحدة، وأنا شاهدة على الأوامر التي أصدرها بعدم إطلاق الرصاص الحي حتى لو قتل عنصر من الشرطة أو الأمن أو أي جهاز حكومي آخر. وهذا لا يلغي واقع حصول بعض الأخطاء أو بعض الأفعال غير المرضية. فمطالب الناس في درعا وباقي الشعب السوري في كل المحافظات هي مطالب مشروعة. وستتم تلبية كل المطالب المشروعة، ولكن بطريقة هادئة[١].

بيد أن الإعلان الأهم الذي قامت به شعبان، أقلّه ظاهريًا، هو وعد الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة الحاجة إلى رفع حال الطوارئ القائمة في سورية منذ العام ١٩٦٣. وستتألف اللجنة من كبار المحامين وتنجز تحقيقها – ويُفترض أن تقدم توصياتها – في غضون شهر. ويرمز قانون الطوارئ – أو الأحكام العرفية – إلى المرسوم الرقم ٥١ المطبق في ٩ آذار/مارس ١٩٦٣، بعد يوم واحد على الانقلاب الذي تسلم فيه حزب البعث السلطة. وهو يفرض حال الطوارئ المصممة ظاهريًا لإحباط ما يُفترض أنه التهديد العسكري من إسرائيل؛ لكنه استُخدم حينذاك، طبعًا، لخنق التحديات الداخلية للنظام والقضاء عليها في شكل اعتباطي. وسمح القانون للحكومة بالتوقيف الاحتياطي وبتجاوز القوانين الدستورية والجزائية، وبتعليق الإحالات على المحكمة، ومنع الموقوفين من الشكوى إلى المحاكم أو حضور المحامي جلسة الاستجواب. وأنشئت، عقب قانون الطوارئ، محاكم أمن الدولة

(١) 'Syria unrest: government pledges political reforms', BBC News, 25 March 2011, available at: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12853634

التي يمكنها أن تحاكم الموقوفين وتصدر في حقهم الأحكام الاعتباطية على أساس حماية الدولة.

واعترف بشار الأسد بأن إلغاء قانون الطوارئ والمؤسسات المرتبطة به مثل محكمة أمن الدولة من بين المطالب الأساسية لناشطي المجتمع المدني ودعاة الديمقراطية. وسلّم بأن الحكومة أساءت، في مناسبات كثيرة، استخدام القانون كشكل من أشكال القمع ضد المعارضة السياسية. لكنه لم يتراجع قط عن ضرورة وجود قانون الطوارئ، معلنًا في شكل أساسي أن سورية تحتاج إليه نظرًا إلى السياق الخطر الذي يشكل فيه الإخوان المسلمون وإسرائيل وعدم الاستقرار في لبنان والعراق والتدخل الخارجي للقوى الإقليمية والدولية تهديدًا دائمًا للبلاد. غير أنه قال لي: «لا يمكننا استخدامه ذريعة لأمر وفق مزاجنا. لا يمكن استخدامه بالطريقة الخاطئة»[1]. وأضاف: «لا يُستخدم قانون الطوارئ لقمع الحريات بل للقضاء على الإرهاب، هناك فارق كبير بين الأمرين. وقد استُخدم هذا القانون تكرارًا في الماضي بالطريقة الخاطئة»[2].

«أين بشّار؟»

ذلك هو السؤال الذي لم يكف الكثيرون عن طرحه بحلول الأسبوع الأخير من آذار/مارس، وسط الاحتجاجات المتصاعدة المقرونة بالعنف وارتفاع عدد القتلى. فالعالم لم يكن يسمع صوتًا واحدًا من بشار باستثناء ما تنقله عنه بثينة شعبان المحسوبة على أنها المتحدثة باسمه. وعكستُ تلك المشاعر في ذلك الوقت في مقالة من وضعي:

(١) David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and modern Syria*, Yale University Press, London, 2005, pp. 89–90.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٩.

أين الرئيس السوري بشار الأسد؟ فغيابه كان لافتاً في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة وما يرتبط بها من عنف في بلاده. وبلغ صمت بشار في تلك المرحلة حدًّا انتشرت معه الإشاعات عن أن انقلابًا داخليًّا أطاحه. فلماذا، وقد تقرر أن يتوجه إلى الأمة في خطاب متلفز، انتظر أكثر من أسبوع للظهور، فيما يترقّب السوريون يائسين بعض التوجيه ـ القيادة – للخروج من برّية الحيرة المتزايدة؟... ربما أخذ بشار يدرك أنه يستطيع صنع إرث أكثر ديمومة من خلال الانطلاق إلى الأمام بدلًا من الاتصال بالماضي... فالاحتمالات مثيرة، لكن سورية تحتاج إلى بطل. فهل حشد بشار من ورائه كتلة من الدعم ضد رد الفعل العنيف للعناصر المؤيدين للوضع القائم؟ وحده الزمن سيخبرنا، ولكن علينا بالأمور أولًا بأول: على بشار أن يقود. هذه هي لحظته المناسبة... وفي وسعه أن يقلب المسار نهائيًّا في سورية بالتخلي عن السلطة بنفسه عاجلًا وليس آجلًا. لا يسعه أن يبقى رئيسًا مدى الحياة. ولا يمكن أي بلد التمتع بالتعددية السياسية إلا بوضع حدود للولايات الرئاسية، وإلا يصبح الحزب الحاكم مجرد آلية يعبّر الحكم المتسلط عن نفسه من خلالها. وهو في المقام الأول ما يحدث في سورية مع حزب البعث. فهل يضع حدودًا للولاية؟ وهل يغيّر تاريخ سورية بالتخلي عمّا أخذ يشعر بالارتياح الكبير فيه؟[1]

أرسلتُ، في سياق الأسبوع التالي لاندلاع التظاهرات الكبرى في سورية، ملاحظات كثيرة مباشرة إلى بثينة شعبان عبر بريدها الإلكتروني الخاص، طالبًا منها إيصالها إلى بشار الأسد. ولا أملك أي فكرة هل قُدّمت ملاحظاتي إلى بشار (أو، والحال هذه، هل حتى قرأتها شعبان)، سوى ما قاله لي مسؤولون سوريون، وهو أن ملاحظاتي أُخذت على محمل الجد (أو أقلّه أُخذت على هذا المحمل حينذاك). وربما هذا هو السبب الذي يدفع بالاستخبارات السورية إلى عدم الإعجاب بي

(١) David W. Lesch, 'Bashar's defining moment', unpublished essay. Tis essay became the basis for an op-ed piece: 'The Syrian president I know', *New York Times,* 29 March 2011, available at: www.nytimes.com/2011/03/30/opinion/30lesch.html

بشكل خاص: فهي ترى خطرًا في وصولي إلى الرئيس[١]. وتمثّلت إحدى ملاحظاتي في دراسة وضعتها ونشرت بعد ذلك، بأيام، كمقالة رأي. وفيها – في الواقع في رسالتي إلى بشار – كتبت التالي:

ولكن لا يزال هناك وقت، مهما أخذ في الانكماش، ليتحرّك بشار إلى الأمام بطريقة إيجابية لا تُفضي إلى الانهيار الخطير لدولة شرق أوسطية أخرى. وعليه، بدلًا من محاولة تدبّر أمره، أن يفكّر في إجراءات آيلة إلى إصلاح سياسي حقيقي بدلًا من جرعات متفرقة صغيرة من الاستمالة المتلبسة بلباس الإصلاح. عليه أن يطبق الإصلاح بالفعل، وألا يوافق على دراسات للقيام بما من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى إصلاح حقيقي. على بشار أن يفكّر جديًا في وضع حد زمني للولاية الرئاسية، وفي إنشاء أحزاب سياسية حقيقية، وفي إجراء انتخابات تخضع للمراجعة القضائية وللمراقبين الدوليين، ومتابعة العمل على وضع الحد الموعود منذ زمن طويل لنحو خمسين عامًا من تطبيق قانون الطوارئ. ويمكن بشار أن ينشئ إرثًا دائمًا يتناغم مع المشهد السياسي في الشرق الأوسط والمستقبل... ومن سوء الحظ أن الزعماء السوريين ـ النظام بالفعل ـ يتجهون إلى التراجع المتشنج أمام إصلاح بهذا الحجم. إلا أن وجود المرء في الطليعة، في شرق أوسط هذه الأيام، يساعده على الاحتفاظ بصحته السياسية أكثر من بقائه في المؤخرة[٢].

توجد أسباب مُحتملة وراء انتظار بشار أكثر من أسبوع، قبل أن يواجه شخصيًا الأزمة المتصاعدة. ولدي، كما سبق أن قلت، انطباع قوي أن الازدياد السريع في

(١) وبالفعل طلب مني مسؤولون سوريون كبار جدًا، في مناسبات كثيرة، أن أثير مع بشار اقتراحات مختلفة أو أفكارًا تراودهم. وقد خافوا من القيام بذلك شخصيًا لأنهم سيخسرون الكثير إذا حدث أن أيًا منها لم يعجب بشار. وأبلغني مسؤول سوري أن بشار قال له إنه يستمع إلى وجهات نظري ويحترمها. ولأني لا أمتلك روزنامة خاصة بي أو أي شيء ملموس أخسره (مثل مركزي) عبّرت في الغالب له عن هذه الافكار من دون تحفظ.

(٢) David W. Lesch, ‘Ahead of the curve’, Syria Comment, 26 March 2011, available at: www.joshualandis.com/blog/?p=8785

حدّة الاحتجاجات أخذت الرئيس السوري، وفي الحقيقة القيادة السورية، على غفلة. أصابهم الزهو بأنفسهم. فأذهلت الأحداث في درعا النظام. وأنا على يقين بوجود اختلافات عميقة في الحلقة الداخلية المحيطة بالرئيس حيال طريقة الرد. هل يجب قمع الاحتجاجات، في قسوة، بالطريقة التي اعتمدتها سورية في السابق؟ أو هل يجب أن يتلقّف الأسد الفرصة لإجراء إصلاحات سياسية ذات مغزى؟ بدا أن النظام يتصرف بوجهين ولسانين، يقول أمرًا فيما تقوم قواته على الأرض بأمر آخر، مما أعطى الانطباع بعدم وجود من يتولى الأمور.

ثم إن بشار لا يتصرف عادة بطريقة عاجلة أو يقرر في المسائل المهمة. ويصعب على المرء أن يبيّن، في دقة، ما الذي حدث في تلك الأيام الأولى والأسابيع، لأن مسألة اتخاذ القرار في سورية غامضة إلى حد بعيد. لكنني أعتقد أنها مجزأة تمامًا: توجد مجموعات صغيرة من المستشارين المقربين إلى الرئيس ينصحون له في المسائل المهمة المختلفة، مثل لبنان وإسرائيل والسياسة الداخلية والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة... إلخ. و«يعمل» بعضهم في أكثر من واحدة من هذه اللجان المتخصصة، وكثيرًا ما توضع وجهات النظر المتنافسة في المجموعة نفسها ليستمع الرئيس إلى الآراء المختلفة. ويميل الرئيس السوري إلى التأني كثيرًا في اتخاذ القرار، ويمحص الأمور في الغالب لبعض الوقت قبل أن يتخذ قراره النهائي في شأنها. فبنية النظام لا تسمح باتخاذ القرارات والردود السريعة والفاعلة. بل إنه في الواقع نظام يرد غريزيًا على الاضطرابات الداخلية فيخنقها قبل أن تكبر وتخرج عن السيطرة.

أخبرني مسؤول سوري رفيع المستوى في لقاء في أوروبا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن واحدة من القوى المحرّكة للرد الذي اعتمده النظام في المراحل الأولى من الاضطراب، تمثّلت في أن يتفادى القيام بما فعله الرئيسان التونسي والمصري. وفي هذا منطق محتوم مفاده أن بن علي ومبارك قد أُسقطا في مهلة زمنية قصيرة، وعلى بشار بالتالي القيام إلى حد بعيد بعكس ما فعلاه (أو هكذا قضت وجهة النظر

بحسب هذا المسؤول). فقد استسلم هذان الزعيمان في سهولة كبرى وظهرا ضعيفين. وهو ربما ما أثّر في طبيعة ردود بشار الأولى. واستحلفتُ بثينة شعبان، في رسائلي الإلكترونية لها، أن تحمل بشار على الوقوف أمام الكاميرا والتحدّث، (بمعنى الكلام) وجهًا لوجه مع الشعب السوري وطرح الإصلاح الحقيقي بطريقة إيجابية. واعتقدتُ في ذلك الوقت، نظرًا إلى أن بشار امتلك درجة من الشعبية ليست بالقليلة في سورية قبل الاحتجاجات، وهي شعبية لم تتبدّد بعد، أن عليه أن يستخدم صفته المميزة الكبرى – وهي قابليته على التواصل مع الشعب – ليستبق الأمور فيما لا تزال الفرصة متوافرة لذلك. ولو أن بن علي ومبارك أعلنا، في مآل الأمر، إصلاحاتهما، بما في ذلك خروجهما من السلطة، قبل أن يضحي محمد بوعزيزي بنفسه وقبل أن يصبح ميدان التحرير مركز التغيير في مصر، لتلقيا الهتافات كمصلحَيْن من أصحاب الرؤية، بدلًا من إدانتهما كدكتاتوريين يتمسكان في شكل يائس بالسلطة، إلى حد أنهما أعلنا متأخرين، إجراءات اتُّخذت على عجل (لم يعتقد أحد، في أي حال، أنهما سيعملان فعلًا على تطبيقها). وسألتُ المسؤول السوري الذي تحدثت معه في كانون الأول/ديسمبر عن سبب عدم ظهور الأسد أمام الكاميرا، بدلًا من مجرّد إلقاء خطابات متلفزة في مجلس الشعب وفي الحكومة وفي جامعة دمشق. وأبلغني المسؤول أن عددًا من الناس حاولوا حمل الرئيس على القيام بهذا للسبب نفسه الذي ذكرته؛ غير أن آخرين، اتضح أنهم من الأعضاء الأكثر نفوذًا في الحلقة الداخلية، حذّروا، في قوة من الأمر، لأن ذلك ما فعله زعماء عرب – أصبحوا الآن من الزعماء السابقين. وربما رأوا في اعتراف الرئيس بأي أخطاء علامة ضعف. وربما اعتقدوا أن بشار قد يتمكن من فصل نفسه عن القمع بـ«اتصاله» على مستوى شخصي أكثر بالشعب السوري، مما يجعل مواقعهم الخاصة قابلة للعطب. أو ربما أن تعلّق بشار الجلي بما هو في الغالب المؤسسات الوهمية فرض عليه أن يتحدّث أولًا أمام مجلس الشعب، أواخر آذار/مارس، وأن يتم تصويره وهو يتحدث في نيسان/أبريل إلى حكومته التي أقسمت اليمين الدستورية للتو، أو في التوجه إلى مجموعة من المناصرين في قاعة

المحاضرات في جامعة دمشق في حزيران/يونيو. وقد يكون بشار، وهو ليس من أعظم الخطباء، قد شعر (أو شعر مستشاروه) أنه يحتاج إلى أن يُحاط بالمؤيدين كنوع من الدعامة لخلق ما يسعى إليه من الدراما المشهدية والمسرحية. وربما هو يهوى الحشود وحسب – والتصفيق والمجاملة شبه المخطط لهما والمألوفان جدًا بالنسبة إلى كل من استمع إلى خطاباته أو خطابات والده في مثل هذه الأمكنة. وشكّل ذلك، في رأيي، خطأً جسيمًا بغض النظر عن الأسباب.

بشار يخاطب (نوعًا ما) الأمة

وصفتُ، في حديثي مع المسؤول السوري الكبير في نيسان/أبريل ٢٠١١، خطاب بشار في ٣٠ آذار/مارس أمام مجلس الشعب – الذي شكّل تعليقه العلني المباشر الأول على الاضطراب الذي يعم بلاده – بأنه «بائس». وسبق لي أن تفوّهت بهذا الكلام عبر موجات الأثير. وردّ المسؤول السوري بالقول: «تعرف، يا ديفيد، أنني أقرأ تعليقاتك وأستمع إليها، وهي تزعج الكثيرين من الناس في دمشق؛ وكنت لأغضب منك أيضًا لولا أنني أوافقك الرأي».

كثرت التوقعات المتعلّقة بخطاب بشار في ٣٠ آذار/مارس. وأمل الكثيرون ـ ربما في أمل ضد الأمل – في أن يتمتع الرئيس السوري بالإقدام والتواضع ويعلن إصلاحات سياسية جدية. لكنهم سيصابون بخيبة أمل.

أودّ أن أمعن النظر في الخطاب عن كثب، مستفيدًا خصوصًا من النظرة إلى الوراء، لاعتقادي أنه يساعد إلى حد بعيد على التوضيح، ويضيء جدًا على مزاج بشار الأسد، والنظام عمومًا، بما في ذلك السياسات التي سيطبقها للتعامل مع الانتفاضة.

وما إن بدأ خطابه حتى أوضح ماهية هدفه الأول بالنسبة إلى الاحتجاجات: «تبقى مسؤوليتي عن السهر على أمن هذا الوطن وضمان استقراره هي الشعور الملحّ

الحاضر في نفسي في هذه اللحظة»[1]. وهو سيستمر في الحفاظ على الجزء المتعلق به من الصفقة «الفوستية» (من فوست) الكبرى التي عقدها والده مع الشعب السوري: حرّية أقل في مقابل استقرار أكبر. ومضى يشرح سبب انتظاره أكثر من أسبوع لمخاطبة الأمة؛ ثم إنه أطلق رشقاته الافتتاحية الأولى ضد القوى الخارجية غير المحددة التي تقف، في رأيه، وراء الاضطرابات (الأمر الذي سيصبح موضوعًا شائعًا لدى النظام) ولمح إلى أسلحة الشبكات الاجتماعية الجديدة التي تستخدمها هذه القوى:

أنا أعرف تمام المعرفة أن هذه الكلمة ينتظرها الشعب السوري منذ الأسبوع الماضي. وأنا تأخرت بإلقائها في شكل مقصود ريثما تكتمل الصورة في ذهني أو على الأقل بعض العناوين الأساسية والرئيسة من هذه الصورة لكي يكون هذا الحديث اليوم بعيدًا عن الإنشاء العاطفي الذي يريح الناس، لكنه لا يبدل ولا يؤثر في الوقت الذي يعمل فيه أعداؤنا كل يوم في شكل منظم وعلمي من أجل ضرب استقرار سورية. طبعا نحن نقر لهم بذكائهم في اختيار الأساليب المتطورة جدًا في ما فعلوه، لكننا نقر لهم بغبائهم في الاختيار الخاطئ للوطن والشعب حيث لا ينجح هذا النوع من المؤامرات.

واعترف بما قد حدث في مكان آخر من العالم العربي وبتأثيراته الحتمية في سورية، ليركزّ، من ثَمَّ، على الوحدة الوطنية السورية وخصوصياتها الفريدة – الخصوصية التي تعطيها مكانة خاصة في العالم العربي وتكاد تجعل من المقدَّر لها أن تصبح هدفًا للمؤامرات الإقليمية والدولية:

إن سورية ليست بلدًا منعزلًا عما يحدث في العالم العربي ونحن بلد جزء من هذه المنطقة نتفاعل نؤثر ونتأثر ولكن، في الوقت نفسه، نحن لسنا نسخة عن

(١) هذا المقتطف وغيره من الترجمات من خطابه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، مأخوذة من:
www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110330.htm

الدول الأخرى ولا توجد دولة تشبه الأخرى، ولكن نحن في سورية لدينا خصائص قد تكون مختلفة أكثر في الوضع الداخلي وفي الوضع الخارجي... إن السياسة الخارجية بُنيت على أساس التمسك بالحقوق الوطنية والتمسك بالحقوق القومية الاستقلالية ودعم المقاومات العربية عندما يكون هناك احتلال. والرابط بين السياستين الداخلية والخارجية كان دائمًا الكلمة نفسها التي بدأت بها، وهي أن البوصلة بالنسبة إلينا في أي شيء نقوم به هو المواطن، وبالتالي عندما نبتعد عن البوصلة فهذا هو انحراف في شكل طبيعي، وهذا هو دور المؤسسات أن تعد لهذا الانحراف. في كل الأحوال هاتان السياستان أو محصلتهما كونت حالة من الوحدة الوطنية في سورية غير مسبوقة، وهذه الحالة الوطنية التي تكونت هي التي كانت السبب أو الطاقة أو الحامي الحقيقي لسورية في المراحل الماضية وبخاصة في السنوات القليلة الماضية... وتمكنا من خلالها من أن نحافظ على موقع سورية المحوري... طبعًا هذا لم يدفع الأعداء إلى الاطمئنان. وطبعًا أنا الآن أبدأ بالمؤامرة وعندها ننتقل إلى وضعنا الداخلي لكي لا يقولوا في الفضائيات إن الرئيس السوري اعتبر كل ما يحدث هو مؤامرة من الخارج، ولكن نحن علينا أن نبدأ بالمحاور واحدًا بعد الآخر ثم نقوم بعملية ربط.

حاول بشار العزف، في ما يتعلق بطبيعة التهديد، على وتر مواضيع تقليدية شعبية وبخاصة على ما يُسمى بالقوى الخارجية، مُستعيدًا أيام الخمسينيات والستينيات حين شكّلت محاربة أمبريالية أوروبا والقوى العظمى والتدخل وظيفة بدوام كامل عمليًّا. وهو ما أضحى علّة وجود حزب البعث نفسه والرَّحم التي وُلد منها في سورية. وكشف شعار حزب البعث «وحدة، حرية، اشتراكية» التطبيقات السياسة الخارجية للأيديولوجية البعثية: فالحرية تعني التحرر من الاحتلال والنفوذ الخارجيين؛ وتعني الوحدة بهذا المعنى الوحدة العربية والحاجة إلى محاربة الإغراءات الأمبريالية الأوروبية الخبيثة – وتدخلات القوى العظمى في إطار الحرب الباردة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكادت حتى الاشتراكية، التي قد يبدو أن تطبيقاتها

داخلية محض، أن تعني تحرير البلاد من القيود الرأسمالية التي تدخلت من خلالها القوى الغربية عبر الآلية الاقتصادية الأمبريالية.

استمرّت هذه المواضيع في ظل آل الأسد. وفي الوقت الذي تلاشى فيه الكثير من الطاقة التي تحرك القومية العربية والوحدة العربية في مختلف أنحاء العالم العربي عقب الخسارة المدمرة أمام اسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، فإنها بقيت حيّة جدًّا في سورية وتشكّل إطار النموذج السوري للعلاقات الخارجية التي كانت من وجهة نظر حزب البعث ـ ولا تزال – ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبيئة الداخلية في سورية. وعلّق الرئيس السوري بالفعل، قرابة نهاية خطابه، بأن «سر قوة سورية هو الأزمات الكثيرة التي واجهتها عبر تاريخها وبخاصة بعد الاستقلال، مما أعطاها المزيد من المناعة والقوة. فإذًا علينا مواجهة الأزمات بثقة كبيرة وبتصميم على الانتصار». ثم إن واقع تأكيد الأسد أن المؤامرة والنشاط الإرهابي هما في جذور الاحتجاجات، شكّل تصديقًا على عملية القمع الصارم الذي تمارسه الحكومة. وعلى أي حال، وعلى ما أشار إليه سابقًا في تعليقاته إليّ في ما يتعلّق بـ(سوء) تطبيق قانون الطوارئ، يجب استخدام هذا القانون لقمع الإرهاب لا الحرية.

ومن غير المفاجئ، بالتالي، أن بشار سيكرر على نحو متكرّر فكرة المؤامرة الخارجية بعدما طرحها في صورة رسمية. وتشكّل المقتطفات التالية من الخطاب مثالًا على ذلك:

لا يخفى عليكم أن سورية اليوم تتعرض لمؤامرة كبيرة خيوطها تمتد من دول بعيدة [إشارة أقل من خفية في شكل أولي، ولكن ليس حصريًا، إلى إسرائيل والولايات المتحدة] ودول قريبة ولها بعض الخيوط داخل الوطن. تعتمد هذه المؤامرة في توقيتها، لا في شكلها، على ما يحدث في الدول العربية... في بعض الفضائيات أعلنوا عن تخريب أماكن محددة عامة قبل تخريبها بساعة كاملة. كيف عرفوا؟ هل

هي قراءة للمستقبل وحدثت أكثر من مرة... يقولون دائمًا يفكرون في المؤامرة، لا توجد نظرية مؤامرة. توجد مؤامرة في العالم... ما نراه الآن هو مرحلة... والمرحلة الأخيرة هي أن تضعف سورية وتتفتت. هي أن تسقط وتزال آخر عقبة من وجه المخطط الإسرائيلي.

وتابع بشار، في إشارة إلى محاولات التظاهر التي لم تتحقق في شباط/فبراير، وفي انتقاد شديد غير مباشر لقطر (مركز تلفزيون الجزيرة) التي تدهورت علاقاتها مع دمشق بسبب قضايا كثيرة (وبخاصة منها إيران) حتى قبل الانتفاضة[1]:

بدأوا أولًا بالتحريض. بدأ التحريض قبل أسابيع طويلة من الاضطرابات في سورية. بدأوا بالتحريض في الفضائيات والإنترنت ولم يحققوا شيئًا، وانتقلوا بعدها خلال الفتنة إلى موضوع التزوير. زوّروا المعلومات، زوّروا الصوت، زوّروا الصورة، زوّروا كل شيء. أخذوا المحور الآخر وهو المحور الطائفي... بنية [المؤامرة] لم نكتشفها كلها. ظهر جزء من البنية، لكنها بنية منظمة. هناك مجموعات دعم لها أشخاص في أكثر من محافظة وفي الخارج... درعا محافظة نسق أول مع العدو الإسرائيلي... النسق الأول يدافع عن الأنساق الخلفية.

كذلك أشار بشار بضع مرّات إلى بيئة ما بعد الحريري التي صمدت فيها سورية ونجت من الضغط الإقليمي والدولي الهائل:

إن جانبًا مما يحدث اليوم متشابه مع ما حدث عام ٢٠٠٥. هي الحرب الافتراضية، وأنا قلت في ذلك الوقت إنهم يريدون منّا أن نقدّم صك الاستسلام مجّانًا عبر حرب افتراضية بالإعلام والإنترنت، ولو أن انتشار الإنترنت كان أقل في ذلك الوقت...

---

(١) وربما أيضًا في انتقاد شديد للسعودية التي تميزت علاقتها مع دمشق بالزئبقية، وباتت في معظمها خلافية منذ اغتيال رفيق الحريري المقرب جدًّا من العائلة المالكة السعودية. ثم إن السعودية ترعى «العربية»، ثاني محطة أخبار فضائية عربية من حيث الشعبية. وقد اتهمت سورية السعودية (وفي ذلك ما يبرره) بتمويل المجموعات السلفية الإسلامية السنية المتطرفة في سورية، خصوصًا بعدما تدهورت العلاقات بين البلدين حيال الوضع في لبنان.

كان الأميركي يريد أن يفرض علينا في القمة مشروع إصلاح وديمقراطية. وقاتلنا، في شدة، هذا المشروع في القمة العربية في تونس وأفشلناه ورفضناه[1].

ولم يبدأ، إلا بعد صفحات عدة من الخطاب، برشّ الإشارات إلى بعض من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية التي هي في أصل الاحتجاجات. إلا أن المثير للاهتمام في كل هذه الإشارات هو في إعلانه أن الإصلاحات المعلنة قد أُقرّت في اجتماع المؤتمر القومي لحزب البعث عام ٢٠٠٥، وأسهب في تعليل التأخير في تطبيقها، أكثر من إسهابه في الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التي تدفع إليها. وأراد، إضافة إلى ذلك، أن يوصل إلى كل من يستمع أنه لا يعلن الإصلاحات استجابة للاحتجاجات؛ بل كرر وحسب ما سبق أن أَعلنه قبل ذلك بستة أعوام. لم يشأ أن يُنظر إليه أنه يستسلم للاحتجاجات، بما أنه ومستشاريه فكّروا ربما أن ذلك سيشكّل سابقة غير صحية وتُظهر ضعفًا على طريقة بن علي ومبارك:

أنا لا أضيف أشياء جديدة، ولكن عندما تفهمون كيف نفكر يكون هناك تناغم بيننا... فهل قمنا بهذه الإصلاحات لأن هناك مشكلة أو فتنة، أو لا، لو لم يكن هناك فتنة لما كنا قمنا بهذه الإصلاحات؟ إذا كان الجواب نعم، فهذا يعني أن هذه الدولة هي دولة انتهازية تنتهز الفرص وهذا شيء سيئ. وأنا أعتقد أن الناس الذين يعوّدون دولتهم على أن تكون خاضعة للضغوط في الداخل، فيعني ذلك أنها ستخضع للضغوط في الخارج... ما طرح يوم الخميس [٢٤ آذار/مارس] ليس قرارات. القرار لا يقرر مرتين. القرار يقرر مرة واحدة، وهذه هي قرارات المؤتمر القطري عام ٢٠٠٥... عندما طرحنا هذه النقاط نفسها عام ٢٠٠٥ لم يكن هناك ضغوط على سورية [في الحقيقة حدث ضغط هائل هو الأكبر قبل اضطرابات ٢٠١١]... هذا لا يبرر التأخير في المحاور الأخرى، ولكن لم يكن هناك تركيز

(١) يشكّل هذا أيضًا إشارة إلى الضغوط المتواصلة التي مارستها إدارة بوش على سورية عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وما وصفه مناوئو الولايات المتحدة في المنطقة بـ«المشروع الأميركي». وقد عُدَّ محاولة من إدارة بوش لتسويق نمو الديمقراطية، لكنه يخفي في طياته هدفًا أميركيًا - إسرائيليًا أكثر شؤمًا للسيطرة على المنطقة.

على الجانب السياسي كقانون الطوارئ والأحزاب وغيرها من القوانين؛ السبب ربما يكون أحيانًا إنسانيًا. نستطيع أن نؤجل بيانًا يصدره حزب، نؤجله أشهرًا أو سنوات، ولكن لا نستطيع أن نؤجل طعامًا يريد أن يأكله طفل في الصباح... إن حزمة الإجراءات التي أعلنت يوم الخميس لم تبدأ من الصفر... وهناك إجراءات أخرى يتم العمل عليها وستعلن عند انتهاء دراستها بدأت بها الحكومة السابقة وستكون من أولويات الحكومة الجديدة [راجع القسم التالي].

وقال في القسم الأخير من الخطاب، في واحدة من الإشارات الدقيقة القليلة إلى ما حدث في مصر وفي تونس وانطباقها على سورية: «عندما اندلعت الثورة [في تونس وفي مصر] رأينا أن الأسباب هي أسباب لها علاقة بتوزيع الثروة. والتوزيع ليس توزيع الثروة بمعنى الفساد فقط، وإنما التوزيع بين الداخل والوسط. وهذه النقطة نحن في سورية تلافيناها والآن نؤكد عليها أكثر بالقول هو التوزيع العادل للتنمية في سورية».

سيطرت على الخطاب في شكل واضح، على الرغم من هذه الإشارات إلى مشكلات سورية الاجتماعية الاقتصادية، محاولات الإنحاء باللائمة على القوى الخارجية والنشاطات المفتنة للمتآمرين الداخليين معها؛ واستخدمت عبارة «فتنة» تكرارًا بالفعل في سياق الخطاب (كما يشير إلى ذلك بعض المقتطفات السابقة). وقال بشار قرابة نهاية خطابه في تحذير واضح ويصيب بالإحباط إلى عناصر المعارضة: «الفتنة أشد من القتل كما جاء في القرآن الكريم فكل من يتورط فيها عن قصد أو من غير قصد يعمل على قتل وطنه وبالتالي لا مكان لمن يقف في الوسط. فالقضية ليست الدولة بل الوطن. والمؤامرة كبيرة».

خلص بشار والقيادة السورية منذ بداية الانتفاضة إلى أن المعركة فُتحت ويجب القضاء على الاحتجاجات. على النظام أن يعيد تأكيد السيطرة والاستقرار بالقوة، وسيلعب على مَيْل الشعب السوري إلى تصديق نظريات المؤامرة. وأنهى خطابه كالتالي: «سأبقى الابن البار بشعبه والأخ والرفيق الوفي لأبنائه يسير معهم وفي

مقدمَّهم لبناء سورية التي نحبها ونفخر بها. سورية العصية على أعدائها». ويكشف إنهاؤه الخطاب بكلمة «أعداء» المنحى الذي يأخذه النظام بعبارات تقويمه العام للمصدر الرئيس للأزمة، إضافة إلى نوعية ردّه عليه.

ومن غير المفاجئ أن ينحو بشار في خطابه باللائمة الكبرى في الاحتجاج على المتآمرين في داخل البلاد وفي خارجها (خصوصًا). ويمكن كل من أمضى بعض الوقت في سورية، أن يتعرف إلى الإصابة الوطنية بجنون الجور. وهذه العقلية التآمرية شائعة حتى في أوساط النخبة المثقفة وقد التحق الكثيرون من أفرادها بالجامعات في الغرب. وتكمن المشكلة، فحسب، في وقوع ما يكفي من المؤامرات الأجنبية في سورية ليضفي الصدقية على مثل هذه الادعاءات. وغذّى نظام كل من حافظ وبشار الأسد حالات الجور تلك من خلال الدعاية والرقابة، ليبرر، في جزء منه، الحاجة إلى الدولة الأمنية. وربما اعتقد الرئيس السوري بالتالي نشر وعداً بالسلام، ومن المؤكد أنه فعل هذا حين تحدث من تحت قبة البرلمان. وربما صدّقه أيضًا عدد كبير من السوريين في خارج المبنى؛ ولكن لم يعد يمكن، في عصر المعلومات، ترويع الكثيرين من الناس أو غسل أدمغتهم، كما سبق أن حلّ بهم في الماضي. لقد غيّر الربيع العربي وجهات نظر المواطنين العاديين ومستوى مطالبهم. فالحكومة، بإلقائها اللوم على قوى التآمر غير المنظورة، تنفي مسؤوليتها عن المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الحقيقية جدًّا (وكذلك اعترافها بوجودها)، وعن صخب السوريين المتزايد إعرابًا عن خيبتهم من الحكومة بسبب عدم المحاسبة والفساد والظلم السياسي والفقر المتزايد. ولم يتطرّق بشار الأسد، بالشكل المناسب، إلى هذه المسائل التي أضحت تحتلّ أهمية أكبر لدى السوريين العاديين، لأنهم وجدوا أخيرًا في الدول العربية الأخرى طريقة لمحاربتها.

المزيد من «الإصلاحات»

خيّم ما يشبه الكآبة العامة، خارج نطاق المؤيدين الأقربين إلى بشار، على ردود

الفعل على خطابه في ٣٠ آذار/مارس. وراوح وصفه بين الساخر والمضلّل والمخيّب للأمل والوهمي، وقيل إنه يشكّل برهانًا على طبيعته التي تلعب على شراء الوقت – أو (كما وصفتُه أنا) بـ«البائس». وانفجرت التظاهرات، عقب الخطاب في مختلف أنحاء البلاد (في ما عدا دمشق وحلب وهما أكبر مدن سورية) أتبعتها قوات الحكومة بعمليات إخماد عنيفة. وربما صُدم النظام لأن الخطاب لم يشكّل ما اعتقد، على ما يبدو، أنه الدواء الشافي من كل داء. وسرعان ما أتبع ذلك بجهود لتحسين الوضع.

وأُعلن، في الواقع، قبل يوم على الخطاب، إجراء تغيير في الحكومة. وقدّم رئيس الوزراء الطويل الأمد ناجي العطري استقالته، على أن يستمر في تصريف الأعمال إلى أن تُشكل حكومة جديدة. وهذه خطوة متوقعة لأن الحكومات العربية الأخرى التي عاشت اضطرابات الربيع العربي قامت بأمر مماثل، جاءت نتائجه في العادة مخيبة للآمال. ويبدو أن الناس في العالم العربي خرجوا إلى ما هو أكثر من مجرّد تغيير الأسماء في مختلف وزارات الحكومة.

كلّف بشار في ٣١ آذار/مارس لجنة لدرس إلغاء قانون الطوارئ الموجود منذ العام ١٩٦٣. غير أن ذلك ووجه بالطبع بالكثير من الريبة، لأن بشار يمتلك سلطة تنفيذية هائلة، وبخاصة في زمن الأزمة، لذلك اعتقد الكثيرون أن في الأمر تكتيكًا مقصودًا أو تسويفيًّا آخر. وأراد الكثيرون إعلانًا واضحًا أن قانون الطوارئ سيُرفع بالفعل بدلًا من لجنة تدرس إمكان رفعه. فقد باتت الدراسات للتحقق من هذا وذاك ومن الإصلاح المستقبلي أمرًا شائعًا على مر السنين، وانتهى في الحقيقة إلى القيام بالقليل أو بلا شيء. أراد الشعب في سورية إعلانًا من الرئيس أكثر حسمًا على الرغم من أن ثمة بعض المنطق في عدم الاكتفاء بإلغاء قانون حاكم مهم وطويل الأمد، من دون استبدال آخر به، خاضع للتمحيص الدقيق. وأصدر بشار، في ذلك اليوم نفسه، مرسومًا رفع فيه أجور موظفي الدولة، يجري مفعوله في الأول من نيسان/أبريل. وانتُقد ذلك أيضًا، وعُدَّ على نطاق واسع، محاولة تهكمية لشراء ولاء القطاع السوري العام المنتفخ.

عيّن بشار، مع استمرار الاحتجاجات، وزير الزراعة السابق عادل سفر، رئيسًا للوزراء وكلفه تشكيل الحكومة الجديدة. وفي الرابع من نيسان/أبريل، أقيل محافظ درعا من منصبه وعين بشار مكانه محمد خالد الهنوس. ولا شك في أن النظام أمل، من خلال ظهوره كأنه يلقي بالملامة في العنف والقتل في درعا على المحافظ الراحل وبعض ضباط الأمن، في أن يُعَدَّ ذلك بمثابة ردّ إيجابي على الغضب الذي عبّر عنه سكان درعا. لكنه لم ينجح.

أعلنت الحكومة في ٦ نيسان/أبريل، في محاولة أخرى لضمان الدعم من القواعد الانتخابية المهمة في سورية، تنازلات للأكراد الذين يشكلون نحو ١٠ في المئة من السكان ويعيش معظمهم في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد (راجع الفصل الثالث). وسبق أن وقعت في الماضي احتجاجات كردية خطيرة ضد الحكومة، في شأن مسألتي التجنيس والهوية الثقافية. وتم أحدثها عام ٢٠٠٤ وأخمدتها قوات الأمن، في عنف، بخاصة في مدينة القامشلي الكردية. وها إنه يُعلن الآن أن الأكراد المئتين وخمسين ألفًا ومن يتحدرون منهم الذين بقوا بلا وطن في سورية منذ مطلع عقد الستينيات (بعدما عبروا، بحسب الحكومة، في صفة غير شرعية من تركيا إلى سورية) سيُمنحون الجنسية. وجعلت الحكومة أيضًا من يوم رأس السنة الكردية (النيروز) عطلة رسمية.

وكذلك قامت الحكومة في ٦ نيسان/أبريل بمحاولة واضحة لاسترضاء العناصر المسلمين السنة التقليديين والمحافظين في البلاد، فأعلنت إبطالها الحظر المفروض على المعلمات اللواتي يرتدين النقاب وإعادة توظيف المعلمات اللواتي طُردن. وأُعلن إضافة إلى ذلك أن الكازينو الوحيد في سورية، عند مشارف دمشق، سيُغلق، بعدما شكّل إهانة للمسلمين الأشد محافظة. وسمح النظام أيضًا في هذا السياق بإنشاء حزب إسلامي موال للحكومة (حظر حزب الإخوان المسلمين منذ أواخر السبعينيات). وأعلنت الحكومة في ١٤ نيسان/أبريل إطلاق مئات السجناء السياسيين الموقوفين منذ بدء الانتفاضة – أولئك الذين عُدُّوا من «غير المتورطين في أفعال جرمية».

تُوِّجت هذه الجهود كلها بخطاب الأسد في ١٦ نيسان/أبريل أمام الحكومة لدى تأديتها اليمين الدستورية، وهو الخطاب الذي أذيع على الأمة ومنح الرئيس السوري فرصة أخرى لشرح الخطوط العريضة لخطته الإصلاحية. وأعلن في ذلك الخطاب رفع قانون الطوارئ. وأبلغ الوزراء الجالسين من حول الطاولة أنه أجرى نقاشات موسعة مع الفاعليات الشعبية من مختلف المحافظات السورية في محاولة لفهم الطبيعة الدقيقة لشكاواهم. وقال إن «هناك فجوة بدأت تظهر بين مؤسسات الدولة وبين المواطنين ولا بد من إغلاق هذه الفجوة ومن إيجاد أقنية بيننا وبين المواطنين»[1]. وأشار إلى ضرورة فتح «حوار موسّع» للإحاطة بالطبيعة الكاملة للمشكلة في البلاد. وأفاض في الحديث عن الاقتصاد، قائلًا في شكل مباشر إن «الاقتصاد هو المشكلة الأكبر». وتحدّث في نطاق واسع عن المسائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي في سورية، وركّز في صورة صحيحة على مشكلة البطالة معلّقًا أنها المشكلة الأكبر التي تواجه البلاد: «لدينا الكثير من الشباب العاطل من العمل... عندما يشعر هذا الشباب أن الأفق مسدود أمامه، قد يحبط ويصل إلى اليأس وربما يدفعه هذا اليأس إلى الانقلاب على كل مفاهيمه العائلية أو حتى الاجتماعية والوطنية، فلذلك هذا تحد ليس فحسب اقتصاديًّا وإنما هو تحد وطني مرتبط باستقرار سورية».

وتحدث الأسد عن الحاجة إلى تحسين الزراعة التي تشكّل ما يصل إلى ٦٠ في المئة من القوى العاملة؛ وربما هذا ما عزز اختياره عادل سفر رئيسًا جديدًا للوزراء. وتحدّث عن الحاجة إلى مكافحة الفساد والممارسة العامة للرشوة وعن الحاجة إلى بناء مؤسسات قوية للدولة وجذب الاستثمار والإصلاح الإداري لتعمل الدولة والاقتصاد بفاعلية أكبر.

وتحدث، في إيجاز، عن الإصلاح السياسي مثل التشجيع على توسيع «المشاركة عند اتخاذ القرار» والشروع في جهود دراسة إصلاح قانون الأحزاب ووضع قانون

(١) كل الاستشهادات الإنكليزية من هذا الخطاب مأخوذة من
www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110416.htm

جديد للإعلام. وكرر كذلك الحديث عن قانون منح الجنسية للأكراد واستخدمه لتعزيز أهمية الوحدة الوطنية – الموضوع الذي تكرر في خطابه[1].

وغطّى الخطاب، من ثم، حيّزًا واسعًا جدًا. إلا أن المشكلة تمثلت في أنه لم يركزّ إلا القليل جدًا على ما أراد الناس سماعه: إصلاحات سياسية محددة تؤدي إلى وضع حدّ للعنف وإلى تفكيك الدولة الأمنية. وبدا، إضافة إلى ذلك، مشابهًا جدًا لخطاب القسم الذي ألقاه عام ٢٠٠٠ (الذي ركّز أيضًا على المسائل الاقتصادية والفساد)، وللرسائل المحيطة باجتماع المؤتمر القومي لحزب البعث عام ٢٠٠٥، وبعدد من الخطابات الأخرى التي ألقاها بشار على مر السنين. وهو ليس جديدًا في صورة مطبقة، وليس ما أرادت المعارضة سماعه. وهذا أساسي، إذ أمكن بشار، عند هذا الحد، الابتعاد عن حافة الهاوية. ولو أن معظم عناصر المعارضة اقتنعوا بجدية بشار في شأن الإصلاح لمنحوه فرصة إضافية أخرى. ولم يؤدّ ما عُدَّ مراوغة وتكرارًا لكلام سابق، من بين ما أدى إليه، إلا إلى تعزيز فكرة أن النظام يحاول إعطاء انطباع بالتغيير من دون أن يغيّر في الواقع أي شيء. فالنمر لا يغيّر جلده.

وافقت الحكومة في ١٩ نيسان/أبريل على تشريع يلغي قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٦٣، وهو مطلب رئيس للمعارضة. ووقع الأسد، بعد ذلك بيومين، مرسومين ينهيان حال الطوارئ ويلغيان محاكم أمن الدولة. وتمثّلت المشكلة، مع رفع حال الطوارئ، في وجود مراسيم رئاسية مطبقة سابقة وجديدة هي على القدر نفسه من التقييد، مثل إعطاء الحصانة للقوى الأمنية من أي ملاحقة قضائية أو معاقبة الانتماء إلى الاخوان المسلمين بالإعدام. وأُبرم قانون آخر لـ«حماية الأمن الوطني، والحفاظ على كرامة المواطن، ومكافحة الإرهاب». ويعرف سكان سورية ما يعنيه هذا النوع من القانون الغامض والشامل: فهو يعطي القوى الأمنية مدى واسعًا لتفسير

(١) أشار أيضًا، لدى حديثه عن التحسينات في الزراعة، إلى أهمية استهداف «المناطق الشرقية» التي صودف أنها المناطق التي يعيش فيها معظم الأكراد.

ما الذي يشكل تهديدًا للأمن الوطني أو لكرامة المواطنين السوريين. ورأى الكثيرون من السوريين أن قانون الطوارئ لا يزال موجودًا ولكن من دون الاسم.

عيل صبر الناشطين السوريين، وكذلك المجتمع الدولي، خصوصًا مع استمرار النظام في رد فعله العنيف – وكذلك مع استمرار سقوط الضحايا. وسبق لهم أن سمعوا الكثير من هذه الوعود من قبل. وجل ما أرادوه هو رؤية التطبيقات الفعلية، لا التلاعب بها.

الفصل السادس

اشتداد المعارضة

لم تشكّل الاحتجاجات والتظاهرات التي بدأت في سورية ربيع العام ٢٠١١ التعبير الأول عن معارضة نظام بشار الأسد. ونجد، في إدراك متأخر لطبيعة الأمور، أن «ربيع دمشق»، عام ٢٠٠٠، هو ربما الذي فتح الباب أمام ناشطي المجتمع المدني (أو الديمقراطية) في سورية: فقد تمكنوا في خلاله، وفي ما بعده، من إنشاء روابط شخصية وتنظيمية مهمة. ثم إنه شجع على جرأة كاد حتى حينذاك يستحيل وجودها وأدت – وربما هذا هو الأهم – إلى رفع سقف التوقعات التي ما إن تحطّمت حتى أدت، مع الوقت، إلى تراكم مستوى أكبر من الإحباط.

وضع عناصر من المجتمع المدني (مثقفون، أصحاب مهن حرّة، الخ...) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في غمرة ربيع دمشق، مسودة ما أصبح يُعرف بـ«بيان الـ٩٩» (أو أحيانًا «مانيفستو الـ٩٩») – وهو بيان وقعه ٩٩ ناشطًا سوريًّا في المجتمع المدني وتضمّن إطارًا للكثير من أهداف الحركة الناشئة التي أُطلقت، عقب خطاب بشار، لدى تنصيبه رئيسًا. وقد صيغت عباراته، في دقة. وهو، على ما كتب ألن جورج:

لم يتضمن دعوة إلى ديمقراطية شاملة للمؤسسات السورية؛ ولا نكهة أيديولوجية؛

ولا انتقادًا للطريقة التي وصل فيها بشار الأسد إلى السلطة. ولم يمتلك أي من الموقعين عليه تاريخًا ذا مغزى من النشاط المعادي للنظام، مما حرم السلطات فرصة إدانتهم كـ«أعداء بارزين للدولة» أو «عملاء لإسرائيل»[1].

غير أن البيان الأكثر جرأة هو ما عُرف بـ«بيان الألف» (أو «الوثيقة الأساسية» كما سمَّاها مؤيدوها) وقد نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في إحدى الصحف اللبنانية. وشدّد البيان على الكثير من الأهداف السابقة للمجتمع المدني وللمطالبين بالديمقراطية، لكنه مضى إلى ما هو أبعد من خلال هجومه الصريح على أسس حكم حزب البعث، داعيًا إلى – بل ومطالبًا بـ نظام سياسي متعدد الأحزاب؛ وندد بتكرار النظام معزوفة الإصلاح الاقتصادي الذي يسبق الإصلاح السياسي، معلنًا أن الأول سيفشل ما لم «تسبقه حزمة شاملة من الإصلاح السياسي والدستوري»[2]. بدا الأمر أشبه بنقطة تحوّل بالنسبة إلى أولئك المسؤولين في النظام المترددين حيال الانفتاح السياسي الذي حدث في العام السابق، ووفّر لهم المزيد من الذخيرة للضغط على الرئيس السوري لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. والمؤكد هو أن الحكومة سارعت إلى إصدار سلسلة من المراسيم التي تقيّد أو تنهي، في المقام الأول، كل ما تحقق تقريبًا في ربيع دمشق. ويشير الكثيرون إلى المقابلة التي خص بها بشار الأسد صحيفة الشرق الأوسط العربية الصادرة في لندن (٨ شباط/فبرار ٢٠٠١) بصفة كونها مؤشّرًا واضحًا إلى بداية «شتاء» دمشق. وقال بشار الأسد، في ما أصبح اللازمة الشائعة للمنطق الذي يحرك قمع الناشطين الديمقراطيين، ونوعًا من السابقة لحجج مماثلة قدمها النظام السوري عام ٢٠١١:

هناك احتمالان عندما تؤثر نتائج عمل ما في استقرار الوطن... إما أن المرتكب عميل أجنبي يعمل لمصلحة قوة خارجية، وإما أنه إنسان عادي يتصرف عن غير

(١) Alan George, *Syria: Neither bread nor freedom*, Zed Books, London, 2003, p. 40.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٤.

قصد. إلا أنهما، وفي الحالين كلتيهما، يقدمان خدمة إلى أعداء البلاد، وبالتالي يتم التعامل معهما بالطريقة نفسها بغض النظر عن نياتهما أو دوافعهما[1].

وأتبع مسؤولون حكوميون كبار ذلك بجولات قاموا بها في أنحاء البلاد وعقدوا الاجتماعات في المدن والجامعات لإدانة حركة المجتمع المدني ولإعادة التأكيد أن اتباع المسار نفسه يعني استجلاب الكارثة وتمزيق النسيج الدقيق للبلاد، بطريقة تمكّن القوى الخارجية المعادية، من مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، من استغلال الوضع. وأُجبر الناشطون الديمقراطيون على الانكفاء، لكنهم لم يتخلوا تمامًا عن محاولات الضغط على النظام للانخراط في الإصلاح السياسي وإلغاء قانون الطوارئ المكروه. وتعرّض الكثيرون منهم – بمن فيهم شخصيات مرموقة مثل رياض سيف وميشال كيلو ورياض الترك – للمضايقة بل وللسجن.

حدثت فورة المعارضة الكبيرة الثانية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، عقب اغتيال الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وما تبعها من انسحاب للقوات السورية من لبنان في نيسان/أبريل ومن ضغط دولي هائل على سورية بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية. وبحلول خريف العام ٢٠٠٥، اعتقد الكثيرون بالفعل أن أيام بشار الأسد في السلطة باتت معدودة – وبخاصة مع إشارة التقرير الأولي للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري إلى مسؤولية النظام السوري وإلى التورط المباشر لماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري، ولآصف شوكت رئيس الاستخبارات وصهره.

وكان الحدث الأبرز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إصدار ما سمي «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»، الذي يُكتفى في الغالب بالإشارة إليه على أنه «إعلان دمشق». وهو كناية عن بيان وقعه أكثر من ٢٥٠ من الشخصيات الطليعية في المعارضة في داخل سورية وفي خارجها ويطالب بإصلاح سلمي وتدريجي في اتجاه دولة ديمقراطية غير طائفية. وبين الموقعين طائفة من عناصر المعارضة الأكثر علمانية

(١) Alan George, *Syria: Neither bread nor freedom*, Zed Books, London, 2003, p 49.

تعود إلى أواخر سنوات ١٩٧٠[1]. ولكن سرعان ما أدت الطبيعة غير المتجانسة لهذه المجموعة إلى عدد من المشاحنات الداخلية، خصوصًا مع ازدياد الملاحقات الحكومية للناشطين الديمقراطيين وتصويرهم أنهم تواطأوا إراديًّا مع تلك البلدان التي تحاول العمل على إسقاط النظام، عقب اغتيال الحريري. وبدا الأمر كما لو أن المعارضة السورية، وبخاصة تلك التي يقيم أعضاؤها في المنفى، بالغت جدًّا، نهاية العام ٢٠٠٥، في لعب ورقتها بافتراضها الخاطئ أن النظام في الطريق إلى السقوط. لكن النظام لم يكن قط هشًّا بالقدر الذي اعتقدوه، ولم يأخذوا في الحسبان دولًا، مثل روسيا والصين، عارضت الضغط الدولي المتزايد على سورية الذي سعت إليه إدارة بوش في الأمم المتحدة. وأدى تأييد هؤلاء العناصر الصريح جدًّا زيادةَ الضغط على دمشق ودعوتهم إلى تغيير النظام، إلى تشويه سمعتهم في أعين معظم السوريين الذين لم يروا فيهم أكثر من أناس يضلّلهم الغرب ويستغلون فرصة ليست لديهم معرفة بها أو إدراك لها (بما أنهم عاشوا في معظم الحالات سنوات طويلة في خارج البلاد). ونُظر إلى الكثيرين من عناصر المجموعات المعارضة المنفية على أنهم – وهم أحيانًا كانوا – على جدول معاشات واشنطن، على غرار المجلس الوطني العراقي الذي جاء على ظهور الدبابات الأميركية خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣.

عندما انضم عبد الحليم خدام – الذي خلعه بشار في شكل غير رسمي من

(١) لدراسة جيدة جدًّا عن تطور مختلف «أجيال» المعارضة السورية لآل الاسد، راجع: Aron Lund, 'Weakening regime, weaker opposition', *Near East Quarterly*, IV (May 2011) متوفّر على www.neareastquarterly.com/index.php/2011/06/15/weakening-regime-weaker-opposition/ ويشرح لوند أن الكثيرين من الموقعين على بيان دمشق شرعوا في جهودهم لتحقيق الإصلاح الديمقراطي مع إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٩، وهو مزيج من العلمانيين واليساريين والأحزاب السياسية – غير الشرعية – بمن فيهم الاتحاد الاشتراكي العربي (الذي أسس عام ١٩٧٣)، حركة الاشتراكيين العرب، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب العمال الثوري العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، وانضمت أيضًا منظمة العمل الشيوعي إلى التجمع عام ٢٠٠٦. ولكن سرعان ما تراجع نفوذ التجمع الوطني الديمقراطي بعد أواخر سنوات ١٩٨٠ مع انفجار الخلافات بين مختلف أحزابها. وفاقم من هذا التراجع واقع بروز مجموعات معارضة أخرى وبخاصة تلك التي لها ميول إسلامية أو ليبرالية.

منصبه كنائب للرئيس في المؤتمر القومي لحزب البعث عام ٢٠٠٥ – إلى المعارضة ورفع صوته منتقدًا الأسد والنظام، اعتقد الكثيرون أنه سيضفي شرعية وزخمًا على المعارضة. لكن العكس تمامًا هو الذي حدث في الواقع. وسبق المعارضة نفسها التي انضم إليها خدام أن استهدفته سنوات: فقد اشتهر على نطاق واسع بفساده وشكّل جزءًا لا يتجزأ من القمع الذي يحاربونه. وبدت مقابلاته الصحافية، التي حمل فيها على الأسد والنظام، مخادعة وتخدم مصالحه الذاتية. ولم يؤدّ دور خدام، إذا أدى إلى شيء، إلا إلى مفاقمة التصدعات الموجودة أصلًا في المعارضة السورية.

وفي مؤشر إلى تصدّع المعارضة، تعاون خدام، في آذار/مارس ٢٠٠٦، مع رئيس الفرع السوري للإخوان المسلمين، علي صدر الدين البيانوني (المنفي في لندن) على تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني. وجماعة الاخوان المسلمين محظورة، بالطبع، في سورية التي تعاقب المنتمي إليها بالإعدام. بيد أن البيانوني اعتنى بتنمية صورة جديدة، أكثر اعتدالًا، للإخوان المسلمين السوريين قائلًا إنه يؤيد الديمقراطية وحماية حقوق الأقليات ومقاربة سلمية، غير عنفية، للتغيير. غير أن جماعة الإخوان المسلمين في سورية لم تكن (وليست) كتلة واحدة متراصة. فالبيانوني يتحدّر من حلب ويقود جناحًا من الإخوان يبدو أكثر اعتدالًا. لكن ثمة جناحًا آخر، مركزه حماه، ساحة مجازر ١٩٨٢، يميل إلى المزيد من النضال. وعمل هذان الجناحان معًا في بعض الأحيان، وبعضهما ضد بعض في أحيان أخرى، واضطرا في الغالب إلى تنسيق تسويات لا تعمّر طويلًا – وهو وضع بقي مستمرًّا حتى انتفاضة ٢٠١١-٢٠١٢ في سورية.

لم يرد الموقعون على إعلان دمشق أي علاقة لهم بجبهة الإنقاذ الوطني، خصوصًا أنها تضم شخصيات بغيضة مثل خدام. ثم إنهم ارتابوا دومًا من السيطرة السنية على الإخوان المسلمين، وقد خشوا أن يؤدي وصولهم إلى السلطة أو أداؤهم دورًا ذا شأن في أي حركة معارضة ناجحة، إلى القضاء على الطابع العلماني لسورية وتهديد مكانة

الأقليات الدينية مثل المسيحيين والدروز والعلويين. وما لبثت جبهة الإنقاذ الوطني أن تلاشت بحلول العام ٢٠٠٩، بعد سنوات قليلة من سوء السمعة، وبخاصة بعدما انفصل عنها الإخوان المسلمون وسط تحسن في العلاقة السعودية ـ السورية في شأن لبنان. فالدعم السعودي، وبخاصة المالي منه، حاسم بالنسبة إلى جبهة الإنقاذ التي ضعفت ورقتها إلى حد كبير بعد مصالحة آل الحريري مع دمشق. حتى إن خدام خبا في سرعة أكبر، وأغلق قناته الفضائية الخاصة المناوئة للنظام وعاش حياة أكثر هدوءًا بكثير في منفاه في باريس.

خرجت سورية بحلول العام ٢٠٠٨ من صقيع عزلتها الدولية، جنبًا إلى جنب مع فوز باراك أوباما (الذي تبنى العودة إلى اعتماد الدبلوماسية والحوار مع دول مثل سورية) في الانتخابات الرئاسية الأميركية، مما أدى إلى المزيد من اضمحلال رسالة أي مجموعة معارضة سورية. وبات النظام مسيطرًا، واستخدم شرعيته المستعادة جديدًا رافعة لمواصلة ملاحقة النشاطين الديمقراطيين. وأمكن رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية عمر القربي أن يقول بحلول العام ٢٠٠٩:

كانت جبهة الإنقاذ الوطني في الحقيقة دائمة الضعف ولم تفعل شيئًا. اعتقد الإخوان المسلمون أن خدام سيجلب معه علاقاته الدولية وبعضًا من عناصر النظام، لكن الأمر لم يفضِ إلى شيء... ويمكننا الحديث عن انشقاق الجبهة، إلا أن الأمر نفسه ينطبق على إعلان دمشق... فقد انفصل عنه بعض المجموعات، فيما القادة الآخرون في السجن. ولا يملك أي من مكونات المعارضة، في الوقت الراهن، أي تأثير حقيقي... في داخل سورية وفي خارجها معًا. والأقوى في الوقت الراهن هو [أجهزة] الأمن، النظام هو الأقوى[١].

(١) Phil Sands, 'Syrian opposition group collapses', *The National,* 22 April 2009, available at: http://209.157.64.200/focus/f-news/2237809/posts

المعارضة والربيع العربي

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، صبّ حسن علي عقلة في الحسكة، شمال شرقي سورية، النفط على نفسه وأشعل فيها النار. بدا، بما لا يختلف عن تضحية التونسي محمد بوعزيزي بنفسه، أنه فعل ذلك احتجاجًا على سياسات الحكومة. سوى أن فعله هذا لم يستجلب الانتباه نفسه الذي استجلبه بوعزيزي، ولم يؤدِّ على الفور إلى إشعال فتيل الانتفاضة. بيد أنه شكّل نذيرًا للأمور التي ستأتي.

أملتْ مواقع التواصل الاجتماعي في داخل سورية وفي خارجها في إحداث الوقع نفسه الذي إحدثه الإعلام الاجتماعي في تونس ومصر، ودعت أوائل شباط/ فبراير إلى «يوم غضب» في الرابع والخامس من الشهر نفسه في مختلف أنحاء سورية لمطالبة الحكومة بالإصلاح. وبعثت مجموعات من خارج سورية بكميات كبرى من «موديمات» (modems) الأقمار الصناعية والهواتف النقالة والحواسيب وغيرها من أدوات التواصل الاجتماعي تمهيدًا لما قد يأتي. بيد أن المشاركة في يوم الغضب خيّبت كثيرًا آمال المنظمين (راجع الفصل الثالث للمزيد عن المشاركة القليلة). وقد اتصلت القوى الأمنية بعدد من الناشطين في داخل سورية وحذرتهم من الانخراط في الاحتجاجات. بدا أن عامل الخوف يصب في مصلحة النظام. واشتكت، آنذاك، سهير الأتاسي، الناشطة البارزة في دمشق، من «مضي سنوات كثيرة وسورية تشكّل مملكة الصمت»[١]. وقد طُبعت الدعوات كثيرًا بطابع المنفيين، الأمر الذي يثير ريبة فورية في سورية. وأضاف ريبال الأسد، ابن عم بشار الأسد ومدير منظمة الديمقراطية والحرية في سورية ومركزها في لندن، إلى ذلك قوله:

جاءت الحملة مفرطة بعض الشيء. فقد اختاروا، بداية، موعدًا يذكّر الناس بانتفاضة الإخوان المسلمين [عام ١٩٨٢ في حماه]. والناس لا يريدون ما يذكّرهم بالماضي.

(١) 'Syria: "A kingdom of silence" ', Al-Jazeera, 9 February 2011, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2011/02/201129103121562395.html

يودّون التغيير، لكنهم يريدونه أن يحدث في شكل سلمي. ثم إن الصورة التي استخدموها في فيسبوك، هي صورة قبضة يد مشدودة في خلفيتها لون أحمر كالدم. بدا ذلك أشبه بالدعوة إلى الحرب الأهلية، وأي عاقل يريد ذلك؟[1].

بيد أن توقيف أطفال درعا، وما ذُكر عن تعرضهم للتعذيب، بدّلا ذلك كله، وأصبحا ربما الحدث الذي يحمل توقيع الانتفاضة إذ تحوّلوا محمد بوعزيزي سورية. وبدا أن ذلك أثّر، في شكل عضوي، في الكثيرين من الناس في سورية خصوصًا أنه استهدف أولادًا. ورمز الطابع المستهتر لهذا العمل، في قوة، إلى عقود من القمع الكيفي الذي يمارسه النظام. وتوجّب على القوى الأمنية أن تعتمد المزيد من الحذر، نظرًا إلى ما قد حدث في أمكنة أخرى من الشرق الأوسط، إذ اكتفى الناس وحسب من التوقيفات من دون مذكّرات رسمية، ومن رفض الحكومة الكشف عن مكان وجود المحتجزين، ومن المحاكمات غير العادلة، ومن عمليات السجن بمجرد التلفظ بألطف التعابير عن الاختلاف أو الاستياء (الذي تزعم الحكومة أنه «يضعف من معنويات الأمة») ومن التعذيب بالطبع. وأدى توقيف أطفال درعا وتعذيبهم، في مناخ أكثر اشتعالًا بكثير مما اعتقد النظام، إلى رفع مقياس الاحتجاج إلى مستوى جديد بالكامل. وقد يقول البعض إن الأمر جاء مصادفة أو عرضًا، وآخرون إنه محتوم لأن غطرسة القوى الأمنية اتجهت، عاجلًا أو آجلًا، إلى توريط النظام في مشكلة. وعلّق في ذلك الوقت مدير المشروع الإقليمي لمجموعة الأزمة الدولية بيتر هارلينغ، ومركزه دمشق، في فصاحة، بقوله: «لن يستمر المجتمع المكبوت وحسب في التسامح حيال الأشكال المختلفة للتعسف، الكبير منه والصغير، الذي تعوّد عليه،

(١) المصدر السابق. ريبال الأسد هو ابن عم بشار، رفعت الأسد الذي قاد لواء الدفاع، وهو من نخبة الجيش، في عهد حافظ الأسد وقاد القوات المسلحة ضد حماه عام ١٩٨٢. ورفعت موجود في المنفى منذ العام ١٩٨٣ بعد فشله في خلع شقيقه المريض من السلطة إبان الأزمة في لبنان في ذلك الوقت. والأب وابنه، كلاهما، لاعبان رئيسان مناهضان لبشار الأسد منذ مجيئه إلى السلطة. والواقع هو أن بعض المسؤولين السوريين خافوا من أن يحاول رفعت، بعد وفاة حافظ، استغلال الفرصة والعودة إلى سورية وتولي السلطة بدلًا من بشار.

بما في ذلك الدعاية الفظة والفساد الجشع والعنف الذي لا يخضع للمحاسبة؛ ولا يمكن، في النتيجة، لأي محاولة للتعامل مع التوقعات الجديدة بالوسائل القديمة إلا أن تؤدي إلى نتائج عكسية»[1].

انفجرت بحلول الخامس عشر من آذار/مارس الاحتجاجات والصدامات مع القوى الأمنية في درعا ودير الزور والحسكة وحماه. وانطلقت تظاهرات صغيرة في دمشق. وفي ذلك اليوم نشرت صفحة «الثورة السورية ٢٠١١» من مركزها في لندن على فيسبوك – وهي صفحة ستصبح نوعًا من دار للمعلومات تحتوي التسجيلات بالفيديو والصوت للاحتجاجات وما يعقبها من عنف في سورية – صورًا للتظاهرات في برلين وباريس وهلسنكي ونيقوسيا والقاهرة واسطنبول دعمًا للمحتجين. واشتدت، يوم الجمعة ١٨ آذار/مارس، التظاهرات في أنحاء البلاد، ونُشرت صور الفيديو التي التقطها الهواة على يوتيوب وفيسبوك.

ويوم الجمعة هو اليوم الذي يُشجّع فيه المسلمون على المشاركة في صلاة الظهر في جامع بلدتهم، وقد استُخدمت المساجد في أنحاء العالم الإسلامي، طوال سنين، نقطة تجمع طبيعية، ممنوعة عن القوات الأمنية، يلقي فيها الواعظون الخطب النارية وينطلق منها المحتجون للتظاهر. وهذا هو النمط الذي ظهر أيضًا في سورية. وأطلقت مواقع التواصل الاجتماعي المناهضة للنظام على الثامن عشر من آذار/مارس اسم «جمعة الكرامة»، وتكررت هذه الممارسة التي ستُحفّز فيها أيام الجمعة، الحاملة هذا الوصف، المحتجين وتجتذب الانتباه إلى مسائل محددة، لها أهميتها بالنسبة إلى المعارضة. وشرع الناس يهتفون ضد ابن خال الرئيس، رامي مخلوف، الذي يُعدُّ الرجل الأغنى في سورية، بصفة كونه رمزًا لفساد النظام ومحاباته الأقارب، إضافة إلى التفاوت في توزيع الثروة. وهوجمت، طوال الأسبوع التالي، مقارّ حزب البعث ومكاتب المحافظين ومخافر الشرطة ومراكز الأمن ومباني «سيرياتل» في

(١) 'Protests ripple across Syria; at least 7 dead', CNN.com, available at:http://articles.cnn.com/2011-04-01/world/syria.protests_1_witnesses-demonstratorsprotests?_s=PM;WORLD

عدد من المدن، بما فيها مدينة اللاذقية الرئيسة، ذات المرفأ، شمال غربي سورية، وهي المنطقة القريبة من التجمع العلوي الأكثر كثافة في البلاد وموطن آل الأسد. وسُجّلت أصوات أهالي درعا وهم يهتفون «الله، سورية، حريّة». وأطلقت مواقع الإنترنت على الخامس والعشرين من آذار/مارس اسم «جمعة العزة»؛ وقد شهد حتى تاريخه أوسع الاحتجاجات التي شارك فيها عشرات الآلاف بحسب مختلف التقارير.

ومع تصاعد الاحتجاجات واشتدادها، ازداد كذلك ردّ الحكومة واشتدّ. وتمثّلت النتيجة في مقتل المزيد والمزيد من المتظاهرين، كلَّ يوم. ولكن قُتل أيضًا بعض من عناصر القوات الحكومية، بأيدي أناس حاولوا إما حماية أنفسهم وإما استغلال الوضع لمكاسب شخصية، على الرغم من أن التظاهرات اتسمت إلى حد كبير بالسلمية، كما دعت إلى ذلك مجموعات المعارضة المختلفة التي أخذت تلتئم بعضها مع بعض في داخل البلاد وفي خارجها. وشكل عدم توافر المعلومات المباشرة إحدى المشكلات التي واجهت فعلًا مسألة وصف الاحتجاجات والرد الحكومي عليها. وأضيف إلى كل تقرير من أي مصدر محترم مُلحق يرد فيه ما يشبه التالي: «لا يمكن [فلانًا] التأكد في شكل مستقل أو التأكيد على تقارير المعارضة أو الحكومة في شأن القتلى أو الجرحى بسبب الإمكانات المحدودة للوصول إلى البلاد»[1]. وهذا خطأ تتحمل الحكومة السورية المسؤولية الكبرى فيه، إذ وبحلول نيسان/أبريل، طُلب من معظم الصحافيين مغادرة البلاد – في بلد يُعدُّ الوصول فيه إلى المعلومات الحقيقية محدودًا في الأساس. أما مواقع التواصل الاجتماعي فكلها تقريبًا معادية للنظام ولا شك كذلك في أنها تستنبط صورًا وشهادات وتقارير تدعم وجهات نظرها وأهدافها. كذلك اتسمت المواقع الإخبارية الحكومية، من جهتها وبحسب معظم الروايات، بروايات تعكس في شكل أفضل أهدافها والرؤية التي تحاول تقديمها إلى الشعب السوري والخارج. وربما تقع الحقيقة في مكان ما في الوسط، على الرغم من أن

(١) ورد هذا في الواقع في عدد من التقارير التي نشرها موقع CNN.com

معظم الصحافيين الذين تحدثت إليهم (ممن تسللوا إلى البلاد واستقروا في نقاط ساخنة مختلفة)، كادوا يتوافقون في تأكيدهم أن الحقيقة أقرب إلى الطريقة التي عرضت فيها المعارضة الأمور، على الرغم من وجود الكثير من التلفيقات الفاضحة والتفسيرات الخاصة التي تضمنتها مواقع التواصل الاجتماعي.

لم يتوقع أحد أن تقف الحكومة مكتوفةً، وهي تُصوَّر أنها «الفتى الشرير». وسرعان ما بدأت المسيرات المؤيدة للحكومة. وذُكر في ٢٩ آذار/مارس، اليوم الذي سبق خطاب بشار الأسد العام الأول، أن مئات الآلاف تظاهروا في دمشق وحلب وحمص وحماه وطرطوس وغيرها من المدن تأييدًا للرئيس.

ازدادت الاحتجاجات بعض الشيء في الأول من نيسان/أبريل (سُمي «جمعة الشهداء») على أثر الإحباط الذي أحدثه خطاب الرئيس في مجلس الشعب؛ وجُبهت بقمع أكثر قساوة أوقع المزيد من القتلى. وتحدثت تقارير المحتجين في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل عن ظهور قناصة تابعين للحكومة على السطوح في مدن مختلفة ذُكر أنهم يطلقون النار عشوائيًا على المتظاهرين وعلى من يخرقون حظر التجول ليلًا. وأصدرت الحكومة، من جانبها، بيانًا في الثامن من نيسان/أبريل يعلن مقتل ١٩ عنصرًا من الشرطة وأجهزة الأمن في درعا[1]. وهكذا دواليك....

والأهم هو أن ما من احتجاجات ذات مغزى معادية للنظام وقعت في أكبر مدينتين سوريتين وهما حلب في الشمال ودمشق. ولا يعني ذلك غياب أي احتجاج – فقد سُجّلت احتجاجات صغيرة متفرقة في أحياء مختلفة من هاتين المدينتين وفي جامعتي حلب ودمشق، وبخاصة في المناطق البعيدة – ولكن لم يحدث ما يشبه، من بعيد، الاحتجاجات المعادية للنظام التي شهدها ميدان التحرير في القاهرة، وأدّت بطرق شتّى، إلى سقوط الرئيس المصري حسني مبارك. واعتُقد، حينذاك، على نطاق واسع أن تجمُّع مئات الألوف من المتظاهرين المناوئين للأسد في أي من

(١) 'Syria says 19 police killed in southern city', *Guardian*, 8 April 2011, available at: www.guardian.co.uk/world/feedarticle/9587493

المدينتين، سيجعل أيام النظام معدودة، لأن في ذلك إشارة إلى بلوغ نقطة لا عودة مهمة؛ وسيفقد النظام نهائيًّا عناصر حاسمة مؤيدة له. وبدا أن الانتشار العسكري في دمشق وحلب ومن حولهما صُمّم بالفعل لمنع الاحتجاجات التي تعتمل في الضواحي والأطراف من بلوغ المدينتين نفسيهما أو أقله مراكزها الداخلية. ولم يشهد أي من المدينتين، لما تبقى من العام ٢٠١١، تظاهرات واسعة مناوئة للنظام، مع أن ضواحي دمشق كثيرًا ما انفجرت بالاحتجاج وبالعنف. وبدا، مطلع العام ٢٠١٢، أن الاحتجاجات (وما يرتبط بها من محاولات حكومية لسحقها) أخذت تزحف إلى ما هو أقرب من قلبي دمشق وحلب.

توجد أسباب كثيرة للغياب النسبي للاحتجاجات في هاتين المدينتين، أولها أن بشار الأسد أولى كلًّا من دمشق وحلب عناية خاصة. ويمكن بالطبع الشعور بوجوده في دمشق التي يقيم فيها ويعمل، على الرغم من أنه تجنب، معظم سنوات حكمه، سياسة الولاء الشخصية التي بناها والده. بيد أنه، وبأكثر مما سبق لوالده أن فعل، سافر إلى حلب وأدمجها أكثر في البنية الحاكمة، بل إنه ضم عددًا من الحلبيين إلى جهاز الدولة. وثانيها أن دمشق وحلب تلقتا حصة الأسد من الاستثمارات الاجنبية، بما في ذلك صيانة المواقع السياحية وتحسينها. وأمكنني، على مر الأعوام السبعة أو الثمانية الماضية، ملاحظة تحسينات مستمرة وملحوظة في مظهر وسط دمشق وملمسه، وبخاصة في المنطقة المحيطة بفندق «فور سيزنس»، وقد شُيّد بأموال الخليج العربي الذي موّل أيضًا مشاريع بيع بالتجزئة مخصصة للسياح، إضافة إلى مشاريع التطوير السكني. وولد هذا السخاء وعزز الدعم الذي يوفّره الأثرياء الجدد في الطبقة العليا وأعلى الطبقة المتوسطة في المدينتين: إنهم الذين استهدفتهم هذه المشاريع وهم الذين استفادوا منها. كذلك استمر معظم نخبة رجال الأعمال – من سنة وعلويين ومسيحيين – في دعم النظام، لا لسبب أحيانًا إلا غياب البديل الممكن: فمن الصعب أن يعمدوا إلى قطع أنوفهم نكاية بوجوههم من خلال مساندتهم حركات المعارضة. فاليد التي أطعمتهم قوية جدًّا وماهرة في استمالتهم إلى التمسك بالنظام

عبر تقديمها الحوافز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أضف إلى ذلك أن معظم موظفي الحكومة يقيمون، كما يمكن توقعه، في دمشق وبدرجة أقل في حلب (ولا يزال للكثيرين من الحلبيين الذين جاء بهم بشار إلى الحكومة عائلات كبيرة وشبكات رعاية في الديار)، وقد مُنحوا علاوات ذات توقيت استراتيجي على معاشاتهم (راجع ما سبق). وجعلت هذه العوامل كلها، إضافة إلى رجحان القوة العسكرية والأمنية في المدينتين، من شبه المستحيل على المعارضة، في سياق العام ٢٠١١ وحتى مطلع العام ٢٠١٢، تنظيم تظاهرات مناهضة للنظام فيهما[١].

اهتزّت سورية، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، على وقع أضخم تظاهرات حتى ذاك الحين، في عدد من المدن في أرجاء البلاد. وأصبح ذلك اليوم أيضًا الأكثر دموية: وزعمت تقارير مجموعات حقوق الإنسان أن أكثر من مئة شخص قُتلوا، مع أن التقديرات الحكومية جاءت أدنى من ذلك وركّزت أكثر على عناصر الأمن الذي قتلهم «الإرهابيون» و«العصابات المسلحة». وضاعفت الحكومة في ٢٥ نيسان/أبريل من قمع المحتجين مع هدير اندفاع الدبابات إلى درعا التي استمرت تشكّل بؤرة الاحتجاجات على النظام (والمحاولات التي تبذلها الحكومة لسحقها). أغلقت الحدود القريبة مع الأردن، وقُطعت الماء والهاتف والكهرباء عن درعا. تصاعد الإحباط من النظام وأضحت الدعوات إلى إطاحة بشار الأسد أكثر شيوعًا. وناشد أحد سكان درعا «أوباما أن يأتي ويستولي على سورية. لتأتي إسرائيل وتستولي على سورية. ليأتِ اليهود. فأي شيء أفضل من بشار الأسد»[٢].

نُشرت، بحلول ٢٨ نيسان/أبريل، تقارير وفيديو بدا أنها تُظهر جنودًا سوريين جُرحوا برصاص قوات الأمن الحكومية بعدما رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين.

(١) For an on-the-ground observation of the relative quiescence in Damascus, see ‘Life in Syria’s capital remains barely touched by rebellion’, *New York Times*, 5 September 2011, available at: www.nytimes.com/2011/09/06/world/middleeast/06damascus.html?pagewanted=all

(٢) ‘Syria crackdown on dissent harsher with troop, tanks’, *Arizona Daily Star*, 26 April 2011, available at:http://azstarnet.com/news/article_3a963d62-cefd-5fe0-a081-d5911fe77e46.html

وتحدّثت التكهّنات عن أن ثمة جنودًا شرعوا في الفرار. ولم يمكن، كالعادة، التأكد من ذلك من مصادر مستقلة، مع أن هذا النوع من الروايات أخذ في التكاثر. وعمدت مواقع المعارضة، بالطبع، إلى تضخيم مثل هذه التقارير لإعطاء الانطباع بأن الجيش السوري بات ربما على وشك الانقلاب على أسياده، وللتشجيع على المزيد من عمليات الفرار. وقد حدثت عمليات فرار وأدت بحلول الصيف إلى تشكيل قوة مقاتلة معارضة شبه منظمة، سُميت الجيش السوري الحر. بيد أن الجيش والقوى الأمنية، وبخاصة في المراتب الرفيعة منها، بقيت عمومًا موالية للنظام.

استقال نائبان في البرلمان وشخصية دينية بارزة، وثلاثتهم من درعا، من مناصبهم في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل. واستقال مفتي درعا الشيخ رزق عبد الرحيم أبازيد من منصبه وأصدر بيانًا جاء فيه: «لا يمكنني القبول باستباحة دماء أبنائنا الأبرياء والأولاد»[1]. أما النائبان اللذان استقالا من مجلس الشعب فهما ناصر الحريري وخالد الرفاعي. وقال الحريري: «لا معنى لبقائي عضوًا في مجلس الشعب إذا لم استطع حماية صدور شعبي من الضربات الغادرة. وبالتالي أعلن استقالتي»[2]. ووصف عناصر في المعارضة الاستقالات بأنها ذات طابع رمزي ،بما أن البرلمان لا يمتلك سلطة فعلية ذات شأن، لكنهم أعربوا عن الأمل في إمكان أن تؤدي هذه الخطوة إلى استقالات أخرى أكثر أهمية للمسؤولين الحكوميين. وهذا، في الأساس، ما لم يحدث؛ كذلك لم يطلب الدبلوماسيون السوريون اللجوء في البلدان التي يخدمون فيها. ويختلف هذا في شكل بارز عما شهدته الانتفاضة الليبية، حيث حدثت باكرًا تمامًا انشقاقات مهمة قام بها مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون وضباط عسكريون. وذلك لا يكشف مرة أخرى عن درجة ما من درجات الولاء للنظام ومن غياب البدائل في سورية (بالتناقض مع ليبيا) وحسب، بل أعتقدُ أنه يشكّل أيضًا انعكاسًا لعامل

(١) Bassem Mroue and Elizabeth A. Kennedy, '120 dead after 2 days of unrest in Syria', *Huffington Post*, 23 April 2011, available at: www.huffingtonpost.com/huffwires/20110423/ml-syria/

(٢) المصدر السابق.

الخوف: ما من شك في أن الذين فكروا في الانشقاق خافوا، في حال قيامهم بذلك، من الارتدادات القاتلة الممكنة على أفراد عائلاتهم في سورية.

على الرغم من هذا كله، استمر وجود بصيص أمل في أن ينخرط النظام، صادقًا، في إصلاح سياسي جدّي ويعيد الجيش إلى ثُكنه. ونهاية نيسان/أبريل، أصدرت مجموعة منفية سورية بارزة، هي المبادرة الوطنية للتغيير (سيظهر الكثيرون من أعضائها في مرحلة لاحقة من الأزمة في مجموعات معارضة أكبر وأكثر تنظيمًا) نداء أخيرًا للتغيير السلمي. وأعلن البيان بطريقة حوّلت كلام الأسد المتعلق باحتمالات «الفوضى» ضده، وبما يشبه التنبؤ:

إن سورية اليوم أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما، إما أن يقود النظام الحاكم نفسه مرحلة التحول الآمن في اتجاه التحول الديمقراطي، ويحدونا أملٌ كبير في أن يمتلك النظام الشجاعة الأخلاقية التي تدفعه إلى انتهاج هذا الخيار؛ وإما أن تقود مرحلة الاحتجاجات الشعبية إلى ثورة شعبية تسقط النظام وندخل، من ثم، في مرحلة التحول بعد موجةٍ من العنف والاضطرابات... إن سورية على مفترق طرق؛ والخيار الأفضل هو في مبادرة زعامة النظام إلى قيادة التحول الآمن نحو الديمقراطية بما يحفظ الأمة من السقوط في حقبة من العنف والفوضى والحرب الأهلية[1].

تضمنت الدعوة إلى التغيير، كالعادة، مطالب بإصلاحات سياسية عريضة وتميّزت إلى حد كبير بالاعتدال نظرًا إلى حلقة العنف المتصاعد. ولم تطالب في شكل مباشر بتنحي الأسد، بل قالت: «إن الأمر يتعلق أوّلًا بالرئيس السوري الحالي بشار الأسد؛ فعليه أن يختار بين أن يذكره السوريون كبطل للتحول الديمقراطي قاد بلاده نحو الانفتاح والديمقراطية، أو أن يسجله التاريخ كديكتاتور سابق لفظه الشعب عبر ثورة شعبية كما كان مصير الرؤساء التونسي والمصري والليبي واليمني».

(١) للحصول على النص الكامل للبيان، راجع:
www.facebook.com/note.php?note_id=184086641639119&comments

وبما لا يُصدّق، وفي محاولة صارخة لفصل الجيش عن النظام (كما حدث في مصر)، انتقى البيان قائدين عسكريين بالاسم: «إن المؤسسة الوحيدة التي يمكنها قيادة هذا التحول هي الجيش، وتحديدًا وزير الدفاع الحالي العماد علي حبيب ورئيس الأركان العماد داود راجحة، فكلا الشخصين بما يمثل من خلفيةٍ يدركها السوريون، قد يكون قادرًا على أداء دور محوري في عملية التحول وقيادتها عبر الدخول في مفاوضات مع القادة المدنيين الممثلين لقيادات المعارضة أو أي شخصيات أخرى تحظى باحترام السوريين من أجل تشكيل حكومة انتقالية». وأذكرُ أنني فكّرت في قرارة نفسي أن ذلك سيضمن تنحيتهما أو يمكن (في الحال الأسوأ) أن يشكل حكمًا عليهما بالإعدام. ومن غير المفاجئ، من ثم، العثور في ٨ آب/أغسطس، على علي حبيب ميتًا في منزله بعد يوم على إقالته من منصبه كوزير للدفاع. وذكرت وكالة «سانا» السورية الرسمية للأنباء أن صحته كانت متدهورة. وأنا أشكّ في أنه مات ميتة طبيعية.

بقيت الاحتجاجات حتى نيسان/أبريل تحدث، في توافق إجمالًا، ولا تتمتع بالقدر الكبير من التنظيم على المستوى الوطني، بسبب عدم وجود معارضات جامعة في داخل البلاد وفي خارجها، بل مزيج من المجموعات شكّل الكثير منها مجرّد استمرار لعناصر معارضين سابقين للانتفاضة. فالاحتجاجات أخذت في شكل من الاشكال المعارضة التقليدية في سورية، مثل الموقعين على إعلان دمشق، على حين غرة. بات هؤلاء الناس أكبر سنًّا وانقطع الاتصال بينهم وبين المحتجين الشبان، وبخاصة مع ظهور تقنيات التواصل الاجتماعي. ولم يعد في إمكانهم، وقد ضعفوا على مر السنين ومع استمرار وجود الشخصيات البارزة بينهم في السجن، سوى مراقبة المسار الدراماتيكي للأحداث، هامشيًّا، على الرغم من أن الكثيرين منهم أدوا دور الوسيط بين مختلف مجموعات المعارضة إضافة إلى المساعدة في تخريج الصورة الإعلامية للمحتجين.

بدت الاحتجاجات في المجمل مجرد فورات تلقائية لا أكثر، تعززها شبكات التواصل الاجتماعي وتشكل انعكاسًا مستمرًّا للاهتمامات المحلية بدلًا من

الروزنامات الوطنية. واتجهت إلى التجمع في مناطق تضم غالبيات سنية واضحة ولا تشكل معاقل للنظام: فمحافظة حوران (حيث درعا) متقلّبة، وكذلك محافظة حمص، فيما محافظات اللاذقية وطرطوس والسويداء التي تضم سكانًا ينتمون إلى أقليات قوية (العلويون في الاثنتين الأوليين والدروز في الثالثة) بقيت في معظمها مساندة للنظام. بيد أن المتظاهرين، وهذا مهم، أخذوا يصبحون أكثر مهارة في المناورة من حول قوات الأمن. وتطور الوضع في الكثير من المدن والبلدات السورية إلى لعبة القط والفأر التي تزداد تعقيدًا بين المحتجين والقوات الحكومية. ويضع المحتجون، في شكل نموذجي، كشافين عند كل مداخل الحي وعلى الأسطح ليرصدوا الأمن. وما إن يعطوا الإشارة الخضراء حتى يبدو الأمر كأنه فورات تلقائية من النشاط – مع الاتضاح أنه مخطّط له – في الشوارع المجاورة، وهو ما يحدث ليلًا في العادة. احتجّوا على النظام واحتفوا ببعض من حرية التعبير بالترافق مع الموسيقى والأناشيد المناهضة للنظام أشبه بجو المهرجان. واتسمت التظاهرات بقصر مدتها، لتدوم في العادة ما بين عشر دقائق وربع ساعة قبل أن ينذر الكشافون بقدوم قوات الأمن. وعندذاك يبدأ كل واحد، في اندفاعة محمومة، بالتوجه منزله أو إلى مخبإِ المقرر مسبقًا. ويتكرر الأمر برمته في الليلة التالية.

نظام مصاب بالانفصام

استمر النظام حتى أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠١١ في الانخراط في ردّ ذي حدّين على الاحتجاجات. فواصل تقديم بعض التنازلات وإعلان بعض الإجراءات الإصلاحية، فيما مارس الجيش وقوات الأمن تشدّدًا في المدن السورية التي شهدت التظاهرات. وقد تبدو هذه المقاربة، للمراقب الخارجي، متناقضة وتؤشّر إلى تصدعات في قلب النخبة الحاكمة تتعلق بطريقة الرد على الأزمة. ولكن يمكن عدُّها، من وجهة نظر بشار ودائرته الداخلية، وجهين لعملة واحدة: فهي، بطريقة ما، متوقعة من نظامي الأسد ـ القديم والجديد ـ وهي نوع من بديهيات سياسة السلطة

يقدم فيها المرء تنازلات من موقع القوة ولا يقدمها أبدًا من موقع الضعف. وبالتالي، تشير مقاربة الأسد، في وضوح، بعبارات قمع الاضطراب، وعلى رغم امتلاكها جانبًا عمليًا، إلى أن النظام أراد تصوير نفسه أنه لا يقدم التنازلات ويطرح الإجراءات الإصلاحية إلا من موقع قوة. ووُجدت، على هذا الأساس، مؤشرات كثيرة إلى أن النظام يتمترس على المدى الطويل، استعدادًا لتوجيه ضربة قاضية إلى المعارضة – أو أقله إلى إنهاكها.

واصل النظام تصوير الانتفاضة بأنها مؤامرة خارجية مرتبطة بالعصابات السورية المسلحة وبالإرهابيين المسلمين وبالمجرمين وقطاع الطرق. وانتقل في شكل شبه تام إلى الكلام على عصابات مسلحة يدعمها أعداء خارجيون يمتلكون روزناماتهم الخبيثة المعادية لسورية. ومن الواضح، حتى مع تصفية المزاعم عن الردّ المفرط للحكومة ضد المجموعات المعارضة ووسائل الإعلام الغربية التي تفتقر إلى المعلومات الكافية، أن الجيش والقوى الأمنية تستخدم القوة المفرطة ضد المحتجين، والكثيرون منهم أبرياء تمامًا من أي شيء غير الاحتجاج السلمي. وأخذت دمشق تخسر، نتيجةً لذلك، الحرب الدعائية دوليًا وبدأ يُنظر إلى أي ادعاء بالإصلاح أو الحوار على أنه غير جدّي أو مجرد تكتيك تسويفي. وكتب بيتر هارلينغ من مجموعة الأزمة الدولية، نهاية نيسان/أبريل:

أخذ المحتجون، في أماكن أكثر من أن تُحصى في البلاد، يواجهون الجانب الأكثر قساوة وتشددًا للنظام. ولم يتبقَّ بالنسبة إلى من يبكون موتاهم ولم يعرفوهم كمخربين أو خونة، بل كأقرباء وجيران وأصدقاء، ما يمكن مناقشته. وأخذت بقع حبر المعارضة الجذرية هذه تنتشر، في بطء، ولكن في ثبات، وتتحد في حركة صممت، في ازدياد، ونسّقت لإسقاط النظام[1].

بدا أن الطبيعة المانوية للصراع المتطور بين قوى الحكومة والمعارضة تتأكد

(١) Peter Harling, 'Crunch-time for the Syrian regime', *Foreign Policy*, 29 April 2011, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/04/29/crunch_time_for_the_syrian_regime

في المقابلة الغريبة بالأحرى التي أعطاها، في أيار/مايو، رامي مخلوف، وهو في الثانية والأربعين من عمره وابن خال الرئيس وشقيق أحد قادة الاستخبارات وأغنى رجل أعمال في سورية، لصحيفة نيويورك تايمز[1]. وسبق للولايات المتحدة، عام ٢٠٠٨، في عهد إدارة بوش، أن فرضت عقوبات عليه شخصيًا واتهمته بالتلاعب بالنظام القضائي وباستخدام الاستخبارات السورية لترهيب منافسيه وبالتالي تعزيز أمبراطورية أعماله. وأصبح مخلوف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، محور الانتقاد في الاحتجاجات بصفة كونه المثال الأول للفساد ومحاباة الأقارب.

وأنا أعرف رامي مخلوف؛ وقد هاتفته في مناسبات كثيرة، واستضافني، في أنس، على اجتماع وغداء في مكتبه في مقر «سيرياتل» في دمشق. وهو شخص موزون جدًا. وبدا في محادثاتي معه كأنه يختار كلماته، في دقة شديدة.

وهو لا يتحدث بالضرورة باسم النظام، غير أن مقابلته الصحافية حظيت على الأرجح بموافقة النظام (ولو لم يعجبه ما قاله). وينفي على الدوام امتلاكه أي تأثير في السياسة السورية، مكرّرًا القول إنه مجرد رجل أعمال وليس «إلا» ابن خال الرئيس. غير أن الاعتقاد العام، في داخل سورية وفي خارجها، أنه يتشاور، في انتظام، مع بشار ولديه بالتالي تأثير كبير في سياسة النظام، نظرًا إلى احتلال أقاربه مراكز رفيعة في الجهاز الأمني، في شكل خاص. وهكذا، وبعبارات أخرى، فإن لما يقوله أهمية وربما عكست مقابلته الصريحة في شكل غير معتاد مشاعر النظام في ذلك الوقت. وبدا أن هدفه من المقابلة تحذير المجتمع الدولي مما قد يحدث في سورية وفي المنطقة – في حال سقوط النظام: «لا مجال، في غياب الاستقرار عندنا، للاستقرار في إسرائيل. لا مجال، ولا يمكن لأحدٍ أن يضمن ماذا يمكن أن يحدث، لا سمح الله، بعد وقوع أي شيء لهذا النظام». ولما سُئِل هل هذا تهديد؟

(١) Anthony Shadid, 'Syrian elite to fight protests to "the end" ', *New York Times*, 11 May 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?pagewanted=all. Anthony, rest in peace, my friend.

أجاب: «أنا لم أقل حربًا. ما أقوله هو ألا تجعلونا نعاني، لا تمارسوا الكثير من الضغط على الرئيس، لا تدفعوا سورية إلى القيام بأمر لا يُسعدها القيام به». وتابع، مقدّمًا إشارة واضحة إلى تشبث النظام بمواجهة الاحتجاجات: «يتمثل قرار الحكومة الآن في أنها قررت القتال... سنمكث هنا. وسنحارب حتى النهاية. يجب أن يعرفوا أننا عندما نعاني، فإننا لن نعاني وحدنا». وحذّر من أن البديل من نظام الأسد هو حكومة إسلامية راديكالية، وقال: «لن نقبل ذلك. والشعب سيحاربهم. هل تعرف ما يعنيه الأمر؟ إنه الكارثة. ولدينا الكثيرون من المقاتلين»[1].

نأت الحكومة السورية بنفسها في اليوم التالي عن المقابلة. وبعث السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى، برسالة إلى المحرر نُشرت في نيويورك تايمز في اليوم الذي أعقب المقابلة أعلن فيها، في وضوح، أن مخلوف مواطن عادي ولا يتحدث باسم الحكومة السورية. ومن سخرية الأمور أن التلفزيون السوري أعلن في ١٦ حزيران/يونيو أن مخلوف استقال من منصبه كرئيس لـ«سيرياتل،» وأنه تخلى أيضًا عن نشاطاته الأخرى في مجال الأعمال لينصرف إلى العمل الإنساني. وقال إنه سيقدّم أسهمًا في «سيرياتل،» وهي شركة الهاتف الكبرى في سورية، إلى الفقراء وأن الأرباح ستذهب إلى عائلات من قُتلوا في الانتفاضة. وتعهد عدم الدخول في أي عمل آخر يؤدي إلى أرباح شخصية[2]. بدا، في ذلك الوقت، وكأن مخلوف فقد حظوته لدى النظام – ولدى بشار بالتحديد – ربما بسبب المقابلة السيّئة. ورأى البعض في الأمر شرخًا في صرح النظام ونذيرًا محتملًا بما سيأتي، أي انهيار الحلقة الداخلية من حول بشار والتالي النظام نفسه. وعلى ما يمكن المرء أن يتصوّره، لا يأخذ السوريون، المعارضون منهم وغير المعارضين، على محمل الجد الخاص أي

(١) Anthony Shadid, 'Syrian elite to fight protests to "the end" ', *New York Times,* 11 May 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?pagewanted=all. Anthony, rest in peace, my friend.

(٢) Anthony Shadid, 'Reviled tycoon, Assad's cousin, resigns in Syria', *New York Times*, 17 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/17/world/middleeast/17syria.html

بيان يصدر عن الشخص الذي اشتهر بلقب «مصرفي آل الأسد». وقال عمار القربي رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، المقيم في الإمارات العربية المتحدة: «يفتقر إعلانه إلى الشفافية لأننا لا نعرف ما يملكه ومقدار ما له من مال. والأمر ليس سوى خطوة مصممة للاستهلاك الإعلامي لا غير»[1]. ونُشرت صورة للافتة رفعت في تظاهرة في إحدى ضواحي دمشق تقول عن إعلان اعتزال مخلوف: «لا يمكنك الإحسان بالملايين التي سرقتها منّا»[2]. غير أن ذلك لم يشكل، في استعادة للأحداث، نذيرًا بانهيار النظام، بل بدا بمثابة إثارة دعائية ربما استهلها مخلوف في محاولة بائسة لرد الاعتبار إلى نفسه.

بدا أن استراتيجية النظام الأمنية – على ما ظهر في الأشهر القليلة الأولى للانتفاضة – هي ما سميته يومذاك مقاربة «لعبة القضاء على الخلد». فكلما برزت احتجاجات خطيرة في مدينة معينة أو في منطقة، يُعمد في شكل عام إلى إرسال وحدات النخبة والأكثر ولاء في الجيش والقوى الأمنية لضربها في شدة. وسلّط ذلك الضوء على أمور كثيرة. أوّلها، استخدام القوة لردع الاحتجاجات المستقبلية. وذُكر أن أشخاصًا تعرضوا في بعض الحالات للقمع ثلاث مرات أو أربعًا معًا: أولًا على أيدي الجيش، ثم من قبل الأمن (الذي يمكن ذراع واحدة أو أكثر منه أن تتبع الجيش إلى مدينة ما)، ومن ثم على أيدي من يعرفون بـ«الشبيحة» وهم قوات شبه عسكرية أو مجموعات مسلّحة موالية للنظام يرتدون في العادة ثيابًا مدنية، لكنهم مدججون بالسلاح ويعملون على ما يظهر بلا ضوابط ومن خارج أي قانون عسكري. وبما أن اليد اليسرى لا تعرف في العادة ما تفعله اليد اليمنى، يمكن أن يوقف فرع أمني محتجًا ويُعذّبه من جديد، من دون أن يعرف أن الجيش أو الشرطة أو أي فرع آخر من فروع الاستخبارات قام بالعمل نفسه سابقًا.

(١) Anthony Shadid, 'Reviled tycoon, Assad's cousin, resigns in Syria', *New York Times*, 17 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/17/world/middleeast/17syria.html

(٢) Anthony Shadid, 'Violent clashes as thousands protest in cities across Syria', *New York Times*, 18 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/18/world/middleeast/18syria.html

ثانيًا، لم يتم نشر إلا عناصر محددين من الجيش بسبب النقص في التدريب والعتاد غير المتطور المتوافر لجنود الصف الذين يشكلون معظم الجيش السوري. ثالثًا، احتاجت القوات السورية إلى القابلية على الحركة الضرورية لمنع إقامة أي مناطق آمنة، وبخاصة عند الحدود الشمالية مع تركيا، يمكنها توفير الملجأ للمعارضة السورية أو للفارين من الجيش، أو يمكنها أن توفّر مدخلًا للمساعدة الدولية ناهيك بالتدخل العسكري (كما حدث في ليبيا). وأخيرًا، لم يتم استخدام سوى القوات الأكثر ولاء – في الأمن أو في الجيش ـ مما يعني في العادة أنها مؤلفة في معظمها أو بكاملها من العلويين. وربما توجّس النظام، بما أن معظم المحتجين من السنة، من عملية فرار بالجملة يقوم بها جنود الصف ومعظمهم من السنة الذين لا يريدون إطلاق النار على أبناء دينهم. وهو ما أضفى بالطبع صبغة طائفية على الاضطراب.

جاء مطبّق استراتيجية النظام هذه من تلقاء نفسه: ماهر الأسد، الشقيق الأصغر للرئيس وقائد فرقة النخبة الرابعة للدبابات في الجيش إضافة إلى الحرس الجمهوري –أي، في الجوهر، حرس النظام. وطوّر عبر السنين شهرة، يستحق معظمها، بصفة كونه رجل النظام المتشدد. وساواه الكثيرون بعمّ بشار، رفعت الأسد، في الأيام التي تولى فيها المنصب نفسه في عهد شقيقه حافظ الأسد، وهو الذي قاد عام ١٩٨٢ سحق ثورة الإخوان المسلمين في حماه. وبلغت شهرة ماهر حدًّا دفع بعض السوريين الذين شاهدوا فيديوهات تظهر رجلًا يطلق النار على المتظاهرين، إلى الاقتناع بأن المسلح هو في الواقع شقيق الرئيس. ولا يبدو ماهر، والحال هذه، على عجلة من أمره لنفي هذه الشهرة، بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها[١]. فصورته التي اعتُني بصياغتها هي صورة من يتوجب الخوف منه. وبدا أن نوعًا من الولاء لماهر الأسد نشأ لدى بعض من أكثر عناصر الأمن تطرفًا، قد يكون قيّد قدرة أخيه على التحرّك

(١) Katherine Zoepf and Anthony Shadid, 'Syrian leader's brother seen as enforcer of crackdown', *New York Times,* 7 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/08/world/middleeast/08syria.html?pagewanted=all

ضده إذا اقتضى الأمر ذلك (كما تحرّك والد بشار ضد شقيقه رفعت عام ١٩٨٣). ويوجد بالفعل في داخل سورية وفي خارجها من اعتقدوا أن العسكرة المتزايدة تشي ربما بأن ماهر هو من بات يدير الأمور. وربما طغى دوره على بشار بعدما طرح الأخير بطريقة غير متساوية التنازلات والإصلاحات، وبعدما أعلن في مناسبات كثيرة على الملأ أنه أصدر الأوامر إلى القوات الأمنية والعسكرية بعدم إطلاق النار على المدنيين، فيما اتضح في شكل كبير أن النار لا تزال تُطلق عليهم – ويُقتلون بأعداد متزايدة.

لم ينحَّ بشار جانبًا، إذ لم يعدُ الأمر كونه الطريقة التي يتفاعل بها النظام السوري في ظل آل الأسد مع مثل هذه الأمور. فما إن يبرز تهديد داخلي حتى يُرد عليه بكبسة زر سريعة من استخدام الأمن العشوائي. إنها غريزة البقاء. وما من أحد يشكك في ذلك فعلًا. فالاستخبارات ووحدات النخبة العسكرية تنجرف إلى الحركة. وفي الأمر رد مؤسساتي ومتشنج على كل ما يُعدُّ تهديدًا. ولو أن بشار لم يضغط على ذلك الزر لشكل الأمر الرواية الحقيقية في الأمر كلّه. وربما لم يتآكله ذلك كثيرًا مع تلاشي صدمة الاحتجاج الأولى. فهكذا تسير الأمور، ولا يعدو الأمر كونه الأعمال المعتادة في دولة الاستخبارات.

تمثّلت استراتيجية النظام المهمة الأخرى القاضية بالتفوق على القوى المعارضة، إن لم يكن هزمها، في لعب الورقة الطائفية. أعلنت الزعامة العلوية، كنظام أقلية، بصوت مدوّ، الطبيعة العلمانية لنظرتها إلى المجتمع وما يتعلّق بذلك من حماية الأقليات وخصوصًا مختلف الطوائف المسيحية التي تشكل ما يزيد على العشرة في المئة من سكان سورية (راجع الفصل الثالث). ويضاف إليهم أيضًا الدروز (معظمهم في جنوب سورية)، على الرغم من أن علاقتهم بالعلويين شهدت على مر السنين الكثير من المد والجزر، وبخاصة في المعارك السياسية القاتلة في عقد الستينيات في المراحل الأولى من حكم حزب البعث. كذلك، وعلى الرغم من أن سياسة البعث القومية العربية وضعت النظام، في شكل طبيعي أحيانًا، على خلاف مع سكان سورية

الأكراد غير العرب (وهم موجودون في غالبيتهم في الشمال والشمال الشرقي)، تمكن آل الأسد إلى حد كبير، بفعل القوة أو الإقناع، من السيطرة على النزعة الانفصالية الكردية. ثم إن الجماعات الكردية لم تتدخل ومارست لعبة الانتظار قبل أن تلزم نفسها السير في أي من الاتجاهات. فأوراق اعتماد الأكراد في المُعارضة متينة، نظرًا إلى احتجاجاتهم السابقة ضد النظام، ولن تفقد صدقيتها إذا اختاروا عدم الانضمام الفاعل إلى المعارضة. وقد أدركوا، من جانب آخر، ضعف المعارضة السورية والعقاب الذي يُحتمل أن تُنزله بهم الحكومة في حال نجاتها. وسبق لإخوانهم الأكراد في العراق أن دفعوا ثمنًا باهظًا لمعارضتهم صدام حسين في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وربما لم يشأ أكراد سورية للتاريخ أن يعيد نفسه. ثم إن الأحزاب الكردية السورية احترست في النهاية، من الانجراف المتزايد لمجموعات المعارضة السورية في اتجاه تركيا، وبخاصة المجلس الوطني السوري الذي سينشأ قريبًا (راجع ما يلي). تميّزت علاقة الأكراد في سورية، كما في بلدان أخرى، مع أنقرة بالعداء الطويل. وللأمر جذوره في محاولات الأكراد المتكررة في تركيا الحراك من أجل المزيد من الحكم الذاتي، وكذلك في المعارضة التركية لأي محاولة تقريبًا يقوم بها السكان الأكراد في البلدان المجاورة لتحقيق الاستقلال الذي ستكون له انعكاساته في الديار ويشجع أكراد تركيا على القيام بالمثل.

لم يؤدّ واقع أن القوات التي استخدمتها الحكومة في ٢٠١١-٢٠١٢ لضرب المحتجين في شكل مفرط، وتتشكّل في معظمها من العلويين، إلا إلى مفاقمة التوترات الطائفية. ولا يتناقض ذلك مع ما يحاول النظام تحقيقه. لأن تصوير المعارضة أنها من المتطرفين المسلمين السلفيين يسهم في ضمان الدعم المتواصل من الطوائف التي تشكّل أهمية أولى للنظام، أي المسيحيين والعلويين، حتى لو وُجد في داخل هذه الطوائف من لا يكنون مودة خاصة لآل الأسد، ولكن انتابهم خوف أكبر مما قد يحدث في حال سقوط الأسد ووصول نظام يسيطر عليه السنة إلى السلطة، يسعى

إلى الثأر – وهذا، ويا للأسف، ما تكرر حدوثه في الشرق الأوسط عقب الانقلابات والثورات.

ويشيع مثل هذا التطور – الدموي خصوصًا في العادة – في البلدان الطائفية وفي تلك التي لم تنمّ في العمق هويتها الوطنية. وهذا ما حدث في الأمس القريب في العراق المجاور حيث تعرّض المسيحيون لعدد من أعمال العنف المريعة قام بها متطرفون سنة وشيعة، عقب سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. كذلك اختبر الأقباط المسيحيون في مصر أعمالًا عنيفة ارتكبها مسلمون سنة عقب سقوط مبارك. وتردد صدى إصرار النظام السوري على مقولة «إما نحن وإما هم» لدى السوريين الذين خافوا من عدم الاستقرار ومن الحرب الطائفية. ولم تفعل المجموعات السورية المعارضة ما يكفي لتهدئة من يخشون الانتقام؛ بل بدا، على العكس من ذلك، أن عددًا من البيانات الصادرة عن عناصر في المعارضة يشير إلى أنهم يتجهون إلى الانتقام بدلًا من المصالحة. وكثيرًا ما ارتدت محاولات إشراك الأقليات في نشاطات المعارضة طابعًا تجميليًّا وحسب. وقد علقت إحدى الشخصيات القيادية في المعارضة بالقول: «إنهم [المجموعات المعارضة] يبحثون في أيامنا هذه عن مسيحي واحد وعلويين اثنين وثلاثة دروز، ويقولون إن لهم صفة تمثيلية»[١].

غير أن الورقة التي لعبها النظام أضحت أشبه بنبوءة حققت ذاتها، إذ ساعدت في الواقع، على تحقيق ما قال إنه يحاول تفاديه – الانكفاء إلى الحصون الطائفية، والفصل الطائفي في عدد من المدن، والعنف ذو الدوافع الطائفية، واحتمال نشوب الحرب الأهلية الطائفية الشاملة. وبحسب تعليق نديم حوري من «هيومان رايتس ووتش» فإن «النظام في سورية يطرح نفسه عازلًا بين مختلف الطوائف بقوله:

(١) Aron Lund, ‘Divided they stand: an overview of Syria's political oppositionfactions’, Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, Uppsala, Sweden, May 2012, p. 15.

برحلينا ستُطرحون للذئاب. وهو ما يعطيه القدرة على تعبئة قطاعات واسعة من السكان»[1].

من المهم الإشارة إلى أن الكثيرين من العلويين فقراء ويشعرون أن النظام الذي يسيطر عليه إخوانهم في الدين قد أهملهم. وقد يجد من لا ينتمون إلى عائلة أو عشيرة من النخبة العلوية أنفسهم، وهم يكافحون في سبيل لقمة العيش، على غرار غيرهم من السوريين، وبخاصة في المناطق الريفية. إلا أنهم يعرفون أيضًا أن الانتقام لا يفرّق. ويتذكرون الحرب الأهلية بين الحكومة والإخوان المسلمين السُّنَّة، نهاية العام ١٩٧٠ التي بلغت ذروتها في مجزرة حماه عام ١٩٨٢. ويستذكر أحد العلويين تلك المرحلة: «دمّروا [الإخوان المسلمون] في تلك الأيام كل ما له علاقة بالفكر. قتلوا الأطباء والقضاة. وها إنهم يهدفون الآن إلى زرع الشقاق وتدمير الاقتصاد، وكل ما يشكّل الدولة. إنهم أشبه ببوش [الرئيس الأميركي السابق جورج و. بوش]: إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا. هناك تعبئة سعودية تكفيرية»[2]. وتشير الجملة الأخيرة إلى اتجاه السعودية إلى دعم العناصر المسلمين السنة المتطرفين في سورية الذين يَعُدُّون العلويين مرتدّين عن الإسلام.

نُشرت، بما يزكّي هذا الخوف، تقارير عن روايات وأشرطة فيديو تُوزع ضمن أجهزة الأمن وتظهر سلوكًا بغيضًا ومرفوضًا من السنة ضد العلويين – مثل امرأة في حمص تشرب من دم العلويين القتلى الذي قدمه إليها إرهابيون مسلحون[3]. وتضمنت روايات أخرى أذاعتها الحكومة إقامة المتطرفين السنة إمارات في المناطق التي يسيطرون عليها في سورية، إضافة إلى «أدلة» إلى توزيع إسرائيل المال والسلاح

(١) 'Syria: "A Kingdom of silence"', AL-Jazeera.

(٢) Nir Rosen, 'Assad's Alawites: An entrenched community', Al-Jazeera, 12 October 2011,http:// english.aljazeera.net/indepth/features/2011/10/20111011154631737692.html

(٣) Peter Harling, 'Syria's phase of radicalisation', International Crisis Group Policy. Briefing No. 33, 10 April 2012, p. 4.

على قوى المعارضة[1]. ولم يساعد في الأمور ظهور فيديو لزعيم بارز في المعارضة في حمص، بدا أنه خسر أفرادًا من عائلته لدى حصار الحكومة للمدينة، وهو يشارك في هتافات تدعو إلى إبادة العلويين[2]. وما من شك في أن التمرّد فاقم الأحقاد الطائفية، غير أن مشاهد كهذه لا تؤدّي إلا إلى التأكيد على رواية النظام في نفوس الأقليات التي تشكل قاعدة دعمه في سورية.

سُجّل عدد من الوقائع والأحداث في سياق الربيع العربي في سورية رفعت الأزمة إلى مستويين جديدين – أو أقله هكذا وصفتهما وسائل الإعلام. أحدهما ما حصل لفتى في الثالثة عشرة اسمه حمزة الخطيب فُقد في ٢٩ نيسان/أبريل من قريته الجنوبية، الجيزة. وأعيدت جثته المشوهة إلى عائلته بعد نحو شهر من ذلك. وبُثّت الصور المروعة للفتى المسكين في مختلف أنحاء العالم، ولم يتأخر الاستفظاع العالمي في الظهور. وطبعًا أنكرت الحكومة السورية تعذيبها الفتى: بل إنها جعلت طبيبًا حكوميًا يفحص الجثة ليستنتج أن لا علاقة للتشوهات والندوب بالتعذيب. واتضح، بغض النظر عن المسؤول، أن الأزمة السورية هي السبب، وقد دلّ معظم الأصابع بالتأكيد إلى قوات النظام الأمنية التي عُرف منذ حادث درعا، أن ما من شيء يمسكها عن مثل هذه الأعمال. وتراجعت الحكومة وأعلنت عن تحقيق في وفاة الخطيب، حتى إن بشار زار العائلة. وتصاعدت هتافات الاحتجاج، التي شكّلت صدى لحالات الموت الصارخة والمعبأة في الربيع العربي في البلدان العربية الأخرى، وكذلك مواقع الإنترنت وتركّزت على عبارة «كلّنا حمزة الخطيب». وأنشئت في ٢٨ أيار/مايو صفحة على الفيسبوك باسمه دخل إليها أكثر من ٦٧ ألف مؤيّد. وجاء في أحد التعليقات: «لم يعد هناك من مكان للنظام هنا بعد ما فعله بحمزة»[3]. ويكاد

(١) Peter Harling, 'Syria's phase of radicalisation', International Crisis Group Policy. Briefing No. 33, 10 April 2012, p. 4

(٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٣) Aryn Baker, 'Deepening divide', *Time*, 13 June 2011, available at: http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,2075377,00.html

يستحيل ردّ الاعتبار إلى صورة النظام الملطخة وقد أصبح يُنظر إليه على أنه يتغاضى عن تعذيب الأطفال وقتلهم.

وحدث أمر آخر متعلق بجسر الشغور، المدينة ذات الغالبية السنية، شمال غربي سورية على الحدود مع تركيا في محافظة إدلب. وللمدينة تاريخ مع آل الأسد: شنت الحكومة عام ١٩٨٠ عملية قمع وحشية أنذرت بأحداث حماه، المدينة السنية المحافظة الأخرى، بعد ذلك بسنتين. وقد اندلع العنف هذه المرة في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١١ مع دخول القوات الحكومية المدينة. وأفادت التقارير الرسمية أن ١٢٠ عنصرًا من الأمن قتلتهم «العصابات المسلحة» في ما شكّل حتى تاريخه العدد الأكبر من الوفيات في أي مسرح واحد من مسارح المعركة في الانتفاضة. وجادلت مواقع المعارضة أن العناصر المئة والعشرين قتلهم في الحقيقة، رفاقُهم وعندما هددوا (أو قاموا فعلًا) بالارتداد إلى المعارضة[١]. وليس هذا إلا مثالًا واحدًا على الروايات المتناقضة تمامًا التي يطرحها الطرفان للحادث نفسه في محاولتهما تلفيق الرواية، كل بما يخدم مصلحته. وما يرتدي ربما أهمية أكبر على المدى الطويل هو أن التحرك الذي تقوم به القوات السورية على طول الحدود مع تركيا، في ما قد يشكل محاولة لمنع نشوء أي مناطق آمنة[٢]، لم يؤدّ فحسب إلى تعزيز تدفّق اللاجئين السوريين إلى جنوب تركيا، بل سرّع أيضًا في التورّط التركي في الأزمة وفي زيادة الضغط على

(١) ادعت مجموعات حقوق الإنسان السورية أن عمليات الفرار حقيقية ومتوقعة نظرًا إلى أن الجنود لا يملكون، بحسب رئيس مجموعة «إنسان» لحقوق الإنسان، وسام طريف، أكثر من «الخبز والبطاطا والسمن كطعام»، و«لا يكسبون إلا حوالى عشرة دولارات في الشهر». وقال: «هناك حملة في الجيش تقول لهم بوجود سلفيين وميليشيات في كل أنحاء سورية. ويدركون، عندما يبلغون تلك المناطق، أنهم يواجهون مدنيين، ويبدأون عندذاك، بالطبع، بالتحدث في ما بينهم». وكذّب سفير سورية لدى الولايات المتحدة، عماد مصطفى، تقارير الفرار قائلًا: «يحاول الأشخاص الذي يسوقون لهذه الرواية الإصرار على أن الجيش يقمع التظاهرات السلمية. والواقع هو أن الجيش يشتبك في معارك ضارية مع إرهابيين مجرمين مسلحين ارتكبوا أمس الفظائع في جسر الشغور». راجع: Zoepf and Shadid, 'Syrian leader's brother seen as enforcer of crackdown'.

(٢) أشار الكثيرون من الناس في ذلك الوقت إلى المناطق الآمنة بصفة كونها «بنغازي»، تيمنًا بالمنطقة الآمنة التي أقامتها المعارضة الليبية لدى مواجهتها قوات حكومة معمر القذافي.

صديق أنقرة السابق بشار الأسد ليطبق فعلًا الإصلاحات الموعودة. غير أن إخفاق سورية في القيام بذلك والعنف المتزايد وما يرافقه من تدفق اللاجئين على مخيمات الهلال الأحمر في تركيا (حوالى عشرة آلاف بحلول منتصف حزيران/يونيو) سيؤدي في النهاية إلى إغضاب واحد من أهم أصدقاء سورية الإقليميين. وقد أفرغت تقريبًا جسر الشغور وغيرها من بلدات المنطقة، وهرب معظم سكانها إلى الحدود التركية أو عبروها؛ وذكر بعض التقارير أن المدفعية السورية قصفت بالفعل بعض مخيمات اللاجئين في داخل تركيا.

أعلنت بثينة شعبان في ٩ أيار/مايو أن الحكومة السورية باتت تمتلك اليد الطولى في الانتفاضة: «آمل في أننا نشهد نهاية الموضوع، وأعتقد أننا اجتزنا اللحظة الأخطر. آمل في ذلك، بل أعتقد ذلك»[١]. ومضت، في تعليقها على المحتجين، إلى ترداد اللازمة التي تُسمع في الغالب: «نعتقد أن هؤلاء الناس مزيج من الأصوليين والمتطرفين والمهربين، أناس من المحكومين السابقين الذين يُستخدمون لافتعال المشكلات». وقالت إنها طُلب منها لقاء ناشطين معروفين جدًا في سورية، من أمثال ميشال كيلو ولؤي حسين وعارف دليلة وسليم خير بك، في محاولة للشروع في حوار يؤدي إلى الإصلاح السياسي. ولاحظت شعبان أن هذا بداية لجهد تقوم به الحكومة لخلق حوار وطني وصولًا إلى نوع من الحل السياسي للأزمة: «نريد استخدام ما حدث في سورية على أنه فرصة. نرى فيه فرصة لمحاولة التقدم على مستويات متعددة، وبخاصة المستوى السياسي»[٢].

رفض عناصر المعارضة تنازلات الحكومة الظاهرية هذه، باعتبارها مناورات تسويفية أخرى لا أكثر. وأبوا الدخول في أي نوع من أنواع الحوار السياسي ودبابات الحكومة لا تزال في الشوارع تقتل المدنيين. ويجب البدء أولًا بسحب القوى الأمنية

(١) Anthony Shadid, 'Syria proclaims it now has upper hand over uprising', *New York Times*, 9 May 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html?pagewanted=all

(٢) المصدر السابق.

وبإطلاق السجناء السياسيين الذين أوقفوا منذ بدء الانتفاضة (وقدّر عددهم بعشرة آلاف بحلول حزيران/يونيو) ويُحتجزون في العادة في ظروف رهيبة في السجون الموجودة أو يُرمى بهم في صالات الرياضة في المدارس وفي المستودعات والمباني الحكومية أو الحلبات، بعد تحويلها سجونًا مُرتجلة. وعلى ما قاله مسؤول سوري رفض الكشف عن هويته، مبرزًا معضلة الرئيس السوري المركزية ولو بافتراض أنه ملتزم حقًّا الإصلاح السريع: «الأسد غير قادر على تطبيق هذه الإصلاحات. إنه غير قادر. يعرف أنه سينتهي إذا فعل. سيسقط»[1].

عانى النظام السوري، في الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١، سمعةً دولية سيئة، عندما نشرت هيومان رايتس ووتش تقريرًا لاذعًا من خمس وخمسين صفحة عن الأزمة السورية. ولم يحتج المرء إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من عنوانه لاستشعار نتائجه: «لم يسبق أن شاهدنا مثل هذه الفظاعة: قوات الأمن السورية ترتكب جرائم ضد الإنسانية»[2]. وفصّل التقرير «عمليات القتل المنهجية للمتظاهرين وللمحايدين»، إضافة إلى «عمليات التوقيف الاعتباطية والاختفاء» و«التعذيب وحرمان العناية الطبية» و«الإعدامات والقبور الجماعية»[3]، وغير ذلك من الانتهاكات. وأضاف ذلك بالتأكيد إلى النقاش الدائر في حينه والمتعلق بهل يتم أو لا إصدار قرار في مجلس الأمن يحيل الأسد على المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

نضج المعارضة

استمر النظام السوري في محاولة تقديم نفسه على أنه مهتم بالحل السياسي،

(١) Anthony Shadid, 'Syria proclaims it now has upper hand over uprising', *New York Times*, 9 May 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html?pagewanted=all

(٢) يمكن الوصول إلى التقرير من www.hrw.org/en/reports/2011/06/01/we-ve-never-seen-such-horror

(٣) المصدر السابق.

وهي محاولة ربما وُجهت إلى الجمهور الدولي أكثر منها إلى الجمهور المحلي. وربما شكّل ذلك محاولة لتطويق مجموعات المعارضة في المنفى، وهي تحاول جمع قواها. وأعلن الرئيس الأسد، على أي حال، في ٣١ أيار/مايو عبر وسائل الإعلام الرسمية، تشكيل لجنة لوضع أسس الحوار الوطني. كذلك أعلن في ٣١ أيار/مايو٢٠١١، العفو العام عن كل الجرائم السياسية المرتكبة على أن يشمل جميع أعضاء الحركات السياسية بمن فيهم الإخوان المسلمون المحظورون. وربما لم يأتِ تاريخ الإعلانين من قبيل المصادفة، إذ تزامن مع اجتماع لثلاثة أيام (٣١ أيار/مايو ـ ٣ حزيران/يونيو) تعقده مجموعات المعارضة وأشخاص ناشطون في المنفى في أنطاليا، تركيا، في محاولة لتشكيل تنظيم شامل يمكنه تمثيل المعارضة، على الصعيد الدولي خصوصًا، والإسهام في تنسيق الجهد. وأُطلق على التجمع، الذي أعدّته المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من مصر مقرًّا لها، وشارك فيه نحو ٣٠٠ شخصية، اسم «المؤتمر السوري للتغيير». وقضى الهدف بإقامة حوار بين مختلف المجموعات المعارضة، لإنشاء مجلس انتقالي – في محاكاة أخرى لما حدث في ليبيا حينذاك مع تشكيل المجلس الوطني الانتقالي. ولاحظ مروان زياده، وهو أحد الناشطين البارزين، ويتخذ من واشنطن مقرًّا له: «يعرف كل واحد أن الانتفاضة السورية بلا قائد. وعلينا إقامة نوع من التوازن للمضي قدمًا. أما النتيجة المرجوة فهي في معارضة موحدة تقوم على أسس من التنسيق الأكبر في داخل سورية وفي خارجها»[1]. وأصيب النظام، الذي يعتمد جزء من استمرار بقائه على ولاء طبقة التجار السنة، بالقلق من اجتذاب المؤتمر الدعم من عدد من رجال الأعمال السوريين البارزين؛ وقد موّله في الواقع الشقيقان علي ووسيم سنكار وهما وكيلا توزيع السيارات الفاخرة في دمشق.

وفي إشارة واضحة، عشية المؤتمر، إلى استمرار الانقسام بين مجموعات المعارضة

(١) Lauren Williams, 'Syrian businessmen back opposition conference', *Guardian*, 30 May 2011, available at: www.guardian.co.uk/world/2011/may/30/syrian-businessmenback-opposition-conference

السورية في المنفى (والخلافات بين عناصر المعارضة في الداخل وفي الخارج)، قال ريبال الأسد ابن عم بشار ورئيس منظمة الديمقراطية والعدالة، ومقرها في لندن، أن المؤتمر واجهة للتطرف الإسلامي. وأضاف أنه سيعقد مؤتمرًا بديلًا يرتكز على «الحرية والديمقراطية والتعددية الدينية». وزعم أن أعضاء الإخوان المسلمين في المؤتمر يدّعون الاعتدال: «يمكنني أن أؤكد لك أن أيًا من هؤلاء الأشخاص لا يمثل المعارضة السورية. إنهم أشخاص لا يمثلون إلا أنفسهم». وتابع: «نعرف أن المجتمع السوري محافظ جدًا. وعلى المسلمين المعتدلين أن يكونوا حاضرين». وقاطعت الجماعات الكردية المعارضة المؤتمر، فيما اشتكى عناصر آخرون من المعارضة في المنفى من التخطيط غير المناسب والافتقار إلى التشاور والطريقة المتسرعة التي تم فيها تنظيم المؤتمر[1].

رفضت المعارضة في المؤتمر عرض الأسد العفو، وكذلك دعوته إلى الحوار الوطني. وأعلن المشاركون، بدلًا من ذلك، أنهم شرعوا في وضع خطة من أجل «سورية جديدة وديمقراطية»، وفي إنشاء لجان للاتصال بالمجتمع الدولي. وأعلن عمار عبد الحميد، الناشط السوري في سبيل الديمقراطية المقيم في واشنطن، أن المؤتمر «أمل في إنشاء هيئة تمثيلية يقبلها المحتجون في داخل سورية ويمكنها تلبية مطالبهم لجهة أداء دور في إسماع صوتهم للمجتمع الدولي»[2]. وربما خفف هذا من التوقعات المتعلقة بنتيجة المؤتمر، غير أنه سارع إلى الإشارة إلى أن:

الأمر ليس على الإطلاق بمثابة حكومة في المنفى، بل مجرد مجموعة من الناس المستعدين لتمثيل الحركة دوليًا، إذ لا يمكن العالم الانخراط في ثورة تفتقر إلى أي ممثلين معترف بهم. ونأمل في تغذية هذه الهيئة على أساس مرحلي إلى أن يأتي

(١) Lauren Williams, 'Syrian businessmen back opposition conference', *Guardian*, 30 May 2011, available at: www.guardian.co.uk/world/2011/may/30/syrian-businessmenback-opposition-conference

(٢) 'Syria's opposition dismisses amnesty gesture', Al-Jazeera, 1 June 2011, available at:http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/06/20116153830904339.html

الوقت الذي يمكن فيه الشعب السوري أن ينتخب، في حرية، مجلسًا انتقاليًا في داخل البلاد يمكنه قيادتها إلى الديمقراطية.

شكّل هذا اللقاء، على الرغم من استمرار الخلافات والانقسامات، نقطة انطلاق لما سيصبح المجلس الوطني السوري الذي تشكّل خريف العام ٢٠١١، وأصبح في شكل عام، نهاية العام ٢٠١١، التنظيم السوري المعارض المعترف به والشرعي، أقله على الساحة الدولية، على الرغم من النزاعات التي ظلّت تمزّقه.

تمثّل أحد المظاهر الأكثر إثارة للاهتمام للمعارضة المتزايدة للنظام في بروز الناشطين المحليين، وبخاصة المجموعات ذات التنظيم الفضفاض التي أطلقت على نفسها اسم لجان التنسيق المحلية، وتألفت في جزء كبير منها من الشبان البارعين في التكنولوجيا الذين برزوا واستمروا في أداء دور مهم في الانتفاضة. وبات على المعارضة في المنفى – وعلى أي حكومة في مرحلة ما بعد الأسد – أن تأخذ لجان التنسيق المحلية على محمل الجد: فهم الذين، على الرغم من أنهم أخفوا هوياتهم (للأسباب الواضحة) في خلال الانتفاضة، قادوا الاحتجاجات ضد الحكومة على الأرض مخاطرين بحياتهم؛ وهم الذين حاربوا القوات الحكومية وفاقوها دهاء وأوصلوها في الواقع إلى الطريق المسدود. ولن ينظروا، ومؤيديهم، في لطف، إلى زعماء المعارضة في المنفى، وقد حصدوا المكاسب التي استحقها عناصر اللجان عن جدارة. وكتب أنتوني شديد عن لجان التنسيق المحلية في نيويورك تايمز:

نبع نجاحهم من قدرتهم على الاحتفاظ بلا مركزيتهم وبالعمل سرًا وبصياغة رسائلهم بالعبارات الوطنية الأشدّ. بيد أن هذا النجاح بعينه حوّلهم لغزًا بالنسبة إلى الحكومة السورية التي تفضّل العمل مع شخصيات معارضة معروفة أكثر... وشكلوا رابطًا يتجاوز الانقسامات الطائفية والدينية والطبقية في محاولة منهم لصياغة القيادة. وأمكنهم، على غرار مصر، البناء على سنوات من المعارضة المحلية التي أنشأت بالفعل شبكات غير رسمية من الأصدقاء والزملاء. ويحاول ما يصل إلى ٣٥ ناشطًا، في مختلف أنحاء سورية، ممن يُعرف أنهم قادة اللجان، الاتصال يوميًا بعضهم

ببعض من خلال غرف المحادثة على الإنترنت... وقال أحدهم، وقد عرّف عن نفسه بأنه في الثالثة والعشرين وطالب في الهندسة المدنية... أنه يمضي ١٥ ساعة في اليوم على الإنترنت. وأضاف: «نعيش ونعمل في العالم الافتراضي وليس في الشارع»[١].

وقع، على غرار المعارضة في المنفى، بعض الانقسامات الحادة بين مختلف لجان التنسيق المحلية في مختلف مدن سورية – للكثير منها روزنامات مختلفة ترتكز على الظروف المحلية. ومع ذلك انتشرت اللجان وأصبحت، بحسب الكثيرين، القوة الدافعة للانتفاضة على الأرض.

استمر الأسد في محاولة اقتناص المبادرة بصفة كونه مصلحًا، على الرغم من مقتل ما يفوق الألف ومئة سوري في أول شهرين ونصف الشهر من الانتفاضة، بحسب تقارير منظمات حقوق الإنسان. وألقى الرئيس السوري في ٢٠ حزيران/يونيو خطابه العام الثالث عن الأزمة، في قاعة جامعة دمشق المكتظة بمؤيدي النظام. وجاء كلامه، وقد نقله التلفزيون السوري، بمثابة «خطاب إلى الأمة». وتميّز بقدر أقل من الحدة والأبهة من خطابيه العامين السابقين. إلا أنه احتوى الأساس المنطقي نفسه لأسباب الانتفاضة، ولو أنه بدا ملتزمًا أكثر الحاجة إلى الإصلاح. وقال الأسد إنه يتمنى «أن يعود الجيش إلى ثكنه في أقصى سرعة»، لكنه حذّر من أن الحكومة «ستعمل على ملاحقة كل من أراق الدماء أو سعى إلى إراقتها ومحاسبته. فالضرر الواقع أصاب الجميع والمحاسبة على ذلك حق للدولة بمقدار ما هي حق للأفراد»[٢]. وأنحى مرة أخرى باللائمة في العنف، على العصابات المسلحة

(١) Anthony Shadid, 'Coalition of factions from the streets fuels a new opposition in Syria', *New York Times*, 30 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/01/world/middleeast/01syria.html?pagewanted=all

(٢) هذا وغيره من الاستشهادات مأخوذ عن الترجمة الرسمية للخطاب المتوافرة على www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110620.htm

والمؤامرات: «شوّهوا صورة الوطن خارجيًا وفتحوا الأبواب، بل دعوا إلى التدخل الخارجي وحاولوا بذلك إضعاف الموقف السياسي الوطني... هناك من يقتل باسم الدين ويخرّب تحت عنوان الإصلاح وينشر الفوضى». ومضى إلى تشبيه المؤامرات بـ«الجراثيم» التي لا يمكن «إبادتها».

حاول الأسد التركيز أكثر على الإصلاح، طارحًا إمكان تعديل الدستور السوري والدخول في حوار وطني، فقال إنه «لا يعني نخبًا محدّدة ولا حوار المعارضة مع الموالاة أو السلطة... بل هو حوار كل أطياف الشعب في شأن كل شؤون الوطن». ووعد بإصلاح «ما تخرّب»، لكنه اعترف بأن ذلك يتطلّب وقتًا: «عملية الإصلاح، بالنسبة إلينا، اقتناع كامل ومطلقة لأنها تمثل مصلحة الوطن ولأنها تعبّر عن رغبة الشعب. لا نستطيع أن نقفز إلى المجهول. وما نقوم به الآن هو صناعة المستقبل». كذلك حث اللاجئين السوريين إلى تركيا على العودة: «فالجيش موجود من أجل أمنهم، من أجل أمن أبنائهم، ومدنهم».

سارعت المعارضة إلى رفض خطاب الأسد، معتبرة مرة أخرى أن السرّ في التنفيذ: إنها وعود فارغة وقد تفوّه بالكثير من الأمر نفسه في السابق من دون أن يعمد فعلًا إلى التنفيذ. ونفى، بتركيزه – مرة أخرى – على المؤامرات الخارجية والعصابات المسلحة بصفة كونها أسباب الانتفاضة، الجذور الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الحقيقية للأزمة والحاجات المشروعة للمحتجين ومطالبهم. وبعد الخطاب رُفعت لافتة ترفض وصف المحتجين بالجراثيم.

نتج عن هذا الخطاب الأخير تطوّر قد تكون له أهميته في ما يتعلّق بالإصلاح السياسي، إذ وضعت الحكومة مسودة قانون جديد للأحزاب ونشرته على الإنترنت للنقاش العام، ونوت إقراره في آب/أغسطس في البرلمان. ومن شأن القانون الجديد وضع حد لحكم الحزب الواحد، حزب البعث (الذي ضم حينذاك ٢,٨ مليون منتسب في بلد عدد سكانه ٢٢ مليونًا). وُجدت منذ مطلع عقد السبعينيات «موالاة معارضة»

في البرلمان ـ الجبهة الوطنية التقدمية، وهي مظلّة ينضوي تحتها عدد من الأحزاب اليسارية. إلا أن حزب البعث يبقى المسيطر في شكل ساحق. بل إن المادة الثامنة من الدستور السوري تنص على أن حزب البعث هو «القائد في المجتمع والدولة». ومن شأن القانون الجديد للأحزاب أن يفضي إلى نظام متعدد الأحزاب، ويعترف بأن الهدف من التعددية السياسية هو في أن يؤدي إلى تداول السلطة في فرعي الحكم التنفيذي والتشريعي. بيد أنه تضمن عددًا من القيود التي تهدف في الأساس إلى حظر أي أحزاب دينية أو إثنية أو إقليمية (مثل الإخوان المسلمين أو الحزب الكردي). ويجب على من يسعى، أو تسعى، إلى الترخيص لحزب أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من العمر واجتذب ما لا يقل عن خمسين عضوًا مؤسسًا. وعلى جميع أعضاء الحزب أن يكونوا من المقيمين في سورية، وأن يَجتذب أعضاءه من أكثر من ٥٠ في المئة من المحافظات السورية، وأن يضم ألفي عضو عند تقديم الطلب إضافة إلى وجود مقر محدد له. وستوافق لجنة الشؤون الحزبية، برئاسة وزير الداخلية، أو لا توافق، على طلب إنشاء الحزب وفقًا لإجراءات محددة. وهناك أيضًا قوانين تتعلق بالتبرعات والتمويل والحق المتساوي في الوصول إلى الإعلام[1]. إلا أن التشاؤم شاع، كالسابق، في كل من داخل البلاد وخارجها: فالناس لن يصدّقوا ذلك إلا عندما يرونه.

عمد النظام، مطلع تموز/يوليو، كما وعد في مجال واحد على الأقل، إلى جمع عدد من الشخصيات البارزة في البلاد بمن فيهم الأكاديميون والقادة الشبابيون والناشطون الديمقراطيون المعروفون، للانخراط في «حوار وطني» ترأسه نائب الرئيس فاروق الشرع، وهو سني أصله من درعا. وحظي الشرع بالاحترام الكبير في البلاد كسياسي كبير، واشتهر عنه أنه واحد من القلائل الذين يعملون لمصلحة البلاد وليسوا من الفاسدين. ورحب، في ملاحظاته الافتتاحية، بالاجتماع الذي عقد في

(١) للمزيد من التفاصيل عن قانون الأحزاب المقترح، راجع: Sami Moubayed, 'The road to Syriandem-ocracy', *Huffington Post*, 23 June 2011, available at: www.huffingtonpost.com/sami-moubayed/the-road-to-syrian-democr_b_882100.html

جامعة دمشق كخطوة على طريق إنشاء أمة ديمقراطية: «نأمل منه أن يفضي، في نهاية المطاف، إلى مؤتمر شامل يعلن فيه انتقال سورية إلى دولة تعددية ديمقراطية يحظى فيها جميع المواطنين بالمساواة ويشاركون في صياغة مستقبل بلدهم»[1]. وأصر أحد المشاركين في اللقاء على «وجوب توقف سفك الدماء»[2]. وردّ نائب الرئيس السوري على ذلك بالقول: «يجب الاعتراف بأن لولا التضحيات الجسام التي قدمها الشعب السوري من دم أبنائه، مدنيين وعسكريين، في أكثر من مدينة وبلدة، لما كان لمثل هذا اللقاء أن يعقد»[3].

ولكن لم يعقب اللقاء أي حوار وطني أكثر جدية. وأبلغني مسؤول سوري رفيع المستوى أن الحكومة «أفسدت الأمور حقًا». واعترف ناشطون طويلو الأمد في سبيل الديمقراطية، من أمثال ميشال كيلو ولؤي حسين، أنهم لا يمكنهم (ولا يريدون) التحدث باسم المحتجين: «على ممثلي الشارع الإسهام بأنفسهم في هذا الحوار»[4]. ورأى ناشط آخر، هو نبيل سمّان، أن انتقاء الحكومة واختيارها مع من تتحادث عامل يخفق نفسه بنفسه: «يجب دعوة الجميع إلى الحوار: الكتّاب ورؤساء القبائل وناشطي حقوق الإنسان... الجميع». وهذه إحدى المشكلات الرئيسة في محاولة الحكومة إجراء حوار وطني: فقد نُظر إليها، ربما عن حق، أنها ليست إلا تكتيكًا تسويفيًّا آخر، بل وربما محاولة تهكمية لفصل عناصر المعارضة «المقبولين» عن غير المقبولين في داخل سورية وفي خارجها. ورفض اللقاء إعطاء مكان للجان التنسيق المحلية وغيرها ممن تحملوا العبء الأكبر من الاحتجاجات. لذلك قام المحتجون في أنحاء البلاد بمسيرات عنوانها «لا للحوار» تزامنت مع الاجتماع.

(١) 'Activists at Syrian "national dialogue" call for end to violence', CNN.com, 10 July 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-07-10/world/syria.unrest_1_syrian-peoplesyrian-activists-president-bashar?_s=PM;WORLD

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Daila Haidar and Muhammad Atef Fares, 'Time to talk?', *Syria Today*, June 2011, available at: www.syria-today.com/index.php/politics/15210-time-to-talk?

أضف إلى ذلك أن كثيرين من عناصر المعارضة – المقيم منهم في سورية والمنفي – سبق لهم أن قرروا بالفعل وجوب رحيل نظام الأسد – لأن الأمر تجاوز مرحلة التسوية. ولم يعد، من وجهة نظرهم، في وسع أي حوار ممكن النجاح مع نظام لن يذهب، تحت أي ظرف من الظروف، إلى أبعد مما ذهب إليه الرئيس المصري حسني مبارك في بلاده – أي السماح «بحزب حاكم يتقبّل وجود أحزاب معارضة ضعيفة ولكن مشروعة، وبقدر من حريّة التعبير والصحافة الناقدة، وببرلمان صاخب ولكن غير فاعل، وبأجهزة أمنية قد تخضع لبعض الإصلاح لكنها لا تزال مشبعة بالفساد»[١].

سقطت مدينة حمص ذات الغالبية السنية – المركز الصناعي، وثالث أكبر مدن سورية ومسقط رأس عائلة أسماء الأسد – في حلقة مفرغة من المعارك اليومية بين المحتجين والقوات الحكومية لتتحول سريعًا بؤرة للانتفاضة. وتصاعد العنف في أنحاء البلاد، وتصلّب مختلف الأفرقاء في مواقفهم وانحسر أي تفكير جدي في حوار وطني.

شبكة التواصل الاجتماعي

وُثّق دور وسائل الإعلام الاجتماعية في حركات الاحتجاج في تونس ومصر توثيقًا جيدًا[٢]. وبما أن ليس هناك ما يولّد المحاكاة مثل النجاح، أدت شبكات التواصل الاجتماعي دورًا مهمًّا في الانتفاضة السورية، وحشدت نشاط المعارضة من خلال مواقع إعلامية شعبية كالفيسبوك وتويتر ويوتيوب. وكان استخدام مواقع

(١) Shadid, 'Coalition of factions from the streets fuels a new opposition in Syria'.

(٢) يشكل تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية المغيّرة للحياة ظاهرة عالمية ليست حكرًا على الشرق الأوسط. وقد ورد ما يلي في تقرير للأف. بي. آي.: «برز التواصل الإعلامي الاجتماعي بصفة كونه أول حال من التواصل المتعلّق بأزمة ما ويتغلّب على المستجيبين التقليديين الأوائل بمن فيهم الشرطة ورجال الإطفاء والمسعفون الطبيون والصحافيون». تقرير للأسوشيتدبرس، 'US targets social media to track trouble', *San Antonio Express-News,* 13 February 2012, p. A4.

التواصل الاجتماعي هذه، بنفسه، ثوريًّا بالفعل، إذ حوّل أعمال العصيان المدني المتفرقة، تظاهرات على مستوى الوطن[١]. والميزة الأساسية للإعلام الاجتماعي هو أنه، وإلى حد كبير، غير خاضع للرقابة ومجهول، ويوفّر بالتالي حماية أكبر لمن يستخدمونه من عناصر المعارضة.

تعجز الحكومات المتسلطة، بوجود الإعلام الاجتماعي، عن السيطرة كما فعلت في الماضي على دفق المعلومات؛ وأمكنت بالفعل صياغة المعلومات وتلفيقها بطريقة تفيد المعارضة وإضفاء ما أمكن من الصورة السلبية على النظام السوري – تمامًا كما استخدمت الحكومة، طوال عقود، وسائل الإعلام التي تسيطر عليها لصياغة المعلومات وتلفيقها لمصلحتها. وولّد الإعلام الاجتماعي، أولًا وقبل أي شيء، تدفّقًا أكثر حرية للمعلومات عن الانتفاضة عجزت الدولة عن السيطرة عليه. وعلى ما علّق رضوان زيادة، فإن شبكات التواصل الاجتماعي:

أدّت أدوارًا حاسمة في إظهارها للعالم ما يحدث في سورية. فقد حظرت الحكومة السورية، منذ اليوم الأول، أي حضور للإعلام وطردت جميع المراسلين. وهكذا أصبح كل مواطن سوري نشطًا، وفي الوقت نفسه صحافيًّا. وهذا هو النموذج المثالي لصحافة المواطن. وأمدّ ذلك المزيد من الناشطين الشبان بالقوة[٢].

يستخدم المعارضون وسائل الإعلام الشعبية مثل فيسبوك وتويتر لتنظيم النشاط المعارض. وأنشئ عدد من مواقع التواصل الاجتماعي، مثل «الثورة السورية ٢٠١١» و«ملخص أحداث الثورة السورية»، لتنسيق الاحتجاجات في أنحاء البلاد، ولتجميع المعلومات عن الانتفاضة وتوزيعها وتحديثها. واستخدمت المعارضة هذه المواقع لتظهر للبلاد وللعالم الفظائع التي ارتكبتها قوات الحكومة في قمعها المتشدّد

(١) أشكر لمساعدتي في الأبحاث كريستال راونتري، تلميذتي في جامعة ترينيتي، مساعدتها التي لا تقدر بثمن لي، أنا الأستاذ الذي يواجه تحديات تقنية، على فهم الأوجه التقنية لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها.

(٢) Ziadeh: 'Syrian revolution is the revolution of YouTube', *Ya Libnan*, 21 July 2011

للاحتجاجات، بما في ذلك لقطات للجثة المشوهة لابن الثالثة عشرة حمزة الخطيب. أثار مثل هذه الفيديوات المعارضة، وأدى إلى احتجاجات أكبر وأكثر جهارة. ولم يعد مهمًّا ما يرشح عن الحكومة من معلومات. وبطريقة ما، سمح التواصل الاجتماعي للمواطنين العاديين، بمواجهة عقود من الرقابة في سورية وأوحى بموقف يتسم بالتحدي في أوساط الشبان المتضلعين من التكنولوجيا، بحيث بات من المرجح أن يستحيل لجمه من جديد[1]. وقد سمح التواصل الإعلامي الاجتماعي للشعب بالتخلص من ثقافة الخوف.

ومن سخرية الأمور أن بشار الأسد، بوصفه مضطلعًا في عالم الحواسيب، هو الذي سرّع في إدخال الإنترنت إلى البلاد عندما تولّى في التسعينيات رئاسة الجمعية السورية للمعلوماتية ووفّر بالتالي للمعارضة الأساس التكنولوجي في محاولتها إسقاطه. وتسيطر الحكومة على مزودي الإنترنت الكبار في سورية، مع وجود قليل للشركات الخاصة. والمزودان الأكبر في البلاد هما سيرياتل، ويرأسها رامي مخلوف، والمؤسسة العامة للاتصالات التابعة للحكومة. وشددت الدولة، بمرور السنين، على أمن الاتصالات أكثر منه على نوعية الخدمة، ووُضعت منظومة متطورة إلى حد كبير لمراقبة وسائط الاتصال تم الحصول عليها من شركات برمجة أجنبية في إيران وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة[2]. وبحسب أحد التقارير:

> *صنفت منظمة مراسلون بلا حدود عام ٢٠٠٦ سورية من بين ١٣ عدوًّا للإنترنت، ووصفتها عام ٢٠٠٧ بأنها أكبر سجن للمعارضين الذين يستخدمون الاتصالات بالحواسيب في الشرق الأوسط بسبب عدد التوقيفات وتكرار إساءة معاملة الناشطين*

(١) Nicholas Blanford, 'On Facebook and Twitter, spreading revolution in Syria', *Christian Science Monitor,* 8 April 2011, available at: www.csmonitor.com/World/Middle-East/2011/0408/On-Facebook-and-Twitter-spreading-revolution-in-Syria

(٢) Sari Horwitz, 'Syria using American software to censor Internet, experts say', *Washington Post*, 22 October 2011, available at: www.washingtonpost.com/world/national-security/syria-using-american-software-to-censor-internet-experts-say/2011/10/22/glQA5mPr7L_story.html

> *على الإنترنت. ووضعت لجنة حماية الصحافيين سورية، عام ٢٠٠٩، في المرتبة الثالثة من لائحة تضم أسوأ عشر دول بالنسبة إلى من يفتح فيها مدونة إلكترونية نظرًا إلى ما يواجهه كتبة الإنترنت في سورية من توقيفات ومضايقات وقيود*[1].

وهكذا استُخدمت تكنولوجيا المعلومات أيضًا لتقفي المعارضين الحقيقيين والمحتملين على الرغم مما بدا من انفتاح سوري على العالم الخارجي عبر الإنترنت. وبرزت هذه الوظيفة ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ عندما ارتفع استخدام الإنترنت في سورية فجأة إلى ما يفوق ٤,٩٠٠ في المئة بفضل وسائل الإعلام الخاصة الجديدة التي سمح بها الأسد، عام ٢٠٠١[2]. وساعدت المراقبة المشددة والإجراءات الأمنية الاحترازية الشبان، بطريقة ما، على تطوير المهارات التي تسمح لهم بالتخلص من المراقبة وبجمع المعلومات. وامتلك الشبان السوريون، بحلول العام ٢٠١١، الكثير من الخبرة على الإنترنت، وبرعوا في ممارسة فن التملص من أعين القوات الأمنية المراقبة.

حظرت الحكومة السورية فيسبوك عام ٢٠٠٧، زاعمة أنه يُستخدم «قناة تخترق إسرائيل من خلالها الشبان السوريين»، غير أن المعارضين اعتقدوا أن القرار اتخذ لمنع ناشطي المجتمع المدني من تشكيل تنظيمات وشبكات اجتماعية خارج متناول النظام[3]. بيد أن الشبان المتضلعين من التكنولوجيا تمكنوا من الالتفاف على الأمر باستخدام الخدمات النائبة (proxy server) الدولية. وبالفعل انتشر، عام ٢٠١٠، فيديو التقط بالهاتف المحمول لأساتذة يضربون تلاميذهم، كالفيروس

(١) Ronald Deibert, *Access Controlled: The shaping of power, rights, and rule in cyberspace*, MIT Press, Cambridge, MA, 2010.

(٢) Ziad Haidar, 'Navigating the red lines', *Syria Today,* April 2009, available at: www.syriatoday.com/index.php/april-2009/278-ziad-haidar/744-navigating-the-red-lines.

(٣) Obaida Hamad, 'Blocking things out', *Syria Today,* February 2008, available at: www.syria-today.com/index.php/february-2008/425-focus/3805-blocking-things-out

وتسبب بالإحراج للحكومة السورية[١]. وذلك نذير بالأمور التي ستأتي. ومن المثير للاهتمام أن الحكومة رفعت، مطلع شباط/فبراير ٢٠١١، الحظر على فيسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي. وتصوّر المشككون أن ذلك ليس في الحقيقة تنازلًا من الحكومة بل كناية عن محاولة لمراقبة المعارضين في شكل أسهل – وبخاصة نظرًا إلى واقع أن سورية حصلت على الأرجح على تكنولوجيا مراقبة الإنترنت من الإيرانيين (الذين يملكون بعضًا من أحدث التكنولوجيا المتقدمة من هذا النوع في العالم وقد طوروها على مرّ أعوام كثيرة من استخدامها لقمع المعارضة في بلادهم).

راقبت الحكومة السورية الأمر، في عجز، وقد فقدت السيطرة على دفق المعلومات، فيما أخذت موجة من «النشاط الافتراضي» على فيسبوك وتويتر ويوتيوب في تغذية الانتفاضة. ونُشرت صور التعذيب التي مارستها القوات الحكومية إضافة إلى الفيديوات والمقابلات وفنون حرب العصابات والأغنيات المناهضة للنظام والتعليقات المعارضة، وأمكن رؤية قسم كبير منها والاستماع إليه في بث مباشر. فما من شأنه أن يصبح خبرًا روتينيًا بات بدلًا من ذلك دراما حياة أو موت؛ حريّة في مقابل الطغيان.

ويتوافر أيضًا، بسبب طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي المجهولة، إمكان لأن يسيء عناصر المعارضة – أو حتى مجرّد أناس يريدون إحداث إثارة ما – استخدامها. ومن المستبعد جدًا، في النهاية، أن يعرض أولئك المهتمون بسقوط بشار الأسد أي فيديو إيجابي عن الجنود السوريين. ويمكن تحرير الفيديو بطريقة ذكية، مثلما يمكن أي معلومات غير منسوبة إلى أحد، أن تظهر في أي شكل من الأشكال. وتعلّقت حال ملحوظة، صيف العام ٢٠١١، بمدونة عنوانها «سحاقية في دمشق»، افترض أنها من

(١) Robert F. Worth, 'Web tastes freedom inside Syria, and it's bitter', *New York Times*, 29 September 2010, available at: www.nytimes.com/2010/09/30/world/middleeast/30syria.html

وضع المدوّنة السحاقية أمينة عارف. وجذبت كتاباتها انتباه الآلاف في داخل سورية وفي خارجها، بصفة كونها نموذجًا للأقلية المسحوقة وهي تواجه. ولما صمتت المدونة فجأة، انتشر الخبر على مواقع التواصل الاجتماعي، أن صاحبتها اعتُقلت، وتبع ذلك استفظاع عالمي، ليتبين، بعد نحو أسبوع، أن «أمينة عارف» هي في الواقع توم ماكماستر، وهو رجل في الأربعين، خريج جامعة إدنبره في اسكتلندا. فالأمر خدعة مدروسة شكّلت تحذيرًا وتذكيرًا، حينذاك، بصعوبة الحصول على معلومات دقيقة في شأن الانتفاضة.

بات الانحياز أمرًا شائعًا. وليس على الحكومة السورية، كما أشير إلى ذلك سابقًا، أن تلوم سوى نفسها، لأنها حالت في شكل عام دون تولّي الصحافة الدولية التغطية الحرة في داخل سورية. أما بعد، فقد تمكن عدد من الصحافيين المحترفين والمصورين من التسلل إلى البلاد، عادةً من لبنان. وتمركزوا، في شجاعة على خطوط الجبهة، بيد أن بعضهم قتل في المعارك. ولكن، وكما أشار البعض إلى ذلك، فإن «الإنترنت... تشكّل الساحة الطبيعية لنشر الأضاليل»[١]. وحتى «ستراتفور»، مجموعة تحليل المخاطر الجيوسياسية ومركزها أوستن، تكساس، التي اتجهت تقاريرها في خلال رئاسة بشار إلى عكس موقف واشنطن السلبي من سورية، شككت قرابة نهاية العام ٢٠١١ في صدقية معلومات المعارضة: «تبين أن ثمة مبالغة صارخة في معظم المزاعم الأكثر جدية للمعارضة، أو أنها كانت غير صحيحة وحسب، مما يكشف بالتالي عن ضعف المعارضة أكثر من عدم الاستقرار في داخل النظام السوري»[٢]. ولم تعمد بالتأكيد إلى نفي الأعمال العنيفة التي يقوم بها النظام السوري، لكنها

(١) Sharmine Narwani, 'Veteran US diplomat questions Syria storyline', *Al-Akhbar*, 10 February 2012, available at: http://english.al-akhbar.com/print/4002.

(٢) كما نقلت ذلك Sharmine Narwani, 'Stratfor challenges narratives on Syria', *Huffington Post*, 19 December 2011, available at: www.huffingtonpost.com/sharmine-narwani/stratforchallenges-narra_b_1158710.html

حذّرت الحكومة الأميركية من عدم اتخاذ قرارات مهمة في السياسة الخارجية استنادًا إلى مجموعة واحدة من الملاحظات[1].

حاولت الحكومة السورية الرد على هذه الحرب الإلكترونية، وأنشأت وحدة خاصة من أختصاصيي الحواسيب، سمّيت الجيش السوري الإلكتروني، الهدف منها تقفي آثار المعارضين ونشر مواد مؤيدة للنظام ومحاولة إعاقة مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الأنترنت التي تنتقد الحكومة السورية أو إقفالها، ومنع التخريب الذي يقوم به المعارضون الإلكترونيون[2]. وبدا ذلك شكلًا آخر من أشكال لعبة القط والفأر بين المحتجين والحكومة، تعمد فيها قوات الأمن والجيش السوري الإلكتروني إلى إقفال مواقع الإنترنت، ليجد المعارضون الإلكترونيون بالسرعة نفسها تقريبًا طرائق جديدة لنشر المعلومات. وجدّت الحكومة في أثرهم، في ذلك الوقت في شوارع القرى والبلدات والمدن في أنحاء سورية، تمامًا كما في لعبة القط والفأر. غير أن المساندة التي شرعت إدارة أوباما في توفيرها للناشطين الإلكترونيين مع استمرار الأزمة عقّدت جهود الحكومة السورية. وذُكر أنهم يحصلون على مساعدة أميركية في خارج سورية على شاكلة «تدريب على تشفير الحواسيب والتحايل على جدران الحماية الحكومية والاستخدام المأمون للهواتف النقالة» عن طريق منظمات لا تتوخى الربح تموّلها الحكومة الفدرالية[3]. ووُضع، في الأساس، منهج عمل هذه

(١) أُبرز ذلك في شكل أكبر في مقالة David Kenner: 'Middle East coverage full of lies', *Foreign Policy*, 27 April 2012. وقد فصل فيها الروايات عن أحداث الشرق الأوسط في بعض من أكثر وسائل الإعلام الغربية بروزًا وقد ثبت أنها كاذبة في شكل صارخ أو مثيرة للشكوك، بما في ذلك بعض الروايات عن سورية. متوافر على http://blog.foreignpolicy.com/ posts/2012/04/27/middle_east_coverage_is_full_of_lies

(٢) Gregg Keizer, 'Syrian hackers retaliate, deface Anonymous social network', *Computer World*, 8 August 2011. ولمزيد من المحاولات التي قامت بها الحكومة السورية في هذه الحرب الإلكترونية، وبخاصة جهودها لزرع فيروسات في المواقع المعارضة، راجع Ben Brumfield, 'Computerspyware is newest weapon in Syrian conflict' CNN.com, 17 شباط/فبراير ٢٠١٢. متوافر على www.cnn.com/2012/02/17/tech/web/computer-virus-syria/index.html?hpt=hp_t2

(٣) Jay Newton-Small, 'A war on two fronts', *Time*, 25 June 2012, p. 48.

العملية، عام ٢٠٠٨ من خلال وزارة الخارجية وقد استهدف الصين. وفي النتيجة قد يرتدي حاسوب المتمرد ومعرفته التكنولوجية الأهمية نفسها أو أكثر، التي لسلاحه.

وقال الناشط الإلكتروني اللبناني رامي نخلة: «لا يمكنك سحق انتفاضة إذا عمل ملايين الأشخاص كما لو أنهم يملكون محطاتهم الإخبارية الخاصة»[1].

(١) Baker, 'Deepening divide'

الفصل السابع

الردّ الدولي

تطوّر، مع تطوّر الوضع في سورية، رد الفعل الدولي على الانتفاضة وعلى سياسات الحكومة السورية في الجواب عنها. وتميّز رد الفعل الأولي لمعظم اللاعبين الدوليين الذين لهم مصلحة في الوضع ونتائجه بالتحفظ والكتمان. وبدا كما لو أن الجميع يأملون وحسب، في أن تذبل الأزمة الآخذة في التفتح في سورية وتنطفئ، لتنتفي معها الحاجة إلى اتخاذ أي قرار صعب يتعلّق بالرد المناسب. ومن سوء الحظ أن الأزمة لم تنطفئ واضطر اللاعبون الإقليميون والدوليون الكبار، في المأساة الآخذة في التكشّف، إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة.

ولكن، على عكس ليبيا، لم يوجد جواب قاطع ولا اتجاه محدد – حتى بعدما بات العنف مرتبطًا، لا محالة، بمسألة ما الذي سيفعله المجتمع الدولي أو يمكنه أن يفعله أو عليه أن يفعله. وبدا بحلول خريف العام ٢٠١١ – إن لم يكن في وقت أبكر – أن الأزمة السورية باتت، في أوجه كثيرة منها، وظيفة لما ظهر في السنوات الأخيرة من حرب إقليمية باردة بين إيران وحلفائها (سورية أولًا وقبل كل شيء، ولكن أيضًا لبنان بقيادة حزب الله وبدرجة أقل العراق الذي يقوده الشيعة)، والسعودية وحلفائها

(وبخاصة قطر والبلدان ذات الآراء المشابهة مثل إسرائيل والولايات المتحدة إضافة إلى تركيا بعد الانتفاضة). وشهدت الأزمة في سورية أيضًا بروز ما بدا أنه حرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة على المستوى الدولي بين الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة وتضم الاتحاد الأوروبي، والكتلة التي تقودها روسيا وتضم الصين والقوى الآخذة في البروز مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (ما يُسمى بدول الـ«بريكس»).

ويمكن ردّ التحرّك المتردد للمجتمع الدولي حيال نظام بشار الأسد، على الرغم من الدلائل إلى العنف المتزايد والعشوائي الذي ارتكبته قوات الحكومة ضد المتظاهرين المسالمين إلى حد كبير، إلى ما وصفه أحد المقالات في أيار/مايو ٢٠١١ بـ«سيناريو يوم القيامة في حال سقوط سورية»[١]. وفي بساطة، لم يشأ أحد رؤية عراق ما بعد صدام حسين آخر – أي الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد بسبب الإطاحة المتسرعة للسلطة المركزية التي تبقي على تماسكها. وساد الاعتقاد يومذاك بالفعل أن في إمكان سورية أن تكون حتى أكثر سوءًا.

وسبب القلق بالطبع هو أن سورية، على غرار العراق، تنقسم طوائفَ إثنية ودينية معًا. ثم إن النظام السلطوي الأقلوي الطائفي يكاد يمسك، على غرار العراق، بخناق السلطة على كل مستوياتها. ولا توجد، في أي مكان، مؤسسات سياسية على قدر وافٍ من التطور أو مجتمع مدني لملء الفراغ الذي سينتج عن إطاحة النظام الحاكم. وعلى ما لاحظه أحد الباحثين في الجامعة الأميركية في بيروت في مقالة في واشنطن بوست: «إذا انهار النظام فستنشب حرب أهلية تنتشر عبر المنطقة وتشمل لبنان والعراق والسعودية وما هو أبعد»[٢]. وبحسب الكثيرين، بات ميزان القوى بأسره

(١) Liz Sly, ' "Doomsday scenario" if Syria fails', *Washington Post*, 1 May 2011, available (inseveral parts) at: www.washingtonpost.com/world/unrest-in-syria-threatens-regionalstability/2011/05/01 AF3OQtUF_story.html

(٢) المصدر السابق.

في المنطقة على المحك. وشبّه رامي خوري، المقيم أيضًا في لبنان، الوضع بعملية الإنقاذ التي قامت بها الحكومة الأميركية، عام ٢٠٠٨، للمؤسسات المالية المفلسة، قائلًا إن سورية أشبه ببنك أكبر من أن يُسمح له بالانهيار. وتابع: «إن شبح الفوضى الطائفية في سورية ما بعد الأسد، الفوضى التي يمكن أن تعم أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، يصيب أيضًا الكثيرين من الناس بالخوف»[١]. أو كما أعلن جوش لانديس، حينذاك، أن «سورية أشبه بمقصورة الطيار في الشرق الأوسط، وسيشتعل الصراع للسيطرة عليها»[٢]. ثم إنني تدخّلت أيضًا بالقول: «إن آخر ما تريده إدارة أوباما، تمامًا في الوقت الذي تنسحب فيه من العراق، وجود سورية مزعزعة بما يؤدي إلى افتتاح موسم عبور الحدود إلى العراق أمام الجهاديين»[٣].

نشأ الخوف الأكبر من أن يؤدي الانهيار الفوضوي لسورية إلى تدخل خارجي أو قد يعجّل في نشوب حرب إقليمية وربما في حرب عربية ـ إسرائيلية أخرى انطلاقًا من مخاوف أن يعمد نظام الأسد اليائس – تمامًا كما حاول صدام حسين القيام به في حرب الخليج عام ١٩٩١ – إلى الشروع في أعمال عدائية ضد إسرائيل في محاولة أخيرة لحمل البلاد على الوقوف وراء الحكومة وتحويل الوضع الداخلي الخائب نزاعًا عربيًا ـ إسرائيليًا. وقد يؤدي ذلك إلى تورط إيران أو وكلائها (وبخاصة حزب الله) في النزاع لتوفير الدعم لسورية. ويمكن منظومة التحالفات المتضاربة أن تحول هذا النزاع نزاعًا عالميًا مع انضمام السعودية وحليفاتها إلى الغرب في ائتلاف مناهض لإيران، تمامًا كما حول نظام التحالف هذا النزاع الثنائي في الحرب العالمية الأولى نزاعًا عالميًا.

يوجد احتمال حقيقي جدًا لتدخل تركيا في شمال سورية حماية لمصالحها؛

(١) Liz Sly, ' "Doomsday scenario" if Syria fails', *Washington Post*, 1 May 2011, available (inseveral parts) at: www.washingtonpost.com/world/unrest-in-syria-threatens-regionalstability/2011/05/01 AF3OQtUF_story.html

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فيما يمكن للعراق – وامتدادًا إيران ـ من جهة الشرق، السعي إلى حماية مصالحه عبر محاولة الحفاظ على نظام ودي (أو أقلّه لا يشكل تهديدًا كبيرًا) في دمشق. ويمكن أن يمتد عدم الاستقرار في سورية إلى الجوار في لبنان والعراق، بل وربما في الأردن، وقد تؤدي الارتدادات إلى عدم الاستقرار الداخلي (ناهيك بالحرب الأهلية الصريحة) في هذه البلدان. وستُضطر الولايات المتحدة إلى التورط المباشر في هذا التسونامي، إما من خلال وقوعها في شرك موجة المدّ هذه، وإما من خلال محاولتها تنظيف الفوضى – وستتكبد في كل منهما تكاليف باهظة في رأس المال السياسي والمصادر وربما الأرواح. ثم إن لذلك انعكاسات داخلية ضخمة في الولايات المتحدة مع فقدان الشهوة الكبرى إلى التورط العسكري الكامل الثالث في الشرق الأوسط في خلال عقد. ثم إن الشرق الأوسط، في الجانب الآخر من المعادلة، قد سئم جدًّا التدخل العسكري الأميركي، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم النظرة السلبية الموجودة أصلًا في المنطقة إلى الولايات المتحدة.

وربما أمكن المرء الآن فهم سيناريوات يوم القيامة المنطبقة على سورية في المراحل الأولى من الانتفاضة، إضافة إلى الردّ الموزون جدًّا من المجتمع الدولي. ولو أمكن الأسد فحسب أن يطبق حقيقة الإصلاح الموعود طويلًا وينهي الحرب وينخرط في حوار مع المعارضة، لباتت الأمور في أفضل حال، فتضمحل الانتفاضة ويُهمّش أكثر عناصر المعارضة تطرفًا وتتحول سورية ما يشبه الديمقراطية والمجتمع المنفتح – أقله بما يكفي لحرف أنظار المجتمع الدولي الحذر صوب شيء آخر. وأكثر من ذلك كله هو أن سورية لن تنهار، ساعتذاك.

تتمثل الطريقة الفضلى – أو ربما الأقل إرباكًا – في تغطية رد الفعل الدولي على الأزمة في سورية، في أشهرها الستة الأولى أو ما شابه، عندما باتت سياسات الدول تجاه الانتفاضة أكثر تحديدًا وأشد وضوحًا، في تعداد الأطراف المعنيين وتفحُّص مختلف المصالح والقيود التي تبناها في الواقع كل منهم حيال سورية. وسيُصنّف الأطراف بين أولئك المؤيدين، في شكل عام، لسورية الأسد، وأولئك الذين اصطفوا

ضدها وساندوا المعارضة. وسيتم، في الفصول المتبقية، التطرُّق إلى الردّ الدولي بعد الأشهر الستة الأولى على الانتفاضة، بما في ذلك دور الولايات المتحدة والجامعة العربية.

مؤيدو الأسد

إيران

إذا أخذنا إيران وسورية فستبدوان في الظاهر أقل من حليفتين مثاليتين. فسورية، كما نعرف، دولة عربية في الدرجة الأولى يحكمها حزب متمسّك بالعلمانية. أما إيران، في المقابل، فهي في معظمها فارسية وتحكمها تراتبية دينية بصفة كونها دولة إسلامية. وعلى الرغم من أن العلويين يُعدُّون في الدوائر الفقهية متفرعين من الإسلام الشيعي، ينظر معظم الشيعة (وبخاصة أئمة الشيعة الإثني عشرية الطاغية في إيران) عمليًّا إلى العلويين كهراطقة. سوى أن هذا التحالف – الأهم في العقد الأخير بالنسبة إلى سورية – استراتيجي، ويمكن إيجاد أفضل تفسير له في المثل العربي القديم «عدوّ عدوّي صديقي». وتمثّل ذلك «العدو» بعراق صدام حسين. فقد بدأ التحالف بعيد الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩، وغذّاه الدعم السوري لإيران ضد العراق في الحرب التي امتدت بينهما من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٨ (وكانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي ساندت إيران غير العربية ضد العراق العربي). ولا شك في أن العداوة بين دمشق وبغداد هي التي أدت، جزئيًّا، إلى قرار حافظ الأسد المشاركة في الائتلاف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة وانتهى بطرد العراق من الكويت في أزمة الخليج والحرب عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

سمحت علاقة إيران بسورية لطهران ببسط نفوذها إلى قلب الشرق الأوسط، وبخاصة إلى قلب النزاع العربي ـ الإسرائيلي من خلال دعمها الواسع للمجموعتين الإسلاميتين المناوئتين لإسرائيل، وهما حزب الله في لبنان وحماس في الأراضي

الفلسطينية. وكانت لمقدرة إيران على القيام بهذا، أهميتها بعبارات توسيع نفوذها وإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة. ثم إنها أشاعت، في المنطقة، أن ثورتها عام ١٩٧٩ كانت ثورة إسلامية وليست مجرد ثورة إيرانية – أي أن أهميتها كعامل تغيير في المنطقة، لا تتوقف عند الحدود الإيرانية. وأدى هذا الموقف – في مسألة تهم الكثيرين من الإيرانيين ـ في الأوقات الاقتصادية العصيبة إلى إكساب النظام نقاطًا في الداخل.

وفّرت المساندة الإيرانية عمقًا استراتيجيًا لدمشق، وبخاصة وهي ضعيفة. وكما سبق أن رأينا، فإن سياسات سورية كثيرًا ما وضعتها على خلاف مع دول أخرى في الشرق الوسط. ولا ضرر في الحصول على صديق قوي، خصوصًا في حال وجوده عند الجانب الآخر من الدولة العربية التي سببت منذ السبعينيات أكثر المشكلات لسورية: العراق في ظل صدام حسين. وكذلك لا ضرر في إضافة المزيد من الأصدقاء بعدما انهار الاتحاد السوفياتي، مطلع التسعينيات. ولطالما قلل حافظ الأسد رهاناته إلى الحد الأدنى، حتى إنه غازل الولايات المتحدة، عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ واقترب في شكل مضنٍ من التوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل. غير أن إيران وركائزها وفّرت لسورية ما شعرت الزعامة السورية أنه القدرة على المساومة التي تحتاج إليها أكثر ما يكون، في أي مفاوضات مع إسرائيل، في شأن مرتفعات الجولان، وفي أي نقاش مع واشنطن. أضف إلى ذلك أن رعاية إيران لحزب الله (بعبارات الدعم العسكري والمالي) كثيرًا ما وصلت إلى المجموعة الإسلامية الشيعية عبر سورية، مما وفّر للأخيرة حليفًا مهمًّا وركيزة في لبنان ذي النظام السياسي الطائفي – وهو البلد الذي يحتل أهمية كبرى بالنسبة إلى سورية (وسنُناقش ذلك لاحقًا). وليس من السهل كسر التحالف الإيراني ـ السوري، وهو أحد أهم التحالفات في الشرق الأوسط.

نشأ مع الوقت بعدٌ اقتصادي للعلاقة، وبخاصة ما يتعلّق بفرص الاستثمار، وشُحن النفط من إيران إلى سورية بأسعار متدنية، مما سمح لشركات النفط السورية بتصدير مخزون البلاد الضئيل من النفط بأسعار السوق وبأن تحصّل البلاد الفارق.

بيد أن العلاقة الاقتصادية اتجهت إلى أن تكون أحادية الجانب، وبخاصة في قطاع السياحة: يقوم آلاف الإيرانيين، كل سنة، بالحج الديني إلى المقامات الشيعية في سورية، غير أن عددًا قليلًا نسبيًّا من السوريين يزور إيران.

وشهدت العلاقات مع ذلك خلافات ملحوظة على مرّ السنين، مثل الخيبة الإيرانية من استعداد سورية للتفاوض على معاهدة سلام مع إسرائيل، أو خيبة سورية مما اعتقدته قيادتها، في الغالب، تدخلًا إيرانيًّا كبيرًا في الشؤون العراقية، وبخاصة بعد سقوط صدام حسين وإنشاء الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد. أضف إلى ذلك أن التحسن في العلاقات السورية ـ التركية في السنوات القليلة الأخيرة سمحت لتركيا بدخول سورية ليس اقتصاديًّا وحسب بل ثقافيًّا أيضًا كما في المسلسلات المدبلجة إلى العربية. ولا تحظى البرامج الإيرانية بهذا الحد من الشعبية، ثم إن الاتراك يمتلكون أفضلية الحدود المشتركة والإرث المشترك الذي يعود إلى أيام الأمبراطورية العثمانية والتزاوج، وواقع أن تركيا، في غالبيتها سنّية تمامًا مثل سورية. أضف إلى ذلك أن شكل الحكم في تركيا – وهو إسلامي علماني – يجتذب السوريين أكثر مما يجتذبهم شكل الحكم الإيراني التيوقراطي[1]. ويوجد بالفعل، خلف الصراع السعودي ـ الإيراني، تنافس متزايد بين تركيا وإيران على سورية. بيد أن أيًّا من هذه الاختلافات والتحولات في التحالفات الاستراتيجية ليس كافيًا لتجاوز المصالح الاستراتيجية المشتركة الراهنة بين دمشق وطهران.

تعمّقت الروابط الإيرانية ـ السورية في ظل بشار. ويعود جزء من ذلك، من وجهة نظر دمشق، إلى الضرورة المجردة: فقد احتاجت سورية، يائسة، إلى الدعم الإيراني لتعوّض نفسها، من جراء ما تعرضت له من ضغط أميركي كبير، على أثر الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وبخاصة عقب اغتيال الحريري (عندما أُمكن إضافة السعودية وفرنسا إلى اللائحة المعادية للأسد). وتناغم هذا مع

(١) Sami Moubayed, 'The Turkish-Iranian struggle for Syria', *Mideast Views*, 10 March 2012, available at: http://mideastviews.com/print.php?art=567

المصالح الإيرانية حينذاك: إذ أخذت إيران تتعرض هي أيضًا لضغوط متصاعدة من أوساط مختلفة في شأن ما يُزعم عن استخدام برنامج تخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية «لأغراض التسليح»، مما أدى إلى قلق ملموس ومتزايد من إمكان أن تطوّر إيران أسلحة نووية. ومع تزايد الضغوط المترافقة مع حديث جدي عن غارات جوية إسرائيلية أو أميركية وقائية محتملة للقضاء على المنشآت، شكّل تأثير إيران الرادع المتمثّل في إطلاقها يد حزب الله ضد إسرائيل، في حال تعرضها للهجوم، إحدى الأوراق التي احتفظت بها في جيبها. ومن شأن هذا أن يفضي، على أقل تقدير، إلى انخراط سورية في مدّ حزب الله بالسلاح؛ وهو ما قد يؤدي إلى نزاع إسرائيلي ـ سوري مباشر. وقد أيدت سورية جهارًا البرنامج النووي الإيراني. وكررت دمشق المقولة الإيرانية إن برنامجها مخصص للأغراض السلمية، وأشارت إلى التضارب في الإجماع الدولي على امتلاك إسرائيل بضع مئات من الرؤوس النووية (بحسب معظم التقديرات) على الرغم من أنها لم توقع اتفاقاتِ حظر انتشار الأسلحة النووية.

اتجهت إيران، مع بدء الانتفاضة في سورية، إلى ترداد إعلانات الحكومة السورية عن أن الاضطراب من فعل قوى خارجية خبيثة، ونتيجة مؤامرة دولية. واعتقدت إيران، منذ البداية بالفعل، أن في الأمر محاولة مقصودة من الولايات المتحدة وإسرائيل وحليفاتهما لإضعاف يد إيران من خلال التحريض على تمرّد يمكنه أن يطيح حليفتها الكبرى في الشرق الأوسط. وأعلن المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي في حزيران/يونيو أن «يد أميركا وإسرائيل تظهر، في وضوح، في سورية. ونحن ندعم كل حركة إسلامية شعبوية ومناهضة للأميركيين»[1]. وعلّق مسؤول إيراني آخر بالقول: «خسرت الولايات المتحدة مصر فاستهدفت سورية»[2]. وفي النهاية، ساند سفير إيران السابق في سورية نظرية المؤامرة، وقال إن «الأعداء الخارجيين

(١) Geneive Abdo, 'How Iran keeps Assad in power in Syria', *Foreign Affairs*, 25 August 2011 available at:www.foreignaffairs.com/print/68150?page=show

(٢) المصدر السابق.

خطّطوا للأحداث الراهنة في سورية في ما يشكّل النسخة الثانية للعصيان الذي وقع عام ٢٠٠٩ في إيران. فالعدو يستهدف أمن سورية وسلامتها... [والمحتجون] مرتزقة أجانب يتلقون تعليماتهم من العدو ومن الصهاينة»[1]. وذكرت تقارير ثقة أن إيران تقدّم إلى سورية مساعدة ملموسة، خصوصًا تكنولوجيا مراقبة البريد الإلكتروني والهواتف الجوالة والإنترنت، من أجل مكافحة جذور وسائط التواصل الاجتماعي للتمرد والردّ على الحرب الإلكترونية التي تشنها مجموعات معارضة.

بدا، إضافة إلى ذلك، أن إيران أوفدت عناصر من الحرس الثوري (قوات القدس النخبوية)، وربما بدعم من وحدات من حزب الله، لتدريب القوات السورية على إخماد الاحتجاجات، وهي مهارات شحذتها الحكومة الإيرانية في قضائها على التمرد الشعبي فيها على أثر الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ التي اعتقد الكثيرون أنها مزورة. ولم تغب عمن يريد الملاحظة سخريةُ أن تؤيد إيران المحتجين المصريين والتونسيين ضد حكومتيهم المواليتين للغرب، لتؤيد من ثم القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة السورية. بيد أن المكان يعج بما يكفي من هذه السخرية التهكمية، إذ ساندت الولايات المتحدة والسعودية ودول الخليج العربية الأخرى الاحتجاجات السورية (وغيرها في الشرق الأوسط)، لكنها أغمضت أعينها عن الاحتجاجات في دولة البحرين الخليجية العربية، وهي قاعدة لأسطول حاملة الطائرات الأميركية في الخليج، حيث عمدت قوات مجلس التعاون الخليجي، بدعم رئيسٍ من السعودية، إلى قمع عنيف للانتفاضة فيها. وعلينا بالتالي التغاضي عن أي تفكير في الاتساق الأيديولوجي: فالممثلون في هذه المسرحية يعملون أولًا وقبل أي شيء بما يتوافق مع ما يرون أنه يخدم مصالحهم الوطنية.

إلا أن مثار الاهتمام بالنسبة إلى الموقف الإيراني ليس في مساندة طهران القوية لسورية، لأنها متوقّعة وحسب. بل المدهش في الأمر شروع إيران وحزب الله، وقد

(١) Geneive Abdo, 'How Iran keeps Assad in power in Syria', *Foreign Affairs*, 25 August 2011 available at:www.foreignaffairs.com/print/68150?page=show

شعرا، مع اشتداد العنف في سورية صيف العام ٢٠١١ وحتى الخريف، بإمكان سقوط حليف حيوي من السلطة، في تشجيع بشار صراحة على تطبيق الإصلاحات الضرورية، من أجل صد موجة الاحتجاج؛ وحثّا الحكومة السورية على الحد من العنف وعلى التعاطي، في هدوء، مع المعارضة. وتحدّثت تقارير أيضًا عن اتصال مسؤولين إيرانيين بقوى المعارضة في داخل سورية وفي خارجها، وهم في ذلك ربما يقللون إلى الحد الأدنى، رهاناتهم في الأزمة.

لا توجد ضمانات، كما سبق أن رأينا ذلك في مصر وتونس بل وحتى في ليبيا، على أن المشهد السياسي الجديد سيكون مواليًا للغرب: وإذا فعلت الحكومات الجديدة من شيء، فإنها تبنّت مواقف أكثر معاداة للغرب ولإسرائيل من سابقاتها. وتصوّرت إيران بالتالي، حتى مع سقوط الأسد، أن ليس على الحكومة السورية الجديدة أن تكون بالضرورة مناهضة لإيران، وهي لن تعمد بالضرورة إلى قطع كامل للعلاقات معها. أضف إلى ذلك أن على إيران، حتى لو تدخل الغرب في سورية لتسريع سقوط الأسد، أن تنظر وحسب إلى العراق لترضي نفسها بأن التدخل العسكري الغربي لا يضمن على المدى الطويل، وجود حكومة موالية للغرب: فالعراق يشهد بالتأكيد علاقة متوتّرة مع واشنطن، عقب انسحاب القوات الأميركية، ثم إن إيران هي ربما اللاعب الأكثر نفوذًا اليوم في السياسة العراقية. ومن سوء حظ معظم السوريين أن ما بدأ كأزمة محلية سورية يتطلّب حلًا سوريًا، أصبح مرتبطًا الآن بالصدع الجغراسي الأهم وموضوع الجدل الأكثر سخونة في الشرق الأوسط: أي إيران.

لبنان/حزب الله

لبنان مهم لسورية، لطائفة من الأسباب جعلت من الملحّ، في ظل كل من حافظ وبشار الأسد، أن يبقى هذا البلد ضمن دائرة النفوذ السورية. فعلى لبنان، أولًا وقبل أي شيء في المنظور السوري، ألا يسقط تحت سيطرة حكومة أو قوى معادية لسورية. وهذا هو السبب الذي حدا بسورية إلى أن تقاتل، في قوة، وتفعل ما في وسعها لدفع

الإسرائيليين خارجًا، بعدما غزت الدولة اليهودية لبنان عام ١٩٨٢. فمنذ الاستقلال وزعماء سورية يرون أن أي حكومة في بيروت موالية للغرب أو لإسرائيل و/أو معادية لآل الأسد، هي بمثابة حركة التفاف على سورية – الدولة التي تحدها في الشمال تركيا المعادية (في معظم الأوقات) والعضو في حلف شمال الاطلسي؛ وفي الجنوب إسرائيل والمملكة الأردنية الموالية للغرب؛ وفي الشرق، من العام ١٩٦٣ إلى العام ٢٠٠٣، نظام حزب البعث المنافس في العراق. ثم إن وجود حكومة صديقة في بيروت مهم لمنع قيام المنفيين السوريين بنشاط سرّي معادٍ. وبما أن حزب البعث انخرط، بما لا بأس به، من النشاطات الخفية ضد الحكومات المتعاقبة السابقة لانقلاب البعث عام ١٩٦٣، فإن أعضاءه أدركوا إلى حد كبير الطريقة التي تمكِّن عناصر المعارضة من أن يستخدموا لبنان.

وفّر لبنان لسورية، قبل انسحاب جيشها من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عقب اغتيال الحريري، سوقًا بديلة للعمل، ولّدت تحويلات بما يقارب الملياري دولار في السنة، وشغّلت ما يصل إلى نحو مليون سوري، مخففة بذلك الضغط على الاقتصاد السوري لتوفير الوظائف. وقد سيطرت الدولة، معظمَ حقبة حكم آل الأسد، على القطاعين المصرفي والمالي، وعمد الكثيرون من السوريين إلى الاحتفاظ بأموالهم في المصارف اللبنانية الخاصة، حيث يمكن القيام باستثمارات في اقتصاد السوق بعيدًا عن الأنظار المراقبة لدمشق.

بات لحزب الله، الحزب الشيعي المسلح في لبنان، أهمية كبيرة جدًا لسورية، عقب انسحاب جنودها عام ٢٠٠٥. وقد أصبح حزب الله، في سهولة، نهاية التسعينيات، القوة العسكرية الأقوى الموجودة في لبنان. وزادت في شهرته مواجهاته المباشرة مع الإسرائيليين في مناسبات كثيرة، فقد أسهم أولًا عام ٢٠٠٠ في طرد إسرائيل من جنوب لبنان (الذي احتلته منذ اجتياح العام ١٩٨٢)، ومن ثم في محاربة الدولة اليهودية وإيصالها في شكل يثير الإعجاب إلى طريق مسدودة في حرب العام ٢٠٠٦ بينهما. وأصبح قائد حزب الله بالفعل، عقب نزاع العام ٢٠٠٦، الزعيم الأكثر شعبية

في الشرق الأوسط – واستفاد بشار من نجاحه لزيادة شعبيته في سورية والمنطقة بصفة كونه إحدى ركائز محور مقاومة ما يُعتقد أنه مخططات إسرائيل والولايات المتحدة للمنطقة (ويضم هذا المحور إيران وسورية وحزب الله وحماس). ومع نهاية العام ٢٠٠٨، تعادل موقع حزب الله العسكري المسيطر في لبنان مع سيطرته السياسية، ليصبح بحلول العام ٢٠١١ في الموقع الأول في الحكومة اللبنانية. وسمح موقع حزب الله للحكومة السورية بالحفاظ على نفوذها في لبنان (على الرغم من وجود بعض التساؤلات عمن هو الأكثر سيطرة في هذه العلاقة، إذ كادت سورية تبدو في موقع الشريك التابع). غير أن الدور الذي تؤديه سورية، كخط إمداد لحزب الله، لا يزال يوفّر لدمشق قدرًا كبيرًا من التأثير.

عبّر عدد من المجموعات والأفراد المناوئين التقليديين للأسد ولسورية في المناخ السياسي القابل للانشطار في لبنان، عن دعمهم المحتجين، ووقوفهم ضد عملية القمع التي تقوم بها الحكومة السورية، غير أن الموقف الرسمي للحكومة، بتوجيه من حزب الله وحلفائه، تمثّل في دعم نظام الأسد (على غرار ما فعلته إيران صاحبة الفضل عليه). بيد أن حسن نصرالله، وربما بعدما تلقى الإشارة من إيران، وعلى الرغم من استمراره في تأييد الأسد، في قوة، أخذ وقته، نهاية صيف العام ٢٠١١، ليوصي الحكومة السورية بضرورة تطبيق الإصلاحات المعلنة لتهدئة الاحتجاجات. وما من شك في أن حزب الله يحاول، على غرار إيران، التقليل إلى الحد الأدنى من رهاناته في سورية، مجريًا اتصالات بعناصر من المعارضة تحسّبًا لاحتمال سقوط الأسد، لأن من الحيوي بالنسبة إليه الإبقاء على خط حياته مع إيران الذي يمر عبر سورية.

اليمن والجزائر والعراق

لا تساند الزعامات في اليمن والجزائر بالضرورة، أيًّا من نظام بشار الأسد أو القمع الحكومي، لكنها لم تقفز إلى القطار المعادي للأسد – من باب أول لأسباب

تتعلق بالمحافظة على الذات. وعندما شرعت الجامعة العربية، خريف العام ٢٠١١، في اتخاذ إجراءات ضد الأسد، صوتت اليمن والجزائر إما معارضة لمثل هذه الإجراءات (على غرار ما فعله العراق ولبنان في انتظام) وإما امتنعتا عن التصويت وإما اكتفتا وحسب بالمساندة الفاترة. والسبب في ذلك بسيط، لأن ظهر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح كان هو أيضًا إلى جدار الربيع العربي، إذ كانت بلاده بين أولى الدول من اختبر الاحتجاجات المناهضة للحكومة والتظاهرات. وقمع صالح، هو أيضًا التظاهرات، وجرّب كل الحيل الممكنة للبقاء في السلطة، على الرغم من المحاولات السعودية المتكررة لإخراجه، في هدوء، من الحكم وترتيب انتقال سلمي للسلطة – وهو الأسلوب الذي حاولت السعودية وغيرها من دول الجامعة العربية استخدامه لاحقًا في سورية. ولم يشأ الرئيس اليمني تشكيل أي سابقة من أي نوع في الجامعة العربية أو في المجتمع الدولي حيال سورية يمكن تطبيقها عليه وعلى بلاده. أما وقد تنحى صالح أخيرًا، فمن المثير للاهتمام معرفة موقف القيادة اليمنية الجديدة من سورية.

وردّت الجزائر أيضًا بفتور على الربيع العربي وليس على الوضع في سورية وحسب. وهي دولة علمانية ظهرت في الستينيات (بما لا يختلف عن سورية). وأدركت زعامتها أن معظم الأنظمة العربية التي سقطت أو تعرضت للضغط إبان الربيع العربي هي، في معظمها، جمهوريات علمانية وليست ملكيات. وهكذا، ونظرًا إلى واقع أن الجزائر اختبرت في التسعينيات الحرب الأهلية الدامية بين المؤيدين العلمانيين للحكومة والمنشقين الإسلاميين، شعر الزعماء الجزائريون أن عليهم أن يَخْطوا، في حذر شديد، في ما يتعلق بموقفهم من سورية، حتى لا يثيروا الاضطرابات الداخلية لديهم، ولكن لئلا يساندوا أيضًا أعمالًا قد تُستخدم ضدهم.

أما بالنسبة إلى العراق، فقد قام نظام الأسد بعمل جيد في نسج علاقات مهمة مع مروحة واسعة من المجموعات السياسية العراقية، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٣. وتحسنت العلاقات بين سورية والعراق، في ثبات، على الرغم

من بعض الفورات بينهما بين الحين والآخر (تتعلّق في المقام الأول بالهجمات الإرهابية في العراق التي قد تكون نفذتها مجموعات دخلت البلاد عبر سورية). وانتقل ما يزيد على مليون لاجئ عراقي، هربوا طوال عدد من السنوات إلى سورية، من فوضى ما بعد اجتياح العراق ورحّب بهم المجتمع السوري في معظم الأحيان واستوعبهم. وهذه هي العلاقات التي نسجتها الحكومة السورية بطريقة ربما عادت عليها بالأرباح عندما اندلعت الانتفاضة وعانت سورية عزلةً دولية أكبر. وحسّن البلدان اللذان يتشاركان حدودًا بطول ٤٠٠ ميل، في السنوات الأخيرة، التبادل التجاري بينهما في عدد من المجالات، وأعيد في النهاية تشغيل خط النفط العراقي الذي يعبر سورية بعد إقفاله عمليًا منذ العام ٢٠٠٣. ومع امتداد نفوذ إيران أيضًا إلى الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد (خصوصًا مع تلاشي الوجود الأميركي)، تطلعت الحكومة العراقية في شكل طبيعي إلى إقامة علاقة ودية، على الأقل، مع دمشق. وحال دعم العراقيين (واللبنانيين) للنظام السوري – أو أقله عدم معارضتهم إياه – دون المساندة الإجماعية للإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية ضد الأسد، مما شكل نوعًا من الانتصار الرمزي. وأهم من ذلك أنه وفّر لسورية ممرات تجارية على حدودها الشرقية والغربية، مما يعني من وجهة النظر الاستراتيجية أنها ليست مطوقة بحكومات معادية. بيد أن الزعامة العراقية لا تريد أن تضع بيضها كله في السلة الإيرانية أو السورية، وصوتت على هذا الأساس في شباط/فبراير ٢٠١٢ على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي رعته الجامعة العربية ويدين العنف في سورية ويدعو إلى انتقال سياسي للسلطة مع تنحي الأسد. ومن الواضح أن دمشق استاءت من هذا التصويت إلا أنه كان تصويتًا آمنًا إلى حد بعيد بالنسبة إلى بغداد بما أن قرارات الجمعية العمومية تحمل وزنًا أقل من وزن قرارات مجلس الأمن الدولي.

حماس

ليس سهلًا وضع حماس تحت عنوان أنها «مؤيدة للأسد» لأنها اتخذت موقفًا

متحفظًا واضحًا، طوال العام ٢٠١١، حيال الأسد والوضع في سورية، على ما يبدو، يشير إلى أنها لا تساند النظام السوري. ثم إن زعامة حماس تبنّت، في وضوح، مطلع عام ٢٠١٢ على لسان رئيس الوزراء اسماعيل هنية موقفًا داعمًا للمحتجين ومناهضًا للأسد، مع أن سورية وفّرت الدعم القوي لحماس، المجموعة الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزة، منذ إنشائها، نهاية الثمانينيات. وسبق لسورية أن دعمت، في قوة، علاوة على منظمة فتح الرئيسة (وقد تميّزت العلاقة بينهما بالتقلّب على مر العقود)، عددًا من المجموعات الفلسطينية الأخرى، الإسلامية منها والعلمانية: الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة. وأضحت دمشق، على مر السنين، مقرًّا لهذه المجموعات (أو استضافت على الأقل مكاتبها السياسية). ومن وجهة النظر السورية في ظل آل الأسد، فإن مساندة مثل هذه المجموعات يوفّر لسورية المزيد من الفاعلية في مواجهة إسرائيل، ويمكن بالتالي استخدامها في أي مفاوضات على استعادة مرتفعات الجولان. كذلك استخدم حافظ الأسد هذه المجموعات بديلًا من الرئيس الطويل الأمد لمنظمة التحرير الفلسطينية (ومنظمة فتح التابعة له) ياسر عرفات وقد شهدت العلاقة بينهما صراعات متكررة على النفوذ والسيطرة على الحركة الفلسطينية.

ما إن اشتدت الانتفاضة في سورية حتى سحبت حماس جميع عناصرها وعائلاتهم، لكنها أبقت على مكتبها السياسي. وتميّز هذا الوضع بصعوبته: فهي، من جهة، تشكر للنظام السوري الدعم الذي وفره على مرّ السنين، لكنها من جهة أخرى تؤيد تنظيم الإخوان المسلمين السني. وفيما تشير حماس إلى أن لا علاقة لها بالإخوان المسلمين، فإن ٧٥ في المئة من السوريين من السنة وكذلك معظم المحتجين. أضف إلى ذلك أن معظم اللاجئين الفلسطينيين في سورية أو الفلسطينيين الذين اندمجوا في المجتمع السوري هم من السنّة، وقد انضم عدد منهم إلى الاحتجاج ضد النظام. وعلّق أحد مسؤولي حماس على المشكلة بالقول:

يختلف موقع حماس عن موقع حزب الله، فنحن سنّة ونحظى بدعم الشعب...

وستؤثّر فينا جدًا خسارتنا دعم إيران وسورية – لكن ذلك لن يشكّل خسارة استراتيجية. ونختلف في هذا عن حزب الله الذي قد تشكّل خسارته الدعم السوري نهاية له. وأعلنّا منذ اليوم الأول عن شكرنا للنظام – الذي دعم المقاومة [حماس] في بعض من أصعب المراحل التي مررنا فيها – وعن إعجابنا في الوقت نفسه بحصول الشعب على الحرية والإصلاح والازدهار.

حاول مسؤول حماس خالد مشعل إسداء النصح إلى الأسد بالإصلاح... عارضًا التوسط بين النظام وشعبه. ثم إنه التقى حسن نصرالله طالبًا منه نقل خطته إلى الأسد. لكن محاولات الوساطة منيت بالفشل[1].

وبدا أن حماس تمارس ما تبشر به، وأصدر مسؤولوها، صيف العام ٢٠١١، أمرًا يقضي بتعليق كل التجمعات المؤيدة للأسد في قطاع غزة؛ وذُكر عندذاك أن إيران أوقفت تمويلها لحماس[2]. وبدا أن حماس قررت، على عكس حزب الله، قطع علاقاتها بنظام الأسد.

وقع حادثان مثيران للاهتمام يتعلقان باللاجئين الفلسطينيين في سورية، أحدهما في أيار/مايو والآخر في حزيران/يونيو ٢٠١١؛ ومن المحتمل أن لكليهما علاقة بالانتفاضة في سورية. ففي الذكرى السنوية لما يطلق عليه الفلسطينيون اسم النكبة – إنشاء دولة إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ – نُقل مئات الفلسطينيين بالباصات من مخيمات اللاجئين في دمشق ومن حولها إلى المنطقة العازلة التي تفصل بين سورية وإسرائيل على مرتفعات الجولان. واخترقوا السياجات في الجانبين ودخلوا، في الواقع، الأراضي التي تحتلها إسرائيل. أُخذت القوات الإسرائيلية إلى حدّ ما، على حين غرّة، وفتحت النار وقتلت ما بين أربعة فلسطينيين واثني عشر (الأرقام تختلف باختلاف المصادر). وحدث أمر مشابه في ٥ حزيران/يونيو في ذكرى اندلاع

(١) 'Q&A: Nir Rosen on Syria's armed opposition', Al-Jazeera, 13 February 2012, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201221315020166516.html

(٢) Abdo, 'How Iran keeps Assad in power in Syria'.

الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧: وقُتل في تلك المرة ما لا يقل عن دزينة من الفلسطينيين برصاص القوات الإسرائيلية (التي كانت في الواقع أكثر استعدادًا).

من الشائع أن يتظاهر الفلسطينيون في هذين التاريخين في أنحاء العالم العربي، وبخاصة في ١٥ أيار/مايو. ولكن لم يسبق أن نُقل الفلسطينيون (في آليات وفرتها الحكومة السورية بلا شك) إلى الجولان واخترقوا دفاعاته. بل العكس صحيح إلى حد بعيد: فخط وقف النار السوري ـ الإسرائيلي على امتداد الجولان، الذي تم التفاوض عليه كجزء من اتفاق فصل القوات الذي رعته الولايات المتحدة بعد حرب العام ١٩٧٣ العربية ـ الإسرائيلية وتراقبه قوات الأمم المتحدة، قد اجتُهد في التزامه. ولم تُطلق، طوال سبعة وثلاثين عامًا، رصاصة واحدة في أي من الاتجاهين. وشكّل هذا واحدًا من النجاحات الحقيقية لعمليات السلام الدولية. وهكذا دارت تكهنات قوية بأن الحكومة السورية استخدمت المسألة الفلسطينية في محاولة لصرف الانتباه عن صعوباتها الداخلية، وربما حاولت افتعال نزاع عربي ـ إسرائيلي لحشد الشعب السوري وراء الرئيس. ويستحيل ألا تعرف الحكومة السورية بأفعال الفلسطينيين في الجولان وتوافق عليها وهي التي خصصت واحدًا من فروع استخباراتها للتعامل في شكل شبه حصري مع المسائل الفلسطينية. وبدا الأمر أشبه بعمل شفاف جدًا وتهكمي قامت به الحكومة السورية. ولم يتكرر الحادث حتى وقت وضع هذا الكتاب؛ لكنه يبرز بالتأكيد كيف يمكن عدم الاستقرار في سورية أن يؤدي إلى ازدياد التوترات العربية ـ الإسرائيلية، هذا، إذا لم يولّد نزاعًا.

روسيا (والصين)

لروسيا، طبعًا، علاقة طويلة الأمد ووثيقة مع سورية تعود إلى أيام الحرب الباردة بين القوتين العظميين في زمن الاتحاد السوفياتي، عندما تحالفت سورية في معظم الأحيان مع موسكو وتلقت الدعم منها. واتخذت العلاقة أبعادًا اقتصادية وسياسية وعسكرية، واستمرت في عهد بشار الأسد. أما بعد، فإن توجه سورية عبر السنين

صوب الاتحاد السوفياتي/روسيا فرضته الضرورة أكثر مما هو خيار. والحقيقة هي أن حافظ الأسد لم يوقع عام ١٩٨٠، معاهدة الصداقة والتعاون مع موسكو إلا بعد معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، عام ١٩٧٩. فقد أمكن إسرائيل (من وجهة نظر سورية)، وقد حمت خاصرتها الجنوبية من مصر، أن تركز انتباهها شمالاً، صوب سورية ولبنان. وهو ما جعل سورية تشعر أنها معرضة استراتيجيًا للخطر الشديد.

وليس من المفاجئ، إذًا، أن تساند روسيا بشار الأسد عند اندلاع الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١١، أو في أن تواصل حتى عام ٢٠١٢، مد الحكومة السورية بالدعم القوي. وتوجد أسباب كثيرة للدعم الروسي لنظام الأسد. هناك بداية تاريخ طويل من علاقات الدعم المتبادل، وهو ما لا يمكن التغاضي عنه في سهولة أو قلبه، وتوجد أيضًا درجة من الجمود المؤسساتي الذي يبقي العلاقة وثيقة نسبيًا. وهناك أيضًا دافع بيروقراطي في كل من موسكو ودمشق حيث للمسؤولين في كلتا العاصمتين مصلحة راسخة في الإبقاء على العلاقات الوثيقة. ولروسيا تاليًا، وعلى مستوى عملي أكثر، مصالح تجارية مهمة في سورية: بلغ عام ٢٠٠٩ إجمالي استثمار الشركات الروسية في قطاعي السياحة والطاقة في سورية، إضافة إلى مشاريع البنى التحتية، قرابة ١٩,٤ مليار دولار[١]. وأهم من ذلك، وفي وقت خسرت صناعة الدفاع الروسية ما قيمته مليارات الدولارات من العقود العسكرية مع إيران (بسبب العقوبات) ومع ليبيا (بسبب إطاحة زبونها الدائم: معمر القذافي)، هو أن سورية توفّر سوقًا مهمة لمبيعات الأسلحة: بلغ المجموع الكامل للمبيعات، طوال العقد الماضي، نحو ١,٥ مليار دولار، وأضحت بذلك سابع أكبر مشترٍ من روسيا[٢].

وتشكّل سورية أهمية استراتيجية لروسيا لأن ميناء مدينة طرطوس يُعَدّ آخر قاعدة

(١) Daniel Treisman, 'Why Russia protects Syria's Assad', CNN.com, 2 February 2012, available at: http://edition.cnn.com/2012/02/02/opinion/treisman-russia-syria/index.html

(٢) Dmitri Trenin, 'Why Russia supports Assad', *New York Times*, 9 February 2012, available at: www.nytimes.com/2012/02/10/opinion/why-russia-supports-assad.html?_r=2&partner=rss&emc=rss

بحرية لموسكو في المتوسط، وقد تولى تقنيون روس أخيرًا تحسين المنشآت، مما يشير إلى نية موسكو الطويلة الأمد، الاحتفاظ بالقدرة على الوصول إلى المرفأ[١].

وفي المناسبة، زادت الصين أيضًا حجم تجارتها مع سورية، طوال العقد الماضي، وأصبحت بحلول العام ٢٠١٠ ثالث أكبر مستورد من سورية، بحسب بيانات المفوضية الأوروبية[٢]. وعلى ما جاء في تقويم «مؤسسة جايمس تاون» للأمور عام ٢٠١٠:

يشير تجدد اهتمام بكين بدمشق – التقاطع التقليدي لطريق الحرير القديمة – إلى أن الصين ترى في سورية محورًا تجاريًا مهمًا... تبادلت الصين وسورية التفاهم والدعم في مسائل تتعلّق بمصالح كل منهما الجوهرية والكبرى... وأظهرت الصين تفهمًا ثابتًا ودعمًا قويًا لموقف سورية من مرتفعات الجولان، فيما بقيت سورية ملتزمة الموقف الصيني الواحد، وقدمت إلى الصين دعمًا راسخًا في المسائل المتعلقة بتايوان والتيبت وزينجيانغ وحقوق الإنسان[٣].

وبالنسبة إلى روسيا، فإن مركزية سورية الجغراسية في الشرق الأوسط تقدم إلى موسكو، بالمعنى الدبلوماسي، واحدة من المناطق القليلة المتبقية للتدخل في شؤون الشرق الأوسط وتوفر لها بعض التأثير الدبلوماسي (وقد ضاع الكثير منه عقب انهيار الاتحاد السوفياتي). وكثيرًا ما قيل عن زعماء روسيا على مر الأعوام العشرين الماضية – وبالتأكيد عن فلاديمير بوتين الذي تولى رئاسة روسيا ورئاسة حكومتها طوال العقد الماضي – إنهم أرادوا استعادة بعضٍ من منزلة الدولة العظمى التي خسروها،

(١) بيد أن ديمتري ترينين كتب أن أهمية طرطوس بولغ بها لأنها في الأساس منشأة للتموين أكثر مما هي قاعدة بحرية بالمعنى الكامل للكلمة. راجع: Dmitri Trenin, 'Why Russia supports Assad', *New York Times*, 9 February 2012, available at: www.nytimes.com/2012/02/10/opinion/why-russia-supports-assad.html?_r=2&partner=rss&emc=rss

(٢) Holly Yan, 'Why China, Russia won't condemn Syrian regime', CNN.com, 5 February 2012, available at: http://edition.cnn.com/2012/02/05/world/meast/syria-china-russiarelations/index.html?hpt=htm

(٣) المصدر السابق.

على الأقل. وتوفّر سورية بالتحديد مثل هذه الفرصة، وبخاصة في منطقة – الشرق الأوسط – لا تزال تحتل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى موسكو[1].

وقفت روسيا في الغالب في السنوات الأخيرة على طرفي نقيض مع الولايات المتحدة وحليفاتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، كجزء من رغبتها في استعادة منزلتها الدبلوماسية المفقودة وصياغة دور أكبر لها في الشؤون الدولية. وشعر الزعماء الروس، في شكل أكثر تحديدًا في ما يتعلق بالوضع في سورية، أنهم خُدعوا بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في أيار/مايو ٢٠١١ في شأن ليبيا. فقد أقام القرار الرقم ١٩٧٣ منطقة حظر جوي فوق ليبيا وسمح باتخاذ «الإجراءات الضرورية كلها» لحماية السكان المدنيين الليبيين. وصُدق القرار بعشرة أصوات في مقابل لا شيء وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، ألمانيا). وبدا أن الامتناع أحدث صدعًا بين الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف (الذي دعم الامتناع) ورئيس الوزراء بوتين (الذي أراد استخدام الفيتو ضد القرار).

ومع تطور الوضع السوري، أصبح موقف بوتين أكثر سيطرة في دوائر صناعة السياسة الروسية وأدى إلى تصليب موقف موسكو الداعم لنظام الأسد. وتوصلت موسكو إلى اقتناع بأن ما أريد منه أن يكون إجراء وقائيًا لحماية أرواح المدنيين في ليبيا أخذت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الأطراف المعنيين حريتهم في تفسيره وفي إطلاق يد حلف شمال الأطلسي في التدخل العسكري الذي أثبت أنه أساسي في إطاحة المتمردين للقذافي. ولا يريد الزعماء الروس رؤية أي تكرار لهذا في سورية، وهو ما جعلهم سريعو التأثر حيال اللغة المحددة المستخدمة في ما اقتُرح من قرارات دولية تدين سورية. ولم يريدوا – ومعهم الصين – رؤية أي

(١) لتحليل جيد في هذا الشأن لأحد كبار الأكاديميين والمستشارين السياسيين الروس، راجع:
Georgiy Mirsky, 'The Soviet perception of the US threat', in David W. Lesch and Mark L. Haas (eds), *The Middle East and the United States: History, politics, and ideologies,* 5th edition, Westview Press, Boulder, CO, 2012, pp. 148–56.

قرارات دولية قد تؤدي إلى تدخل عسكري أو إلى فرض عقوبات اقتصادية أو تسمح بها، ترتكز على انتهاكات حقوق الانسان (كما اقتُرح دائمًا في شأن سورية). ولا تريد بكين ولا موسكو، في هذا المجال، رؤية سوابق يمكن أن تُستخدم ضدهما في المستقبل.

لاحظت موسكو أيضًا قدرًا كبيرًا من الرياء والمقاييس الغربية المزدوجة، وبخاصة من الولايات المتحدة، في ما يتعلّق بانتهاكات حقوق الانسان والأنظمة القمعية. وفي أذهان الكثيرين أن الغرب يكتفي إلى حد كبير بالجلوس والامتناع عن القيام بأي شيء فيما يعاني الفلسطينيون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. ويشير الزعماء الروس إلى أن الولايات المتحدة تضغط على سورية، فيما رفعت وزارة خارجيتها الحظر على المساعدة العسكرية لأوزبكستان التي يحكمها نظام متسلّط قمعي قتل منذ بضع سنوات الكثيرين من المحتجين المحليين[1]. غير أن أوزبكستان مهمة للولايات المتحدة في ما يتعلق بطريق إمدادات قوات حلف شمال الاطلسي في أفغانستان. كذلك التزمت واشنطن الهدوء الكبير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، عندما سحق نظام الأقلية السنية في البحرين، في عنف، الاحتجاجات في العاصمة المنامة، فيما دافع البيت الأبيض في الوقت نفسه عن المتظاهرين في تونس وليبيا ومصر. وعلى ما أشار إليه أحد الباحثين، فإن هذا بالذات هو السبب الذي «أدى بصانعي السياسة في روسيا إلى الإصابة بحساسية حيال عظات الزعماء الغربيين الأخلاقية»[2].

ولا يريد الكرملين، في النهاية، رؤية عدم استقرار في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى حرب على مستوى المنطقة، أو اختلالًا في توازن القوى ذا تأثير مؤذٍ على الموقع الروسي في المنطقة (بل وحتى في روسيا نفسها). وبحسب الباحث الروسي ديمتري ترينين، فإن:

(١) Treisman, 'Why Russia protects Syria's Assad'.
(٢) المصدر السابق.

الحكومة الروسية محافظة في شكل صريح؛ وهي تمقت الثورات. إلا أن هذا أكثر من مجرّد موقف إيديولوجي يخدم المصالح الذاتية. فعندما ينظر الكرملين إلى الصحوة العربية يرى عملية ديمقراطية تؤدي في شكل مباشر إلى الأسلمة. فالثورات على ما يكفي من السوء، من وجهة نظر الكرملين، ولكن ليس من شأن محاولات التدخل في الحروب الأهلية في البلدان الأخرى إلا أن تزيد الأمور سوءًا[١].

وينظر الكرملين أيضًا إلى محاولات الغرب إطاحة الأسد بصفة كونها وسيلة لإضعاف إيران أكثر منها مساعدة الشعب السوري على التخلص من طاغية. وإذا صح أن هذه هي النيّة – ومن المؤكد أن إيران وحليفاتها يرونها كذلك – فسيمكنها عندئذٍ أن تقذف بالأزمة المحلية إلى نزاع على مستوى المنطقة. ولهذا السبب أيضًا ثابرت موسكو، على نطاق واسع، على دعم الحل السوري للمشكلة السورية.

وانضم الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، منذ أيار/مايو ٢٠١١، إلى الدعوات الدولية للأسد إلى اعتناق الإصلاح؛ لكنه أعلن أن بلاده لا تحبّذ فرض العقوبات على سورية لأن من شأنها وحسب أن تفاقم الوضع وتضر بالشعب السوري. وحدث هذا في وقت أمل معظم المجتمع الدولي في أن يطبق الأسد الإصلاح الحقيقي ويوقف هجماته ويسمح للأزمة المتنامية بأن تهمد في سلام. بل إن رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الروسية أعلن، مطلع آب/أغسطس، أن بلاده لا تعارض في شكل قاطع تبني قرار في مجلس الأمن في شأن سورية، شرط ألا يتضمن فرض عقوبات وغير ذلك من أشكال الضغط: «أعتقد، في حال وجود بنود غير متوازنة وعقوبات وضغوط، أن هذا النوع من الضغط سيئ، لأننا نسعى إلى وقف سفك الدم والمزيد من الديمقراطية»[٢]. وأعلن ميخائيل مرجيلوف، نهاية حزيران/يونيو

(١) Trenin, 'Why Russia supports Assad.'

(٢) Khaled Yacoub Oweis, 'Syria toll rises, Russia opens way to UN resolution', Reuters, 2 August 2011, available at: http://in.reuters.com/article/2011/08/02/idINIndia-58575020110802

٢٠١١، بصفة كونه مبعوث ميدفيديف الخاص إلى الشرق الأوسط: «الزعماء يأتون ويذهبون، والسياسيون يأتون ويذهبون، ولكن يوجد صديق وحيد لروسيا صادق وجدير بالثقة، هو الشعب السوري»[١].

وشكّل هذا الالتباس الظاهر انعكاسًا لأمرين: الأول أن الزعامة الروسية تتروّى في رهاناتها وتريد الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف في ليبيا وفي سورية؛ والأمر الثاني أن موسكو قامت بجهد مُنسّق في سياق معظم سنوات ٢٠٠٠ لإبراز صورتها في الشرق الأوسط، ولتحسن بالأخص علاقاتها مع البلدان السنية في المنطقة مثل السعودية وقطر وتركيا والأردن والإمارات العربية المتحدة، حتى إنها أبرمت عددًا من الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية مع هذه الدول[٢]. بيد أن دعم موسكو الصريح للنظام السوري هدد التقدّم الذي حققته روسيا في هذا المجال. وجاهدت موسكو للحفاظ على هذه العلاقات، لكنها واصلت في الوقت نفسه دعم دمشق. وبدا أحيانًا كأن موسكو تتحدّث بلسانين. لكنها عمدت بعد ذلك، في آب/أغسطس، إلى اتخاذ موقف معارض أكثر حدة مع شروع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مطالبة الأسد بالتنحي. وعلّق مسؤول في وزارة الخارجية الروسية، حينذاك، على الأمر بالقول: «نحن لا نؤيد مثل هذه الدعوات، ونعتقد بوجوب منح الرئيس الأسد اليوم الوقت لتطبيق كل العملية الإصلاحية المعلنة»[٣]. وسيميّز هذا الموقف العام السياسة الروسية لما تبقى من العام ٢٠١١ ودخولًا في العام ٢٠١٢، كما سيتم تفصيله في الفصول اللاحقة.

(١) Robert O. Freedman, 'Russia and the Arab Spring: A preliminary appraisal', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

(٢) المصدر السابق.

(٣) 'News agency: Russia opposes calls for Syrian president to resign', CNN.com, 19 August 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-08-19/world/syria.world.reaction_1_syrian-president-bashar-al-assad-president-assad-syrian-people?_s=PM;WORLD

مناهضو الأسد

تركيا

تحوّلت العلاقات السورية – التركية، في شكل كبير على مر السنين، وتحوّلت من جديد في شكل كبير في خلال الانتفاضة في سورية. اتسمت العلاقات بين دمشق وأنقرة، طوال سنين كثيرة، بالعداء قبل وصول بشار إلى السلطة. وقد فرق عدد من المسائل بين البلدين: تقاسم المياه؛ النزاع الإقليمي على هاتاي/ الإسكندرون؛ الدعم السوري للانفصاليين الأكراد في تركيا (وبالأخص حزب العمال الكردستاني)؛ عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي بينما كانت سورية دولة تابعة للاتحاد السوفياتي؛ الروابط التركية ـ الإسرائيلية الوثيقة التي بدأت بالنمو في الثمانينيات؛ الخلافات التاريخية التي تعود إلى الزمن الذي شكلت فيه سورية جزءًا من الأمبراطورية العثمانية. وأخذت العداوة في التلاشي في السنوات الأخيرة من حكم حافظ الأسد، عندما قرر الرئيس السوري، تحت وطأة التهديدات التركية بالتدخل عسكريًا في سورية ما لم توقف دعمها حزب العمال الكردستاني، أن التعقّل خير من الشجاعة: فأنهى بالفعل الدعم السوري لحزب العمال وسلّم قائده عبدالله أوجلان، إلى الأتراك. وأعقب ذلك تحسّن في الروابط الاقتصادية؛ وعقدت اتفاقات على تقاسم نقل الكهرباء إضافة إلى محادثات منتجة لتقاسم مياه نهر الفرات الذي ينساب من تركيا عبر سورية.

تحسنت العلاقات السورية ـ التركية في شكل هائل في ظل بشار الأسد، وبخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، إلى السلطة في أنقرة، عام ٢٠٠٣. وأشّر تطور هذه العلاقة، في رأيي، إلى إنجاز الأسد، على مستوى السياسة الخارجية في العقد الأول من حكمه، وبدا أيضًا أن الزعيمين السوري والتركي أصبحا صديقين جيدين على المستوى الشخصي. وشكّلت تنمية علاقة جيدة مع سورية بالنسبة إلى تركيا جزءًا

لا يتجزأ من سياسة «صفر مشكلات» (مع جيرانها)، مما وفّر أيضًا لأنقرة مجالًا اقتصاديًا ودبلوماسيًا من الطراز الأول لدخول قلب الشرق الأوسط. ومن الواضح أن العلاقة النامية عادت بمكاسب اقتصادية على البلدين، وبخاصة في قطاع السياحة والتجارة العابرة للحدود. وبلغت هذه التجارة ٢,٥ مليار دولار، عام ٢٠١٠: ارتفعت الصادرات التركية ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بنسبة ٣٠ في المئة (إلى ١,٨ مليار دولار) وتضاعفت الصادرات السورية إلى تركيا وبلغت ٦٦٢ مليون دولار[١]. وبات من الحيوي لسورية أن تعوّض بعضًا مما خسرته اقتصاديًا من جراء تقلص وجودها في لبنان، عقب انسحاب جيشها عام ٢٠٠٥. وأهم من ذلك بالنسبة إلى الأسد هو أنها وفّرت لدمشق متنفسًا دبلوماسيًا مهمًّا، عقب المحاولة التي قادتها الولايات المتحدة لعزل سورية بعد اغتيال الحريري. وظهرت هذه الفرصة مع زعيم، هو أردوغان، أصبح واحدًا من أكثر رجال الدولة شعبية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ومع دولة، هي تركيا، أبعدت نفسها بالأحرى عن الغرب والولايات المتحدة، عقب رفض أنقرة السماح للائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة باستخدام الأراضي التركية منطقة عبور للجنود في غزو العام ٢٠٠٣ للعراق، وخفضت من مستوى علاقاتها مع إسرائيل وأعربت عن المساندة القوية للفلسطينيين وحسنت علاقاتها مع إيران وغيرها من القوى الناشئة التي لا تتماشى مع نغمة واشنطن نفسها[٢]. وشكل ذلك انتصارًا لبشار في السياسة الخارجية.

(١) Randa Slim, ‘Where’s Syria’s business community?’, *Foreign Policy*, 8 August 2011, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/08/05/wheres_syrias_business_community

(٢) للمزيد عن تطور العلاقات التركية - الإيرانية راجع: Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky, ‘The rise and (future) fall of the Turkish-Iranian axis’, Foreign Policy Research Institute, 27 April 2011, available at: www.fpri.org/enotes/201104. lindenstrauss_guzansky.turkey_iran.html في ما يتعلّق بحادث أسطول غزة عام ٢٠١٠ الذي انتقدت فيه تركيا أفعال إسرائيل التي أدت إلى مقتل أتراك وغيرهم على متن السفينة المتوجهة إلى قطاع غزة لمساعدة الفلسطينيين، أعلن محرر صحيفة القدس العربي الفلسطيني وهو يتحسّر على الرد الفاتر من دول عربية كثيرة، أن رئيس الوزراء التركي «عربي أكثر من العرب». راجع المصدر السابق.

غير أن الانتفاضة السورية – وبالأصح ذهاب الحكومة السورية إلى الخيار العسكري ضد المتظاهرين – أدى إلى صدع في العلاقة. وبحلول خريف العام ٢٠١١ أخذ صديق بشار السابق في أنقرة يطالب الرئيس السوري بالتنحي. وأضحت النبرة عدائية تمامًا مع اشتداد العنف ومع تدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى تركيا. وربما أمل أردوغان، أكثر من أي زعيم آخر، في أن يتمكن الأسد من إعادة سفينة الدولة سريعًا إلى وضعها الصحيح وكبح الاحتجاجات سلمًا ليمكن الاستمرار في العلاقة الجيدة – تلك التي رعاها شخصيًّا – ومعها كل المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية. ولم يشأ أيضًا أن يوضع في الموقف الصعب الذي يدفعه إلى الاختيار بين البقاء مع بشار أو قطع العلاقات معه (مع أنه سرعان ما سيجد نفسه في هذا الموقع بالذات). وشرع المسؤولون الأتراك، بمن فيهم أردوغان، يطلقون منذ نيسان/أبريل ٢٠١١ الوعود بدفع الأسد إلى تطبيق الإصلاحات؛ وبحلول أيار/مايو، أخذ رئيس الوزراء التركي ينبّه سورية إلى وجوب وقف العنف وعدم تكرار ما حدث عام ١٩٨٢ في حماه.

استعادت سورية، في حزيران/يونيو ٢٠١١، جسر الشغور (على مقربة من الحدود التركية) من قوات المعارضة، فوصف أردوغان سلوك ماهر الأسد (الذي يُعتقد أنه قاد القوات السورية هناك) بـ«الوحشي واللاإنساني». وأغضب هذا المسؤولين السوريين الذين من الواضح أنهم تعودوا على الدعم التركي بلا إحراج[١]. ومضى أردوغان إلى إصدار بيان يدين العنف ويشير فيه إلى أنه سيدعم القرار الدولي ضد سورية. كذلك أعلن أردوغان في خطاب ألقاه، عقب فوز حزبه في الانتخابات النيابية، أن تركيا «ستصبح أكثر نشاطًا بكثير في القضايا الإقليمية والعالمية... وسنطالب، كما سبق أن فعلنا، بالحقوق في منطقتنا، بالعدالة، بحكم القانون، بالحرية والديمقراطية»[٢].

(١) Anthony Shadid, 'Syrian unrest stirs new fear of deeper sectarian divide', *New York-Times,* 13 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/14/world/middleeast/14syria.html?pagewanted=all

(٢) Gusten, 'Mandate for a new Turkish era; Erdogan boldly changestack with broad outreach to a region in turmoil', *International Herald Tribune*, 16 June 2011.

ربما هي اللحظة التي شرع فيها أردوغان في التشديد على سياسة خارجية مؤيدة للديمقراطية بدلًا من سياسة «صفر مشكلات»[١]. وذُكر أن الحكومة التركية سلّمت الأسد في تموز/يوليو رسالة صيغت بعبارات صارمة ترجوه فيها تطبيق الإصلاحات وطرد رجل النظام القوي ماهر الأسد[٢]. وهذا بالضبط نوع الأمور الذي من شأنه أن يثير حنق أركان الزعامة السورية، بمن فيها بشار. فهم لا يُحبون أن يُملى عليهم ما يجب أن يفعلوه – أو حتى أن يُوحى لهم ذلك، في قوة. وأثار هذا ما يشبه رد الفعل المتشنج خصوصًا أن السوريين ينظرون إلى أنفسهم وإلى بلادهم بأنهم نور هداية المنطقة، وليسوا الأخت غير الشقيقة للجارة الأقوى (على الرغم من أن سورية هي، في وضوح، الشريك الصغير في هذه العلاقة).

طالب الرئيس التركي عبدالله غول الحكومة السورية، في الأول من آب/أغسطس، بوقف العنف وتطبيق الإصلاحات، قائلًا إن استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين (عند ذاك الوقت في حماه) أصابه «بصدمة قوية». وأعلن أردوغان في السابع من آب/أغسطس أن «صبره أخذ ينفد» حيال الحكومة السورية، وقال إن الوضع في سورية يشكل أيضًا مسألة تركية داخلية، نظرًا الى الحدود المشتركة التي تمتد مسافة ٥٣٠ ميلًا[٣]. وأجرى وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو في التاسع من آب/أغسطس ست ساعات من المحادثات مع المسؤولين السوريين (بما في ذلك اجتماع استغرق ساعتين مع الأسد)، حث فيه دمشق، في قوة، على اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء العنف. وردّ الرئيس السوري بالإعلان (عبر وكالة «سانا» للأنباء) أن قواته لن تتقاعس عن ملاحقة المجموعات الإرهابية في سبيل صون استقرار البلاد

(١) Mark L. Haas, 'Turkey and the Arab Spring: Ideological promotion in a revolutionary era', in Haas and Lesch, *The Arab Spring.*

(٢) Meir Javedanfar, 'Iran and Turkey circle Syria', *The Diplomat*, 9 July 2011, available at:http://the-diplomat.com/2011/07/09/iran-and-turkey-circle-syria/

(٣) Khaled Yacoub Oweis, 'Assad: Syria won't stop fight against "terrorists" ', Reuters, 10 August 2011, available at: http://in.reuters.com/article/2011/08/09/idINIndia-58697320110809

وأمن المواطنين. لكن [سورية] مصممة أيضًا على مواصلة الإصلاحات... ومنفتحة على أي مساعدة تعرضها الدول الصديقة والشقيقة»[١]. وفي ١٥ آب/أغسطس، طالب أحمد داود أوغلو الحكومة السورية بإنهاء قمعها العنيف «على الفور ومن دون شروط أو أعذار... وإلا لن يبقى هناك ما نناقشه في شأن ما يجب اتخاذه من خطوات». وقال بعد ذلك بيومين:

يجب وقف سفك الدماء... ووقف العمليات العسكرية. فإذا تواصلت العمليات في سورية... وأصبحت مشكلة إقليمية، لا تستطيع تركيا بطبيعة الحال، أن تبقى مكتوفة. لا نريد تدخلًا أجنبيًا في سورية، لكننا لا نقبل ولن نقبل بأي عمليات ضد المدنيين.

وانتهى إلى القول إنه أبلغ الأسد أن هذه هي «كلمة تركيا الأخيرة» في شأن الوضع[٢].

وذهب الرئيس غول، في ٢٨ آب/أغسطس، إلى أبعد من ذلك: «بلغنا نقطة يكون قد فات الأوان فيها على أي شيء. فقدنا ثقتنا. ولم يعد هناك من مكان للأنظمة التوتاليتارية وحكومات الحزب الواحد. ومن الواضح أن على زعماء هذه البلدان اتخاذ المبادرة وإلا سيتم تغييرهم بالقوة»[٣]. وبحلول أواخر أيلول/سبتمبر، كان أردوغان انحاز ضد الأسد. وما لا شك فيه أن الزعيم التركي، الذي حاز القدر الكبير من الشعبية في الشرق الأوسط بعدما ساند المحتجين والمتمردين في تونس ومصر وليبيا، استنتج أنه لا يستطيع تعريض مكانته أو مكانة بلاده في المنطقة للخطر – المكانة التي جهد في بنائها على مر السنين – بالوقوف إلى جانب الأسد أكثر

---

(١) Khaled Yacoub Oweis, ‘Assad: Syria won’t stop fight against “terrorists” ’, Reuters, 10 August 2011, available at: http://in.reuters.com/article/2011/08/09/idINIndia-58697320110809

(٢) ‘Ahmet Davutoglu live blog’, Al-Jazeera Blogs, available at: http://blogs.aljazeera.com/liveblog/ahmet-davutoglu?page=1

(٣) ‘Middle East allies call for Syrian government to reform’, CNN.com, 29 August 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-08-29/world/turkey.syria_1_localcoordination-committees-syrian-revolution-government-of-syrian-president?_s=PM;WORLD

من ذلك، أو حتى أن يأمل في أن يتمكن الأسد في النهاية من رؤية الضوء. لقد سال الكثير من الدماء في سورية، وقضى الإجماع العام القوي في المنطقة في ذلك الوقت بأن على الأسد أن يرحل. أو على ما كتبه مارك هاس، أن:

السبب الرئيس في هذا التحول هو الإدراك أن السياسات الخارجية غير الأيديولوجية تضرّ بمصالح تركيا من خلال بعثرة قوتها الهادئة في أنحاء العالم الإسلامي. وتتمتع تركيا بالشعبية القصوى بسبب التزامها الديمقراطية والهوية الإسلامية. ومن شأن عدم مساندة الاحتجاجات توجيه ضربة كبرى إلى هذه الشعبية لأن ذلك سيبرهن على رياء تركيا وأنانيتها[١].

اجتمع أردوغان مع الرئيس أوباما في ٢٠ أيلول/سبتمبر على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، واتفق الزعيمان على أن واجب بلديهما «زيادة الضغط» على النظام السوري[٢]. وأعلن أردوغان في الأيام التي تلت، أن أنقرة قطعت كل علاقاتها واتصالاتها بسورية وتفكّر في فرض عقوبات. وأعلن أيضًا أن تركيا ستفرض حظرًا على السلاح إلى سورية وستعترض أي سفن تشحن الأسلحة إليها. ومن غير المفاجئ أن تصبح إيران أكثر انتقادًا لتركيا إلى حدّ لوم أردوغان على الاضطراب في سورية ووعده «بالعواقب» إذا لم يصطلح[٣]. وبالفعل، فإن «المحور» التركي ـ الإيراني الناشئ المزعوم لم يعمّر طويلًا[٤].

---

(١) Haas, ‘Turkey and the Arab Spring’

(٢) ‘Obama, Erdogan agree to “increase pressure” on Syrian regime’, Radio Free Europe/Radio Liberty, 21 September 2011, available at:www.rferl.org/articleprintview/ 24335058.html

(٣) Abdo, ‘How Iran keeps Assad in power in Syria’. وعلى ما أعلن المحلل الإيراني علي نادر فإن «المحافظين الإيرانيين... قلقون من أن تركيا تشكّل النموذج البديل من الجمهورية الإسلامية في المنطقة... وزعمت الحكومة الإيرانية أن الربيع العربي مستوحى من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩... وتطرح تركيا نفسها، في الأساس، نموذجًا [بديلًا] للشعوب العربية في المنطقة. وهو ما يتعارض مع المصالح الإيرانية». ورد ذلك في Haas, «Turkey and the Arab Spring».

(٤) قال عدد كبير من الباحثين أن الصدع التركي - الإيراني محتوم بسبب الكثير من الخلافات والمصالح المتضاربة بين البلدين، بيد أن قلة منهم رأت أن سورية ستشكل سبب الصدع. ومن جهة أخرى، قال كثيرون الأمر نفسه عن سورية وإيران ما إن بدأ ذلك التحالف يظهر في الثمانينيات، لكنه استمر جيلًا.

ستواصل تركيا، منذ خريف العام ٢٠١١ وما بعده، اتخاذ خطوات فاعلة، تقف عند حد التدخل العسكري، لإطاحة بشار الأسد. وواصلت، من بين أمور أخرى، تنظيم الضغط الدبلوماسي، واستضافت مجموعات المعارضة السورية وسمحت بوجود مناطق آمنة وقطاعات عمليات للمقاومة السورية المسلحة المعروفة بالجيش السوري الحر. وعادت العلاقة إلى نقطة البداية.

السعودية/قطر

بدأت المملكة العربية السعودية، على غرار البلدان الأخرى في اللائحة المناهضة للأسد، بمقاربة حذرة للتمرّد في سورية أملًا منها في أن يشرّع الرئيس السوري الإصلاحات اللازمة لوقف الاضطرابات، وانتظرت في الوقت نفسه (ربما على حذر) لرؤية طريقة تطوّر الأمور. ويصعب على الزعامة السعودية الظهور علنًا بمظهر الداعم للمحتجين، في وقت تراقب، في حذر، ظهور أي بوادر للاحتجاج في بلادها الأقل من ديمقراطية. وعمدت في ذلك الوقت بالفعل إلى ضخ مليارات الدولارات في الخدمات الاجتماعية وغير ذلك من المنافع للسكان السعوديين في ما وصفه الكثيرون بأنه بمثابة «رشوة وطنية». ودعمت الرياض أيضًا، في قوة، حليفتها في البحرين – الأقلية السنية التي تحكم دولة غالبيتها من الشيعة – في سحقها العنيف للاحتجاجات في المنامة. واهتمت الرياض، إضافة إلى ذلك، بالحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط – نظرًا إلى ما قد حل في الربيع العربي بأصدقائها في تونس والقاهرة والعاصمة اليمنية صنعاء – في جزء منه لمنع الإيرانيين من تحقيق أي مكسب من خلال اصطيادهم في المياه العكرة.

تدهورت العلاقات السعودية ـ السورية في شكل كبير، عقب اغتيال رفيق الحريري المقرّب من العائلة المالكة السعودية، عام ٢٠٠٥. وأمكن لمس حال العداء مع تطاير الشتائم في الاتجاهين بين دمشق والرياض ونشوب نوع من الحرب الباردة بين السعودية (مع حلفائها في لبنان) وسورية (مع حلفائها في لبنان إضافة

إلى إيران). كذلك اتهمت سورية السعوديين بتقديم الدعم المالي إلى السلفيين المناهضين للأسد في سورية نفسها وفي لبنان.

بيد أن العلاقة أخذت، بحلول العام ٢٠٠٨، تشهد تحسنًا ملحوظًا برز في اتفاق تقاسم السلطة في لبنان الذي رعته قطر وتم التفاوض عليه مباشرة مع سورية (ما يُسمى باتفاق الدوحة). وزار كل من الأسد والملك السعودي عبدالله أحدهما الآخر في بلده، وبدا أنهما اتفقا على عدم الاتفاق على بعض المسائل؛ واعتقدا، في مآل الأمر، أن من مصلحة الجميع العمل على منع لبنان من التفكك والسقوط في الفوضى الطائفية.

ولكن، ومع تزايد حدة العنف في سورية، وجد السعوديون (على غرار الأتراك)، في اضطراد، أن من غير الملائم الإبقاء على العلاقات الودية مع دمشق والتزام الصمت في موضوع ارتفاع عدد القتلى. وسيؤدي السعوديون دورًا أكبر من وراء الكواليس في حين يقف القطريون أكثر في الواجهة؛ ولكن، ما إن اتضح للرياض أن الأسد ربما لن يستمر، حتى اضطر الملك عبدالله إلى اتخاذ موقف ضد دمشق. وما إن بدا أن الأسد بات في الرمق الأخير، حتى أخذ السعوديون (وغيرهم) في التركيز على الفوائد الممكنة ومن باب أولى تقليص النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. وأصدر مجلس التعاون الخليجي، مطلع آب/أغسطس، بيانًا مشتركًا يدين العنف في سورية والاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه القوات السورية. وأصبح الملك عبدالله، في ٨ آب/أغسطس، أول رئيس دولة عربية يدين صراحة تصرفات الحكومة السورية عندما حذّر الأسد من أن سورية «ستنزلق إلى أعماق الاضطراب والخسارة» إذا لم تطبق الإصلاحات الجدية. ودعا الأسد شخصيًا إلى وقف «آلة القتل». وعمدت عندذاك السعودية، وكذلك الكويت والبحرين، إلى سحب سفرائها من دمشق[1].

تؤدي قطر في هذا كله – وكذلك أميرها الكاريزماتي الشيخ حمد بن خليفة آل

(١) Oweis, 'Assad says Syria won't stop fight against terrorists'.

ثاني – دورًا مثيرًا جدًا للاهتمام. وتميزت العلاقات القطرية ـ السورية، على غرار الأتراك والسعوديين، بالود الكبير، وكانت علاقة منتجة في الدوائر الدبلوماسية في الشرق الأوسط في السنوات التي سبقت الربيع العربي، وقامت قطر باستثمارات ضخمة في الاقتصاد السوري. وكثيرًا ما أشير بالفعل إلى أن القطريين تولوا (والأتراك) إلى حد كبير، مع تراجع النفوذ الدبلوماسي الأميركي عقب الورطة العراقية، ملء الفراغ الدبلوماسي في المنطقة. وتحوّلت قوة قطر الهادئة، مع وجود قناة الجزيرة الفضائية الإخبارية في الدوحة، إلى قوة يُحسب لها حساب: فمن يعترض قطر ذنبه على جنبه، لأنه قد يجد نفسه فجأة على حد سكين تقارير الجزيرة وإذاعاتها (على الرغم من مزاعم الحكومة القطرية أنها لا تمارس ضغطًا على الجزيرة لتوجيه المواضيع في اتجاه السياسة القطرية). غير أن الحكومة السورية طردت موظفي الجزيرة من البلاد في وقت مبكر من الانتفاضة، بعدما اتهمت القناة الإخبارية بالتغطية المنحازة. وبما أن قطر تستضيف قاعدة جوية أميركية ضخمة، سارعت الحكومة السورية إلى وصف القطريين بخدام المصالح الأميركية والإسرائيلية[1].

تبنت قطر، منذ وقت مبكر، دورًا نشطًا جدًا وعامًّا في الربيع العربي. أدّت دورًا مباشرًا في دعم المتمردين الليبيين الذين حاربوا لإطاحة معمر القذافي، وفي تمويل المعارضة الليبية وتسليحها وتدريبها. وساندت الدوحة، خصوصًا، الجماعات الإسلامية من بين عناصر المعارضة في تونس ومصر وليبيا وغيرها. وبلغ ذلك حدًّا أعرب فيه الكثيرون في الغرب وفي الشرق الأوسط عن قلقهم من أن القطريين يسهلون (عن قصد أو عن غير قصد) صعود الإسلام السني الراديكالي بحسب الخط الوهابي، وهو خط الإسلام السني المتشدد السعودي الذي تستوحي منه قطر. ويزعم آخرون أن قطر مهتمة أكثر ما يكون بتوسيع نفوذها، وعمدت وحسب

(١) Anthony Shadid, 'Qatar wields an outsize influence in Arab politics', *New York Times,* 14 November 2011, www.nytimes.com/2011/11/15/world/middleeast/qatar-pressesdecisive-shift-in-arab-politics.html?pagewanted=all

إلى الاعتراف بتنامي قوة المجموعات الإسلامية، عقب الربيع العربي. وكما لاحظ أحد الباحثين، فإن «قطر دولة من دون أيديولوجية. يدركون أن الإسلاميين يشكلون القوة الجديدة في العالم العربي. ومن شأن هذا التحالف وضع أساس قاعدة النفوذ في المنطقة»[1].

تصعب الإشارة إلى توقيت هذا الانهيار في العلاقات القطرية ـ السورية وسبب حدوثه. وقعت مشكلات واضحة حتى قبل الربيع العربي تتعلق في معظمها بمسألة إيران، إذ شرع الشيخ حمد في تولي دور بارز في العالم العربي مناهض لإيران. وسُجّل بعض من خيبة الأمل حيال الأسد مع اشتداد القمع السوري، وربما غضب – على الطريقة التركية – من عدم استماع دمشق إلى النصيحة من قطر. أضف إلى ذلك أن قطر لم يعد في وسعها، شأنها في ذلك شأن السعودية وحماس، الاستمرار في دعم نظام يُنظر إليه على أنه يقتل محتجين أبرياء معظمهم من المسلمين السنة. وشرعت قطر (التي ربما أدركت النتيجة قبل معظم الآخرين)، في أداء دور قيادي أكبر حتى في الهجوم الدبلوماسي على دمشق، وبخاصة في الجامعة العربية، شأنها في ذلك شأن جميع من في الخط المناهض للأسد، بعد تصاعد العنف في سورية واتضاح أن الأسد بات عليه أن يرحل؛ وبالفعل استدعت الدوحة في ١٧ تموز/يوليو – قبل أي دولة عربية أخرى – سفيرها في سورية وأغلقت سفارتها في دمشق.

ترى الحكومة السورية، في وضوح، أن السعودية وقطر وراء الضغط الإقليمي المتزايد على دمشق. وردّ مسؤول سوري رفيع التقيته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في أوروبا بالتالي عندما سألته ما الذي يود قوله للرئيس أوباما أو لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون: «أزيحوا السعوديين والقطريين عن ظهورنا»!

(١) Anthony Shadid, 'Qatar wields an outsize influence in Arab politics', *New York Times,* 14 November 2011, www.nytimes.com/2011/11/15/world/middleeast/qatar-pressesdecisive-shift-in-arab-politics.html?pagewanted=all. يسمي عدد من الإسلاميين السنة البارزين قطر «الديار»، إذ لديهم مسكن فيها، مثل رجل الدين السني النافذ الشيخ يوسف القرضاوي، والإسلامي الليبي البارز علي الصلابي، ومسؤول حماس خالد مشعل؛ وسرت تكهنات أيضًا أن الطالبان قد يفتحون مكتبًا لهم في الدوحة.

إسرائيل

اعتصمت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في إسرائيل، في شكل كبير، بالصمت في ما يتعلق بالوضع في سورية. ويوجد أساسًا سببان لذلك: الأول إمكان أن يُستخدم كل ما قد تقوله الحكومة رسميًّا، في الدول العربية المضطربة بطريقة معاكسة للمصالح الإسرائيلية. والسبب الثاني هو أن إسرائيل انتظرت لرؤية ما الذي ستتمخض عنه التغييرات الإقليمية في الشرق الأوسط قبل أن تقوم بأي رد نهائي.

دار، منذ بدء الانتفاضة السورية، جدل بين المسؤولين الإسرائيليين يتعلّق بنتيجتها الفضلى – مع المعرفة التامة بأنهم لا يسعهم (ولن يفعلوا) الكثير للتأثير في النتيجة. فهناك من يعتقدون أن وجود «الشيطان الذي تعرفه» في دمشق أفضل من المجهول، أو من الأسوأ المتمثل في عدم الاستقرار وفي حرب أهلية على حدود إسرائيل يمكن أن تتحول نزاعًا عربيًّا ـ إسرائيليًّا. وشعر الإسرائيليون بالقلق، في حال الفوضى في سورية، على مصير ترسانة سورية الكبرى من صواريخ سكود، وأنظمة صواريخ أرض ـ جو المتطورة إضافة إلى الأسلحة الكيميائية. فبشار، على الرغم من خطبه النارية المرحلية المناهضة لإسرائيل، تروَّى كثيرًا في رده على أعمال إسرائيلية مثل قصفها عام ٢٠٠٧ ما تشتبه في أنه مفاعل نووي في سورية، أو اغتيالها عام ٢٠٠٨، في قلب دمشق العقل المدبّر الشهير في حزب الله عماد مغنية (شك الناس في أن مهاجميه من الإسرائيليين على الرغم من أنهم غير معروفين). ثم إن سورية، في ظل بشار الأسد، انخرطت عام ٢٠٠٨ في محادثات سلام مع إسرائيل (برعاية تركية)، وبحسب معظم التقارير أوشكت هذه المحادثات جدًّا الوصول إلى اتفاق. وبعبارات أخرى، فإن بشار حافظ على خيار سورية الاستراتيجي بالسلام مع إسرائيل الذي اتخذه والده في خلال عملية السلام في مدريد في عقد التسعينات. فالأسد قابل للتوقّع في شرق أوسط أخذ يصبح أكثر تقلّبًا. أضف إلى ذلك أن الحكومة السورية التالية – أعلمانية كانت أم إسلامية – حتى مع سقوط الأسد، يمكن أن تكون أشد قسوة في العداء لإسرائيل وأكثر تقلّبًا (وما عليكم إلا النظر إلى

ما حدث في مصر بعد سقوط مبارك!)، ولا يمكن الركون إليها لقطع علاقات سورية مع حزب الله وحماس وإيران.

وهناك، من جهة أخرى، من رأوا منذ البداية في سقوط الأسد مكسبًا صافيًا لإسرائيل لجهة أنه سيُضر مباشرة بإيران وحزب الله وحماس. وحتى لو لم يُطَح الأسد على المدى القصير، فإن قاعدة قوته ستضعف تلقائيًّا في شدة، وسورية الضعيفة أمر جيّد ولا بد بالنسبة إلى إسرائيل. وربما هذه أفضل نتيجة على الإطلاق للإسرائيليين. فإما أن الأسد لن يأتي إلى طاولة المفاوضات في شأن الجولان، وهو في هذا الموقف الضعيف (الأمر الذي يعدُّه ائتلاف يمين الوسط في إسرائيل أمرًا جيدًا)، وإما أن يفعل ذلك بدافع من اليأس (ولكن بورقة ضعيفة جدًّا تُمكّن إسرائيل من فرض شروطها في أي اتفاق). وبغض النظر عن هذا، شكّلت التأثيرات المؤذية في حزب الله وإيران، الأهمية الأولى.

من المثير للاهتمام، على الرغم من أن الأسد وغيره من المسؤولين السياسيين جنحوا دومًا إلى فكرة أن الانتفاضة هي مؤامرة إسرائيلية، أن إسرائيل كانت البلد الأهدأ في البداية بل ونُصح لها بالامتناع عن أي عمل متسرّع حيال النظام السوري. وخاف الإسرائيليون، أكثر ما يكون في ذلك الوقت، من أن يشرع الأسد في أعمال عداء ضد إسرائيل مباشرة، أو من خلال حزب الله، لصرف الأنظار عن مشكلاته الداخلية – وهو خوف تمثل بخرق الفلسطينيين الحدود في الجولان في أيار/مايو وحزيران/يونيو (راجع ما سبق). ولكن مرة أخرى، وعلى غرار زعماء بلدان أخرى، أصبح المسؤولون الإسرائيليون، مع تصاعد العنف، أكثر انتقادًا للأسد، وبخاصة بعدما اصطف معظم العالم العربي والمجتمع الدولي ضده – وربما بعدما أصبح الوضع في سورية مجرّد بديل من المشاعر حيال إيران ومع انتقال النقاش في إسرائيل إلى مسألة هل يجب مهاجمة إيران أو لا. ودعا الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، في مؤتمر صحافي في ٢٦ تموز/يوليو، الرئيس الأسد إلى التنحي. وبدأ، نهاية خريف العام ٢٠١١، تسريب معلومات إلى الصحافة أن وزير الدفاع إيهود باراك وغيره من

المسؤولين الإسرائيليين العسكريين والمدنيين يتوقعون أن الأسد لن يتمكن من البقاء طويلًا في السلطة. وكاد الأمر يبدو أشبه بالرهانات المكتبية على الموعد الدقيق لسقوط الأسد.

الولايات المتحدة (والاتحاد الأوروبي)

سادت الخصومة العلاقات الأميركية ـ السورية طوال مدة وجود بشار الأسد في السلطة، كما أشير إلى ذلك في فصول سابقة. صحيح أن هذه العلاقة أضحت أقل توترًا في السنة الأخيرة من إدارة بوش، إلا أن وصول الرئيس باراك أوباما إلى السلطة بشّر بفرصة واضحة لتحسين الأمور. وتابعت إدارة أوباما حوارًا رفيع المستوى مع سورية بالتوافق مع انخراطها، عمومًا، في سياسة خارجية ترتكز على الدبلوماسية بدلًا من العمل العسكري. حتى إن احتمال التفاهم مع إيران شكّل جزءًا من المعادلة الجديدة. وألقى أوباما، عام ٢٠٠٩ في القاهرة، خطابًا شكّل نقطة تحوّل أنبأت بعلاقة أفضل بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وأُعلن، بعيد ذلك، أن الولايات المتحدة ستعيد سفيرها إلى دمشق (المركز الشاغر منذ اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥). ورُشّح روبرت فورد، الدبلوماسي الخبير بالشرق الأوسط، إلى هذا المنصب مطلع العام ٢٠١٠، إلّا أن المعارضة الجمهورية في مجلس الشيوخ لم تسمح له بتولي منصبه في النهاية إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (بعدما قام الرئيس أوباما «بتعيين (المجلس) في خلال عطلة»).

لم يساعد النظام السوري إدارة أوباما كثيرًا. وواصل سياسته الخارجية المتّبعة المعتمدة على التروي في الرهانات، واستمر في اللعب على جانبي السياج، موفّرًا للمعرقلين في واشنطن فرصة فضفاضة للتعبير عن معارضتهم أي تحسين في العلاقة. بيد أن الفشل في تثبيت فورد عام ٢٠١٠ أشار إلى أن هناك أيضًا عوائق في واشنطن تتمثل، خصوصًا، بالكونغرس الحزبي الذي رفض فيه معظم الجمهوريين مقاربة أوباما «الأكثر طراوة» للسياسة الخارجية. واستمروا – ومعهم عدد من الديمقراطيين – في

معارضة رفع مستوى الاتصال بين واشنطن ودمشق من خلال إعادة السفير. فسورية بقيت بالنسبة إليهم دولة راعية للإرهاب يقودها حاكم متشبّث بالسلطة. وهذا هو السبب الذي دفع بمجلس الشيوخ إلى وقف تثبيت فورد. ووُجدت، إضافة إلى ذلك، طائفة من العقوبات على سورية ومن القرارات الدولية المتعلقة بها أدت إلى تعقيد أي محاولة لإقامة حوار جدي. وأمكن، إلى حد كبير، تلمّس الجمود المعادي لسورية المتبقي في واشنطن منذ أيام بوش.

وبقي، على الرغم من ذلك، أمل في إدارة أوباما في ما يتعلّق بسورية وبرئيسها خصوصًا. وبالتالي، جاء رد الفعل الأميركي الأولي على الانتفاضة في سورية خافتًا وحذرًا على غرار كل طرف معني آخر تقريبًا. بدا كأن ثمة توقّعًا – هو، في نظرة إلى الوراء، نوع من التفكير الرغبي – بقيام بشار بـ«الأمر الصائب» والانخراط في إصلاح جدي يحبط الاحتجاجات. ولم ترغب الولايات المتحدة في البداية، على غرار كل ما عداها تقريبًا، في أن ترى اضطرابًا يؤدي إلى انهيار السلطة المركزية. فقد سبق، في شكل نسبي، احتواء الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن في داخل حدود كل من هذه البلدان، لكن ثمة أسبابًا كثيرة للاعتقاد أن الأمر لن يحدث مع الربيع العربي في سورية. ووافقت دول الاتحاد الأوروبي عمومًا على هذا التقويم والمقاربة، وحذت في شكل أساسي حذو واشنطن.

أصدرت إدارة أوباما في ٢٥ آذار/مارس بيانًا شديد اللهجة تدين فيه «القمع الوحشي» السوري للتظاهرات، فيما حثت وزارة الخارجية دمشق على قرن القول بالفعل بالنسبة إلى الإصلاح، ومحاسبة من انخرطوا في عملية القمع العنيفة. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن الولايات المتحدة طلبت من الحكومة السورية «ممارسة ضبط النفس واحترام حقوق الشعب»[1]. وبدا أن هناك جهدًا مشتركًا للضغط على الحكومة السورية، مع الامتناع عن توجيه الانتقاد الصريح إلى

(١) 'Syria unrest: Government pledges political reforms', BBC News, 25 March 2011, available at: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12853634

بشار. وفرّقت الإدارة، في وضوح، بين الوضع في سورية والوضع في ليبيا: فمن الواضح أن واشنطن لم ترد أن تعطي أي مؤشرات إلى أنها تفكر في العمل العسكري ضد سورية، في وقت تسحب هي قواتها من العراق وتنخرط في دعم حلف شمال الاطلسي في مساندته المتمردين الليبيين.

أخذت أمور كثيرة تطرأ في الشرق الأوسط، من المنظور الأميركي، واندفعت إدارة أوباما للرد على التعاقب السريع للأحداث طوال الأشهر القليلة الماضية. وآخر ما أرادت رؤيته هو أي أمر يمكن أن يؤدي إلى انهيار سورية. وبناء على هذا، أعلنت وزيرة الخارجية كلينتون في ٢٧ آذار/مارس أن الولايات المتحدة لن تتدخل في النزاع الداخلي في سورية كما فعلت في ليبيا. وأشارت كلينتون إلى أن الحال في ليبيا قوبلت بإدانة دولية ودعوة من الجامعة العربية إلى التحرك وقرار من مجلس الأمن الدولي، في حين «لن تحدث» هذه الأمور في حال سورية، ويعود جزء من ذلك إلى أن أعضاء في الكونغرس من الحزبين يرون في الأسد «مُصلحًا»[1]. وتابعت تقول:

ما حدث هناك في الأسابيع القليلة الماضية يصيب بالقلق الشديد، لكن ثمة فارقًا بين إرسال الطائرات والشروع في مهاجمة مدن وقصفها [في ليبيا] وأفعال الشرطة التي تجاوزت، صراحةً، استخدام القوة الذي يريد أي منا أن يراه [في سورية]... فكل من هذه الأوضاع [في أنحاء المنطقة] فريد من نوعه[2].

أخذ الرد الأميركي في التشدد بحلول نهاية نيسان/أبريل. وفي بيان صدر في ٢٣ نيسان/أبريل دان استخدام القوة ضد المتظاهرين المناوئين للحكومة، قال أوباما إن على النظام السوري أن «يوقف على الفور» استخدامه «المفرط» للعنف. واتهم

(١) Nicole Gaouette and Gopal Ratnam, 'Clinton says US won't intervene in Syria, seesprogress in Libya fight', Bloomberg News, 28 March 2011, available at: www.bloomberg.com/news/print/2011-03-27/u-s-won-t-intervene-in-syria-unrest-clinton-sayson-cbs.html

(٢) المصدر السابق.

الأسد باختيار «طريق القمع» و«بطلبه المساعدة الإيرانية لقمع المواطنين السوريين من خلال التكتيكات الوحشية نفسها التي سبق لحلفائه الإيرانيين أن استخدموها». وأشار، للمرة الأولى، إلى أن إدارته تدرس إمكان فرض عقوبات على دمشق[1].

أُعلنت في ٢٩ نيسان/أبريل مجموعة جديدة من العقوبات الأميركية والأوروبية على سورية. ووقع أوباما المرسوم التنفيذي الرقم ١٣٥٧٢ الذي يفرض عقوبات على مسؤولين سوريين وكيانات مرتبطة بالحكومة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن العنف ضد المدنيين. وتضمنت العقوبات تجميد أرصدة وحظر السفر والقيام بالأعمال، على كل من يرد ذكره في اللائحة التي تضمنت اسم ماهر الأسد وعاطف نجيب (الرئيس السابق لمديرية الأمن السياسي في درعا) وعلي مملوك (رئيس المديرية العامة للاستخبارات) إضافة إلى لواء القدس في الحرس الثوري الإيراني الذي يُشتبه في أنه يمد يد العون في عملية القمع السورية. وسحبت العقوبات كذلك تراخيص كثيرة منحتها الحكومة الأميركية لتصدير تجهيزات إلى سورية، وبخاصة الطائرات وقطعها، يحتاجها النظام في شكل يائس (وهي قيود رُفعت من قانون محاسبة سورية بداية عهد إدارة أوباما). وعلّق مسؤول أميركي على العقوبات، وقال إن ما من عضو في القيادة السورية «في منأى» عن المحاسبة، وإن «بشار موجود، في قوة، على شاشة رادارنا وسرعان ما سيصبح التالي في حال استمرار هذا الوضع»[2]. وأصدرت وزارة الخارجية بعد ذلك بأيام قليلة تحذيرات متعلّقة بالسفر تنصح فيها للرعايا الأميركيين في سورية بالمغادرة فورًا، فيما لا تزال وسائل النقل التجارية متوافرة.

(١) Bill Spindle, Nour Malas and Farnaz Fassihi, 'Protests explode across Syria', *Wall Street Journal*, 23 April 2011, available at: http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703521304576278491441761116.html

(٢) Mark Hosenball and Matt Spetalnick, 'US slaps new sanctions on Syria over crackdown', Reuters, 29 April 2011, available at:www.reuters.com/article/2011/04/29/us-syria-usa-sanctions-idUSTRE73S4PP20110429

في التاسع من أيار/مايو، أعلنت بثينة شعبان أن الحكومة تمتلك اليد الطولى في مواجهة الاحتجاجات، لتصف، من ثم، الخطاب الأميركي الذي يزداد قساوة والعقوبات بأنها «ليست على هذا القدر من السوء» ويمكن التعامل معها: «إنه سلاح استُخدم مرّات كثيرة ضدّنا. وما إن يستتب الأمن حتى يمكن تدبير كل شيء. فلن نستمر في عيش هذه الأزمة إلى الأبد»[1].

وعلى الرغم من أن هيلاري كلينتون لم تبلغ حد دعوة الأسد إلى التنحي (كما حث الكثيرون إدارة أوباما على القيام به، على غرار ما فعلت سابقًا مع الرئيس المصري حسني مبارك)، فقد علّقت في ١٣ أيار/مايو بالقول: «لن يضمن مستقبل سورية إلا حكومة تشكّل انعكاسًا لإرادة الشعب كله وتحمي رفاهيته»[2].

في ١٨ أيار/مايو، ومع استمرار العنف الذي أدى إلى مقتل نحو ٧٠٠ شخص في سورية، اتخذت الإدارة الأميركية الخطوة الإضافية القاضية بإضافة اسم الرئيس الأسد إلى لائحة من فُرضت عليهم العقوبات بسبب انتهاكاتهم لحقوق الانسان، إلى جانب نائب الرئيس (فاروق الشرع) ورئيس الوزراء ووزيري الدفاع والداخلية ورئيس الاستخبارات العسكرية ومدير فرع الأمن السياسي. وقد صدرت العقوبات عن وزارة الخزانة التي جمدت كل أرصدة المسؤولين السوريين في الولايات المتحدة أو في أي منطقة خاضعة للسلطة القضائية الأميركية، وحظرت على الشركات والأفراد التعامل معهم. وجاءت العقوبات رمزية إلى حد كبير، ولم تأتِ أهمية إضافة الأسد إلى اللائحة في ما يمكن القيام به ضده راهنًا، بقدر ما تدل إلى ماهية الإجراءات الإضافية التي قد تُتَّخذ مستقبلًا، على ما أشار إليه أحد مسؤولي الإدارة:

تبعث هذه الإجراءات برسالة واضحة إلى الأسد وإلى القيادة السورية والداخلين في لعبة النظام بأنهم سيُحاسبون على العنف المستمر والقمع في سورية. وعلى

(١) Anthony Shadid, 'Syria proclaims it now has upper hand over uprising', *New YorkTimes*, 9 May 2011, available at:www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html

(٢) Liz Sly, 'Blooms of Arab Spring fading', *Washington Post*, 13 May 2011, p. A1.

الرئيس الأسد ونظامه أن يضعا على الفور حدًّا لاستخدام العنف واستجابة دعوات الشعب السوري المطالِبة بحكومة أكثر تمثيلًا وبسلوك طريق الإصلاح الديمقراطي المعبّر[1].

حذا الاتحاد الأوروبي هذا الحذو في نيسان/أبريل وأيار/مايو، فارضًا العقوبات على الأشخاص والمؤسسات الحكومية، ثم فرض في ٢٣ أيار/مايو عقوبات على بشار الأسد نفسه. ومرّة أخرى، لم يطالب أحد بعد بشار بالتنحي، أملًا في أن تقنعه العقوبات بتطبيق الإصلاح وبإعادة الجنود إلى ثكنهم. وأُمل أيضًا في أن تؤدي العقوبات المتزايدة على النظام ربما إلى تصدعات في الحلقة الحاكمة تفرض عليها القيام بالتنازلات الضرورية، بل وربما التخلص من بعض الشخصيات البغيضة، مثل ماهر الأسد.

أعلنت كلينتون في الأول من حزيران/يونيو: «أمام الرئيس الأسد خيار، وكل يوم يمر سيؤدي إلى اتخاذ الخيار في شكل افتراضي. وهو لم يطالب بوضع حد للعنف ضد شعبه، ولم ينخرط جديًّا في أي شكل من أشكال الإصلاح»[2]. وأخذ الضغط على الأسد يزداد، بالتأكيد، لكن الولايات المتحدة تركت له منفذًا. وواصل مسؤولو الإدارة التكرار عبر الراديو والتلفزيون أن كل وضع في الشرق الأوسط يختلف عن الآخر ويجب معالجته بالاستقلال عن الآخر. ولكن عند هذا الحد، أخذت ترتفع أصوات أجواق أعضاء الكونغرس والمثقفين في واشنطن تحت إدارة أوباما على سد هذا المنفذ، مشيرة إلى تضارب تحركات الإدارة في خلال الربيع العربي. والنموذج على الإحباط المتزايد هو هذا التعليق المؤثر لروبرت فيسك في بيروت:

(١) Arshad Mohammed and Andrew Quinn, 'US slaps sanctions on Syrian president, topaides', Reuters, 18 May 2011, available at:www.reuters.com/article/2011/05/18/us-syria-usa-idUS-TRE74H4XX20110518

(٢) 'Syria's opposition dismisses amnesty gesture', Al-Jazeera, 1 June 2011, available at: www.al-jazeera.com/news/middleeast/2011/06/20116153830904339.html

من الصحيح أن إخفاق أوباما في دعم الثورات العربية إلا بعد انتهائها، أفقد الولايات المتحدة ما تبقى لها من صدقية في المنطقة. فقد صمت أوباما لدى إطاحة بن علي، ولم ينضم إلى كورس الازدراء بمبارك إلا قبل يومين على رحيله، ودان النظام السوري – الذي قتل من أبناء شعبه أكثر مما قتلته أي سلالة أخرى في هذا «الربيع» العربي باستثناء القذافي المنفّر – لكنه أوضح أنه سيسعد لرؤية الأسد وقد نجا، وحرّك قبضته الضعيفة ضد القسوة البحرينية الهزيلة، لكنه التزم الصمت المطبق والمذهل حيال السعودية. وجثا على ركبتيه أمام إسرائيل. وهل من عجب بعد ذلك أن يدير العرب ظهورهم إلى أميركا، ليس من باب الاستياء أو الغضب، ولا بالتهديدات أو بالعنف، بل في ازدراء؟ فقد بات العرب الآن ورفاقهم المسلمون في الشرق الأوسط هم الذين يتخذون القرارات بأنفسهم[1].

استمرت العلاقات بين سورية والولايات المتحدة في التدهور مع بلوغ عدد القتلى في سورية الألفين نهاية تموز/يوليو، بحسب منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقالت الحكومة السورية أن «العصابات المسلحة» قتلت أكثر من خمسمئة من جنودها وعناصر أمنها. وزار السفير الأميركي في سورية روبرت فورد ونظيره الفرنسي إريك شوفالييه في ٨ تموز/يوليو حماه، المدينة التي تحاصرها القوات السورية. التقى السفيران قادة المعارضة وشهدا على تظاهرات سلمية ميدانيًا. وكانت خطوات فورد، في الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب، توصف على أنها عمل شجاع استجلب الانتباه إلى مشكلة المحتجين، وربما حال ذلك دون ما توقعه البعض: مجزرة أخرى شبيهة بتلك التي ارتُكبت عام ١٩٨٢ في حماه. ووضعت الولايات المتحدة (وفرنسا)، بحسب ما قالته وزارة الخارجية، في مصاف من يقاتلون في سبيل الديمقراطية.

(١) Robert Fisk, 'Who cares in the Middle East what Obama says?', *Independent*, 30 May 2011, available at: http://independent.co.uk/opinion/commentators/fisk/who-cares-in-the-middle-east-what-obama-says-2290761.html

استشاطت الحكومة السورية غضبًا واستدعت وزارة الخارجية السفيرين لتتهمهما بالتدخل في الشؤون السورية الداخلية. وربما كانت أيضًا للأمر برمّته زاوية سياسية محلّية: فقد زاد الكونغرس في انتقاداته للسياسة الأميركية في شأن سورية ودعا إلى سحب السفير الأميركي. والكثيرون من أعضاء الكونغرس هؤلاء هم الذين رفضوا تثبيت فورد عام ٢٠١٠. أما حجة الإدارة لإبقاء فورد في دمشق فهي أنه سيتمكن من البقاء على اتصال بالمعارضة والإبقاء على الضغط على النظام وربما أيضًا المساعدة حتى في استمالة بعض أركانه المهمين عبر الاتصالات التي تتم على الأرض. أدت التغطية الإيجابية التي حصل عليها فورد في الصحافة العالمية إلى تراجع كبير لضغط الكونغرس عليه. وفي أي حال سيعمد مجلس الشيوخ في النهاية إلى تثبيت فورد – بالإجماع – في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

استدعت وزارة الخارجية الأميركية في الوقت نفسه السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى «للإعراب عن عدد من مخاوفنا عما يُحكى عن نشاطات بعض أعضاء السفارة السورية في الولايات المتحدة»[1]. بدا، بحسب مسؤولين أميركيين، أن عناصر من السفارة يراقبون مهاجرين سوريين يشاركون في تظاهرات سلمية مناهضة للأسد في الولايات المتحدة. وساد الخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعريض أفراد عائلاتهم الموجودين في سورية للخطر – أو أقلّه تعرّضهم للتهديد. وتحدّثت تقارير أيضًا عن تعرّض متاجر يملكها مهاجرون سوريون مناهضون للأسد للتخريب؛ وحامت الشبهات حول مهاجرين موالين للأسد.

بعد وقت قصير على زيارة فورد لحماه، قام المئات من الموالين للنظام بمسيرات، أيامًا متواصلة، إلى السفارتين الأميركية والفرنسية في دمشق. تسلّق المتظاهرون أسوار السفارة الأميركية وألحقوا بها أضرارًا جسيمة، ولكن لم يُصب أي من عناصر السفارة

(١) 'Activists at Syrian "national dialogue" call for end to violence', CNN.com, 10 July 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-07-10/world/syria.unrest_1_syrian-peoplesyrian-activists-president-bashar?_s=PM:WORLD

بأذى. وسارت مجموعة أخرى من السوريين إلى منزل السفير الأميركي في دمشق على بعد كتلتي أبنية من السفارة. وتسلقوا هناك أيضًا الأسوار وحطموا الزجاج بالحجارة واستخدموا الطلاء بالمرذاذ. وأيضًا لم يصب أحد بأذى. وهذا تصرّف نموذجي للحكومة السورية عندما تريد أن توصل رسالة ما – أو، في هذه الحال، تحذيرًا ما. والمتظاهرون غالبًا ما ينضم إليهم موظفون حكوميون وعناصر أمنية بلباس مدني يتم نقلهم بالباصات إلى الموقع المستهدف ويشاركون بالمسيرات.

ردّت وزيرة الخارجية كلينتون، في قوة في ١١ تموز/يوليو، وبلغت أقرب ما سبق أن بلغته إدارة أوباما في مطالبة الأسد بالتنحي. وحملت، في شدة، على السلطات السورية لعدم توفير الحماية اللازمة للسفارتين في دمشق، وأعربت عن اعتقادها أن الأسد «فقد شرعيته. وأخفق في تحقيق ما أطلقه من وعود». وتوجّهت إلى منتقدي سياسة الإدارة الخارجية حيال سورية الحرصاء على الإشارة إلى الموقف الأميركي الأكثر فاعلية الذي اعتمد في ليبيا، وتابعت تقول:

إذا اعتقد أحد، حتى الرئيس الأسد، أن الولايات المتحدة تأمل سرًّا في أن يخرج النظام من هذه الاضطرابات لمواصلة أدائه العسكري، فهو مخطئ. فالرئيس الأسد ليس شخصًا لا يمكن الاستغناء عنه ولم يبقَ لنا على الإطلاق ما نستثمره في بقائه في السلطة[1].

عزّز الرئيس أوباما هذا الخط الأميركي الأكثر تشددًا بقوله لبرنامج الأخبار المسائية على سي.بي.أس. في وقت لاحق من ١١ تموز/يوليو: «تشاهدون الرئيس الأسد وهو يفقد شرعيته في نظر شعبه. لقد فوّت الفرصة تلو الفرصة، لتقديم روزنامة إصلاحات حقيقية. لذلك نعمل على المستوى الدولي للتأكد من الإبقاء على الضغط

(١) 'Syria's Assad "is not indispensable", Clinton says', Reuters, 11 July 2011, available at: www.reuters.com/article/2011/07/11/syria-usa-clinton-idUSWEN523220110711

المستمر»[1]. وأعقب مسؤول كبير في البيت الأبيض تعليقات الرئيس بالقول: بما أن الأسد «لم يُظهر على الإطلاق أي اهتمام بالإصلاح، تبخّر معه منطق التمسك به».

نددت الحكومة السورية بملاحظات كلينتون عبر وكالة الأنباء الرسمية، سانا التي كتبت:

تدين سورية، في شدة، بيانات وزيرة الخارجية الأميركية... فملاحظاتها استفزازية وتهدف إلى الإبقاء على التوتر الداخلي. وليست هذه البيانات إلا برهانًا آخر على التدخل الأميركي الفاضح في الشؤون السورية الداخلية. ولا تستند شرعية القيادة السورية إلى الولايات المتحدة أو غيرها، بل تنبع من إرادة الشعب السوري[2].

وإليكم بالتحديد السبب الذي دفع إدارة أوباما إلى التروي، حتى الآن، في الخطاب المتعلّق بالأسد: لم تشأ أن تدخل في اللعبة الخطابية التي تسوّق لها الحكومة السورية ومفادها أن الاضطراب ناتج عن التدخل الخارجي. وبالتالي كان من المتوقع أن تحاول الحكومة السورية ربط ملاحظات كلينتون بهذا الخطاب؛ ولكن مع حصيلة القتلى المتصاعدة عند هذا الحد ومع الأفعال الموجهة ضد السفارة الأميركية لم يعد يحدو مسؤولي الإدارة أيُّ أمل حقيقي بالأسد، إذ إنهم عمدوا إلى طي الصفحة من كل الجوانب[3].

اضطرت الإدارة إلى الحذر من عدم حشر نفسها في الزاوية، بسبب التأثير

(١) Mark Landler and David E. Sanger, 'White House, in shift, turns against Syria leader',*New York Times,* 12 July 2011, available at:www.nytimes.com/2011/07/13/world/ middleeast/13policy.html

(٢) 'Syria condemns US "provocation" amid riot row', Al-Jazeera, 12 July 2011, available at: www.aljazeera.com/video/middleeast/2011/07/20117121345134291 75.html

(٣) استمرت الإدارة، نوعًا ما، في تقليل رهاناتها إلى الحد الأدنى، وربما تأثرت في ذلك بالأتراك. وبعد مرور أسبوع على هذه الملاحظات القاسية، التقت كلينتون المسؤولين الأتراك وأعربت عن الأمل في أن تتمكن المعارضة السورية «من توفير ممر إلى مستقبل أفضل نأمل في أن يتم عبر التعاون السلمي مع الحكومة». وأرسل وزراء خارجية من الاتحاد الأوروبي إلى الأسد «حبل نجاة ضمنيًّا» بحثّه على تطبيق الإصلاحات الموعودة. 'Syria's struggle', *New York Times*, 18 July 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/19/opinion/19tue2.html

الأميركي المحدود والخيارات العسكرية المقصورة حيال سورية، وتوجّب بالتالي اعتماد توازن دقيق بين الخطاب والقدرة على قَرْنِهِ بالأفعال. وتعرّض هذا التعديل من جديد لانتقاد متزايد من الكونغرس. وخضع مسؤولو وزارة الخارجية، في اجتماع للجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب للبحث في وضع سورية، إلى أسئلة قاسية من أعضاء جمهوريين وديمقراطيين في الكونغرس. وتساءل ستيف شابوت (الجمهوري من أوهايو): «كم يجب أن يموت لنستجمع شجاعتنا للوقوف وإبلاغ الأسد أنه غير شرعي ويجب أن يرحل؟» واتهم غاري إيكرمان (الديمقراطي من نيويورك)، من الطرف الآخر، الإدارة بتأخير الطلب من الأسد الرحيل إلى أن يتضح أنه سيقوم بذلك بالفعل: «نحن نقلّل رهاناتنا إلى الحد الأدنى، يحدونا أمل عرضي بأنه سيتمكن من البقاء». ولا شك في أن الحكومة السورية تدرك تمام الإدراك وجود هذه الاختلافات في واشنطن. ووجه معلقون سياسيون أمثال إليوت أبرامز ودانيال بليتكا وماكس بوت انتقادات شديدة إلى إدارة أوباما، وحثوا، في شدة، على اعتماد سياسة خارجية أكثر قوة وإقداماً حيال الأسد.

وهناك، في الطرف الآخر، من أثنوا على الحذر الذي اعتمدته إدارة أوباما – وبخاصة أنها أعقبت إدارةً تسرّعت جدًّا ربما في الانخراط في العمل العسكري وافتتحت عقدًا من «الالتزامات الخارجية الضخمة والتدخلات» أثبتت أنها كلفت كثيرًا من الدماء والمال – وغير شعبية إلى حد كبير، في العالم أجمع»[1]. وبحسب فريد زكريا، فإن نموذج السياسة الخارجية الذي حاول أوباما محاكاته هو ذلك الذي اعتمده جورج بوش الأب (وليس جورج دبليو)، وهو الرئيس «الذي عُرف بسياسته الخارجية الواقعية وتمثّلت شعاراته بالحذر والكلفة المعقولة والدبلوماسية والتحفظ»[2]. اتصف مبدأ أوباما بطبيعته بتعدد الجوانب، وسعى إلى إعادة التوازن بين المصالح والقدرة. وعلى هذا الأساس ساندت الإدارة، في فاعلية، عمل حلف

(١) Fareed Zakaria, 'The strategist', *Time*, 30 January 2012, available at: www.time.com/time/magazine/article/0,9171,2104842,00.html

(٢) المصدر السابق.

شمال الأطلسي الداعم للمتمردين الليبيين المناهضين للقذافي، لكنها سمحت لحليفاتها الأوروبيات وللجامعة العربية، بأخذ زمام المبادرة واستيعاب معظم المخاطرة ودفع معظم الفاتورة. ولم يعد من المفاجئ إذًا أن تعتمد الولايات المتحدة الحذر حيال سورية، وتحرص على عدم الإسهام في نشوء وضع يتطلب التورط العسكري، في زمن من الصعوبات الاقتصادية الداخلية، وفي وقت سحبت للتو جنودها من العراق، وهي في سياق الانسحاب من أفغانستان. ولاحت واقعة ليبيا بطيفها الكبير على الوضع في سورية، وبخاصة بعد سقوط القذافي؛ أراد الكثيرون تكرار ذلك، وهم لا يدركون كم أن الوضعين يختلفان على الأرض وفي ميدان الدبلوماسية الدولية. ولاحظ بلايكهاونشل، في حذر، مطلع آب/أغسطس ٢٠١١ ما يلي:

حافظت إدارة أوباما فعلاً، حتى الآن، على حذرها. فأمر بقاء الأسد أو رحيله ليس وقفًا على الولايات المتحدة – فهذا خيار يمكن الشعب السوري وحده اتخاذه. وليس من الحكمة في شيء، في غياب أي طريقة لمعرفة هل تؤيد الغالبية تغيير النظام، إعلان عدم شرعية الأسد والتنديد بالحوار مع الحكومة على أنه فكرة حمقاء من دون أن توضح كتلة حاسمة من السوريين أنها تشعر بذلك أيضًا. ثم إن بعض الفوضى يعم المعارضة السورية الآن. فقد جعلت أعوام من القمع في داخل البلاد والتفكك في خارجها من الصعب (وهو ما يمكن تفهمه) على فريق متنافر من الناشطين والاحترافيين والأيديولوجيين من كل أنحاء العالم أن يأتلفوا حول روزنامة مشتركة. وقد أخذت وزارة الخارجية في حث المعارضة على اختيار ممثلين رسميين والبدء بوضع روزنامة جدّية للانتقال الديمقراطي للسلطة، بحيث تشرع الغالبية السورية الصامتة التي أطلقت الاحتجاجات في عدِّ ذلك بمثابة بديل قابل للحياة من الأسد، لكن مثل هذه الأمر يتطلب وقتًا[1].

(١) Blake Hounshell, 'Why Obama must be cautious on Syria', CNN.com, 3 August 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-08-03/opinion/hounshell.syria.obama_1_syrian-opposition-people-al-assad?_s=PM;OPINION

تحتاج الولايات المتحدة، في تبنيها مقاربة متعددة الجوانب، إلى الدعم من الاتحاد الأوروبي – ومن المفضل أيضًا ان تحصل على الدعم من الأمم المتحدة والجامعة العربية – لحشد الضغط الفاعل على نظام الأسد. وبقي هناك أمل، فإما أن تُقنع الضغوط المشتركة الأسد بالإصلاح الحقيقي (على الرغم من أن ذلك عُدَّ غير محتمل في هذا الوقت)، وإما أن يُدرك مؤيدوه أن ما كُتب قد كُتب ويسحبوا تأييدهم للنظام ويقوضوا بذلك قاعدة دعم الأسد، مما سيجبره على التنحي. وفرض الاتحاد الأوروبي، في سياق فصل الصيف، سلسلة من العقوبات التصاعدية ضد سورية. وقد حذا في ذلك، إلى حد كبير، حذو أميركا على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يزال متوجبًا عليه القيام ببعض الأمور للحاق بها، بما أن العقوبات الأميركية على الحكومة السورية وبعض الأشخاص في سورية (من أمثال رامي مخلوف) قد طُبقت حتى قبل الانتفاضة. وللعقوبات الاقتصادية الأوروبية في الحقيقة وقع أكبر على سورية، لأن بلدان الاتحاد الأوروبي تفاعلت مع سورية على المستوى الاقتصادي أكثر بكثير من تفاعل الولايات المتحدة معها؛ وبالفعل فإن ربع تجارة سورية كانت تتم مع الاتحاد الأوروبي.

ومن شأن الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي أن يمارس ضغطًا حقيقيًا على سورية إذ تشكّل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا الدول الأكثر استهلاكًا للنفط السوري. وأعلن الاتحاد الأوروبي في ٢ أيلول/سبتمبر أنه يتبنّى قرار المجلس الرقم ٢٠١١/٨٧٨ الذي يحظر استيراد النفط السوري وكل المشتقات النفطية. وأصيب الاقتصاد السوري، المعرّض للكساد بالفعل، في شكل شبه فوري بمزيد من الوهن، وسعت الحكومة السورية، بيديها ورجليها، إلى العثور على شارين جدد – وهذه، أقل ما يقال، مهمة صعبة لأن النفط السوري ثقيل جدًا ويحتاج إلى نوع محدد من المصافي لتحويله بترولًا وغيره من المشتقات النفطية. ومن المؤكد أن إيران ستعوّض ذلك من خلال المساعدة المالية، إلا أن الرغبة القديمة لبعض المسؤولين السوريين

المتمثلة في البحث عن الأسواق في الشرق (إيران وروسيا والهند والصين) أخذت الآن تصبح ضرورية.

دخل العالم الإسلامي في الأول من آب/أغسطس شهر رمضان المبارك وهو الشهر الذي تتصاعد فيه الاضطرابات، عادةً. وسرعان ما كبر حجم المذبحة في سورية: وبات الأمر يتم الآن في شكل يومي بدلًا من أيام الجمعة. وتضاعف مع ذلك – إضافة إلى الصور القوية للموت والدمار التي التقطتها كاميرات الهواتف الجوالة وما يُذاع على التلفزيونات وعبر الإنترنت – الضغط على إدارة أوباما لقطع العلاقات بشكل كامل مع الأسد نهائيًّا وعلى نحو حاسم. وتميّز اليوم الأول من الشهر الفضيل بوحشية خاصة في حماه: إذ قُتل فيها ما يقارب ١٢٠ شخصًا. وقال أوباما في بيان وزعه البيت الأبيض:

> *راعني استخدام الحكومة السورية العنف والوحشية ضد شعبها. ويعلم بشار الأسد، من خلال أفعاله، أنه ونظامه سيصبحان من الماضي وأن الشعب السوري الشجاع الذي تظاهر في الشوارع هو الذي سيحدد مستقبله.*

وتابع الرئيس الأميركي يقول إن الولايات المتحدة ستعمل في الأيام المقبلة «مع غيرها في العالم لعزل حكومة الأسد والوقوف مع الشعب السوري»[1]. وعلّق المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارناي، في ٤ آب/أغسطس بالقول: «الأسد في طريقه إلى الخروج... وعلينا جميعنا التفكير في يوم ما بعد الأسد، لأن سكان سورية الثلاثة والعشرين مليونًا يقومون بذلك بالفعل»[2].

(١) Laura Rozen, 'International outcry grows over Syria violence, but response so farconstrained', Yahoo! News, 1 August 2011, available at: http://news.yahoo.com/blogs/envoy/international-outcry-grows-over-syria-violence-response-far-161544901.html

(٢) Laura Rozen, 'Clinton: Syria government responsible for 2,000 deaths', Yahoo! News, 4 August 2011, available at: http://news.yahoo.com/blogs/envoy/syria-endgame-umulls-world-opinion-hardens-against-205303810.html

وبعد انتظار طويل، طالب الرئيس أوباما في ١٨ آب/أغسطس الرئيس الأسد رسميًا بالرحيل:

> *مستقبل سورية يحدده شعبها، لكن الرئيس بشار الأسد يقف في طريقه. قلنا تكرارًا إن على الرئيس الأسد أن يقود عملية الانتقال الديمقراطية للسلطة أو إخلاء الطريق. وهو لم يقم بالقيادة. وحان الوقت ليتنحى الرئيس الأسد من أجل مصلحة الشعب السوري*[١].

وحذا زعماء كندا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حذو الولايات المتحدة في هجوم دبلوماسي منسّق. وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في بيان مشترك:

> *تعتقد دولنا الثلاث أن الرئيس الأسد الذي يلجأ إلى القوة العسكرية الغاشمة ضد أبناء شعبه والذي يتحمل مسؤولية الوضع قد فقد شرعيته ولم يعد يسعه الادعاء أنه يقود البلاد. ندعوه إلى مواجهة واقع أن الشعب السوري يرفض نظامه بكليته، وإلى التنحي من أجل مصلحة سورية الفضلى ووحدتها أبنائها*[٢].

واقترن هذا التحرك بمزيد من العقوبات الأميركية والأوروبية ضد أشخاص ومؤسسات في سورية[٣]. وبدا أن الخناق أخذ يشتد حول الأسد.

ندّدت صحيفة الثورة الحكومية بالبيانين الأميركي والأوروبي، قائلة إن مثل هذه

---

(١) 'US, Europe call for Syrian leader al-Assad to step down', CNN.com, 18 August 2011, available at:http://articles.cnn.com/2011-08-18/politics/us.syria_1_president-bashar-alassad-president-assad-syrian-people?_s-PM;POLITICS

(٢) المصدر السابق.

(٣) أضافت الولايات المتحدة، في ٣٠ آب/أغسطس، وزير الخارجية السوري وليد المعلم وبثينة شعبان إلى لائحة العقوبات. واشتهر كل من المعلّم وشعبان لسنوات بأنهما من أهم المدافعين عن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل وعن الإصلاح في الداخل.

الدعوات يعرّي «وجه المؤامرة» التي تستهدف سورية، مضيفة أن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل والولايات المتحدة يقضي بتهميش سورية في المنطقة. وأعلنت الافتتاحية أن سورية ترفض أي نوع من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، لأن دمشق «لن تسمح لأي كان» بالتدخل الآن[١]. وشرعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عندذاك في التحرّك، في قوة أكبر، في الأمم المتحدة لمزيد من تشديد الخناق وربما حتى (كما حدث في ليبيا) لدفع الجامعة العربية إلى أداء دور رائد. وسيسمح ذلك كله لواشنطن وحليفاتها بدرس حيّز أوسع من الخيارات، بما في ذلك نوع من أنواع الرد العسكري. غير أن هذا كلّه يعني حمل الروس والصينيين وغيرهم على مجاراتها في مجلس الأمن الدولي وتشجيع الجامعة العربية على أداء دور لم تتعود عليه. وهذه مهمة صعبة.

القاعدة

ما كنت لأضمّن القاعدة في لائحة اللاعبين المناهضين للأسد. إلا أنني قررت في النهاية ذلك، ولو أنها (عند وضع الكتاب) لم تكن إلا هامشية بالنسبة إلى الوضع في سورية. لكنها، والقول هذا، ربما تستأهل إشارة إليها لأن زعيمها الجديد أيمن الظواهري خرج، بعد مقتل أسامة بن لادن على أيدي القوات الخاصة الأميركية نهاية أيار/مايو ٢٠١١، بموقف قوي ضد الأسد وبدعم للمحتجين، ولا يمكن المرء معرفة هل تتمكن القاعدة من إقامة وجود لها في سورية – خصوصًا إذا انزلقت البلاد إلى الحرب الأهلية والفوضى. وما علينا إلا التفكير في ما تمكنت القاعدة من فعله في العراق، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٣.

اتخذت القاعدة منذ زمن بعيد موقفًا معاديًا لمن سمتهم الكفّار العلويين وللطبيعة العلمانية لحكم البعث ولما قام به النظام على مر السنين ضد زملاء القاعدة من

---

(١) 'Syria condemns Obama's call for Assad to step down', Yahoo! News, 20 August 2011, http://news.yahoo.com/syria-condemns-obamas-call-assad-step-down-081442392.html

الإخوان المسلمين السنة. ووصف الظواهري الأسد في تموز/يوليو ٢٠١١ بأنه «زعيم العصابات المجرمة وحامي الخونة»[1]. ودعا، من جهة أخرى، المحتجين السوريين إلى عدم الاصطفاف مع الغرب:

> *يا شعب سورية الحر ومجاهديها، من الأفضل لكم عدم التحالف مع قوى العالم الاستعمارية والصليبيين الجدد. أميركا التي تعاونت مع الأسد طوال عهده تزعم اليوم أنها تقف معكم لما رأته، وقد مادت الأرض من زلزال غضبتكم، وبعدما هزّها فقدان اثنين من أكبر عملائها في مصر وفي تونس. وتسعى واشنطن الآن إلى أن يحل محل الأسد، الذي سعى جاهدًا إلى حماية الكيان الصهيوني، نظام جديد لإجهاض ثورتكم والجهاد، ويكون تابعًا لأميركا ويرعى مصالح إسرائيل.*

وعلى الرغم من أن المحتجّين سخروا من هذه الإعلانات، قائلين إن القاعدة تحاول وحسب شق طريقها بطريقة خرقاء إلى الواجهة، فقد خشوا أن تستخدم الحكومة مثل هذه البيانات لتعزيز روايتها عن أن الإرهابيين المسلحين والجهاديين يقفون وراء الاضطراب والعنف – وهو بالطبع ما قامت به. وأشار مراقبون على الأرض في سورية إلى أن المحتجين، وعلى الرغم من أنهم ينتمون، في غالبيتهم، إلى الطبقتين المتوسطة والدنيا في المناطق الريفية (وبالتالي الأكثر تقليدية ومحافظة)، ليسوا في أي شكل من الأشكال من المتطرفين المسلمين. ويبدو أن القاعدة لم تكتسب أي قوة جذب فعلية لدى حركة الاحتجاج، فقد وقعت سلسلة من التفجيرات التي طاولت، نهاية العام ٢٠١١ ومطلع العام ٢٠١٢، منشآت حكومية تحمل كل علامات الهجمات الانتحارية التي ينفذها مسلمون متطرفون. وهي أشبه جدًّا بالقاعدة. وأخذ البعض يتساءل هل يعبر عناصر من «الدولة الإسلامية في العراق»، منتمون إلى القاعدة، الحدود إلى سورية ويستغلون الانتفاضة لربط حركتهم بالوضع القائم. وهناك إمكان

(١) 'New al Qaeda leader slams Syrian president, praises protestors', CNN.com, 28 July 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-07-28/world/al.qaeda.leader.message_1_al-qaeda-leader-al-zawahiri-leader-osama-bin?_s=PM:WORLD

حقيقي لتزايد التطرف الإسلامي في سورية، وهي مسألة سيتناولها الفصل الأخير من الكتاب. ولكن لم يبدُ، عند وضع هذا الكتاب، أن القاعدة كانت تشكّل قوة أساسية في الانتفاضة السورية، ولكن يجب مراقبتها في حال ازدياد حال عدم الاستقرار.

الفصل الثامن

المراهنة بكلّ شيء

يبدو، في نظرة إلى الوراء، أن آب/أغسطس ٢٠١١، كان بمثابة نقطة تحوّل. فشهر رمضان لم يكشف عن عناد المعارضة وحسب، بل أيضًا عن المدى المتزايد الذي سيذهب إليه النظام للاحتفاظ بالسلطة. أضف إلى ذلك أن المجتمع الدولي بدأ يتخلّى عن أي بصيص أمل لديه في ما يتعلق بقدرة بشار على تطبيق إصلاح سياسي فعلي (وليس تجميليًا) في سورية أو رغبته في ذلك، وفي الدخول في حوار وطني جدي مع المعارضة. وعندما دعا الرئيس أوباما في ١٨ آب/أغسطس الرئيس الأسد إلى التنحي وسارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حذو حذوه، كان سبق السيف العذل، وبدا أن لا عودة إلى الوراء بالنسبة إلى الأطراف الأساسيين المتورطين في الانتفاضة.

تبنى النظام السوري، منذ البداية، الحل الأمني للأزمة. وقرر الأسد وأقرب مؤيديه إليه الثبات، والقيام بما يلزم للبقاء في السلطة، ولكن من دون إثارة غضب العالم بالقيام بأمر بالغ التأثير مثل استخدام السلاح الكيميائي ضد المتمردين، وهو ما سيؤدي إلى إصابات واسعة في صفوف المدنيين، أو إطلاق العنان لتكرار

عملية حماه، عام ١٩٨٢. ولو أنه قام بمثل هذا الأمر لالتقطته عدسات الكاميرا (عبر الهواتف المحمولة) وسيروِّع المجتمع العالمي ويُدفَع إلى التحرّك. وانخرط النظام بالتالي في استخدام الآلة العسكرية بطريقة ميكيافيلية – ما يكفي لتحقيق الهدف ولكن بأقل مما يؤدي إلى خسارة ما تبقى من دعم دولي. إلا أن الوقاية لم تحجب رؤية الدماء. وشرعت منظمات حقوق الإنسان التي تحظى بالاحترام في مطالبة الأمم المتحدة، منذ حزيران/يونيو، بإحالة شخصيات في النظام على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وبات يتَّضح، أكثر فأكثر، أن أركان النظام سيعومون معًا أو يغرقون معًا: فلم تحدث أي تفسخات وتصدعات في القمة، كما أملت المعارضة ومعها الكثيرون في الغرب في ذلك – بل وحتى توقعوه. وعلى أي حال، لا يزال بشار وغيره في النظام يعتقدون أن في وسعهم الخروج من هذه الأزمة سالمين نسبيًا، إذ لا يزال عدد كاف من اللاعبين الدوليين – روسيا والصين وإيران – يؤيدون روايتهم ووصفاتهم للحل ويوفرون لهم الغطاء الدبلوماسي اللازم وفسحة تنفّس لتسوية الأزمة.

أضحت المعارضة أكثر يأسًا مع تكثيف التصعيد الأمني الحكومي. ومع تردي الوضع على الأرض، أخذت التظاهرات السلمية إلى حد كبير في السابق، تُطعَّم بعناصر مسلحين سعوا إلى حماية أنفسهم وعائلاتهم وإلى مواجهة قوات النظام. وسرعان ما شكل المتمردون الميليشيات المؤلفة، في جزء منها، من الفارين من الجيش الذي يعلمون تحت اسم «الجيش السوري الحر». وقد تلطخت أيديهم هم أيضًا بالدم، وعرفوا أنهم بلغوا خط اللاعودة. أدركوا أن حياتهم ستبقى في خطر حتى في حال التوصل إلى نوع من التسوية لا تُصاب فيه الحلقة المحيطة بالأسد والأجهزة الأمنية بأذى يُذكر. فالنظام لن ينسى، ويتوجّب بالتالي أن يَسقط. وبات المحتجون على استعداد للتخلي عن كل شيء لضمان هذه النتيجة: عن مورد

رزقهم، بل وحتى عن حياتهم. وفي غضون ذلك، حاولت مجموعات المعارضة السياسية في داخل سورية وفي خارجها تشكيل جبهة موحدة؛ وتناقض ذلك طبعًا مع الانقسامات الحادة القائمة التي أعاقت جهود حمل الغالبية الصامتة والمؤيدين الأقوياء للأسد على التخلي عن السفينة الغارقة. وحمل العام ٢٠١١ مع اقترابه من نهايته، دعوات إلى أحد ما في الخارج – الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، تركيا وأيًا كان تقريبًا – إلى التدخل عسكريًا، أقله على أسس أخلاقية وإنسانية.

بحلول نهاية آب/أغسطس، كان معظم المجتمع الدولي اتخذ موقفًا من الأسد – أو أنه سيفعل ذلك مع نهاية السنة. بل بُذلت في واشنطن وباريس ولندن محاولات خفيَّة قام بها سفراء دول لا تزال على علاقة جيدة بدمشق، للتفاوض على حل سلمي يبقي الأسد في السلطة. إلا أنها جُبهت كلّها بجواب رافض واضح مفاده أن على الأسد أن يرحل. واتَّضح الهدف النهائي، ولكن لم تتَّضح معه طريقة تحقيقه.

قضى الأساس بمضاعفة الضغط على دمشق سياسيًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا، من خلال العقوبات. ولكن لم يتم التفكير جدّيًا في الخيار العسكري، لأن سورية ليست ليبيا. وأمكن، مع اشتداد العنف بحلول شباط/فبراير، سماع همسات في بعض العواصم الغربية عن نوع من أنواع الرد العسكري (أشبه بما فعله حلف شمال الأطلسي في ليبيا). وأنعش ذلك البعض، لكنه أثار مخاوف آخرين. فلم ينجح الضغط الدبلوماسي ولا العزلة. ولم تصدر قرارات عن الأمم المتحدة، أو جاءت في حال صدورها رمزية وحسب. حتى إن الجامعة العربية، بمبادرة من قطر والسعودية، تدخّلت على غير عادتها، في شكل مباشر، ولكن بلا طائل. وتحرّكت تركيا ضد الأسد بنشاط أكبر، فارضة عقوباتها الخاصة، ومقدّمة دعمًا أقوى إلى المجموعات المعارضة العاملة انطلاقًا من أراضيها.

بيد أن معظم الناس أساءوا تقدير مرونة النظام. ونُشرت صيف العام ٢٠١١ وخريفه، عناوين حماسية كثيرة في وسائل الإعلام الدولية الرائدة: «الأسد في الطريق إلى السقوط»(١)، «الوقفة الأخيرة للأسد؟»(٢)، «وضع خارطة طريق سورية ما بعد الأسد»(٣)، «هل هي بداية نهاية الأسد؟»(٤)، «الطاغية بات الآن منبوذًا»(٥)، «سورية تبلغ خط اللاعودة وسط عزلة كبيرة»(٦)، «تشديد الخناق على الأسد: نظام بشار الأسد يترنّح»(٧).

ومع استمرار توقّع الكثيرين، نهايةَ العام ٢٠١١، السقوط الوشيك للأسد، أخذت تظهر مقالات تتحدث عن صمود النظام: «كيف بقي الأسد في السلطة – وكيف

(١) Rami G. Khouri, 'Assad, going down', *New York Times*, 31 August 2011, available at:www.ny-times.com/2011/09/01/opinion/assad-going-down.html تهم الإشارة – وهو ما أعرفه من تجربتي الخاصة – إلى أن من النادر أن يختار المؤلفون أنفسهم عناوين مقالات الرأي والدراسات. ففي معظم الأحيان يختار المحرر في المنشورة المعنية العنوان وهو في العادة أكثر جمالاً وجذبًا للقراء المحتملين من ذلك الذي يطرحه المؤلف. بل إن المقال يتبنى أحيانًا فكرة مغايرة لتلك التي يشير إليها العنوان. سوى أن مجرّد واقع أن المحررين يختارون هذه العناوين يعكس الخطاب الشعبي في ذلك الوقت وهي بالتالي النقطة التي أحاول إثباتها.

(٢) Blake Hounshell and Josh Rogin, 'The last stand of Bashar al-Assad?', *Foreign Policy*, 1 August 2011, available at:www.foreignpolicy.com/articles/2011/08/01/the_last_stand_of_bashar_al_assad

(٣) David Ignatius, 'Plotting a post-Assad road map for Syria', *Washington Post*, 20 July 2011, available at: www.washingtonpost.com/opinions/plotting-a-post-assad-roadmap-for-syria/2011/07/20/gIQANBQcQI_story.html

(٤) Barbara Slavin, 'Beginning of the end for Assad?', Inter Press Service, 16 November 2011 available at: http://ipsnews.net/print.asp?idnews=105852

(٥) Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, 'Tyrant now a pariah', *Financial Times*, 11 August 2011, available at: www.ft.com/cms/s/0/19622120-c334-11e0-9109-0144feabdc0.html#axzz1wXYnzfbN

(٦) Elizabeth Kennedy, 'Syria hits point of no return amid broad isolation', Yahoo! News, 21 August 2011, available at:http://news.yahoo.com/syria-hits-point-no-return-amid-broad-isolation-093933874.html

(٧) 'The squeeze on Assad', *The Economist*, 30 June 2011, available at: www.economist.com/node/18895586

سيحاول التمسك بها»(١)، «سورية لن تنحني»(٢)، «تقويم الأسد: الرئيس السوري ليس مجنونًا بل يقوم فحسب بكل ما يتطلبه الأمر للبقاء»(٣)، و«سورية تعودت على حجارة الأصدقاء والأعداء وسهامهم»(٤). وتبيّن أن المهمة شاقة وليست سهلة. وفي غضون ذلك كلّه أخذ الوضع على الأرض يتدهور يومًا بعد يوم.

المعارضة السياسية والعسكرية

واجهت المعارضة، أواخر صيف العام ٢٠١١، ومع اشتداد القبضة الحكومية، بعض الأسئلة الوجودية المتعلقة بالاتجاه والمنهج. وسبق لعناصر المعارضة في داخل البلاد وفي خارجها أن شددوا على الطابع السلمي للاحتجاجات. وطالبوا بحل سلمي للأزمة من خلال الحوار والتفاوض (على افتراض إطاحة نظام الأسد). غير أن هناك في سورية من أخذ في الدفع في اتجاه مقاربة عسكرية أكثر نشاطًا لإطاحة الأسد، وهذا دفعٌ أملاه الدفاع عن الذات بقدر ما أملاه ما عُدَّ حاجة إلى تنسيق التمرد المسلح. ونشأ في آب/أغسطس ٢٠١١ قوس معارض ذو شعبتين: الأولى سياسية ودبلوماسية، والأخرى مقاومة مسلحة. بدأتا منفصلتين لكنهما كثيرًا ما وجدتا نفسيهما تعملان في شكل متقاطع؛ وبُذلت، نهاية السنة، محاولات مشتركة لتنسيق الجهد أقلّه لتبدُوَا أنهما على اتفاق. وأخذ المجلس الوطني السوري على عاتقه

(١) Tony Badran, 'How Assad stayed in power – and how he'll try to keep it', *Foreign Affairs*, 1 December 2011, available at: www.foreignaffairs.com/articles/136707/tonybadran/how-assad-stayed-in-power%E2%80%94and-how-hell-try-to-keep-it

(٢) 'Syria will not bow down', CNN.com, 20 November 2011, available at: www.cnn.com/2011/11/20/world/meast/syria-violence/index.html?hpt=hp_t3

(٣) Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, 'Assessing Assad', *Foreign Policy*, 20 December 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/20/is_assad_crazy_or_just_ruthless?page=full

(٤) Robert Fisk, 'Syria is used to the slings and arrows of friends and enemies', *Independent*, 1 February 2012, available at: www.independent.co.uk/opinion/commentators/fisk/robert-fisk-syria-is-used-to-the-slings-and-arrows-of-friends-and-enemies-6297648.html

تنسيق الجهود السياسية والدبلوماسية للمعارضة فيما تصرّف الجيش السوري الحر بالمثل على الأرض لتحفيز الجهود العسكرية لإطاحة الأسد.

أُعلنت خطط تشكيل المجلس الوطني السوري في ٢٣ آب/أغسطس في اسطنبول (على الرغم من أن ذلك تعلّق بالحدود القصوى للاتفاق). وسبق للمجلس أن شُكّل بطريقة غير رسمية في ١٥ أيلول/سبتمبر في تركيا. لكنه لم يظهر رسميًّا إلى الوجود إلا في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر في المؤتمر الذي عُقد في اسطنبول، وقد تألّف من عدد من المجموعات المعارضة وامتلك ميثاقًا وغير ذلك من تجهيزات التنظيم[١]. وصيغ على طريقة المجلس الانتقالي الوطني الليبي الذي قاد عملية الإطاحة الناجحة لنظام القذافي. بيد أن المجلس الوطني السوري كان، ولا يزال، يشكل غطاء لمجموعات في سورية وفي خارجها: ويشتمل على عدد من المجموعات المعارضة الموجودة سابقًا إضافة إلى مجموعات جديدة شُكّلت في خلال الانتفاضة، وهو يضم أيضًا الإخوان المسلمين في سورية والتيار الوطني السوري وإعلان دمشق ولجان التنسيق المحلية وحزب حركة المستقبل الكردي والمنظمة الديمقراطية الأشورية وطائفة من الأحزاب الصغرى والمستقلين. ويتمثل الهدف الأول للمجلس الوطني السوري، بحسب ميثاقه الرسمي، في تطبيق خارطة طريق للديمقراطية في سورية وتوجيه العملية الانتقالية من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي البرلماني.

وأراد المجلس لنفسه، في ما أعلنه من نيات، أن يكون تمثيليًّا بالقدر الأكبر الممكن (على الرغم من اتهامه بأنه أي شيء إلّا ذلك). وامتلك جمعية عمومية من ٢٣٠ عضوًا وأمانة عامة من ٢٩ عضوًا، بقيادة لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء تتخذ معظم القرارات (وقد اتهمها المنتقدون، حتى من ضمن المجلس الوطني، بالتصرف اعتباطًا). أجريت الانتخابات الأولى في المجلس في أيلول/سبتمبر، وعُين الناشط

(١) يوم الجمعة الذي أعقب إنشاء المجلس الوطني السوري، أطلق على الاحتجاجات اسم «المجلس الوطني السوري يمثّلني»، على الرغم من أن من الصعب تقدير مدى انتشاره في الحقيقة، أو هل في الأمر آلية إعلامية قامت بها مجموعات معارضة لحشد التأييد للمجلس الوطني السوي.

الديمقراطي الطويل الباع برهان غليون الرئيس الأول له. وقد شغل سابقًا منصب أستاذ الدراسات الشرقية وعلم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون في باريس حيث يقيم. وهو أيضًا عضو مؤسس لإعلان دمشق عام ٢٠٠٥. ويتوجب انتقال الرئاسة مداورة مرة كل ثلاثة أشهر، إلا أن ولاية غليون كرئيس مُددت طويلًا حتى العام ٢٠١٢ من أجل تعزيز الاستمرار في التنظيم، في ذلك الوقت العصيب، إضافة إلى استمرار اعتراف الدوائر الدولية به. وبحسب المجلس الوطني، فإن ٦٠ في المئة من أعضائه يقيمون في سورية و٤٠ في المئة في الخارج. ولم تنشر أسماء الكثيرين من الأعضاء في سورية لأسباب أمنية.

نُشر البيان التأسيسي للمجلس في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مؤتمر صحافي لغليون. وشكّل الميثاق الخطوة الأبرز حتى تاريخه في محاولة توحيد المعارضة المفككة. وأعلن المجلس في بيانه أنه سيعمل كممثل رئيس لـ«الثورة» السورية، على توفير الدعم اللازم لإطاحة نظام الأسد وإقامة نظام مدني «يساوي بين المواطنين جميعًا من دون تمييز في المواطنية والجنس أو المعتقدات الدينية أو السياسية». وسيُفتح باب الانتساب إلى المجلس أمام جميع السوريين الملتزمين الثورة السلمية بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو إثنيتهم. وأعلن غليون أنه يرفض أي تدخل خارجي يمس السيادة الوطنية السورية، لكنه طالب المنظمات الدولية المعنية «بتحمل مسؤولياتها أمام الشعب» وبالمساعدة في وقف العنف ضد المدنيين الأبرياء. ونُشر أيضًا ميثاق وطني جامع عدَّ حقوق الإنسان وحكم القانون وحرية الصحافة والديمقراطية والتعددية السياسية، من ضمن أهدافه التوجيهية[١].

عقد المجلس الوطني السوري اجتماعًا مهمًّا، منتصف كانون الأول/ديسمبر في العاصمة التونسية. وحُددت القواعد التنظيمية والإجرائية في سلسلة من الاجتماعات وورش العمل بمشاركة دولية، وأنشئت لجان متخصصة ومكاتب تنفيذية لتولي أمور

(١) المجلس الوطني السوري «إعلان البيان التأسيسي للمجلس الوطني السوري المعارض الموحد في اسطنبول»، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. متوافر على /www.syriancouncil.org.

من مثل العلاقات الخارجية والشؤون الإعلامية والقانونية وحقوق الإنسان والمال والسياسة والتخطيط. ونتج عن المؤتمر، في الجوهر، برنامج سياسي أكثر توحيدًا يضفي على المجلس طابعًا حاول أن يكون أكثر اجتذابًا للجمهور الدولي وربما، وهذا هو الأهم، للشعب في سورية. وجابت بعثات المجلس الأرض سعيًا وراء كسب القبول الدولي بصفة كونه الممثل التنظيمي السياسي الصحيح لـ«الثورة» – ذلك الذي سيقود المرحلة الانتقالية في سورية ما بعد الأسد. والتقت هذه البعثات وزراء خارجية، وممثلي بلجيكا وبريطانيا العظمى وبلغاريا وروسيا وتركيا والسعودية وكندا والاتحاد الأوروبي والبرتغال والمجلس الوطني الانتقالي الليبي والولايات المتحدة.

وانتهى الكثير من هذه البلدان والمنظمات، بانقضاء السنة، إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري بصفة كونه «المتحدث الرئيس باسم الشعب السوري»، و«المتحدث الشرعي»، و«الحكومة الشرعية الوحيدة في سورية»، و«الممثل الشرعي للشعب السوري»... لكن لم يُمنح شرعية أن يكون ممثلًا وحيدًا للشعب السوري. وبدا أن هذه البلدان والمنظمات، بقيامها بهذا، فقدت أي أمل في العمل مع حكومة الأسد أو في تحقيق المصالحة معها. وعُقد، مطلع كانون الأول/ديسمبر في جنيف، اجتماع ذو طابع مهم خاص، التقت فيه وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون علنًا، بعثة المجلس الوطني السوري (سبق لمسؤولين أميركيين أن عقدوا قبل أشهر من ذلك لقاءات غير رسمية مع ممثلين للمجلس). وشجعت كلينتون المجلس – وكل مجموعات المعارضة – على العمل معًا وتوحيد جهودها. وفي هذا إشارة واضحة إلى أن واشنطن تريد إقامة علاقة عمل وحوار مع عناصر المعارضة السورية الذين قد يؤدّون دورًا مهمًّا في سورية ما بعد الأسد (أو أقله مع من تريدهم الولايات المتحدة وحليفاتها أن يؤدوا مثل هذا الدور). واعتمدت إدارة أوباما الحذر، متذكّرة كيف ارتد عليها بعد إطاحة نظام صدام حسين الدعم الذي قدمته أميركا إلى المجلس الوطني العراقي المنفي قبل اجتياح العراق، عام ٢٠٠٣. غير أن كلينتون أعلنت في الخامس من كانون الأول/ديسمبر، وقد عادت إلى واشنطن، بعد أيام قليلة من اجتماع جنيف،

أن المجلس الوطني السوري هو «الممثل الرئيس والشرعي للسوريين الساعين إلى انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة»، وتعهدت أن تساعد الولايات المتحدة المعارضة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في سورية(١).

لم تعر الحكومة السورية بداية الكثير من الاهتمام للمجلس الوطني السوري، وقد رأت فيه ائتلافًا فضفاضًا من المجموعات ولن يلبث أن ينهار. ولم يكن هذا بالتقويم الخاطئ تمامًا، لأن المجلس الوطني لم يعطِ، في البداية، الانطباع بأنه تنظيم موحّد قادر على تعبئة حركة المعارضة ككل، أو على اجتذاب الدعم الدولي. ولكن ما إن أخذ المجلس، مطلع تشرين الأول/أكتوبر، في تنظيم أدائه وتحسينه، وأصبح الخيار الأقرب لمعظم المجتمع الدولي، حتى بدأ النظام السوري في التيقّظ والانتباه. وما إن تشكّل المجلس الوطني السوري «رسميًا» في تشرين الأول/أكتوبر، حتى وصفه وزير الخارجية السورية وليد المعلم بـ«المنظمة الإرهابية المسلحة»، وهدد باتخاذ «إجراءات صارمة» في حق أي بلد يعترف به، بما في ذلك سحب الحماية عن البعثات الدبلوماسية في دمشق(٢). ونُقل عن العضو في البرلمان السوري خالد عبود، قوله إن الذين أنشأوا المجلس الوطني «يخدعون أنفسهم»، وأن الأمر «حلم لن يتحقق أبدًا»(٣). وقد يتساءل المرء من الذي يخدع نفسه فعلًا. فما من شيء يثبت، في شكل قوي، النية الصادقة لتنظيم ما مثل شروع منافسيه أو أعدائه على أعلى المستويات، في السخرية منه. لم يعد في الإمكان تجاهل المجلس الوطني السوري.

كذلك وجدت مجموعة معارضة أخرى مؤلفة في معظمها من أناس في داخل

(١) Karen DeYoung, 'Clinton meets with Syria opposition', *Washington Post,* 6 December 2011, available at: www.washingtonpost.com/world/middle_east/clinton-meets-withsyria-opposition/2011/12/06/gIQApzQ9ZO_story.html

(٢) Nada Bakri, 'Syria demands that nations reject opposition council and protect itsembassies', *New York Times*, 9 October 2011, available at: www.nytimes.com/2011/10/10/world/middleeast/syria-warns-countries-not-to-recognize-opposition.html

(٣) Bassem Mroue, 'Syrian lawmaker criticizes opposition council', Yahoo! News, 3 October 2011, available at:http://news.yahoo.com/syrian-lawmaker-criticizes-opposition-council-100447057.html

سورية، تُسمّى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي. وقد تشكّلت في حزيران/يونيو بقيادة حسن عبد العظيم. وهي، بخلاف المجلس الوطني، لم ترفض الدخول في حوار مع النظام. ودعت، إضافة إلى ذلك، إلى تغيير تدريجي في السلطة (وليس السقوط الفوري للنظام) وحاذرت التدخل العسكري الخارجي. وكثيرًا ما وجد المجلس والهيئة نفسيهما على طرفي نقيض، ولم تُدعَ الهيئة إلى الانضمام إلى المجلس (وهي ما كانت لتوافق).

يُتهم أعضاء هيئة التنسيق في الغالب بأنهم يتعرضون بإرادتهم لخداع النظام بموافقتهم على حوار لا جدوى منه مع المسؤولين الحكوميين، بل ويُزعم أن هيئتهم ليست سوى مجموعة معارضة صنعها النظام ليوحي بالحوار الوطني. وردّ هيثم المناع، العضو البارز في الهيئة، على المجلس الوطني بالمثل ووصفه بعد إطلاقه رسميًا في تشرين الأول/أكتوبر بأنه «نادي واشنطن»، وتشتريه الولايات المتحدة وتبيعه[١]. وتلقى بالفعل عدد من أعضاء المجلس الوطني، على مر السنين، التمويل من إدارتي بوش وأوباما، أو ارتبطوا ارتباطًا وثيقًا بهما، وبخاصة في المرحلة التي أعقبت اغتيال الحريري. ويوحي هذا الاتهام أن المجلس الوطني يلامس الخيانة، وهو في جيب الحكومات الغربية وحليفاتها في الشرق الأوسط، ولاسيما منها السعودية والقطرية والتركية. وقال عضو في مجموعة داخلية سورية معارضة أخرى، هي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، إن المجلس الوطني «غير وطني... وليست له جذور في داخل سورية ويعتمد على القوى الخارجية لتغيير الزعامة والمجيء إلى سورية على متن الدبابات الأميركية»[٢].

نشأت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي كتنظيم محلي معارض، وهو ما يعطيه أفضلية على عضوية المجلس الوطني، وهي في غالبيتها في

(١) Muhammad Atef Fares, 'Anatomy of an opposition', *Syria Today*, 28 December 2011, available at: http://syria-today.com/index.php/politics/17464-anatomy-of-an-opposition

(٢) المصدر السابق.

المنفى. وهو، كما يعلن، علماني ومناهض للأمبريالية. وهذه نعمة ولعنة في آن: ففيما سيجتذب بالتأكيد السوريين الذين يرتابون في شكل متأصل – وهم كثر – بالارتباطات مع الخارج إضافة إلى الأقليات الدينية والعلمانيين السنة الذين يخشون حكومةً ذات سيطرة سنية وأكثر ارتكازًا على الدين، ينفّر أيضًا غالبية السنّة وهم من المحافظين الدينيين إضافة إلى من يرون في الخلفية البعثية لبعض أعضاء الهيئة أمرًا بغيضًا. وهناك أيضًا الثوريون، وبالأخص في لجان التنسيق المحلية وفي الجيش السوري الحر، ممن أدركوا أنهم يحتاجون إلى مساعدة دبلوماسية وعسكرية من المجتمع الدولي بأكثر مما يمكن هيئة التنسيق الوطنية توفيره، إذا أرادوا النجاح في إسقاط النظام. وربما تعمدت هيئة التنسيق وضع نفسها في الوسط مباشرة، لتبدو، في حال أجبر النظام على توسيع قاعدته أو في حال تنحّى الأسد بنوع من التسوية، أنها الكيان المعارض الأكثر قبولًا فيؤتى بها إلى الحكومة بصفة كونها حزبًا معارضًا مشروعًا. ويبدو أن روسيا والصين، وهما البلدان الأكثر اهتمامًا بالتغيير السلمي الناتج عن الدبلوماسية، تحبذان هيئة التنسيق وعقدتا اجتماعات مع زعامتها. إلا أن معارضة الهيئة الخيار العسكري قد تجردها، من جهة أخرى، من أهلية المشاركة في حكومة جديدة، في مرحلة ما بعد الأسد، في حال أُسقط النظام بالقوة؛ وقد يُحدق الخطر الشديد، بالفعل، بأعضائها الذين يعدُّهم منتقدوهم من عملاء النظام.

يختلف المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، في وضوح، في مسألة التدخل الخارجي في سورية. وفي حين أخذ الأول، بحلول مطلع العام ٢٠١٢، يعمل في قوّة، لتدخل عسكري خارجي، استمرت الثانية في موقفها الحازم المناهض لمثل ذلك الأمر. وفي أي حال، بحسب تعليقات بيتر هارلينغ، «أوضح السوريون في الشوارع أنهم ينظرون إلى شرعية المجلس الوطني بصفة كونها ترتكز على قدرته على تأليف لوبي من أجل الضغط الدبلوماسي

ولا يرون أن انتدابه يمتد إلى ما هو أبعد»[١]. ويقول أعضاء هيئة التنسيق الوطنية إن المجلس الوطني يتعمّد تهميش الهيئة من خلال التشكيك في شرعيتها، لأن انتقاداتهم المجلس وغيره من المجموعات المعارضة المنفية – سواء عن قصد أو مصادفةً – تشابهت مع تلك التي صدرت عن النظام السوري (وتضفي بالتالي صدقية على رواية الأسد للأحداث).

وتعتقد هيئة التنسيق – على غرار رؤية الحكومة السورية – أن المجلس الوطني مؤلف في شكل غير متناسب من أعضاء في الإخوان المسلمين وليس تمثيليًا بالقدر الذي يصوّر فيه نفسه. ونتيجة الأمر هي أن المجلس قد يعمل في الحقيقة في اتجاه تشكيل حكومة مسلمة سنية راديكالية، بدلًا من تفعيل الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين لا يحظون بالغالبية في المجلس ككل، في الأمانة العامة أو في اللجنة التنفيذية، فإن سنواتهم في المنفى جعلت منهم، وإلى حد كبير، المجموعة الأكثر تنظيمًا، مما يثير المخاوف من أن يمكّنهم ذلك من التحرّك بفاعلية أكبر في داخل المجلس وفي صياغة سياساته ومواقفه. وما زاد في تفاقم كل هذه الخلافات بين المجموعات المعارضة – وربما حتى تسبب بها في بعض الحالات – هي العداوات الشخصية والصراعات على السلطة التي تعود إلى سنوات مضت وأدت في شكل قاتل إلى إضعاف التجسيدات السابقة للأحزاب المعارضة.

هذا جزء من مشكلة المعارضة السورية عمومًا. فقد انقسمت في الداخل وفي الخارج، واحتوت كل مجموعة معارضة، على حساسياتها ونقاط ضعفها في نظر الآخرين بما منع أي مجموعة وحدَها من اكتساب الشرعية والقبول العام الكفيلين بطرحها بديلًا عمليًا من النظام. وأثار لؤي حسين، الناشط الديمقراطي القديم الذي يحظى بالاحترام في سورية (ورئيس مجموعة معارضة أخرى تُسمّى تيار بناء الدولة

(١) Peter Harling, 'Beyond the fall of the Syrian regime', International Crisis Group Report, 27 February 2012, available at: www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-northafrica/egypt-syria-lebanon/syria/op-eds/harling-beyond-the-fall-of-the-syrianregime.aspx

السورية)، مشكلات أخرى نزلت بالمعارضة السورية. وفي رأيه أن الإعلام مذنب بالتركيز على المجلس الوطني وهيئة التنسيق، وتناسي دور غيرهما من المجموعات المعارضة الأخرى والشخصيات على الأرض: «خلق مختلف وسائل الإعلام، منذ بدء الانتفاضة، هذه الصورة بتوصية من أولئك الذين يديرون هذه الوسائل ويمولونها. وهناك الآلاف من الشخصيات المعارضة في الانتفاضة السورية ممن لا ينتمون إلى أي حزب سياسي أو حركة أو تجمع عام»[١]. أو على ما ذكرت ريم علاف، المحللة السياسية في دار شاتهام للنشر في لندن: «ستكون الكلمة الأخيرة لقوة ما يسمى بالشارع»، وليس لمجموعات المعارضة الجاهلة والانتهازية[٢].

تشكّل مسألة حمل السلاح أو عدمه أحد التطورات المحتومة في أي انتفاضة أو ثورة، وكذلك التوقيت الذي يتم بموجبه تحويل تمرّد مسالم، إلى حد كبير، تمرّدًا مسلحًا. وما إن اتضح للكثيرين من السوريين قرار الحكومة القضاء عليهم حتى شكّل حمل السلاح مجرّد مسألة دفاع عن النفس. إلّا أن آخرين شرعوا، صيف العام ٢٠١١، في الاعتقاد أن الأمر الوحيد الذي قد يُسقط الأسد هو المعارضة المسلحة. أو كما ذكر أحد أعضاء لجان التنسيق المحلية: «قال الكثيرون، بعد ليبيا، أن من الخطأ القيام بثورة سلمية ولو أنهم قاموا بها على طريقة الليبيين لباتوا أحرارًا الآن».

أمضى نير روزن، الصحافي الذي يحظى باحترام واسع، الكثير من الوقت مع عناصر المعارضة في بؤر النزاع. وعرض، في رأيي، التقارير الأكثر دقة وموضوعية للوضع على الأرض. وهو بالتالي يلتقط عملية التحوّل صوب التمرد المسلح:

أمكنني، وقد أمضيت المزيد من الوقت في سورية، أن ألمس فكرة واضحة تتطور في خطاب المعارضة: الدعوة الصادرة أساسًا عن المعارضة في داخل سورية إلى رد مسلح منظم على القمع الحكومي. وأمل المتظاهرون في أن يشكل شهر رمضان

(١) Muhammad Atef Fares, 'Anatomy of an opposition', *Syria Today*, December 2011, available at: http://syria-today.com/index.php/december-2011/916-politics/17464-anatomy-of-an-opposition

(٢) المصدر السابق.

المبارك نقطة التحول في ثورتهم، لكن الكثيرين منهم أدركوا مع انتهاء الشهر – وبعد ستة أشهر على الانتفاضة – أن النظام أقوى من أن يُقلب سلمًا[1].

ولمسألة الانتقال إلى الثورة المسلحة أهميتها. ومن شأن أي خطوة كهذه أن تعزز رواية النظام أن العنف يتولّد من العصابات المسلحة والإرهابيين، وسيوفّر لداعمي النظام السوري الخارجيين – روسيا والصين – المبرر لمواصلة مساندة النظام، بل وربما لتقديم المساعدة العسكرية. غير أن الكثيرين في المعارضة شعروا أن ظهورهم إلى الحائط وأن عسكرة النظام ستدفعهم إلى حمل السلاح[2].

أضف إلى ذلك أن الغالبية الكبرى في المعارضة من السنّة؛ ومن المؤكد أن الفارين من الجيش السوري يكادون يكونون حصرًا من السنّة، لأن الفارين هم من جنود الصف وغالبيتهم الساحقة من السنّة. وأدى هذا أيضًا إلى تعزيز رواية النظام أنه يشكّل خط الدفاع الأخير في مواجهة الحرب الطائفية. وأدى هذا، في أقل ما يكون، إلى تشجيع المجموعات الأقلية إلى الاستمرار في وضعية الترقب؛ وأدى بها في بعض الحالات إلى تقديم دعمها الصريح للنظام.

أضفى اللون السني على المعارضة مظهر الحركة ذات القاعدة الدينية الأكثر تطرفًا، مما أنتج أرضًا خصبة للمخاوف من إمكان وجود حكومة سلفية في مرحلةٍ ما بعد الأسد. وبحسب أولئك الصحافيين الملتحقين بالمعارضة، فإن معظم المتمردين من السنة المحافظين، وبخاصة في المناطق الريفية التي انطلقت منها الانتفاضة أساسًا. غير أن هذا وحسب من أعراض التركيبة الثقافية والديمغرافية في سورية، أي إنها (بما ينسجم مع معظم الدول العربية) محافظة دينيًا وازدادت محافَظة على مرّ العقد الماضي أو العقدين[3]. ولا يجعل هذا، بأي طريقة من الطرائق، من الشعب

(١) Nir Rosen, 'Syria: The revolution will be weaponised', Al-Jazeera, 23 September 2011, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2011/09/2011923115735281764.html

(٢) المصدر السابق.

(٣) Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on Syria's armed opposition', Al-Jazeera, 13 February 2012, available at: http://aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201221315020166516.html

إسلاميًا متطرفًا: فهم وحسب أكثر تقوى ويستلهمون دينهم؛ ولا يتوجّهون به في شكل أعمى. سبق أن رأينا هذا في مصر وتونس وليبيا، عقب إطاحة الربيع العربي أنظمة تلك البلدان. ولا يعني هذا طبعًا أن ليس هناك مسلمون متطرفون في سورية. بل إنهم موجودون، وربما عاد شبح دعم الحكومة السورية للجهاديين في شق طريقهم إلى العراق، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، ليطارد النظام، إذ ربما عاد بعض هؤلاء العناصر، الذين ألفوا طبيعة الأرض وأقاموا شبكات من العلاقات والمناطق الآمنة، إلى سورية. أما الوجه الآخر للعملة فهو أن تلوّن المعارضة يغذي (مرة أخرى أيضًا) حديث النظام عن تورط المتطرفين المسلمين في العنف، وأنه يشكل العازل الوحيد بين المجتمع العلماني نسبيًا والدولة الراديكالية الدينية.

تميّز الفارون من الجيش بأنهم الأفضل تسليحًا والأشد احترافًا بين الذين حملوا السلاح؛ إلا أنهم انضموا، عادةً، إلى صفوف المعارضة من دون سلاحهم وكأفراد بدلًا من أن يكونوا جزءًا من وحدات كاملة حسنة التجهيز[1]. ولا توجد، حقًّا، مقاومة منظمة على مستوى البلاد، ولا يعدو الأمر كونه مليشيات دفاعية محلية تفرخ عضويًّا في مختلف المدن والقرى وأحياء المدن. وُجد احتمال، خريف العام ٢٠١١، لزيادة المعارضة المسلحة، إلا أن الأفراد الراغبين في الوصول إلى الإمدادات الشحيحة من الأسلحة والذخائر واجهوا في حالات كثيرة صعوبة شديدة و/أو كلفة كبيرة في تحقيق ذلك.

أصبح الجيش السوري الحر، قرابة نهاية الصيف، عنصرًا شعبيًّا من عناصر المعارضة – وربما يشكّل المقاومة المنظمة المسلحة التي أمل الكثيرون فيها. ورأى البعض في ذلك النتيجة الحتمية للرد العسكري الذي يمارسه النظام. وجاءت الأخبار الأولى لما يُعرف بالجيش السوري الحر في حزيران/يونيو، عندما اعتلقت القوى الأمنية العقيد حسين هرموش وأجبرته على التبرّؤ من هذا الجيش والإفشاء

(١) Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on Syria's armed opposition', Al-Jazeera, 13 February 2012, available at: http://aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201221315020166516.html

عن الفارين[1]. وذُكر بحلول تموز/يوليو أن رياض الأسعد العقيد المنشق عن الجيش السوري يتولى الآن قيادة الجيش الحر الذي ضم في أوائل الخريف ما بين سبعة آلاف جندي وعشرة آلاف (زعم في تشرين الثاني/نوفمبر أنهم ١٥ ألفًا). وقد بقي معظمهم في داخل سورية لكن بعضهم عبر إلى الجانب الآخر من الحدود في تركيا ولبنان والأردن. بدا من المؤكد في الأساس أن وحدات الجيش الحر تفضّل العمل على مقربة من الحدود ليسهل عليها، في حال الضرورة، تجنّب القوات الحكومية. ثم إن قربهم من الحدود يعني سهولة أكبر في إعادة التموين. وأقيم المقر العام لعمليات الأسعد (بقدر ما وُجد أي نوع من بنية القيادة والسيطرة العملانية الشاملة) في أنطاكيا، على الحدود تمامًا في منطقة هاتاي التركية. وردّت القوات الحكومية على ذلك بزرع حقول الألغام على طول الحدود لردع التهريب والعمليات العسكرية.

لم يحدث، في الغالب، الكثير من التنسيق بين من يدّعون الانتماء إلى الجيش الحر؛ واتجهت المقاومة المسلحة بالفعل إلى أن تتشكل من ميليشيات محلّية تدعي الانتساب إلى الجيش الحرّ، لا لشيء إلا لإعطاء الانطباع أنها جزء من كل. وهو ما خلق بالنسبة إلى العالم الخارجي وهْم وجود مقاومة مسلحة أكثر تنظيمًا مما هي عليه في الواقع.

قضى هدف الجيش السوري الحر بشن حرب عصابات وغارات كرّ وفرّ على القوات السورية ورموز سلطة الدولة: ومن الواضح أنهم ليسوا صنوًا في المعارك الضارية للجنود السوريين الأفضل تموينًا والأكثر عددًا والمسلحين بأسلحة أكبر. فالسلاح الأثقل في ترسانة الجيش الحر كناية عن بضع قاذفات أر.بي.جي. مع أن العبوات المتفجرة المحلية الصنع وكوكتيلات المولوتوف استُخدمت أيضًا. إلا أن

(١) Hugh Macleod, 'Meet the Free Syrian Army', *Global Post*, 3 November 2011, available at: http://mobile.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/111102/syriafree-syrian-army-bashar-al-assad

الجيش الحر افتقر، مذ وُجد، إلى الأسلحة والذخائر، من هنا دعوته القوى الأجنبية المتعاطفة إلى تقديم الدعم العسكري. وعلّق أحد جنود الجيش الحر بالقول:

كلما امتلكنا المزيد من الأسلحة، حققنا المزيد من التقدم. ندعو المجتمع الدولي، سواء منه الاتحاد الأوروبي أو الجامعة العربية أو فرنسا أو ألمانيا، إلى تزويدنا الأسلحة والذخائر. وفي حال حصلنا على نطاق حظر طيران ومنطقة آمنة لقاعدتنا سينهار جيش النظام في سرعة. فهو جيش يخدم شخصًا وعائلة [الأسد] لا البلد ومواطنيه.

ومن الطبيعي أن تصبح إقامة منطقة حظر جوي و/أو ملجأ آمنٍ ـ من المثالي إقامتها على طول الحدود مع تركيا ـ اللازمة المتكررة للمعارضة المسلحة. وتمثّل الأمل، بوجود الملجأ الآمن ومنطقة الحظر الجوي، في تأمين حافز أكبر لفرار المزيد من جنود الجيش السوري – وبخاصة وحدات بكاملها، إذ لن يردعها الخوف من أن يهاجمها الطيران في أثناء فرارها. ومن شأن المنطقة الآمنة أن تجعل الإمداد أكثر سهولة (وأشد وفرًا) وستسمح بالتدريبات التي ستوفرها المصادر الأجنبية (بطريقة مشابهة جدًا لما حدث في ليبيا). وستُناقش في الفصل التاسع المصاعب اللوجستية والسياسية التي تواجه إقامة الملاذ الآمن ومنطقة الحظر الجوي، بيد أن نبرة الأحاديث المتعلقة بهذه المسائل وجَدْواها أخذت تصبح، مع دخولنا العام ٢٠١٢، أكثر ارتفاعًا.

ارتفعت أثمان الذخائر كثيرًا في سورية مع ازدياد زخم الانتفاضة – ذُكر أن سعر الرصاصة الواحدة بلغ في شباط/فبراير ٢٠١٢ أربعة دولارات في السوق السوداء في منطقة إدلب شمال سورية. أغار مسلحو المعارضة على مخازن الأسلحة والذخائر العسكرية، غير أن ذلك لم يكد يكفي لمضاهاة تفوق قوات النظام. وتحدّثت تقارير، مطلع العام ٢٠١٢، عن أن المعارضة تحصل على الأسلحة والذخائر (أو الأموال لشرائها) من دول أجنبية، ولو أنها ليست بعد بكميات كبرى. ولكن ومع تقدم القوة

العسكرية للنظام، وبخاصة في مدينة حمص، وازدياد عدد القتلى، دفعت صور الموت الفظيعة والدمار بعض البلدان في المعسكر المناوئ للأسد، إلى التوقف عن استبعاد فكرة نوع من أنواع المساعدة العسكرية. وأشارت تسريبات إلى الصحافة إلى ثمة اتجاهًا إلى النظر في خطط طارئة. وإذا تطور هذا إلى مساعدة حقيقية فسيعطي الجيش السوري الحرّ (وبالتأكيد المقاومة المسلحة عمومًا) دفعة هائلة – للأحسن أو للأسوأ.

أدت مقاربة الجيش السوري الحر، نهاية العام ٢٠١١، إلى كسب المزيد من دعم السوريين العاديين المعارضين للنظام. فلم تكتفِ الحكومة بالسماح للقوى الأمنية وللجيش باستخدام النار، بل زاد «الشبيحة» من تأزم الصورة القاتمة (راجع ما سبق في الفصل السادس). وهم وحدات غير نظامية متعصّبة للنظام، ويُذكر أنهم يتعمدون إنزال الخوف في نفوس الناس من خلال ممارساتهم الفظة. ومعظم «الشبيحة» من العلويين (أو يُتهمون بأنهم كذلك): واستُخدم هذا الوصف للمرة الأولى في الثمانينيات للدلالة إلى الزمر المسلحة العلوية، ومعظمها شمال غربي سورية، في اللاذقية ومن حولها، ممن تعوّدوا التورط في مختلف أنواع التجاوزات التي تتضمن، عادة، الابتزاز والتهريب عبر الحدود. ومعظم العلويين المنضوين الآن في صفوف «الشبيحة» من الفقراء، ويبدو أنهم يحاولون كسب نوع من أنواع المعاش؛ لكنهم يحاربون أيضًا من أجل بقائهم خوفًا من أن يعمد العناصر المتطرفون السنة إلى القضاء عليهم في حال سقوط نظام الأسد[١]. ويبدو أنهم ليسوا كلّيًا على جدول معاشات الحكومة: ويُذكر أن عددًا من رجال الأعمال السوريين البارزين (من العلويين ومن السنة) ممن تعوّدوا على مر السنين استخدام «الشبيحة» لتشديد سيطرتهم على بعض نشاطات الأعمال يستمرون في دفع الحصة الكبرى من أجور «الشبيحة» في سبيل

(١) Peter Keller, 'Ghosts of Syria: diehard militias who kill in the name of Assad', *Guardian*, 31 May 2012, available at: http://guardian.co.uk/world/2012/may/31/ghosts-syriaregime-shabiha-militias/print

حماية امتيازاتهم المربحة في مجال الأعمال. ويذهب الأمر، مرة أخرى، إلى إظهار الارتباطات الأشبه بسفاح القربى بين مختلف قطاعات المجتمع السوري التي تم شراؤها صونًا للنظام[١].

استُخدم «الشبيحة» بالطبع في خلال الانتفاضة لزيادة حدة العداوات الطائفية، وهي حصيلة ثانوية لم تزعج النظام جدًا (كما نوقش ذلك من قبل). إلّا أن نشاطاتهم الشنيعة لم تتعلق دومًا بالأمور العسكرية: فهم أحيانًا مجرّد مجرمين بطبعهم، مما أدى إلى ظهور أسياد الحرب في شوارع وأحياء الكثير من المدن. ومن المؤكد، كما حدث في العراق، أن إجرام العناصر من كلا طرفي النزاع أدى وحسب إلى زيادة محنة السوريين العاديين الذي يحاولون النجاة من العنف، ليس إلّا. ومع مرور الأيام والأسابيع، أدى الخوف الذي ولّده «الشبيحة» إلى مزيد من دعوات المعارضة إلى السلاح. وارتفع الدعم الشعبي للجيش الحر كما تشهد على ذلك احتجاجات ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر التي أُطلق عليها شعار «الجيش السوري الحر حامينا».

وأعلن الجيش الحر أيضًا مسؤوليته عن عدد متزايد من الهجمات على رموز النظام مثل مقر الاستخبارات (في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في خراج دمشق) والمنشآت الحكومية والمباني؛ والمكامن للقوافل العسكرية؛ واغتيال مسؤولين حكوميين وضباط عسكريين. وليس الجيش السوري الحر في منأى عن الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان وممارسة نشاطات جرمية: فكثيرًا ما ينفذ إعدامات فورية لأسرى الجيش السوري وللمخبرين المزعومين في صفوفه. وهذا كله نتيجة ثانوية بشعة لحرب الأمر الواقع الأهلية، وهي بطبيعتها تدور بين الطوائف وتنشب في الغالب في مناطق سكنية مكتظة جدًا أكثر مما تدور على خطوط جبهات القتال

(١) Peter Keller, 'Ghosts of Syria: diehard militias who kill in the name of Assad', *Guardian*, 31 May 2012, available at: http://guardian.co.uk/world/2012/may/31/ghosts-syriaregime-shabiha-militias/print

التقليدية. وبات من الشائع، نهاية العام ٢٠١١ ومطلع العام ٢٠١٢، أن تُسمع في بعض المدن المُتنازع عليها، في شدة، أصوات تبادل إطلاق النار بين مبنى رُفعت عليه راية الحكومة ومبنى آخر – على مسافة بضع كتل من الأبنية – يرفع راية المعارضة.

حاول الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري إظهار جبهة أكثر توحيدًا، فاجتمع ممثلون عنهما في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في تركيا. وأقنع المجلس الوطني الجيش الحر بخفض هجماته حتى لا تتشوه صورة الانتفاضة على أنها سلمية في الأساس ترتكز على الدفاع عن النفس. وشرح متحدث باسم الجيش الحر أن جنوده لن يعمدوا، بموجب الاتفاق، إلى «مهاجمة وحدات [الجيش السوري] التي تلتزم ثكنها» لكنهم سيقاتلون «أي وحدة تدخل المدن وتحاول قتل شعبنا»[1]. وأعلن المجلس الوطني أيضًا أنه سيشكل لجنة مشتركة مع الجيش الحر لتنسيق «التعبئة الميدانية والمساعدة والعلاقات الإعلامية والسياسية»[2]. وأمل المجلس في أن يركز الجيش الحر أكثر على حماية المحتجين، ويترك للمجلس الاحتفاظ بالوجه العام لحركة المعارضة. وهو ما من شأنه أيضًا أن يظهر قوات الحكومة السورية في مظهر المعتدي.

وأهم من ذلك، على ما كتب نيكولاس هيراس:

سيتمكن ائتلاف الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري، بصفة كونه مكوّنًا كاملًا للحركة، من الادعاء بدور سياسي كسلطة انتقالية رئيسة في سورية ما بعد الأسد، مع الضمان الإضافي للاعبين الأجانب المعنيين، أنه يمتلك التنظيم

(١) Dan Bilefshy, 'Factional splits hinder drive to topple Syrian leader', *New York Times*, 8 December 2011, available at:www.nytimes.com/2011/12/09/world/middleeast/factional-splits-hinder-drive-to-topple-syrias-assad.html?pagewanted=all

(٢) Fares, 'Anatomy of an opposition'.

الأمني لمحاربة الاضطراب والعنف على الطريقة العراقية منذ اليوم الأول لحكومة ما بعد الأسد[1].

على الرغم من هذا كلّه، أخفى الاتفاق الخلافات المتعلقة بالزعامة والأيديولوجية والمنهج. وقال المشككون في التفاهم أنه استعراضي وحسب، ويستهدف الجمهور الدولي الذي يتم السعي إلى نيل المزيد من الدعم الحاسم منه.

الأمم المتحدة

أصبحت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لاعبتين أساسيتين في المأساة السورية المتكشفة. وقد تعوّدت الأمم المتحدة أن تقحم نفسها في مثل هذه الأوضاع بناء على طلب من الدول الأعضاء؛ أما الجامعة العربية فغير متعودة، بكل تأكيد، على هذا الأمر (ولو أن مساندتها الدعم العسكري الذي قاده حلف شمال الأطلسي للمتمردين الليبيين شكّل عَرْضًا أولَ لما سيأتي من أمور تتعلق بسورية). وعملت المنظمتان أحيانًا على خطين متوازيين، وجنبًا إلى جنب في مرات أخرى. ولكن تبين مطلع العام ٢٠١٢، أن ذلك كلّه لم يسفر عن شيء. قاوم النظام السوري، في ثبات، كل الجهود الدولية لإنهاء القمع (وإطاحة الأسد من السلطة). واجتذب بذلك الدعم من بعض اللاعبين الدوليين المهمين (روسيا في الأساس والصين وإيران). وتمثلت النتيجة في أن الأحداث المحيطة بسورية سرعان ما بدأت تشبه الحرب الباردة المتعددة الطبقات.

أدّت الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السورية في وقت مبكر جدًّا من الانتفاضة، إلى وضع النظام في شكل مباشر وقوي في قلب شاشة رادار المنظمات الإنسانية الدولية. ولم يمكن تجاهل توصيفات انتهاكات

(١) Nicholas A. Heras, 'The Free Syrian Army: Syria's future army of liberation?', siyese.com, 13 December 2011, available at: www.en.siyese.com/opinion/the-freesyrian-army-syrias-future-army-of-liberation-by-nicholas-a-heras/

حقوق الإنسان مع انتشار صور العنف والفيديو، في وقت شبه فوري عبر الإنترنت – ولم يمكن كذلك تجاهل التحقيق الموسع المطلوب لكشفها. كذلك لم يمكن الحكومة أن تخفيها (بدا أن تلك الأيام ولّت بالنسبة إلى كل الأنظمة المتسلطة). وتبنى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مطلع نيسان/أبريل، قرارًا يدين استخدام الحكومة القوة القاتلة ضد المحتجين. وأنشأ أيضًا لجنة مستقلة للتحقيق في الرسميين السوريين المسؤولين عن هذا الأفعال، ومنذ ذلك الوقت وما بعده اتخذت مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، نافي بيلاي، موقفًا جليًا وRيادياً ضد النظام.

راقبت المنظمة الرائدة لحقوق الإنسان، هيومان رايتس ووتش، عن كثب، الوضع في سورية، وأجرت، وهي تحلل المعطيات المتوافرة، مقابلات مع عدد من اللاجئين والمقيمين في درعا. ونشرت في حزيران/يونيو ٢٠١١، كما ذكرنا آنفًا، تقريرًا من ٥٥ صفحة عنوانه «لم يسبق لنا أن شهدنا على مثل هذه الفظاعة»: قوات الأمن السورية ترتكب جرائم ضد الإنسانية، وقد تم الاستشهاد في القسم الأول من العنوان بأحد المراقبين السوريين في الميدان. ونُقل عن مديرة الشرق الأوسط في المنظمة ساره لياه ويتسون، قولها: «مضى أكثر من شهرين الآن وقوات الأمن السورية تقتل وتعذب أبناء شعبها بحصانة تامة. وعليهم أن يتوقفوا – وإذا لم يفعلوا فمن مسؤولية مجلس الأمن [الدولي] التأكد من سَوْق المسؤولين إلى العدالة»[1]. وأوصت المنظمة كذلك مجلس الأمن بإحالة المسألة على المحكمة الجنائية الدولية إذا لم يرتدع النظام السوري.

تخلّفت السياسات الدولية المتعلقة بالأزمة في سورية عن ركب الاهتمام الذي نيط بالمسائل الإنسانية، وتردد المجتمع الدولي، خصوصًا، في اتخاذ عمل سريع

(١) 'Report: Syrian abuses could be "crimes against humanity" ', CNN.com, 1 June 2011, available at: http://cnn.com/2011/WORLD/meast/06/01/syria.unrest/index.html?hpt=hp_bn2

(أو أنه ربما رغب، بالأصح، في منح الأسد بعض الوقت). ولكن ما إن تزايد عدد الدول التي ضيّقت الفسحة الممنوحة للأسد وطالبته بالتنحي، حتى أصبحت الأمم المتحدة الإناء الطبيعي لتحرّك محتمل متعدد الأطراف، خصوصًا أن هذه المقاربة هي المفضّلة لدى إدارة أوباما.

ووافق مجلس الأمن الدولي، في أوائل آب/أغسطس، بالإجماع، على بيان رئاسي يدين القمع الذي تمارسه الحكومة السورية ويدعو جميع الأطراف في سورية إلى وقف فوري للعنف: «يدين مجلس الأمن الدولي الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان واستخدام السلطات السورية القوة ضد المدنيين». وحث «جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات على مؤسسات الدولة. ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي سيادة أراضي سورية واستقلالها وسلامتها». وزاد في التشديد على «أن الحل الوحيد للأزمة الراهنة... هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية»[1].

نأت ممثلة لبنان في مجلس الأمن ببلادها عن البيان لكنها لم تعرقله. ومن الواضح أنه صيغ، في عناية، لتعزيز الإجماع في المجلس، داعيًا، كما فعل، «جميع الأطراف» إلى وقف العنف بدلًا من التركيز فحسب على الحكومة السورية. ولم يهدف ذلك إلى تهدئة خواطر بلدان مثل روسيا والصين وحسب، بل إنه صمم أيضًا، من وجهة نظر الغرب، لممارسة الضغط على دمشق من دون مقاطعة الأسد كليًّا بعد، وهو ما سيحدث بالفعل بعد ذلك بأسبوعين. ثم إنه أيضًا «بيان رئاسي» لمجلس الأمن وليس «قرارًا» إذ إن الأخير يرتبط، عادة، ببعض الفعل. وقد سبق لروسيا و/أو الصين أن اسقطتا محاولات لتمرير أمور تلدغ أكثر.

سُر الكثيرون لبيان مجلس الأمن، وعدُّوه مؤشرًا إلى تصميم المجتمع الدولي

(١) 'UN Security Council issues statement condemning violence in Syria', CNN.com, 3 August 2011, available at: http://cnn.com/2011/WORLD/meast/08/03/syria.unrest/index.html?hpt=hp_bn2

على مواجهة سورية، إلا أنه شكّل بالقدر نفسه مؤشرًا إلى الانقسامات في مجلس الأمن ووفّر فكرة مسبقة عن مدى صعوبة أي عمل حازم يقوم به المجلس. ولاحظت دمشق ذلك بالتأكيد. وقد يبدو، ظاهريًا، قرار الأسد في اليوم التالي السماح بإنشاء نظام متعدد الأحزاب، بمثابة رد على البيان الرئاسي؛ ولكن سبق لمسار إعلان هذه الإصلاحات على مراحل، أن تحرك منذ أشهر، وبالتالي ربما جاء الأمر مصادفة. وربما اعتقد الأسد والدائرة المحيطة به أن تركيبة من الإصلاحات المعلنة ومن البيان الدولي الذي يبدو فاترًا بالأحرى قد تبدل المسار في البلاد. وأخطأوا إذ فكّروا في ذلك.

أقنع الضغط الدولي المتصاعد الحكومة السورية بالسماح للفرق الإنسانية بدخول البلاد في ٢٠ آب/أغسطس للاستقصاء في مناطق من مثل حماه وحمص وإدلب واللاذقية التي شهدت بعضًا من أسوأ المعارك. وجاء ذلك بعد أيام فقط من اكتشاف بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة «نمطًا من انتهاكات حقوق الإنسان هو كناية عن هجمات واسعة ومبرمجة ضد السكان المدنيين قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية»[١]. ورفض الأسد، في الوقت نفسه، في شدة، الدعوات التي وجهت إليه للتنحي، قائلًا: «ما يقولونه لا يعني لنا شيئًا»، واستمر في نفي استهداف الجيش المحتجين المسالمين على الرغم من التقارير الواسعة الانتشار عن العكس. ولن يعترف إلَّا بأن «الوضع الأمني أخذ يتحوّل أكثر وضعًا مسلحًا»، مضيفًا أن «الأمن مهم، لكن الحلَّ سياسي»[٢]. وهكذا نحصل على رد نموذجي مختلط من الأسد.

سيخضع فريق الأمم المتحدة، إلى حد كبير، للمراقبة والحد من قدرته على التحرك من قبل المرافقين الحكوميين. والواقع هو أنهم سيعثرون، على الرغم من مثل

(١) 'Al-Assad rejects calls for ouster as UN team visits Syria', CNN.com, 21 August 2011, available at: http://cnn.com/2011/WORLD/meast/08/21/syria.unrest/index.html?hpt=hp_12

(٢) المصدر السابق.

هذا التضييق، على الدليل المتين إلى انتهاكات حقوق الإنسان الذي ربما يخبر شيئًا عن طبيعة العنف. وهي ليست المرة الأولى التي يعامل فيها نظام الأسد المفتشين الدوليين بهذه الطريقة، ولن تكون الأخيرة[١].

خريف العام ٢٠١١، وفيما العنف يستمر بلا هوادة، أخذت فكرة إصدار قرار في مجلس الأمن موجه ضد النظام السوري تستجمع الزخم في الدوائر الغربية. وتمثّلت المشكلة (كما هي الحال غالبًا في مجلس الأمن) في جعل لغة القرار على ما يكفي من الشدة وإضفاء بعض المخالب الحقيقية عليه، لكنه على ما يكفي من الغموض لكسب مساندة البلدان الأقل ميلًا إلى تبني كل ما هو مناهض في شكل واضح للأسد. وفي الرابع من تشرين الأول/أكتوبر، طُرحت أخيرًا على التصويت مسودة قرار غربية لمجلس الأمن تدين العنف في سورية وتهدد بالمزيد من العقوبات الاستهدافية (لكنها لم تتضمن أي ذكر لانتقال السلطة)، إذا لم يوقف النظام أعماله العسكرية ضد المحتجين. وامتنعت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا عن التصويت على القرار واستخدمت روسيا والصين حق النقض (من شأن استخدام أي من الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن الفيتو أن يقضي تلقائيًا على القرار). ودأبت موسكو وبكين على القول إن على أي قرار أن يكون أكثر إنصافًا في توجيه الملامة،

(١) سافر مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى سورية، عقب هجوم إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على ما يُشتبه في أنه موقع مفاعل نووي ليتحققوا هل تحاول سورية بالفعل بناء واحد أو لا. وحث بعض أقرب المستشارين إلى الأسد، ومن بينهم خصوصًا نائب الرئيس فاروق الشرع، الرئيس السوري على عدم السماح للمفتشين بالمجيء إلى البلاد، على أساس أن ذلك يشكل انتهاكا للسيادة السورية. إلا أن مستشارين آخرين – وعلى رأسهم وزير الخارجية وليد المعلم – حثوا الرئيس على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح للمفتشين بالمجيء. ورست في النتيجة التسوية على ما يلي: يُسمح للمفتشين بالمجيء على أن يتم التضييق على حركتهم في سورية. وبما أن الأمر لم يشكل في النهاية تعاونًا كاملًا لم تحصل سورية على التقدير الذي أرادته في المقام الأول، بسماحها للفريق بدخول البلاد. وإذا أدى التضييق إلى شيء، فإلى أنه أعطى الانطباع بأن الحكومة تخفي أمرًا ما. ومن ناحية أخرى، وما إن أصبح المفتشون في داخل البلاد حتى عثروا على ما يوحي بأمر مريب كافٍ للتوصية بالمزيد من الاستقصاء، ناهيك بإدانة الحكومة في شكل صريح. وسيحدث لاحقًا أمر مشابه مع مراقبي الجامعة العربية الذين أوفدوا إلى سورية (راجع ما بعده).

ويجب أن يحمّل المسؤولية في العنف للمعارضة وللنظام بالتساوي. وأهم من ذلك أن روسيا، بعد تعرضها للخداع في قرار مشابه من مجلس الأمن فتح الباب أمام تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري في ليبيا (وقد امتنعت عن التصويت عليه – راجع الفصل السابع)، أصبحت أكثر حساسية حيال تأييد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى عمل عسكري يدعمه الغرب ضد دولة أخرى تابعة لروسيا (أو للاتحاد السوفياتي السابق)، وفي هذه الحال، واحدة لا تزال موسكو تتمتع معها بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متينة.

تبادلت العواصم الغربية وموسكو (بل وحتى بكين) التراشق بالتهم بطريقة تذكّر بحقبة الحرب الباردة بين القوى العظمى. واستمرّت الدبلوماسية النشطة، لما تبقى من العام ٢٠١١، في اتجاه التوصل إلى قرار دولي من نوع ما. إلّا أن واقع تولي روسيا في كانون الأول/ديسمبر دورها في رئاسة مجلس الأمن، أدى إلى تعقيد الأمور، إذ عمد الممثلون الروس (أقله بحسب نظرائهم الغربيين) إلى استغلال موقعهم لتأخير أي محاولة لجدولة قرار أو إجهاضها. وبات على أمر من هذا النوع أن ينتظر حتى مطلع العام ٢٠١٢.

الجامعة العربية

حملت الجامعة العربية في شكل متكرر، اسم نادي الدكتاتوريين. ولم يكن من المتوقع، والحال هذه، أن تتولى في الظروف العادية دورًا قياديًا أو تتبنى موقفًا من الحكومة السورية، لأنها أيدت، عادةً، الإبقاء على الوضع القائم. أضف إلى ذلك أن سقوط دكتاتور واحد سيكون له تأثير الدومينو ويؤدي إلى سقوط الكثيرين. وبدا أن رد الفعل الأول للجامعة العربية على الضغط المتزايد على الحكومة السورية، يؤكد مفهوم أنها ستعمد، أقله، إلى توفير الدعم الهادئ للنظام في دمشق. وقال الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، منتصف تموز/يوليو، إن الولايات المتحدة تجاوزت الحد بإيحائها أن بشار الأسد فقد الشرعية في الحكم. وأعلن العربي بعد

لقائه الرئيس السوري أن الأسد أكد له أن «سورية قد دخلت في حقبة جديدة وهي تسلك الآن طريق الإصلاح الحقيقي». وأضاف الأمين العام للجامعة العربية أن «هذه المسألة يقررها الشعب وحده لا غير». وأعلن مسؤول آخر في الجامعة العربية أن سورية «عامل أساسي من عوامل التوازن والاستقرار في المنطقة»، وهي وجهة النظر التي وافق عليها العربي[١]. وتذمّرت افتتاحية في نيويورك تايمز من أن «الجامعة العربية عارٌ»[٢].

لكن سرعة الربيع العربي وبعض حقائق الجغرافيا السياسية تغلبت على ركود الجامعة العربية. وأخذ انقسامان في إجبار الجامعة العربية على كشف أوراقها (أو أقله في إجبار بعض الدول الأعضاء على ذلك)[٣]. فهناك أولًا الانقسام القائم بين السعودية وقطر وداعميهما الإقليميين والدوليين من جهة، وإيران من جهة أخرى: وقد وصف الكثيرون ذلك بأنه الانقسام السني – الشيعي في المنطقة. وسبقت الإشارة إلى أنْ كلّما أصبحت الأزمة السورية شأنًا من شؤون الصراع السعودي – الإيراني على النفوذ في المنطقة، استخدمت السعودية وقطر (التي ترأست الجامعة معظم العام ٢٠١١ وحتى آذار/مارس ٢٠١٢)، الجامعة وسيلة لإطاحة الأسد، وبالتالي إلحاق خسارة فادحة بالنفوذ الإقليمي لطهران. واكتسب أيضًا أداء الدور الريادي في هذا المجال أهميته لجهة سَبق تركيا في توجيه الضربة، بحيث لا تتمكن أنقرة من زيادة هيبتها في العالم العربي (على حساب السعودية وقطر) بظهورها في مظهر القوة الإقليمية الوحيدة التي تمارس الضغط على الأسد.

(١) 'Arab League to US: Stop interfering in Syria', Associated Press report in AzCentral.com, 13 July 2011, available at: www.azcentral.com/news/articles/2011/07/13/20110713syria-arab-league-backing-html

(٢) 'Syria's struggle', *New York Times*, 18 July 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/19/opinion/19tue2.html

(٣) لدراسة جيدة عن هذا الموضوع، راجع Sean Mann, 'How the Arab League turned against Syria',*Open Democracy*, 9 February 2012, available at: www.opendemocracy.net/print/64090

وُجد، ثانيًا، (ويوجد) انقسام في العالم العربي بين الأنظمة الملكية والجمهوريات العلمانية. وكل الأنظمة العربية التي سقطت، حتى الآن، ضحية الربيع العربي هي علمانية في غلافها الخارجي ديكتاتورية في أدائها السلطوي؛ فمع مطلع العام ٢٠١٢ كان زعماء تونس ومصر وليبيا واليمن قد سقطوا جميعًا (فيما لا يزال الرئيس السوري يعاند ولا يغادر السلطة). وعلى العكس من ذلك، حافظت الأنظمة الملكية في العالم العربي (باستثناء البحرين) على الهدوء النسبي. وتوجد أسباب مختلفة لهذا: لبعضها علاقة بقدرة الأنظمة الملكية النفطية على شراء الاستياء بالمال؛ ولبعضها الآخر علاقة بالشرعية التاريخية الكبرى لمعظم الأنظمة الملكية؛ ثم إن لبعضها علاقة بالردود الأكثر تبصّرًا المتعلقة بالمبادرات الإصلاحية، وبخاصة في الملكيتين غير النفطيتين في الأردن والمغرب[١]. ولكن ما إن تحوّل الربيع العربي عدوى منتشرة، حتى أضحى من الحكمة أكثر للملوك العرب أن ينحازوا إلى المحتجين – ولو من دون سبب إلا ليبدوا أنهم يقفون في الجانب «الصحيح» من التاريخ وبالتالي ليخففوا من احتمالات احتجاجات مماثلة ضد أنظمتهم (التي هي، بطرائق كثيرة، على القدر نفسه من التسلط الموجود في دمشق أو تونس أو القاهرة). وعلى الرغم من أن استخدام (أو استغلال) الأنظمة الملكية المواضيع الإنسانية دعمًا للمحتجين في سورية، والتي قد تكون تمكنت، في الوقت الراهن، من تفادي الاستياء الداخلي، فإن شبح هذه المواضيع قد يعود ويطاردهم بعدما أصبح خطاب الحرية وحقوق الإنسان هو المقياس. وهو ما قد يصبح في النهاية المظهر الأكثر استمرارًا للربيع العربي[٢].

لم يستغرق الأمر الجامعة العربية كثيرًا، لتبدأ بتبني موقف أكثر حزمًا حيال سورية، خصوصًا بعد منتصف آب/أغسطس ٢٠١١ عندما أخذت الولايات المتحدة

(١) تعزّز هذا النوع من التحالف باقتراح دول مجلس التعاون الخليجي انضمام الأردن والمغرب إلى هذا المجلس. ولا معنى لهذا أبدًا من الناحية الجغرافية، غير أنه سيزيد في تمييز هذه المنظمة على أنها مؤلفة من ملكيات سنية عربية مؤيدة للغرب. Sean Mann, 'How the Arab League turned against Syria',*Open Democracy*, 9 February 2012, available at: www.opendemocracy.net/print/64090

(٢) المصدر السابق.

والاتحاد الأوروبي وغيرهما في توجيه الدعوات الصريحة إلى الأسد للتنحي. وطالبت الجامعة العربية دمشق، نهاية آب/أغسطس، بممارسة ضبط النفس وإنهاء العنف. وأطلقت في أيلول/سبتمبر مبادرة (حملها نبيل العربي إلى الأسد في دمشق) تفصّل فيها خطة لوقف العنف وتطبيق الإصلاحات. ودعت الخطة إلى وقف فوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين، وطرحت إجراءات تقضي بتقديم تعويضات إلى من حوكموا أو أوقفتهم القوات الحكومية أو جرحتهم، وبإعلان العفو العام عن جميع السجناء السياسيين الذين أوقفوا في سياق الانتفاضة. ودعت المبادرة الأسد أيضًا إلى «إعلان مبادئ» يُجسّد مختلف الإصلاحات السياسية التي أشار إليها في خطبه منذ بدء الاضطرابات. وقد تضمنت الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب وانتخابات رئاسية يتنافس فيه مرشحون كثر تُجرى مع انتهاء ولاية الأسد الراهنة ومدتها سبع سنوات. (ويمكن الأسد، وهذا مثير للاهتمام، أن يخوض الانتخابات لولاية ثالثة إذا تم ترشيحه). ووضعت مبادرة الجامعة العربية الخطوط العريضة لحوار وطني حقيقي بين الحكومة وقوى المعارضة، بما فيها لجان التنسيق المحلية والإسلاميون والناشطون الديمقراطيون وغيرهم، تحت عنوان «لا للعنف، لا للطائفية، ولا للتدخل الخارجي». ودعت المبادرة أخيرًا إلى انتخابات نيابية جديدة يُنتدب فيها المجلس المُنتخب وضع دستور جديد متناسب مع الديمقراطية البرلمانية – أولًا وقبل أي شيء، من خلال إلغاء المادة الثامنة من الدستور القائم التي تعدُّ حزب البعث «قائد الدولة والمجتمع»، والتي ضمنت طويلًا حكم الحزب الواحد[١].

وافق معظم المعارضة السورية على الخطة بما في ذلك لجان التنسيق المحلية (التي كانت واضحة حتى الآن في هدفها المعلن والقاضي بالتخلص من النظام). وأظهر ذلك، على الرغم من سفك الدماء كلّه، أن الوصول إلى حل بالتفاوض، كان لا يزال ممكنًا، في آب/أغسطس ٢٠١١، لو رغب الأسد في ذلك، وحسب، وقدر

(١) لتحليل جيّد للمبادرة العربية، راجع: Sami Moubayed, 'An offer Syrian shouldn'thave refused', *Mid-east Views*, 22 September 2011, available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=547

عليه. إلّا أن النظام السوري رفض الخطة، وقد لاحظ أن وراءها أيدي السعودية وقطر والولايات المتحدة. وزعم مسؤولون سوريون أن المبادرة تشكل «انتهاكًا واضحًا» لميثاق الجامعة العربية لأنها «تدخّل في الشؤون السورية»[1].

وردّت سورية عندذاك، بما قد لا يفاجئ، بمبادرتها الخاصة التي كشفت عنها في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة. ودعت فيها كل الدول العربية إلى رفع قوانين الطوارئ وإلغاء كل محاكم أمن الدولة (وهو ما أعلنت سورية أنها ستفعله منذ آذار/مارس ـ نيسان/أبريل). وطالبت أيضًا بأطر دستورية جديدة في مختلف أنحاء المنطقة بما يضمن التعددية السياسية والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان. وقُصد بها إطلاق النار دفعة واحدة على بلدان مثل السعودية وقطر، وهي أنظمة ملكية من الواضح أنها سترفض مثل هذه المفاهيم.

غير أن الجامعة العربية باتت الآن متورطة مباشرة في الأزمة السورية، وستصبح خطتها (أو ما تضمنته من تغييرات) أساس النقاش في سبيل «التغيير السلمي» عبر نوع من أنواع الحوار الوطني والمرحلة الانتقالية جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات السياسية. أضف إلى ذلك أن رفض سورية الخطة أعاد الكرة إلى ملعب الجامعة العربية، وأصبحت بالتالي العلاقة بين قيادة الجامعة ودمشق أكثر عداء.

وسيواصل المسؤولون في الجامعة العربية وفي سورية اللقاء لمناقشة خطط إنهاء الاضطرابات. ونشأ عن ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نمط تقبل سورية بموجبه، في صورة غير نهائية، وساطة الجامعة العربية ومبادراتها، لكنها ستجادل في مجموعة من الشروط التي تتطلب المزيد من المفاوضات. وكثيرًا ما أُجّلت المواعيد النهائية للاستجابة. ودانت شخصيات المعارضة في ذلك الحين – وفي أحيان كثيرة أخرى – استعداد الحكومة السورية للحديث مع الجامعة العربية

(١) لتحليل جيّد للمبادرة العربية، راجع: Sami Moubayed, 'An offer Syrian shouldn'thave refused', *Mideast Views*, 22 September 2011, available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=547

على أنه ليس أكثر من تكتيكات تضليلية تهدف إلى إعطاء الانطباع أنها مهتمة بالتوصل إلى حل سلمي، فيما تواصل قمعها العنيف في البلاد. وأشاروا إلى استمرار التوقيفات الجماعية والتعذيب والاختفاءات والاغتيالات واستخدام القوة العسكرية الغاشمة، في وقت تتأرجح فيه الجامعة العربية وسورية.

وقدمت مقابلة تلفزيونية أجريت في تشرين الأول/أكتوبر مع الأسد رواية (أو تهديدًا) مختلفة كليًا. وأكد في المقابلة أن سورية *كخط التقاء صفيحتي الزلزال، وأي محاولة لهز استقرار صفائح الزلزال ستؤدي إلى زلزال كبير يضر بكل المنطقة، ولمسافات بعيدة تصيب دولًا بعيدة. وإذا اهتز الشرق الأوسط فكل العالم سيهتز. أتريدون رؤية أفغانستان أخرى، أو عشرات الأفغانستانات؟ وإذا قضت الخطة بتقسيم سورية فسيعني ذلك تقسيم المنطقة بأسرها*.

وشبّه الاضطرابات بالانتفاضة الإسلامية في الثمانينيات، محاولًا مرة أخرى صبغ المعارضة بأنها أساسًا تحت قيادة إسلاميين راديكاليين: «لدينا عدد قليل من الشرطة، والجيش هو وحده المدرب على مواجهة القاعدة... نحن الآن نحارب الإرهابيين وحسب»[1].

قدّرت الأمم المتحدة، نهاية تشرين الأول/أكتوبر، مقتل ثلاثة آلاف سوري منذ بدء الانتفاضة. وارتفع العدد بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر إلى ثلاثة آلاف وخمسمئة ليصل مع مطلع كانون الأول/ديسمبر إلى أربعة آلاف. وأعلنت وكالة الأنباء السورية الرسمية، نهاية كانون الأول/ديسمبر، عن مقتل ما يزيد على ألفين من عناصر البلاد الأمنيين منذ اندلاع الاحتجاجات.

واصلت الحكومة العمليات الأمنية على الرغم من قبولها، في النهاية، خطة

(١) 'Arab League demands Syria end violence against citizens', CNN.com, 1 November 2011, available at: http://edition.cnn.com/2011/10/31/world/meast/syria-unrest/index.html?eref=rss_topstories&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+rss%2Fcnn_topstories+%28RSS%3A+Top+Stories%29

السلام العربية، فعقدت الجامعة العربية اجتماعًا طارئًا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة صوّتت فيه ١٨ دولة من أصل الـ٢٢ التي تتشكل منها الجامعة، على تجميد عضوية سورية: صوّت لبنان واليمن ضد الإجراء، وامتنع العراق فيما حُرمت سورية التصويت. ودعت الجامعة العربية أيضًا إلى فرض عقوبات غير محددة على نظام الأسد وحثت الدول الأعضاء على سحب سفرائها. وتلا القرار رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. وأكد المندوب السوري على عدم شرعية القرار وقال إنه «يَنعى العمل العربي المشترك، وهو إعلان فاضح أن إدارتها تخضع لأجندات أميركية غربية»[١]. ويعدُّ السوريون أنفسهم بالطبع قلب العروبة النابض، وشكّل تجميد عضوية بلادهم في الجامعة العربية ما يشبه الضربة القوية بالفعل. إلا أن سورية، من جهة أخرى، لم تتردد في الماضي في اتخاذ خطوات معاكسة للإجماع العربي. وعلى أي حال، سيدفع اعتزاز السوريين (بل وحتى غطرستهم) بموقعهم المركزي في العالم العربي وتاريخهم، المسؤولين السوريين إلى التعبير عن ازدرائهم لقرار الجامعة العربية: فدمشق لا تزال الدولة العربية الوحيدة الأمينة على المسائل التي تمس جوهر العروبة.

توقع الكثيرون أن يؤدي تحرّك الجامعة العربية ضد النظام السوري إلى تمهيد الطريق (كما حدث في ليبيا) أمام المزيد من الرد الدولي المشترك، وبالأخص صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي. وواصلت الجامعة الضغط واجتمع وزراء خارجيتها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وصوتت ١٩ دولة عضوًا على فرض دفعة من العقوبات الاقتصادية والتجارية على النظام السوري (امتنع العراق وعارض لبنان). وشملت حظر أي طيران خاص أو تجاري من دول الجامعة العربية إلى سورية ومنها؛ وقف التعامل مع المصرف المركزي السوري؛ تجميد أصول المسؤولين الحكوميين السوريين؛ منع

(١) 'Regime backers express anger at other nations after Arab League suspends Syria', CNN.com, 12 November 2011, available at: www.cnn.com/2011/11/12/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

المسؤولين السوريين الكبار من زيارة الدول العربية الأخرى. ووصف تلفزيون الدولة السورية الخطوة بأنها «تفتقر إلى الشرعية» وبأن «العقوبات الاقتصادية على حقوق الشعب السوري تؤشر إلى وقف العلاقات التجارية والاقتصادية... وتستهدف الشعب السوري»[١].

وافق نظام الأسد، بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، وبعدما هددت الجامعة العربية برفع المسألة إلى مجلس الأمن الدولي، على اقتراح صيغ في الدوحة، يقضي بإرسال مراقبين من الجامعة العربية إلى سورية، للإشراف على التزام النظام ما تعهده سابقًا من إنهاءٍ للعنف وإطلاقٍ للسجناء السياسيين. وتعرضت دمشق لضغط روسي كبير لقبول المهمة العربية: أراد الروس منع المسألة من الانتقال مباشرة إلى الأمم المتحدة، مما سيضع موسكو في موقع غير مريح جدًا.

وسيعمل المراقبون العرب على جمع المعطيات والوقائع بهدف وضع تقرير نهائي عن الوضع في سورية. ونوقشت تفاصيل هذه المهمة ما يقارب سبعة أسابيع، تجادل فيها المسؤولون في الجامعة والسوريون في شأن مدى وصول المراقبين إلى مواقع الاضطراب ومسؤولياتهم وحجم الفريق. ومن جديد، لم يؤدِّ ذلك كله، عمومًا، إلى التأثير الكبير في نفوس أركان المعارضة السورية والكثيرين في الغرب، على الرغم من أنهم أيدوا المبادرة العربية على حذر، بصفة كونها الفكرة الأقل سوءًا في ذلك الوقت. ورد رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون بالقول إن «النظام السوري يناور ويريد شراء الوقت. وقد أدهشنا سماح الجامعة العربية بحدوث هذا»[٢]. واستغل غليون، في الوقت نفسه، الظرف لدعوة المجتمع الدولي إلى إقامة منطقة عازلة في سورية لحماية المدنيين: «أثبت هذا النظام مرارًا وتكرارًا أنه نظام

(١) 'Arab League votes to impose sanctions against Syria', CNN.com, 27 November 2011, available at: www.cnn.com/2011/11/27/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t2

(٢) 'Syria signs Arab League plan, minister says', CNN.com, 19 December 2011, available at: www.cnn.com/2011/12/19/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

مبني على الكذب والقوة. ونحتاج إلى منطقة آمنة للحماية من جهود النظام ومنعه من تحويل الأزمة نزاعًا أهليًا»[1].

أثيرت شكوك كثيرة حيال مهمة الجامعة العربية، أولها وأهمها تعيين السوداني الفريق أول محمد أحمد الدابي رئيسًا لبعثة الجامعة، وهو الذي تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية في عهد الرئيس عمر البشير، عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف في حق الأخير لاتهامه بارتكاب أعمال الإبادة في منطقة دارفور السودانية. ويبدو أن الدابي نجا بالكاد من اللوم. وبالتالي انتاب المعارضة السورية الحذر الشديد لدى تعيينه؛ وتأكدت شكوكها عندما أعلن الدابي بعد زيارته مدينة حمص التي مزّقتها الحرب أنه لم يرَ «شيئًا مخيفًا». كذلك لم يطمئن النظام السوري هو أيضًا إلى الدابي لأنه تولى منصب سفير بلاده في قطر من العام ١٩٩٩ إلى العام ٢٠٠٤؛ واعتقد بالتالي أن الحكومة القطرية هي التي انتقته ـ وتسيطر عليه ـ (وهي التي، كما سبق أن رأينا، اتخذت المبادرة في الجامعة العربية ضد سورية)[2].

تمثلت المعضلة الثانية في أن الجامعة العربية لا تمتلك فعلًا أي خبرة في تنفيذ مهمات من هذا النوع. وجاء الفريق بأكمله وهو غير مستعد ـ خصوصًا أنه يتعامل مع حكومة تتمتع بخبرة واسعة في ما يتعلق بالتحكم بالبعثات الزائرة والحد من وصولها إلا إلى الأمور التي أرادت للمراقبين رؤيتها (راجع ما سبق والهامش الرقم (١) ص ٢٤٣).

وكتب ريتشارد غوان، يومذاك، أن بعثة المراقبين في كوسوفو التي نُشرت، عام ١٩٩٨ تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحماية الألبان الكوسوفيين، توافرت لها موارد أكبر بكثير من تلك المتوافرة لبعثة الجامعة العربية، وامتلكت ما يزيد على ألف وأربعمئة مراقب، بالمقارنة مع مراقبي الجامعة العربية المئة أو ما شابه

(١) 'Syria signs Arab League plan, minister says', CNN.com, 19 December 2011, available at: www.cnn.com/2011/12/19/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

(٢) Sami Moubayed, 'Observers court controversy in Syria', gulfnews.com, 3 January 2012, available at: http://gulfnews.com/opinions/columnists/observers-court-controversyin-syria-1.960231

(على الأكثر) في سورية[1]. أضف إلى ذلك أن بعثة كوسوفو توافرت لها قوة انتشال تابعة لحلف شمال الأطلسي في مقدونيا المجاورة، على أهبة الاستعداد للتحرك عند أي إشعار بمواجهة المراقبين أي مشكلة. وقد امتلكوا، علاوة على ذلك، حرية في الحركة أكبر بكثير من حرية مراقبي الجامعة العربية. ومع ذلك، فشلت مهمة المراقبين في كوسوفو، على الرغم من كل ما توافر لها، في حصر العنف، مما استوجب سحبها عام ١٩٩٩، بعدما قرر حلف شمال الأطلسي استخدام القوة الجوية لحل النزاع. وأشار غوان إلى أن المراقبين العرب، على الرغم من إخفاقهم في تحقيق هدفهم (أي ضمان التزام سورية مع طلب الجامعة أن يوقف النظام هجماته على المدنيين)، أدُّوا دورًا مهمًّا في تسليط الضوء على ممارسات النظام ومعاناة المدنيين الأبرياء في سورية، وبالتالي تكبير المسألة ليتمكن العالم كله من رؤيتها[2]. وهذا الأمر قد يعزز، بدوره، احتمالات التحرك الدولي، أو هكذا اعتُقد حينذاك.

وقد يؤدي ما عُدَّ، أساسًا، مهمة فاشلة للجامعة العربية، إلى أن ينظر إليه المؤرخون في المستقبل كمقدمة ضرورية لعمل عسكري محتمل في سورية، تمامًا كما أدت مهمة المراقبين في كوسوفو، في النهاية، إلى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي. وذكرت الأمم المتحدة أن مجموع القتلى في سورية بلغ، منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، خمسة آلاف، مع أن مجموعات المعارضة ادعت أن أكثر من ستة آلاف سوري قتلوا منذ اندلاع الانتفاضة.

الأمم المتحدة والجامعة العربية

أعلنت الجامعة العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقب مهمة المراقبين في

(١) Richard Gowan, 'Don't write off the Arab League in Syria... yet', *Foreign Policy*, 6 January 2012, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/01/06/dont_write_off_the_arab_league_in_syriayet

(٢) المصدر السابق.

سورية، خطة جديدة تقضي بتنحي الأسد وتسليم السلطة إلى نائب الرئيس، بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية. ودعت الحكومة السورية إلى الشروع في حوار، في غضون أسبوعين، مع مجموعات المعارضة وإلى تشكيل حكومة جديدة في خلال شهرين[1]. لكنها لم تدعُ إلى تدخل عسكري. وكشف وزير الخارجية القطرية حمد بن جاسم آل ثاني عن الخطة في مقر الجامعة العربية في القاهرة. وأعلن كذلك أن الجامعة سترفع الخطة إلى الأمم المتحدة لحشد الدعم الدولي لها. وشرعت الأمم المتحدة والجامعة العربية، عند هذا الحد، في العمل معًا على طرح قرار جديد في مجلس الأمن يحظى بثقل دبلوماسي أكبر، على أمل إقناع روسيا والصين بعدم استخدام حقهما في النقض.

وتحدثت مجلة تايم عن الخطة العربية كالتالي:

يبدو أن صفة «الضعف» هي التي ارتبطت دومًا بالجامعة العربية. إلا أن المنظمة كشّرت، الأحد، عن أنيابها في وجه سورية. وطرحت الجامعة، في غياب خارطة الطريق السياسية المفصلة للمعارضة السورية، خطتها الجريئة الخاصة[2].

شرعت المملكة العربية السعودية في الخروج من الكواليس وفي تبني موقف أكثر شدة – وعلانية – ضد سورية. وقررت الرياض سحب دعمها لبعثة المراقبة – وحذت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حذوها – مما أدى في الواقع إلى إنهائها. وقال وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل بوجوب ممارسة «كل الضغوط الممكنة» على النظام السوري لوقف قمعه العسكري، مضيفًا: «ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، وهذا يشمل إخواننا في الدول الإسلامية وأصدقاءنا في روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة»[3]. وبلغ الأمر بوزير خارجية قطر إلى

(١) Mohamed Fadel Fahmy, 'Arab League calls for unity government in Syria', CNN.com, 22 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/22/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

(٢) Rania Abouzeid, 'The Arab League to Syria's president: it's time for you to go', *Time*, 22 January 2012, available at: www.time.com/time/world/article/0,8599,2105066,00.html

(٣) المصدر السابق.

طلب إرسال قوة عربية لحفظ السلام في سورية. وربط مثل هذه المهمة العسكرية بقوات الردع العربية التي أرسلتها الجامعة إلى لبنان في خلال الحرب الأهلية، منتصف السبعينيات. وهذه مقارنة ربما تمنى لو أنه لم يقم بها، لأن قوات الردع كادت تتألف في معظمها من الجنود السوريين الذين بقي معظمهم، طوال ثلاثين عامًا في لبنان، أداةً للهيمنة السورية على الجار في الغرب.

ثم إن الشيخ حمد ربما تمنى أيضًا لو أنه لم يربط خارطة طريق التغيير السياسي في سورية باليمن: فقد تطلب الأمر هناك أشهرًا من المفاوضات المتقطعة والاتفاقات المفترضة قبل أن يوافق الرئيس علي عبدالله صالح في النهاية على التنحي– وعندذاك استغرق الأمر أيضًا أشهرًا كثيرة للمغادرة فعلًا بعد نحو سنة على بدء الانتفاضة في اليمن.

ورفض لبنان، كما هو متوقع، خطة الجامعة العربية وامتنعت الجزائر عن التصويت على رفعها إلى مجلس الأمن الدولي. ورفضت الحكومة السورية، بالطبع، المبادرة. وذكرت وكالة الأنباء «سانا» أن الخطة تشكل انتهاكاً للسيادة السورية «وتدخلًا فاضحًا في شؤونها الداخلية»[1].

واحتجت سورية، بحسب وزير خارجيتها وليد المعلم، إلى «حل سوري تمليه المصالح السورية». وكرّر إشارته إلى وجود مؤامرة دولية ضد بلاده، قائلًا إن ثمة دولًا عربية «تطبق مراحل المؤامرة على سورية التي تم الاتفاق عليها في الخارج. ونحن ندرك تمام الإدراك أبعاد المؤامرة وسنتعامل معها في حزم... من واجب الحكومة السورية التعامل مع العناصر المسلحين في جدية وحزم». وأشار أيضًا إلى أن روسيا «لن توافق على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، وهذا بالنسبة إليها خط أحمر. وشعرتُ خلال محادثاتي مع نائب وزير الخارجية الروسية

(١) 'Syria rejects new Arab League plan to end crisis', CBC News, 23 January 2012, available at: www.cbc.ca/news/world/story/2012/01/23/syria.html

ميخائيل بوغدانوف أن الموقف الروسي ثابت وما من أحد يشكك في العلاقات الروسية ـ السورية لأنها علاقات راسخة»[1].

استمرت سورية في الاحتراق، فعادت الدراما الدبلوماسية وانتقلت إلى الأمم المتحدة. وطرح المغرب، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، في مجلس الأمن، خطة الجامعة العربية للانتقال السياسي وحكومة الوحدة في سورية. وأعقبت ذلك نقاشات حامية ومواقف للمبعوثين في الأمم المتحدة. وقال المندوب الروسي فيتالي تشوركين، مظهرًا استمرار الدعم للحكومة السورية:

تتضمن الخطوط الحمر أي مؤشر إلى عقوبات، وأي نوع من أنواع فرض الحظر على الأسلحة، لأننا نعرف أن حظرها يعني في الحقيقة أن تزودوا المجموعات غير الشرعية سلاحًا، ولكن عدم قدرتكم على تزويد الحكومة إياه. ولا يمكننا قبول ذلك. ومن سوء الحظ أن المسودة التي اطلعنا عليها اليوم لم تكتفِ بتجاهل خطوطنا الحمر بل أضافت أيضًا عناصر جديدة وجدنا أنها غير مقبولة من حيث المبدأ[2].

واشتمل ذلك، بالنسبة إلى المبعوث، على فكرة فرض حل سياسي.

ورفض ممثل سورية لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري القرار المقترح وتبنى نبرة تحدٍّ:

بعض هؤلاء السفراء ممن ائتمنهم ما يسمى المجتمع الدولي على الحفاظ على السلام والأمن في العالم من خلال دورهم المهم في مجلس الأمن، قد اختاروا ضرب السلام والأمن في العالم – متبعين مصالحهم الاستراتيجية والجغرافية

(١) 'Arab League's Syria mission extended by a month', CNN.com, 25 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/24/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

(٢) Mick Krever, 'Draft resolution calls for al-Assad to step down', CNN.com, 27 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/27/world/meast/un-syria/index.html?hpt=hp_t1

السياسية الضيقة. وهم يتعاملون معنا كأننا مستعمرة سابقة وأن علينا أن نكون مطيعين لإرادتهم، وهم في هذا مخطئون وستصيبهم الخيبة. سورية لن تكون ليبيا؛ وسورية لن تكون العراق؛ وسورية لن تكون الصومال؛ وسورية لن تكون دولة فاشلة[1].

وعلّق بعد ذلك بأيام قليلة بالقول: «تلك المنظمة [الجامعة العربية] لم تعد الآن تتحدث باسم جميع العرب. فلا جامعة عربية من دون سورية»[2]. وتدخل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وقال إن محاولات الحكومات الإقليمية التي لم تجرِ قط أي انتخابات (أي السعودية وقطر) «لتقديم وصفات بالحرية والانتخابات»، ما هي إلا «أكثر فكاهات التاريخ سخرية»[3].

حاول المدافعون عن القرار جاهدين تسكين المخاوف الروسية، خصوصًا في ما يتعلق بأي إجراء يمكن عدُّه مقدمة لتحرك عسكري. وأعلنت مسودة قرار أن المجلس «يعيد تأكيد التزامه القوي سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويؤكد الحاجة إلى حل سلمي للأزمة الراهنة في سورية، ويشدد على أن ليس في هذا القرار ما يلزم الدول اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة»[4]. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن روسيا في مزاج للتسوية أو قبول أي قرار يؤدي إلى رحيل الأسد. ودافع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف عن دور بلاده، بما في ذلك الاستمرار في شحن الأسلحة إلى سورية: «نحن نسلّح حكومة دستورية لا نوافق على ما تقوم به من استخدام للقوة ضد المتظاهرين، لكننا لا نختار أي طرف بل

(١) Mick Krever, 'Draft resolution calls for al-Assad to step down', CNN.com, 27 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/27/world/meast/un-syria/index.html?hpt=hp_t1

(٢) 'UN Security Council talks Syria peace as deaths mount', CNN.com, 1 February 2012, available at: www.cnn.com/2012/02/01/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

(٣) Roshanak Taghavi, 'Regional pressure against Iran raises specter of civil war inSyria', *Urban Times*, 16 February 2012, available at: www.theurbn.com/2012/02/civil-war-syria/

(٤) Julian Borger, 'Draft resolution to UN calls for Syria's Assad to step down', *Guardian*, 31 January 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/jan/31/un-resolutionsyria-assad-step-down

نطبق موجبات عقودنا التجارية». وحذّر من أن في إمكان قرارٍ [في مجلس الأمن] أن يؤدي إلى «ليبيا أخرى»، وهذا، في رأيه، أمر كارثي[١].

حاول دبلوماسيون روس التوسط في محادثات بين الحكومة السورية وعناصر من المعارضة، لكن المعارضة لم تقبل أي شيء من هذا القبيل: وذكّرت باستمرار العنف الذي يرتكبه النظام، ولاحظت أن القمع استمر في خلال الجهود الكثيرة المبذولة للتفاوض على حل سلمي. وأعربت إدارة أوباما عن رأيها في أن على الدول أن تقبل حقيقة أن على الأسد الرحيل – وبعبارات أخرى الكف عن دعمه. وبحسب المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني، «من المهم أن تأخذوا في الحسبان أن عليه الرحيل»[٢].

غير أن معظمهم أملوا، وحسب، في أن التهديد بالخزي وبالعزلة الدولية في هذه المسألة كفيل بتحول موقفي روسيا والصين. وعلّق جيفري لورنتي المراقب الفطن لدبلوماسية الأمم المتحدة:

تفترض استراتيجية الغرب الساعية إلى الضغط على روسيا للموافقة على الإذعان لشروط أقوى من مجلس الأمن على دمشق، أن روسيا لا ترغب في أن تمارس وحدها الفيتو على التحرك، فيما حصيلة القتلى ترتفع في سورية. لكن الولايات المتحدة لم تتردد في الوقوف وحدها واستخدام الفيتو على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمستوطنات أو بالقتال في غزة، في وقت اتخذ الأعضاء الأربعة عشر الآخرون موقفًا موحدًا... وربما يعترف قادة المعارضة السورية، في صورة معبرة، بأنهم لا يتوقعون، بغض النظر عن ذلك، أن يصغي الأسد إلى طلب مجلس الأمن

(١) Julian Borger, 'Draft resolution to UN calls for Syria's Assad to step down', *Guardian*, 31 January 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/jan/31/un-resolutionsyria-assad-step-down

(٢) 'Syria: Russia opposes UN resolution against Assad', *Democracy Now!*, 31 January 2012 ,available at: www.democracynow.org/2012/1/31/headlines

التنحي. وهذا ما يغذّي ريبة المشككين في المجلس بأنه... يهدف إلى توفير الذريعة القانونية للدخلاء للقيام بخطوات قسرية لتحقيق الامتثال[١].

ومن غير المفاجئ عندذاك فشل تمرير القرار في مجلس الأمن في ٤ شباط/ فبراير بسبب استخدام روسيا والصين حق الفيتو. وأيَّد الأعضاء الثلاثة عشر الآخرون الإجراء. وأمكن، عقب التصويت، وصف الخطاب المتبادل بين المسؤولين الروس والصينيين من جهة وممثلي البلدان التي أيدت القرار، بأنه ساخن – على أقل تقدير. وقالت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سوزان رايس أنها «اشمأزت» من الفيتو الروسي والصيني. وأضافت، وهي تشير خصوصًا إلى روسيا: «هذا التصلّب يصبح أكثر خزيًا إذا عددتم أن واحدًا من هذين العضوين يستمر في شحن الأسلحة إلى الأسد». وتابعت: «قُتل، مُذ نقض هذان العضوان القرار المتعلق بسورية، ما يقدّر بثلاثة آلاف مدني إضافي»[٢]. ووصفت هيلاري كلينتون الفيتو بـ«المسخرة»، وقالت إن مجلس الأمن بات الآن «خصيًّا»[٣]. وأعلن السفيران الفرنسي والبريطاني في الأمم المتحدة أن روسيا والصين انحازتا إلى نظام يذبح شعبه.

وقال السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين إن النص «لم يعكس وضع الأمور الفعلي في شكل صحيح وبعث بإشارة مختلطة». ولاحظ أن روسيا تواصل جهدها الدبلوماسي لحل الوضع بإيفاد وزير خارجيتها إلى دمشق. ودعا المندوب الصيني لي باودونغ جميع الأطراف في سورية إلى وقف العنف وإعادة بسط النظام. وقال إن قرار مجلس الأمن كان سيؤدي وحسب إلى «تعقيد

(١) Jeffrey Laurenti, 'Navigating Arabs' Syria roadmap through the UN', *Huffington Post*, 1 February 2012, available at: www.huffingtonpost.com/jeffrey-laurenti/syria-unsecurity-council_b_1247461.html

(٢) 'Russia, China veto UN action on Syria; opposition group calls for strike', CNN.com, 4 February 2012, available at: http://articles.cnn.com/2012-02-04/middleeast/world_meast_syria-unrest_1_syrian-people-syrian-national-council-syrian-observatory/3?_s=PM:MIDDLEEAST

(٣) 'Rockets, mortars rain down on Syrian city, opposition says', CNN.com, 6 February 2012, available at: http://edition.cnn.com/2012/02/05/world/meast/syria-unrest/index.html?iref=allsearch

المسألة... ويشدد بشكل مفرط على الحكومة السورية... ويحكم مسبقًا على نتيجة الحوار»[١].

شعر أولئك الذين يقاتلون النظام في سورية أنهم تم التخلي عنهم: ووصفت إحدى شخصيات المعارضة الانتفاضة بأنها «الثورة اليتيمة»[٢]. واشتكت شخصية أخرى من أن «الأمم المتحدة لا تفعل شيئًا حيال الأمر [العنف]. والجامعة العربية لا تفعل شيئًا حياله... وفيما هم يتابعون بعضًا من نقاشهم، يقبع الناس هنا ويموتون»[٣].

العواقب

أحدث الإخفاق في إصدار قرار في مجلس الأمن الدولي انعكاسات عميقة. واحتار معظم الأطراف في شأن ما ينبغي القيام به لاحقًا. وعلّق عدد من مقالات الرأي والافتتاحيات بأنْ لم يعد هناك، عقب التصويت، حل جيد. حتى بات يتوجب (بالنسبة إلى الكثيرين من الناس) النظر في بدائل الحائط المسدود – بقاء الأسد في السلطة – وإلا ستنزلق سورية إلى حرب أهلية طويلة ودامية، قد ينتج منها سيناريو يوم القيامة الإقليمي المريع[٤]. بدا، مع إخفاق دبلوماسية الأمم المتحدة والجامعة العربية، أن الرد الأشد قوة على الأزمة في سورية قد اكتسب زخمًا أكبر. ودعا سياسيون كبار في العواصم الغربية، من أمثال السيناتورين جون ماكين وجوزف ليبرمان في الولايات المتحدة، صراحةً إلى تقديم الدعم العسكري إلى المعارضة

(١) 'Russia, China veto UN action on Syria; opposition group calls for strike', CNN.com'

(٢) CNN television report by Ivan Qatson, 20 February 2012.

(٣) 'UN Security Council fails to pass resolution on Syria', CNN.com

(٤) راجع على سبيل المثال افتتاحية نيويورك تايمز وعنوانها 'In Syria, we need to bargain withthe devil'، بقلم نيكولاس رو، عدد ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. ودعا فيه رو إلى نوعٍ من الصفقة الكبرى مع الأسد لا يُنحّى فيها من السلطة على الفور. ولاحظ رو أنها تمتلك حظوظًا ضئيلة في التطبيق. راجع أيضًا Julien Barnes-Dacey, 'Syrianrebels will have to deal with Assad', *Financial Times*, 15 March 2012, available at: www.ft.com/intl/cms/s/0/92c7187e-6d00-11e1-a7c7-00144feab49a.html#axzz1wXYnzfbN

السورية. وأخذت الصحف الغربية في نشر التسريبات الصحافية المتعلقة بالخطط الطارئة للعمليات العسكرية ضد النظام السوري، فيما بذل مسؤولو الحكومات الغربية أقصى جهدهم للنأي ببلدانهم عن التدخل العسكري. وحملت مقالة في مجلة تايم، مطلع آذار/مارس العنوان التالي: «من ينقذ سورية؟» وقد وضعت الحجة التي تؤيد التدخل العسكري في مواجهة أخرى تعارض العمل العسكري[١].

حاول معارضو الأسد إعادة تجميع أنفسهم. وبعد ذلك بنحو أسبوع، رُفعت خطة العرب الانتقالية، بقيادة سعودية، إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة حيث جمعت ١٣٧ صوتًا لمصلحتها و٢٢ ضدها. غير أن هذا شكّل مؤشرًا إلى الفشل أكثر منه إلى النجاح، لأن قرارات الجمعية العمومية لا تحمل أي وزن يمكن أن يجاور ولو من بعيد وزن قرار صادر عن مجلس الأمن. ودعا أعضاء الجامعة العربية، من ثم، إلى قوة مشتركة مع الأمم المتحدة لحفظ السلام في سورية. واتّضح، على الرغم من أنهم أملوا في مواصلة الضغط على الأسد، أنهم يفتقرون إلى القدرة على التحرك والاستعداد له. وقال النظام السوري، وقد شعر بثقة واضحة أكبر بوضعه، إن الاقتراح الجديد يعكس «حال الهستيريا التي تصيب بعض الحكومات العربية، وبخاصة قطر والسعودية، بعد فشل قطر في تمرير القرار الدولي الذي يسمح بالتدخل الخارجي في سورية»[٢].

بدا من الواضح جدًّا، في الساحة السورية، أن النظام اعتقد أن فشل قرار مجلس الأمن (وبالتالي خطة الجامعة العربية) أعطاه الضوء الأخضر لتصعيد الضغط العسكري على المتمردين، وبخاصة في مدينة حمص حيث أقامت المعارضة، بدعم من الجيش الحر، منطقة ذات حكم ذاتي مفترض في حي بابا عمرو. وبعد حصار دام حوالى شهر، قُتل فيه المئات من سكان حمص والناشطين والمقاتلين المتمردين (وقتل فيه أيضًا بضعة صحافيين غربيين أو جرحوا)، سقط الحي في أول آذار/مارس

(١) Shadi Hamid and Marc Lynch, 'Who will save Syria?' *Time*, 179: 10 (12 March 2012), pp. 34–7.

(٢) 'Arab League proposes peacekeeping force, support for Syrian rebels', CNN.com, 12 February 2012, available at: www.cnn.com/2012/02/12/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

في أيدي القوات الحكومية وهربت وحدات الجيش الحر من المدينة فيما العالم يراقب مستهولًا. وعرض التلفزيون السوري الخراب وأفاد أن سكان حمص ارتاحوا لإنقاذ بابا عمرو من «الإرهابيين» الذي احتلوا المدارس والمراكز الطبية «بقوة السلاح»[1]. وانتشرت القوات الحكومية، وقد عوّمها هذا النجاح، لتركيز انتباهها على معاقل المتمردين الأخرى في البلاد.

قوّض فشل مجلس الأمن الدولي أيضًا المسار الدبلوماسي الذي دافع عنه المجلس الوطني السوري. وأضحت، نتيجةً لذلك، التفسخات الموجودة داخل المجلس (وبينه وبين المجموعات السورية المعارضة الأخرى) أكثر ظهورًا. وأدى دومًا تنوع مجموعات المعارضة السورية وغياب البنية التراتبية الموحدة إلى منع النظام من تركيز جام غضبه على كيان وحيد؛ غير أن هذه الأفضلية الظاهرة انقلبت الآن في شكل كئيب على المعارضة مع تكشف الانشقاقات التي كانت مخفية في السابق. ونهاية شباط/فبراير، أعلن نحو عشرين عضوًا بارزًا في المجلس الوطني، بمن فيهم عضو اللجنة التنفيذية هيثم المالح، عن انشقاقهم وتشكيل تنظيم معارض جديد أطلق عليه اسم «مجموعة العمل الوطني لتحرير سورية». وهدفت المجموعة الجديدة إلى إقامة علاقات أوثق مع المتمردين في داخل سورية دعمًا لمقاربة أكثر تشربًا بالروح الحربية لإطاحة نظام الأسد. وعكس وليد البني، أحد قادة هذه المجموعة الجديدة، المخاوف الأساسية المتعلقة بتشكيل المجلس الوطني، وقال: «ليس بيننا عناصر من الإخوان المسلمين... ونعترض على مقاربة [رئيس المجلس الوطني] برهان غليون اللطيفة... التي أهمل فيها الإشارة إلى أهمية تسليح الجيش السوري الحر»[2]. وهاجم رجل أعمال سوري – وهو من الداعمين الماليين للتنظيم – رئيس المجلس الوطني: «بات لدى الإخوان المسلمين دمية اسمها غليون يلعبون

(١) 'Journalists' bodies returned', *New York Times* report in *San Antonio Express-News,* 4 March 2012, p. A13

(٢) 'Syria promises referendum results as EU imposes new sanctions', CNN.com, 27 February 2012 (لم يعد التقرير الأساسي متوافرًا على الإنترنت).

بها كيفما شاءوا»[1]. وأعلن كمال اللبواني، وهو عضو بارز آخر في مجموعة العمل الوطني، أن الهدف الرئيس هو الخروج من وضعية «الشلل»؛ وقال إن «الأعضاء العشرين سيبقون جزءًا من المجلس الوطني، لكنهم سيعملون وفق آلية مختلفة»[2]. وشرحت مجموع العمل الوطني موقفها في بيان جاء فيه:

لقد مضت أشهر طويلة وصعبة على سورية منذ تشكيل المجلس الوطني السوري... من دون نتائج مرضية، ومن دون تمكنه من تفعيل مكاتبه التنفيذية، أو تبني مطالب الثوار في الداخل، وقد بات واضحًا لنا أن طريقة العمل السابقة غير مجدية، لذلك قررنا أن نشكل مجموعة عمل وطني، تهدف إلى تعزيز الجهد الوطني المتكامل الهادف إلى إسقاط النظام بكل الوسائل النضالية المتاحة، بما فيها دعم الجيش الحرّ[3].

عكس المجلس الوطني السوري تحوله إلى المقاربة الأكثر تشربًا بالروح الحربية، في إعلانه في الأول من آذار/مارس، تشكيل مكتب عسكري استشاري سيعمل، بحسب بيان صحافي، على «متابعة شؤون قوى المقاومة المسلحة وتنظيم صفوفها وتوحيد قواها ضمن قيادة مركزية واحدة... تحت الإشراف السياسي للمجلس الوطني»[4]. وقال عضو كبير في المجلس الوطني إن «المكتب الذي سيُنشأ على الأرض في داخل سورية سينسق مسألة تزويد الجيش الحر الأسلحة، وهذه هي الآلية الوحيدة التي ستوجد» لذلك[5]. غير أن العقيد مالك الكردي، الشخصية الكبيرة في الجيش الحر، شكّك في ذلك. وقال لـ«سي.أن.أن.»: «دُهشنا لتشكيل المكتب

(١) Lauren Williams, 'Syrian civil resistance activists try to steer revolution off its violentpath', *Daily Star* (Lebanon), 15 March 2012, www.dailystar.com.lb/ArticlePrint.aspx?id=166579

(٢) 'Homs under fire as Syria awaits referendum result; rift develops in opposition group',Al-Arabiya, 27 February 2012, available at: http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/27/197219.html

(٣) المصدر السابق. بدا بحلول أيار/مايو ٢٠١٢ أن مجموعة العمل الوطني انحلّت نتيجة الخلافات الداخلية.

(٤) Tim Lister, 'The elusive tipping point in Syria', CNN.com, 2 March 2012, available at:http://security.blogs.cnn.com/2012/03/02/the-elusive-tipping-point-in-syria/?hpt=hp_c1

(٥) المصدر السابق.

العسكري الاستشاري من دون استشارتنا... كيف يمكن المجلس الوطني اتخاذ قرارٍ كهذا من دون إبلاغ العقيد رياض الأسعد قائد المقاومة العسكرية؟»[1]. ولا يريد رياض الأسعد أي تدخل سياسي في نشاطات تنظيمه، وقال بنفسه لـ«بي.بي.سي.» إن الجيش الحر لن يتعاون مع المكتب العسكري الجديد للمجلس الوطني[2]. ومن الواضح، على الرغم من الاتفاقات السابقة، أن المجلس الوطني والجيش الحر لا يمتلكان التوجه نفسه.

بدا، في ظل الضغط الحاد الناتج عن أداء النظام العسكري، أن المجلس الوطني يتفكك: هل يجب تولي وضعية أكثر نضالًا أم لا. وانتهى الأمر باللبواني إلى الاستقالة من المجلس الوطني بسبب «الفوضى الكثيرة التي تسود المجموعة وغياب الوضوح في شأن ما يمكن تحقيقه على الفور. ولم نحقق الكثير في ما يتعلق بتسليح الثوار»[3]. وفي الجانب الآخر من المشهد، استقالت رشا يوسف أيضًا من المجلسٍ الوطني، ولكن لأسباب مختلفة جدًّا. قالت إنها لم تعد قادرة على أن «تكون شريكًا في سفك الدم... فسياستهم تذهب بالبلاد إلى الحرب الأهلية... وهم يطالبون بالتدخل الدولي ويطالبون بتسليح المعارضة في غياب أي خطة أو تنظيم وهذا خطير جدًّا»[4].

وحنّ آخرون إلى الأيام الأولى للانتفاضة عندما ارتكزت على الاحتجاجات السلمية وتساءلوا هل يمكن الحركة العودة إلى هذا. وعلى ما علّق أحد الناشطين «فلنعد، بدلًا من التفجع، إلى الإضرابات. ولننظم حملات عدم تعاون، بدلًا من حمل السلاح». وأكد آخر: «لا يفوت الوقت أبدًا على المقاومة المدنية والتغيير السلمي. فالعسكرة في النهاية لن تضع حدًّا للعنف. فبمواجهتنا إياهم بالسلاح...

(١) Tim Lister, 'The elusive tipping point in Syria', CNN.com, 2 March 2012, available at:http:// security.blogs.cnn.com/2012/03/02/the-elusive-tipping-point-in-syria/?hpt=hp_c1

(٢) Syria crisis: Opposition sets up military bureau', BBC News, 1 March 2012, available at: www. bbc.co.uk/news/world-middle-east-17217284

(٣) Williams, 'Syrian civil resistance activists try to steer revolution off its violent path'.

(٤) المصدر السابق.

إنما ندفعهم وحسب إلى استخدام غرائز البقاء». وترافق ذلك مع الاعتراف بصعوبة القيام بهذا: «بات من الصعب جدًّا، مع هذا المستوى من القمع، إقناع الشعب بالمشاركة في النشاطات السلمية»[1].

وكما قال المنشق حازم النهار، مطلع العام ٢٠١٢:

بتنا الآن في الوضع الذي خشيته بالذات: برج بابل من الأصوات المتناقضة والمتنافسة يؤدي بالجميع، من الموالين للنظام والمعارضين على السواء، إلى الشك في المعارضة السورية ورفضها... وبات الوضع كما يريده النظام تمامًا: معارضة مفككة ومنقسمة على مسائل لا أساس لها في الواقع[2].

ويشير آرون لوند إلى أن هذا الشقاق يشكّل عقبة رئيسة أمام أي حل للنزاع يتم التفاوض عليه للأسباب التالية:

١- توجد حاجة إلى سياسيين مدنيين لملء الفراغ في السلطة في حال السقوط المفاجئ للحكومة.

٢- توجد حاجة إلى معارضة مشروعة ومتماسكة للسيطرة على الفئات العسكرية وقادتها، لمنع نشوء ظاهرة «أسياد الحرب».

٣- إذا سقط بشار بانقلاب داخلي وبقي النظام سالمًا إلى حد كبير، فلن يريد إشراك عناصر من المعارضة في الحكومة إلا ليشكلوا ورقة تين التعددية السياسية؛ ولكن إذا كانت المعارضة قوية وموحدة فستتمكن من استغلال هذه الفرصة للدفع في اتجاه المزيد من الإصلاح، أكثر مما يمكنها ذلك بطريقة مختلفة.

٤- إذا قُدّم حل مُتفاوض عليه دوليًّا يبقي على بشار في السلطة، فسيضطر النظام،

(١) Williams, 'Syrian civil resistance activists try to steer revolution off its violent path'

(٢) Aron Lund, 'Divided they stand: an overview of Syria's political oppositionfactions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, May 2012, Uppsala, Sweden, p.2.

ربما، إلى استمالة عناصر من المعارضة في سبيل استعادة بعض من شرعيته المفقودة، ويقدم بالتالي فرصة أخرى أمام المعارضة الحقيقية الموحدة للضغط من أجل الإصلاحات السياسية[١].

وهذا كلّه، بالتأكيد، نظري (وربما غير محتمل)؛ ولكن ما لم تصبح المعارضة أكثر تماسكًا وتنسيقًا فسيحافظ النظام على تفوقه.

رشّت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الملح فوق جروح عناصر المعارضة الذين يطالبون، في صخب، بالمزيد من المساعدة العسكرية، وردت على الضغط في اتجاه تسليم المزيد من المساعدة العسكرية الأميركية الملموسة إلى المعارضة بالقول:

ما الذي سنسلحهم به وضد ماذا؟ لن نجلب الدبابات عبر حدود تركيا ولبنان والأردن. نعلم أن [زعيم القاعدة أيمن] الظواهري يدعم المعارضة في سورية. فهل ندعم نحن القاعدة في سورية؟ وتدعم حماس الآن المعارضة. فهل ندعم حماس في سورية؟ فلو أن المرء مخطط عسكري، أو لو أنه وزير للخارجية ويحاول أن يستوعب هل يمتلكون عناصر معارضة قابلة للحياة بالفعل، فإنه لن يرى هذا. بل يرى معاناة إنسانية ضخمة تقطع القلب[٢].

وتابعت: «يتطلب، في بعض الأحيان، قلب نظام وحشي وقتًا وكلفة في الأرواح.

---

(١) كما نقل ذلك Aron Lund, 'Divided they stand: an overview of Syria's political oppositionfactions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, May 2012, Uppsala, Sweden, p.2.

(٢) Assad's wife to Jordanian queen: Our situation is excellent', Ynetnews.com, 28 February 2012, available at: www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4195876,00.html أبلغ رئيس الوزراء اسماعيل هنية، وهو من حماس، المصلين في جامع الأزهر الشهير في مصر «إننا نثني على الشعب السوري الشجاع المتجه صوب الديمقراطية والإصلاح»، وهي المرة الأولى التي يظهر فيها مسؤول كبير في حماس الدعم العلني للمحتجين السوريين. 'Crackdown continues; nations meet', Associated Press-report in *San Antonio Express-News*, 25 February 2012, p. A11

وأتمنى لو أنه ليس كذلك»[١]. وعلّقت المتحدثة باسم وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند بالقول: «لا نعتقد أن من المنطقي الإسهام في المزيد من عسكرة سورية. فنحن لا نريد رؤية دوامة العنف وقد تصاعدت»[٢]. وقال رئيس الأركان المشتركة الجنرال مارتن دمبسي إن على الولايات المتحدة أن تحترس وتحصل على المزيد من المعلومات:

توجد مؤشرات إلى تورّط القاعدة وإلى اهتمامها بدعم المعارضة. يوجد عدد من اللاعبين وجميعهم يحاولون تعزيز جانبهم الخاص في هذه المسألة. وأعتقد أن من السابق لأوانه الحديث عن تسليحهم... قبل أن تتضح الأمور لدينا في شأن من هم وما هم[٣].

وفي غضون ذلك، أشار مدير الاستخبارات الوطنية جايمس كلابر، في شهادة أمام مجلس الشيوخ، إلى أن الجيش السوري الحر مؤلف من مجموعات متباينة من دون قيادة مركزية أو بنية تَحَكّم؛ وأضاف أن «مجموعات المعارضة لا تعرف، في حالات كثيرة، بوجودهم [عناصر القاعدة] هناك»[٤]. وأخيرًا ردد الرئيس النافذ للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري صدى ما قالته كلينتون، وأعلن أن المقارنة بين المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الانتقالي الليبي لا تصب في مصلحة المجلس السوري لأن ليس هناك أساسًا عنوان حقيقي للمعارضة السورية التي لا شكل لها وهي بالتالي منقسمة: «هذه ليست ليبيا حيث وُجدت قاعدة للعمليات في بنغازي وأناس يمثلون المعارضة بأكملها»[٥].

---

(١) «حمص تحت النار فيما سورية تنتظر الاستفتاء؛ انشقاق في مجموعة معارضة»، العربية.

(٢) 'US officials mull possibility of arming Syrian rebels', CNN.com, 22 February 2012, available at http://security.blogs.cnn.com/2012/02/22/u-s-officials-mull-possibilityof-arming-syrian-rebels/?hpt=hp_bn2

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) Lister, 'The elusive tipping point in Syria'

وُجد في واشنطن بالفعل، كما تُظهر ذلك مجموعة البيانات هذه، قلق حقيقي من أن في إمكان الإسلاميين الراديكاليين خطف الثورة السورية، ولاسيما منهم عناصر القاعدة الذين يعبرون من العراق. وقال سفير الولايات المتحدة في سورية روبرت فورد (الذي سُحب عند هذا الحد من سورية لأسباب أمنية)، للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «حذّرنا المعارضة من أنها، إذا أعلنت نوعًا من أنواع الجهاد الكبير، تخيف الكثيرين من المترددين الذين لا يزالون في أماكن مثل دمشق»[1]. ومن شأن هذا أن يغذي، في الجوهر، الخطاب الذي يعتمده النظام السوري منذ بدء الانتفاضة. أما إذا كان ذلك خوفًا مشروعًا فموضوع شك، لكن بضعة تفجيرات انتحارية تستهدف النظام في سورية، حملت سمات القاعدة، ثم إن شبح ما حدث في العراق يخيم على الجو كثيرًا.

سيتفق معظم الناس، مطلع العام ٢٠١٢، على أن المعارضة الميدانية ليست حركة سلفية، على ما اتّضح، على الرغم من أنها تتألف في صورة أساسية من السنة المحافظين؛ لكن ثمة خوفًا ملموسًا في واشنطن، وفي غيرها، من أن يفتح تدهور الأوضاع الطريق، ربما، أمام القاعدة. وعبّر فيديو نُشر على الإنترنت في ١١ شباط/فبراير إلى حد ما عن هذا الخوف. وفيه يصف زعيم القاعدة أيمن الظواهري بشار الأسد بأنه «جزار ابن جزار» ويشيد بالشعب السوري على شنه الجهاد ضده[2].

يسود شعور عام أن مرحلة الدبلوماسية – عندما تمكنت من هندسة نوع من أنواع «التغيير السلمي» – قد مرّت. ونظمت الولايات المتحدة، نهاية شباط/فبراير، عقب إخفاق قراري الأمم المتحدة والجامعة العربية، اجتماعًا في تونس لما أطلقت عليه اسم «أصدقاء سورية» – مجموعة من أكثر من ستين بلدًا – في محاولة لتنظيم تحركات تنهي العنف وتصوغ حلًا سياسيًا وتقدم المساعدة (ولو أنها ليست

(١) Lister, 'The elusive tipping point in Syria'

(٢) Arab League proposes peacekeeping force, support for Syrian rebels', CNN.com'

من النوع العسكري) إلى المعارضة، وتنسيقها[1]. وبدا ذلك كأنه محاولة للعمل من خارج مجال الأمم المتحدة، ولكن صعُب تظهير ردّ منسّق. ودعا بعض بلدان الجامعة العربية إلى قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع سورية، وحثت السعودية وقطر (والكويت) الدول على تسليح المتمردين. وذكر عدد من التقارير بالفعل أن الدوحة والرياض شرعتا في تحويل الأموال إلى المتمردين السوريين لشراء الأسلحة (هذا إذا لم ترسلا السلاح نفسه). وأخذت السوق السوداء للأسلحة التي تدخل سورية من العراق ولبنان في الازدهار هي أيضًا.

بدأت الحرب الإقليمية بالوكالة في سورية بين السعودية وقطر وتركيا من جهة وإيران ولبنان (حزب الله) من جهة أخرى، تكتسب زخمًا. وازدادت عسكرة المعارضة، واشتد معها الرد العسكري للنظام السوري. وعلى المستوى الدولي، أدلى مساعد وزيرة الخارجية جيفري فلتمان بشهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جاء فيها «أن نهاية نظام الأسد حتمية»[2]. وفي السادس من شباط/فبراير، قال الرئيس أوباما إن «المسألة ليست هل يسقط الأسد بل متى يسقط»[3]. وتزامن ذلك مع قول رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في الطرف الآخر من المعادلة: «آمل جدًا في ألا تحاول الولايات المتحدة وغيرها من الدول... أن تحرك السيناريو العسكري في سورية من دون موافقة مجلس الأمن الدولي»[4]. وعلق مسؤول روسي آخر (عاد للتو من لقاء مع الرئيس السوري) بالقول: «لا يبدو الأسد

(١) عُقد، مع وضع هذا الكتاب، اجتماعان آخران لأصدقاء سورية: واحد في آذار/مارس والآخر في نيسان/أبريل.

(٢) Barbara Starr and Jamie Crawford, 'US sees no fracturing of Assad regime', CNN.com, 1 March 2012, available at: http://security.blogs.cnn.com/2012/03/01/u-ssees-no-fracturing-of-assad-regime/?hpt=hp_t1

(٣) Quoted in Marc Lynch, 'Pressure not war: a pragmatic and principled policy towards Syria', Center for a New American Century, Policy Brief, February 2012, p. 2.

(٤) «حمص تحت النار فيما سورية تنتظر نتائج الاستفتاء؛ حدوث انشقاقات في إحدى المجموعات المعارضة»، العربية.

كشخص على استعداد للرحيل لأنه... ليس لديه سبب للقيام بذلك وهو يلقى الدعم من طبقة واسعة من السكان»[1].

مضى النظام نفسه، في ٢٧ شباط/فبراير، إلى إجراء استفتاء على الدستور الموعود طويلًا: وذكرت السلطات السورية أنه حاز أصوات نحو ٩٠ المئة من الناخبين (غير أنهم اعترفوا بأن معدل المشاركة بلغ ٥٧/٤ في المئة وهو أقل من العادة بسبب الاضطرابات). وشكّل الدستور محور برنامج الأسد الإصلاحي، كما أعلن ذلك بنفسه (بطريقة تدريجية) منذ بدء الانتفاضة قبل ذلك بنحو سنة. وانتاب الشك طبعًا العواصم الغربية والمعارضة السورية، وجاء ردّ معظمها سلبيًا. ووصفته وزارة الخارجية بأنه «تهكُّم مطلق»، وعدَّه منتقدون آخرون «ضحلًا جدًا وبعد فوات الأوان»، و«بلا معنى»، و«تحريفاً للحقائق»، أو حتى مناورة أخرى لكسب الوقت[2]. وأطرت موسكو، في غضون ذلك، على العملية في سورية على أنها خطوة إلى الأمام[3].

والحقيقة تقال إن الأسد لو تمتع بفطنة أكبر – أو بشجاعة أكثر – وطرح الدستور في المرحلة الأولى من الانتفاضة لحجب بعضًا من الريح عن أشرعة المعارضة. وأسقطت الوثيقة الجديدة التي صاغها الأعضاء التسعة والعشرون في لجنة وضع الدستور، المادة الثامنة المثيرة للجدل الكبير (والتي تضمن حكم حزب البعث). وألغيت أيضًا كل الإشارات إلى البعث من الاقتصاد والنظام التربوي والجيش والمجتمع (مثل التزام الرئيس الثالوث البعثي: «وحدة، حرية، اشتراكية»). وأنشأت نظريًا نظامًا متعدد الأحزاب يقضي بوجود أكثر من مرشح واحد إلى الرئاسة؛ على

(١) Associated Press, 'Crackdown continues; nations meet'. Of course, Syrian opponentsin the country held up large banners saying, 'Iranian and Russian bullets are tearingapart our bodies'
راجع: المصدر (٤) صفحة ٢٦٩.

(٢) 'Syria constitution vote called "window dressing" ', CNN.com, 15 February 2012, available at: www.cnn.com/2012/02/15/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

(٣) Patrick J. Mc Donnell, 'Syria says constitution approved; scores of deaths are reported', *Los Angeles Times*, 28 February 2012.

أن تجرى الانتخابات الرئاسية مرة كل سبع سنوات (مع ولايتين حدًّا أقصى)؛ ثم إن على من يرغبون في الترشح أن يحظوا بعشرين في المئة من أصوات البرلمانيين (أي ٥٠ صوتًا على الأقل من أصل ٢٥٠). ويخضع تشكيل الأحزاب للموافقة الحكومية، ولا يمكن الحزب أن يرتكز فحسب على الدين والإثنية أو الجغرافيا. ويستمر الرئيس، بموجب النظام الجديد، في ممارسة سلطة هائلة، إذ يحتفظ منصبه بالحق في تعيين رئيس الحكومة وإقالته، وفي تولي السلطات التشريعية، عندما لا يكون البرلمان في حال انعقاد. ويتمتع الرئيس بولاية من سبع سنوات – أطول من أي نظام رئاسي يرتكز على البرلمان في العالم – وبالحصانة أمام القضاء (إلا في حال ارتكابه خيانةَ الدولة).

ولكن وُجدت مع ذلك بارقة أمل، كما كتب الأكاديمي المقيم في دمشق سامي مبيض:

> *لن يحل الدستور الجديد مشكلات البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية. ولن يضع، أيضًا، حدًّا للعمليات العسكرية، ويؤمّن المحروقات بسعر أبخس، ولن يمنح بالتأكيد النظام سترة نجاة. إلا أنه يؤسس لأرضية ديمقراطية يمكن استخدامها لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة و- ربما – الانتخابات الرئاسية المبكرة التي قد تنجز كل [الإصلاحات السياسية] بما في ذلك ربما صياغة دستور جديد بالكامل مما يجعل من الدستور المعتمد اليوم فصلًا مرحليًا*[1].

وبما أنَّ على الانتخابات الرئاسية المقبلة أن تُجرى عام ٢٠١٤، مع انتهاء ولاية الأسد الراهنة، يمكن الرئيس السوري أن يستمر، من الناحية النظرية، رئيسًا ست عشرة سنة. وأنا متأكد من أن هذه هي نيته، إذا نجا.

تلت الاستفتاء انتخابات برلمانية أجريت في السابع من أيار/مايو، جاءت

(١) Sami Moubayed, 'Syria's new constitution: too little, too late', *Mideast Views,* 14 February 2012, available at: www.mideastviews.com/print.php?art=560

بمثابة اختبار أول للتعددية السياسية التي وعد بها النظام والدستور الجديد. وذُكر أن ٧,٢٠٠ ترشحوا إلى الانتخابات (بمن فيهم ٧١٠ نساء) على ٢٥٠ مقعدًا في البرلمان في ١٥ دائرة انتخابية[١]. وفيما أشاد بشار بالانتخابات على أنها معلم للإصلاح الموعود، رفضتها المعارضة في سورية ومناوئو النظام في الخارج على أنها زائفة – وليست إلا محاولة فارغة من النظام لإعطاء الانطباع بالإصلاح السياسي، فيما العناصر المؤيدون للنظام في موقع يسمح لهم بالسيطرة على البرلمان الجديد. وقاطعت المعارضة الانتخابات، وذُكر أن الاقبال على التصويت بلغ ٥١ في المئة ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم (على الرغم من أن المراقبين الحياديين في بعض مراكز الانتخاب تحدّثوا عن أرقام أقل بكثير من ذلك). وما يثير الانتباه هو أن معدل المشاركة في الانتخابات كاد يبلغ، على ما يُفترض، المعدل نفسه للانتخابات السابقة، عام ٢٠٠٧، والتي أجريت في ظروف أكثر استقرارًا بكثير. ومن السذاجة الاعتقاد أن تعادل نسبة المشاركة عام ٢٠١٢ مثيلتها عام ٢٠٠٧. وعلّق متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية واصفًا الانتخابات بأنها «تقارب السخف. فمن غير المعقول حقًّا إجراء انتخابات ذات صدقية في مناخ يُحرم فيه المواطنون أبسط قواعد حقوق الإنسان فيما تواصل الحكومة شن هجماتها اليومية على مواطنيها»[٢]. وانتُخب، بحسب بعض التقارير، شخص واحد فقط يمكن عدُّه مناوئًا للنظام. أما الباقون فجميعهم إما أعضاء في حزب البعث وإما من حلفائه[٣].

أضحت الأزمة السورية، بعد أكثر من عام على بدء الانتفاضة، معركة وجود

(١) Neil MacFarquhar, 'Syrians vote in election dismissed by foes as a farce', *New York Times*, 7 May 2012, available at: www.nytimes.com/2012/05/08/world/middleeast/syrians-vote-in-parliamentary-elections.html

(٢) Associated Press, 'Syria tallies ballots from parliamentary election shunned by opposition, dismissed by US', 8 May 2012, available at: www.mail.com/news/world/1265264-syria-tallies-ballots-parliament-elections.html

(٣) 'UN observers stayed with Syrian rebels after attack', BBC News, 16 May 2012, available at: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18084824

على مستويات متعددة. وبدا أنها تتجه في شكل محتوم إلى حرب أهلية طويلة ودامية بعد كل ما استثمرته فيها أنساق من اللاعبين المحليين والخارجيين. وبالفعل شهد مسؤولون أميركيون، مطلع آذار/مارس، أنهم لم يسعهم رؤية أي «تصدّع» في نظام الأسد، وأن عمليات الفرار من الجيش لم تتعدَّ الحد الأدنى. وقال مسؤول في البنتاغون إن «ثمة افتراضًا بأن الأسد سيستمر في المثابرة إلى أن يتعرّض وغيره من زعماء النظام لما يكفي من الكبح. فهو يتمتع بالقدرة التكتيكية على البقاء. ويمكنه الانتظار. ويبدو أنه متحصن»[١]. وتحدث عن وجود أمل في أن يشعر الأسد «بالضغط الاستراتيجي وبالضغط من المنتقدين الخارجيين»[٢]. وعلّق عضو في مجموعة سورية معارضة، عقب استعادة الحكومة بابا عمرو في حمص: «وجد الناس أن الثورة لا تحقق أهدافها، وبات هناك الآن الكثير من حكّ الرؤوس. وقد استخدم النظام هذا ليبعث برسالة إلى قطر والولايات المتحدة وغيرهما مفادها: لا يمكنكم إطاحتي، وبالتالي ستضطرون إلى التعامل معي. وهذه هي الخطة «ب» في ما يتعلق بالولايات المتحدة»[٣].

وسيصبح الوضع البشع بالفعل أكثر بشاعة. وقدّرت الأمم المتحدة أن ما بين تسعة آلاف سوري وعشرة آلاف قتلوا حتى حلول أيار/مايو ٢٠١٢، وأن ثلاثين ألف لاجئ هربوا إلى الدول المجاورة، وأن مئتي ألف شخص هُجروا في الداخل. أما تقدير لجان التنسيق المحلية فهو أن ما يزيد على أحد عشر ألفًا قد قتلوا (وعلى ستين ألفًا سجنوا وعلى عشرين ألفًا فقدوا). وقدرت الحكومة السورية عدد القتلى المدنيين بحدود ألفين وخمسمئة.

ستواجه الولايات المتحدة المزيد والمزيد من الضغط من جوانب كثيرة للقيام بمستوى ما من مستويات التدخل العسكري. ويمكنها القيادة من الخلف، على غرار

(١) Starr and Crawford, 'US sees no fracturing of Assad regime'.

(٢) المصدر السابق.

(٣) .Lund, 'Divided they stand', p. 34

ما فعلت في ليبيا، في وقت كان الأعضاء الأوروبيون والجامعة العربية في المقدمة. كذلك يمكنها أن تطأ الأرض بأحذيتها: من خلال التدخل العسكري المباشر إلى جانب القوات الحليفة لإقامة ملاجئ آمنة وممرات محمية يمكن عناصر المعارضة من خلالها الاشتباك، في فاعلية أكبر، مع القوات الحكومية، وحيث يمكن المدنيين طلب الملجأ. أو يمكنها أن تعمد، في شكل فاعل، إلى تسليح المعارضة السورية. ولكن، وكما حذّر محلل الشؤون السورية مارك لينش، «يجب ألّا نُخدع بالتفكير أن هذا هو الترياق: فالأرجح أن ينتج عن تسليح الطرف الضعيف في حرب أهلية كاملة ومدوّلة مأزق مؤلم أكثر مما يؤدي إلى نتيجة سريعة وحاسمة»[1]. أو كما كتب باتريك سيل أن «تسليح المعارضة لم يؤدّ، على ما يبدو، إلى ترقية قضية المعارضة، بل قدّم إلى النظام المبرر لسحقها»[2].

(١) Ian Black and Julian Borger, 'Search for a Syria strategy focuses on stiffening fragmented opposition', *Guardian*, 7 February 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/feb/07/syria-strategy-opposition-arab-west

(٢) Patrick Seale, 'Assad family values', *Foreign Affairs*, 20 March 2012, available at:www.foreignaffairs.com/print/134595

الفصل التاسع

سورية إلى أين؟

توقفت الخدمات الأساسية فامتلأت الشوارع بأكوام النفايات العفنة. وانقطعت كذلك المياه والكهرباء – عن قصد، وكشكل من أشكال العقاب الجماعي، أو نتيجة الأعطال – أو أنها بخلاف ذلك لا تتوافر إلّا في شكل متقطع. وأُغلقت واجهات المتاجر وقُصفت وتحطمت. وفرغت المتاجر نفسها من الناس والبضائع، إما لأن الباعة عمدوا إلى سحب بضائعهم وخزنها في انتظار أيام أسلم، وإما لأن المخربين من طرفي النزاع هذا أو ذاك، عمدوا إلى نهبها – وهذا هو الأرجح. نخرت القذائف والرصاص جدران الأبنية. وباتت الشوارع مهجورة، في معظمها، وقد امتلأت بالركام وحملت آثارًا متفرّقة لبقع الدم. انتشرت الحواجز الأمنية في كل مكان، فراح عناصر الأمن يدققون على الطرق الرئيسة المؤدية إلى المدن أو الخارجة منها وعلى طول الشرايين الحيوية، في الهويات ويفتّشون الآليات، فيما يصلّي من أوقفوا ألّا ترد أسماؤهم في لوائح التوقيفات الحكومية. وأخذت شاحنات ملأى بالجنود وبعناصر الأمن تتوجه إلى المناطق الساخنة؛ بل إن الطرق تفرغ أحيانًا إلّا من آلياتهم. ومع ازدياد العنف، أخذ قطاع الطرق والمجرمون، من الطرفين، في الظهور وفي ابتزاز

المال وفي إرهاب المدنيين الأبرياء بطريقة جديدة كليًّا تختلف عن بشاعة الانتفاضة نفسها[1].

وحذرت حتى نخب حلب ودمشق مغادرة مناطقها الآمنة. وانسحب الناس في المدن التي تعرّضت للضربات الأشد إلى الأحياء الطائفية، وهُجرت البيوت مع هرب العائلات. أرادت عائلات أخرى الهرب لكنها لم تستطع خوفًا على منازلها من النهب. ويفكّر من يمتلكون الوسائل لذلك في مغادرة البلاد، لكنهم يعجزون عن الحصول على التأشيرات (بخاصة أن الكثير من السفارات أقفل أبوابه)، ثم إن المخاطر تحيق بمحاولة مغادرة البلاد خلسة. ويكاد مطار دمشق الدولي يخلو من الناس والطائرات. وتوقفت السياحة عمليًّا. ولم يعد ممكنًا استخدام بطاقات الائتمان. وتراجعت حركة التبادل والتجارة تراجعًا حادًّا. أقفلت المعامل، أما التي لا تزال تعمل فتُنتج بقدرة أقل بكثير من طاقتها. وبدأت في شكل روتيني في تسريح العمال، فتضاعف بذلك معدل البطالة المرتفع أصلًا (قبل الانتفاضة). وتدهور سعر صرف الليرة السورية في مقابل الدولار (من ٤٧ ليرة للدولار الواحد قبل الانتفاضة إلى ما يصل إلى ١٠٠ ليرة للدولار بعد ذلك بسنة). خفضت معاشات القطاع العام إلى النصف بهدف خفض الإنفاق الحكومي (وإعادة توجيهه صوب الأمن). وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمحروقات ارتفاعًا كبيرًا. واختل القطاع الزراعي اختلالًا حادًّا، فيما شحّت بالفعل المواد الغذائية الأساسية. وأقفلت المدارس.

بلغ الأمر حدًّا يُقتل معه أحيانًا بعض الناس من دون أن يعرف أحد من الفاعل.

(١) تكررت تغطية الفظاعات التي ارتكبتها القوات الحكومية السورية. ولكن مع احتدام الانتفاضة تزايد عدد التقارير عن قيام قوات المعارضة بانتهاك حقوق الإنسان وبنشاطات جنائية. راجع بالنسبة إلى هذه الأخيرة آن برنارد، «اتهام المتمردين السوريين بانتهاك حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. متوافر على- www.nytimes.com/2012/03/21/world/middleeast/syrian-insurgents-accused-of-rights-abuses.html?_r=1&pagewanted=all وراجع كذلك Gert vanLangendonck and Sarah Lynch, 'Syrian activists to rebels: Give us our revolution back', *Christian Science Monitor*, 16 April 2012. متوافر على- www.csmonitor.com/World/Middle-East/2012/0416/Syrian-activists-to-rebels-Give-us-our-revolution-back

وعلى سبيل المثال، اغتيل في ١٩ شباط/فبراير مدَّع عام سوري في مدينة إدلب، وهي إحدى بؤر الانتفاضة. تحسرت الحكومة بالطبع على هذه الخسارة واتهمت المتمردين بقلته (إذ عمد عناصر المعارضة بشكل متزايد إلى اغتيال المسؤولين المدنيين والعسكريين). لكن المعارضة في إدلب وصفته بأنه متعاطف معها وبأنه بقي في منصبه يعمل مخبرًا لها. وادَّعوا بالتالي أن قوى الأمن السورية مسؤولة عن قتله. وأضفى واقع مشاركة عدد من عناصر المعارضة في مأتمه بعضًا من الصدقية على هذا التأكيد (على افتراض صحة الأخبار).

هذا ما أصبحت عليه الحياة في سورية، وبالأخص في عدد من المدن التي عانت في شكل مباشر، الانتفاضة ومحاولات الحكومة قمعها[1]. وأخذ السوريون المقيمون في قلب دمشق وحلب، اللتين لم تتأثرا نسبيًّا لوقت طويل بالانتفاضة، يشعرون أكثر فأكثر بالألم مع انقضاء قسم كبير من العام ٢٠١٢، إذ أخذ العنف يمتد من الضواحي إلى مناطق وسط المدينتين.

إنها صورة محزنة في شكل موجع. ويكاد كل سوري يعرف شخصًا قُتل (على يد هذا الطرف أو ذاك) أو أوقف أو عُذّب أو عومل في خشونة في خلال الانتفاضة. وقد سافرتُ منذ العام ١٩٨٩ أكثر من عشرين مرة إلى سورية وامتد بعض من زياراتي أشهرًا. وأصبح لي عدد من الأصدقاء السوريين يقفون الآن بعضهم في مواجهة بعض. ومن بين المراسلين الأجانب والمصورين، الذين قتلوا وهم يغطون الانتفاضة في سورية، اثنان من أصدقائي. وهكذا تأثرنا حتى نحن المراقبين الحرصاء على سورية ولكن البعيدين جدًّا عن الفظاعات التي تحدث على الأرض. وسورية بلد ذو إمكانات هائلة إذا توفرت الظروف الملائمة. فهي تقع على تقاطع طرق التاريخ ويمكنها أن تفاخر بمواقع تاريخية وأثرية لا مثيل لها. وشعبها شبيه بشعوب البلدان

(١) راجع المقابلة التي أجريت مع المراسل الصحافي نير روزن لنظرة عما يحدث على الأرض في سورية. Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on daily life in Syria', Al-Jazeera, 20 February 2012, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/2012220164924305314.html

الأخرى، يحب عائلاته ويتوق إلى حياة أفضل وفرص أكبر ووجود سلمي. ويشعر المرء بالعجز الشديد وهو يشاهد هذه البلاد تنهار.

فكيف وصل بها الأمر إلى ذلك؟

الفجوة في المفاهيم

أصدر بشار في بداية رئاسته قرارًا ألغى بموجبه ضرورة أن يرتدي تلامذة الصفوف الابتدائية والثانوية الزي الرسمي ذا الطراز العسكري. يومذاك رفض الإعلام والمسؤولون والمحللون في الغرب هذا التغيير وسخروا منه لأنه عديم القيمة. وقالوا إنه يرمز إلى القليل الذي يمكن الأسد القيام به فعلًا لإصلاح بلاده. وزاد ذلك في خيبة الأمل ممن يفترض به أن يكون نوعًا مختلفًا من الحكام السوريين. بيد أن هذا القرار حمل في طياته، لدى معاينته عن كثب، أكثر مما تراه العين. فقد حاول الأسد كلما وجد ذلك ممكنًا – مع الأخذ في الحسبان أن النظام يكاد يعصى على التغيير وأن سلطة الأسد يومذاك كانت أقل مما ستصبح عليه – أن يعيد توجيه الفلسفة العملانية السورية بعيدًا من رموز التلقين العسكري وزخارفه، وصياغة بيئة تعليمية أكثر تركز على تنمية مجموعة المهارات المفيدة. ومن سخرية الأمور أن هذا أسهم ربما في جيل جديد من الشباب لم يفكّر في المعارك ضد أعداء حقيقيين (أو وهميين)، بل في ضمان محيط اجتماعي سياسي أكثر إسهامًا في الوصول إلى حياة أفضل. إلا أن الفجوة في المفاهيم بين الغرب وسورية حيال فائدة هذا القرار وفاعليته بقيت كبيرة جدًا.

احتجّ الأسد في إحدى المرات على انتقاد الغرب له بالنسبة إلى ما يرى فيه بطأً في إقامة المصارف الخاصة في سورية – وهو الإجراء الذي أعلنه بعيد وصوله إلى السلطة (راجع الفصل الأول): فقد عُدَّ الأمر إنجازًا ضئيلًا عندما لم يفتتح سوى أربعة مصارف خاصة عام ٢٠٠٤. غير أن الأسد رأى في الأمر لحظة تحوّل تبشّر بأمور ستحدث في ما يتعلق بتحرير الاقتصاد.

وأعرب لي، في اجتماع آخر عقد بعيد انسحاب الجنود السوريين من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (راجع الفصل الثاني)، عن استيائه من عدم تقدير الغرب – وبخاصة الولايات المتحدة ـ هذا التنازل «الضخم» الذي تمثل في موافقته على الانسحاب. وأراد بذلك الإيحاء بالفعل أنه يمكنه لو شاء ذلك التسبب بالكثير من المشكلات أو جعل القوات السورية تتموضع في لبنان. وشعر أنه لم يحصل على أي تقدير على شهامته المفترضة.

توجد أمثلة كثيرة عن «الفجوة في المفاهيم» بين سورية والغرب عمومًا. فعندما تحدث الأسد في خطابه الأول إلى الأمة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ ردًا على الاحتجاجات المتصاعدة في بلاده، قال إن الإرهابيين والمتآمرين والعصابات المسلحة من بين الأسباب الرئيسة للاضطرابات (وهو لا يزال حتى تاريخ وضع هذا الكتاب يؤكد ذلك). رأى معظم الموجودين في خارج سورية أنه يعمد، إلى صرف الانتباه عن المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الحقيقية التي جاءت بالربيع العربي إلى سورية. إلا أن الكثيرين من السوريين – وربما الأسد نفسه حتى – مالوا إلى تصديق هذه الرواية عن طيب خاطر. فنظرتهم إلى طبيعة التهديد تختلف في شكل كبير عن رؤيتنا نحن الذين خارج سورية. وربما أنحى المرء باللائمة على عقدة الاضطهاد التي يعانيها السوريون، وقد ولّدتها مؤامرات الماضي الأمبريالية، والنزاع العربي الإسرائيلي أو خلقت مناخاتٍ لتبرير وجود الدولة الأمنية؛ غير أن ذلك يعود، في شكل كبير، إلى واقع الحياة في محيط خطر تتربص به التهديدات الحقيقية عند كل زاوية.

تقع الفجوة في المفاهيم والرؤية في أساس الطريق المسدود بين ما تطلبه الولايات المتحدة ومعظم المجتمع الدولي من النظام السوري، وما يقوم به الأسد فعلًا (أو يشعر أن عليه أن يفعله) لإنهاء العنف ضد المحتجين وتطبيق الإصلاح البعيد المدى. وأمكنت رؤية هذا في المقابلة التلفزيونية (الشهيرة الآن) التي أجرتها في دمشق مراسلة «إي.بي.سي.» باربرا والترز وأذيعت مطلع كانون الأول/ديسمبر

٢٠١١. وتوقفت الصحافة الغربية، بعد المقابلة، عند تفوّه الأسد ببعض الأمور الغريبة بالأحرى. واستنتج مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن الرئيس السوري بدا كأنه «فقد الاتصال تمامًا بواقع ما يحدث في بلاده». وعلّق أحد المحللين على جواب الأسد عن واحد من أسئلة والترز ذكر فيه أنه سيكون «مجنونًا» لو أمر قواته بقتل شعبه، وقال ساخرًا «من الواضح أن الأسد يعيش بحسب تحديده الخاص للجنون»[١]. ولما سألته والترز: «هل تعتقد أن قواتك مارست القمع بقوة أكبر من اللازم؟» أجاب الأسد: «هذه ليست قواتي؛ إنها قوات عسكرية تخص [كذا] الحكومة... وأنا لا أملكها. أنا الرئيس لكنني لا أملك البلاد، وبالتالي فهي ليست قواتي»[٢].

وبالطبع، بدا الأسد بالنسبة للغرب «غافلًا» تمامًا أو (وهذا ربما أشد سوءًا) فاقدًا السيطرة. ولا أعتقدُ مطلقًا أن الأمر على هذا النحو. فقد سبق لي أن سمعت الأسد يتلفظ بأمر مشابه في مناسبات كثيرة. ويجب أن نبقي في الذهن أنه على الرغم من تمكنه المثير للإعجاب من اللغة الإنكليزية، ليس مع ذلك تمكنًا مثاليًا؛ فهو يجد صعوبة في إيصال الفوارق الدقيقة لما يعنيه، مستخدمًا وسيلة هي في الواقع لغته الثالثة[٣]. وما عناه ربما هو أنه ليس كلّي القدرة في سورية – وهو محقٌّ في هذا، إذ عليه أن يدير، في استمرار، المصالح المتناقضة ويستمع إلى أصوات قوية في مسائل مختلفة. وعلى الرغم من أنه يمتلك الكثير من السلطة – أكثر بكثير من أي كان في سورية – فهو في الغالب لا يستطيع التصرف بطريقة اعتباطية. وأعلن على مر السنين، المرة تلو المرة، أن في سورية مؤسسات قابلة للحياة يعمل على إعادة

(١) Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, 'Assessing Assad', *Foreign Policy*, 20 December 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/20/is_assad_crazy_or_just_ruthless?page=full

(٢) المصدر السابق.

(٣) لغته الأولى هي العربية، أما لغته الثانية فالفرنسية كما هي حال الكثيرين من المتعلمين السوريين (وفي هذا نوع من الرواسب الثقافية المتبقية من حقبة الانتداب الفرنسي).

تنظيمها وإنعاشها. ولم يحب الأسد أبدًا تصوير نفسه يعمل من خارج إطار هذه المؤسسات، على الرغم من أنه قام بذلك في شكل متكرر جدًا؛ واعترف في إحدى المرات بالفعل بانزعاجه من واقع عدم تطبيق إلّا عدد قليل من آلاف القرارات التي أصدرها، مما اضطره إلى الخروج على نطاق وزارات الحكومة لتصريف الأمور. ومن المهم بالنسبة إليه، بغض النظر عن السبب، ألّا يبدو كل مظهر من مظاهر سورية كأنه تحت مرمى عينه المراقبة. ولا أعتقد أنه يحاول بذلك تفادي المسؤولية: بل يتعلّق الأمر بالنسبة إليه بتصوير بلاده كدولة عصرية تعمل مثل الدول الأخرى. ولم يُرِدْ أن يظهر في مظهر الملك الذي ورث العرش.

وأنا متأكد كذلك من أن الأسد كان ليشير في خلال الانتفاضة إلى أنه قدّم تنازلات واسعة وسنّ إصلاحات بارزة. ولاشتكى أيضًا من أنه لم يحصل على أي تقدير أو فضل في ذلك؛ ولاستنتج، على غرار ما فعل في الماضي، أن الولايات المتحدة والغرب «يناصبانه العداء» – فمهما فعل لن يكفي. وأظنُّ أنه يعتقد ذلك عن حق.

والأسد نتاج نظام هو رمز للركود والسيطرة. لم يُجهّز النظام السوري لتلبية مطالب الناس: بل إنه يسيطر على مطالب الناس. ثم إنه ليس مجهزًا لتطبيق إصلاحات كبيرة: بل صُمم للحفاظ على الوضع القائم والبقاء. وأمكن، في أي وقت آخر، عدُّ الإصلاحات المعلنة جوهرية، من مثل رفع قانون الطوارئ، إعطاء الجنسية للأكراد، إنشاء الأحزاب السياسية، الدستور الجديد. ولكن بات يُنظر إليها اليوم أنها خدمة لمصالح ذاتية، وقد فات أوانها وغير ملائمة. وعلى أي حال، فإن الإصلاح الأكثر عمقًا وسرعة يشكّل بدعة بالنسبة إلى النظام السوري ليس إلّا، لأنه يعني نهاية النظام نفسه. فالإصلاح السريع يعمل ضد الغرائز الأساسية للنظام المتسلط الأبوي الجديد.

توصلتُ إلى حد ما إلى معرفة بشار الأسد. ولا أجد فيه شخصًا غريب الأطوار أو قاتلًا متعطشًا إلى الدماء على غرار معمر القذافي أو صدام حسين. ويوافق من أعرفهم ممن التقوا الثلاثة، على هذا التقويم من دون تردّد. ولكن يوجد أيضًا من يختلفون

معنا (في شدّة أحيانًا) ويرون في بشار حاكمًا متسلّطًا منذ البداية، والكثيرون منهم لم تطأ أرجلهم حتى أرض سورية. ولدى الكثيرين منهم روزنامة دعمها هذا التوصيف (أو لا يزال). ويكاد لم يلتقِ أي منهم الأسد قط، أو أي مسؤول سوري كبير آخر. وكثيرًا ما يرتكزون في مواقفهم على بينة استمرار القمع والإصلاح الذي يتأجّل تكرارًا. وهذا ما يمكن تفهمه. وسأوافق معهم عن طيب خاطر لو أنهم قالوا إن النظام السوري فاسد وقمعي منذ بداية حكم الأسد[1]. وسيكونون على حق إذا قالوا إنه اتجه منذ البداية إلى الخضوع لهذا النظام، ولو أنه كان إيثاريًا في البداية. لكن بشار يختلف عن الدكتاتور الشرق الأوسطي النموذجي، وهو ما دفع الكثيرين من الناس (وأنا منهم) إلى الأمل في الأفضل – وربما في ذلك أيضًا بعض من التفكير الرغبي. فأن يعدُّ معظم الذين التقوا بشار أنه شخص عادي نسبيًا، وأن هذا الشخص العادي وافق بعد ذلك على القمع الوحشي للانتفاضة، في ما بدا بالضبط أنه أسلوب الأمر الواقع، يخبر شيئًا عن السلوك الإنساني وكيف يمكن أناسًا طبيعيين جدًا أن يصبحوا فاسدين بضغط من السلطة والوهم[2]. لقد تعلّم سريعًا أن على المرء أن يتكيّف مع النظام السوري لينجح.

(١) قمت في مناسبتين منفصلتين، عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، في فصول عن سورية في مجلّد «بيت الحرية» Freedom House الذي يقوِّم البلدان بالنسبة إلى مؤشرات مثل الفساد والشفافية والحرية السياسية الخ.، بمنح سورية الدرجات الأقَل في المجلّد. وتعوّد الناس سؤالي كيف يمكنني أن أعطي سورية مثل هذه الدرجات المتدنية وأحتفظ مع ذلك بقدرتي على الوصول إلى رئيسها (الذي، اعتقدوا في شكل طبيعي، أنه سيقاطعني بسبب انتقاداتي). وأبلغت هؤلاء الناس – وهذه هي الحقيقية – أنني أرسلت نسخًا عن المجلدات إلى الرئيس الأسد وإلى السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى.

(٢) يُقال إن التأكيد على أن بشار الأسد (وزوجته أسماء) «غافلان» عما يحدث أو يعيشان في عالمهما الصغير الخاص منفصلين عن عنف الانتفاضة، قد دعمته جهود عناصر المعارضة، إضافة إلى عملية اختراق بريد كل من بشار وأسماء الأسد الإلكتروني، ومعهما بعض المسؤولين السوريين البارزين الآخرين. وأشار المنتقدون إلى أن أسماء الأسد أنفقت، فيما السوريون يموتون، آلاف الدولارات لتشتري السلع الفاخرة عبر الإنترنت، فيما أخذ بشار يشتري الموسيقى والتطبيقات من «آي تيون» iTunes التابعة لشركة «أبل». غير أن آخرين ردوا أن البريد الإلكتروني، وبعضه تبادل خصوصي لمشاعر المودة بينهما، لم يؤد إلا إلى أنسنتهما في الوقت الذي تمت فيه أبلستهما. وبلغت صرخات الاستنكار حيال عمليات الشراء عبر الإنترنت حدًّا دفع بالاتحاد الأوروبي، بعيد ذلك، إلى إنزال عقوبات بأسماء الأسد بالتحديد (وكذلك بوالدة بشار).

غير أن الأسد ضلّ في مكان ما، طريقه – أمام الغطرسة والتسلّط. فإما أنه أقنع نفسه، وإما أن المتملقين أقنعوه بأن حسن حاله مرادف لحسن حال البلاد، وأن ما يفعله – إخماد الاحتجاجات في عنف وعدم تلبية المطالب بالتغيير – ضروري ويشكّل الرد الصحيح في آن. وأقيم من حوله واقع بديل فيه تعزيز للذات، في غياب أي طريقة لاختباره في مواجهة ما هو حقيقي[1]. ويشكّل صديقي أيمن عبد النور صوتًا بارزًا في الأمور المتعلّقة بسورية. فهو رفيق بشار في المعهد ويعرفه تمام المعرفة كصديق. وأُجبر أيمن، منذ بضع سنوات، على سلوك طريق المنفى بسبب ما ورد في مدونته الإلكترونية «All4Syria» من انتقاد للنظام. وقال عن الأسد ما يلي: «ما إن أصبح رئيسًا وغمره الناس بالإطراءات ونفخوا فيه الأنا حتى تغيّر كليًّا – كما لو أن الله اختاره لقيادة سورية. تصوّر أنه نبي وشرع في بناء عالمه الخاص»[2]. وهذه هي طبيعة الإنسان في كل مشارب الحياة من الملوك والرؤساء إلى رؤساء مجالس إدارة الشركات.

يعتقد باقي العالم أن الأسد بات واهمًا (أو يحاول في أفضل الحالات صرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للانتفاضة) منذ خطابه في ٣٠ آذار/مارس، الذي ألقى فيه باللوم في الاضطرابات في سورية على المؤامرات الخارجية، إلا أنني أحاجج أنه وأفراد الحلقة الداخلية المحيطة به اعتقدوا فعلًا – أكثر مما يمكن معظم الناس أن يتخيلوا – أن هناك بالفعل، ومنذ البداية بالذات، مؤامرات خارجية. وهذه، في بساطة، الطريقة المختلفة كليًّا التي تدرك فيها القيادة السورية طبيعة التهديد، استنادًا إلى تجاربها التاريخية الخاصة. فللزعامة السورية نموذج مفهومي مختلف وحسب،

(١) أتوجه بالشكر إلى روجر أوين لاقتراحه عليّ هذا الأسلوب في التعبير في محاضرة في جامعة لوس أنجلس في أيار/مايو ٢٠١٢. وينكب الآن مع سامي زبيدة على دراسة في علم الاجتماع السياسي تتعلق بكيف يتخيّل الزعماء شعوبهم بطريقة هي في الغالب مشوهة.

(٢) Massoud A. Derhally, Flavia Jackson and Caroline Alexander, 'Assad detachment from Syria killings reveals life in cocoon', Bloomberg News, 14 December 2011, available at:www.bloomberg.com/news/2011-12-13/assad-s-detachment-reveals-life-in-cocoon.html

يشكل إطارًا لطبيعة التهديد الداخلي والخارجي للبلاد. وهو ما يبدو، من وجهة النظر الغربية، بمثابة جنون الاضطهاد التام؛ لكنه من وجهة نظر دمشق حذر ويرتكز على الظروف التاريخية. ثم إن العنف الذي أطلقه الأسد أسهم في خلق سياق في سورية أخذت القوى الخارجية بموجبه بالفعل، في إقحام نفسها في الانتفاضة بطريقة أكثر جزمًا؛ وأصبح الأمر عندذاك، وإلى حد ما، بمثابة نبوءة تحقق ذاتها.

يشكّل القمع الذي تمارسه الحكومة السورية ردَّ فعل متشنجًا على التهديد الداخلي أشبه بكبسة زر. وليست المسألة في أن الأسد لا يسيطر على القوى الأمنية، بل في أن هذه هي الطريقة التي عملت فيها سورية في ظل آل الأسد، إذ يمدون أيديهم إلى جيبهم التاريخي ويسحبون منه ما نجح معهم في الماضي؛ ووجدوا، هذه المرة، ما هو أقرب إلى حماه عام ١٩٨٢ من أي شيء آخر[1]. ولم يشأ بشار، حتى تاريخه، الحد من المساحة الهائلة التي منحها للقوى الأمنية للتعامل مع التهديدات الداخلية منها والخارجية (وكثيرًا ما تُعدُّ الأخيرة السبب في الأولى). وأدى هذا، في رأيي، إلى تمكين القوى الأمنية الأشبه بقطاع الطرق والتي لا تعرف إلا طريقة واحدة للتعامل مع التهديدات. وهو يعتقد أن هذه ضرورة مؤسفة في جوار خطر. وكما سبق أن أشرت إلى ذلك في الفصل الرابع، فإن بشار تابع، فحسب، العمل كالمعتاد بدلًا من أن يفهم كما يجب، الظروف الجديدة للربيع العربي. أضف إلى ذلك أن نظامي حافظ وبشار الأسد رفضا دومًا تقديم التنازلات مما يعدّان أنه موقع ضعف: ولن يفعلا ذلك إلا إذا أحسا أنهما في موقع قوة. فالشدّة في قمع المتظاهرين في الوقت الذي تُعرض فيه الإصلاحات السياسية، ليسا إلَّا وجهين لعملة واحدة. هذه هي الطريقة السورية – في ظل آل الأسد.

وهكذا لم يكن في وسع إدارة أوباما القيام بالكثير. حاولت الولايات المتحدة

(١) من سخرية الأمور أن التهديد الإسلامي وما أعقبه من مجازر في حماه عام ١٩٨٢ قد وقعا بعد ١٢ عامًا على تولي حافظ الأسد الرئاسة، وهي تقريبًا المدة نفسها التي انقضت قبل أن تهدد الأزمة الراهنة قبضة ابنه على السلطة.

استخراج الدم من الحجر: دفعت في اتجاه إصلاح سياسي مؤثّر يقوم به نظام لم ينشأ وحسب للقيام به سواء من الناحية الآلية أو المؤساساتية أو الذهنية. وبدا أن النظام يمتلك الإرادة والحافز ووسائل البقاء، لمدة. وما لم يشرع الأسد في النهاية في التفكير بطريقة إبداعية (وهذا غير محتمل نظرًا إلى ما قلتُه للتو) ويوافق على مرحلة انتقالية من الإصلاح تنتهي بتنحّيه طوعًا، فستتشوّه شرعية النظام إلى حد يؤدي في مآل الأمر إلى تنفير ما تبقى من قواعد الدعم السياسي التي تبقيه في السلطة – أو أقله هذا ما تأمل فيه المعارضة ومعظم المجتمع الدولي. وإطاحة الأسد هي ربما مسألة وقت (ولو أنها قد تتطلب من الوقت أكثر مما يرغب فيه الكثيرون). ومن سوء الحظ أن من المستبعد أن يكون المشهد جميلًا. ويوجد، كما كتبت آن أبلبوم في مقالة عن الثورة والزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف، عاملان حاسمان للانتقال المنتظم من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: «نخبة على استعداد لتسليم السلطة ونخبة بديلة على ما يكفي من التنظيم لقبولها»[1]. ولا يوجد أي منهما في سورية. وهل يمكن وجودهما عند حدّ ما؟ ربما لا. وقد أدرك الكثيرون في المعارضة أن من غير الممكن تغيير النظام إلَّا عبر الثورة، وأن لا خيار آخر.

يعتقد الأسد ومؤيدوه، على الرغم من الدعم الذي يحظون به من دول مثل روسيا وإيران، أنهم وحدهم في الأساس ويجب أن يقوموا بالأمور على طريقتهم إذ يشعرون في النهاية أنهم يمتلكون إدراكًا أفضل لما يحدث، ولما يتطلبه الأمر للنجاح (أي البقاء في السلطة). وأظنُّ أنهم يعتقدون فعلًا أنهم سيعبرون الأزمة. فالقيادة السورية تنظر إلى الأمور على المدى الطويل، لا القصير. وهي على ثقة بأنها إذا تمكنت من المثابرة ومن خلق مأزق مؤات لها، فستفوق المحتجين قدرة على الاستمرار وتدوم بأكثر من قدرة العامل على الاستمرار في الانتباه. وتعتقد أنها ستتمكن في

(١) Anne Applebaum, 'The long, lame afterlife of Mikhail Gorbachev', *Foreign Policy*, July/August 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_long_lame_afterlife_of_mikhail_gorbachev?page=full

مآل الأمر، بعد عشر سنوات أو ما شابه، من استعادة عطف المجتمع الدولي. وتعني تقلبات الشرق الأوسط أن فرص رد الاعتبار متوافرة عادةً: (تعتقد) القيادة السورية أنها سبق لها أن اختبرت ذلك كله مرة، ونجت عقب الضغط الدولي الحاد بعد اغتيال الحريري. وقد لا تقدّر الفوارق بين الانتفاضة التي بدأت عام ٢٠١١ وبيئة ما بعد الحريري حق قدرها، لكن الأخيرة أدت إلى تعزيز الثقة القومية – ناهيك بالفوقية – الموجودة أصلًا وغريزة البقاء. ربما اعتقد الأسد أن المعارضة في الداخل وفي الخارج واهية إلى حد كبير لجهة تماسكها (وهو ليس مخطئًا تمامًا في هذا الشأن)، وبالتالي فإن قدرتها على المبادرة بمحاربة النظام على المدى الطويل تبلغ (في رأيه) حدها الأدنى.

يأتي معظمنا، نحن المراقبين من الخارج، الذين يتخذون القرارات السياسية في واشنطن والأمم المتحدة أو في العواصم الأوروبية، من عالم مختلف بالتأكيد ونمتلك نموذجًا مفهوميًا يتفاوت في صورة واضحة مع مفهوم القيادة السورية. والاعتقاد أننا في وسعنا جميعًا الوصول إلى تفاهم مشترك والعثور معًا على طريقة سلمية للخروج من الورطة هو، في نظرة إلى الوراء، وهْمٌ أكثر مما هو حقيقة. فالمناظير التي تتم من خلالها رؤية العالم [استخدم المؤلف التعبير الألماني weltanschauung] متجذرة من خلال تجارب مختلفة في شكل كبير في المفاهيم المسبقة والتواريخ والأيديولوجيات، وتواجه صعوبة فائقة في التكيّف بعضها مع بعض.

سيناريوات

توجد ثلاث طرائق رئيسة تمكّن الانتفاضة السورية من أن تنجح: ١) إمكان خروج بشار الأسد من السلطة؛ ٢) إمكان بقاء بشار الأسد في السلطة؛ ٣) إمكان أن تتحول الأزمة مأزقًا طويلًا أو حربًا أهلية.

الخروج من السلطة

هذا، ولا شك، الخيار المفضل للمعارضة السورية ولمعظم المجتمع الدولي. وكلما عجّل الأسد في السقوط، كان ذلك أفضل. وتوجد طرائق مختلفة كثيرة لتحقيق ذلك. ويمكن المعارضة أن تسقط الأسد ونظامه بالقوة (مثلما أطاح المتمردون الليبيون نظام القذافي). غير أن ذلك غير مرجح من دون مساعدة خارجية نظرًا إلى التفاوت في القوة بين القوات الحكومية والمعارضة (بتركيبتها الراهنة). أضف إلى ذلك، كما تمت الإشارة إليه قبلًا، أن جوهر النظام السياسي والتجاري والعسكري بقي إلى حد كبير ولم يُمس، مع عمليات ارتداد قليلة جدًا نسبيًا. وبالفعل، شهدت مصادر الاستخبارات الأميركية في آذار/مارس ٢٠١٢ أنها لا تستطيع رؤية مؤشرات إلى تدهور في الدعم الذي يحظى به الأسد[١]. وكما أعلن أحد المسؤولين في عالم الاستخبارات فإن «هذه القيادة ستقاتل بقوة شديدة... ولا يزال الأسد يتولى طريقة تعاطي سورية مع ذلك»[٢].

ولا يزال ممكنًا حدوث عمليات ارتداد شاملة – وذات مغزى – (خصوصًا إذا قفز بعض الشخصيات البارزة في النظام من السفينة وتسببوا بالتالي بسقوط القصر المصنوع من الورق بكامله)، إلا أنها غير واردة في هذه المرحلة. فلا يزال «الجوهر» يرى نفسه على السفينة نفسها ومن دون أي سترة نجاة؛ فإما تبقى السفينة عائمة وإما تغرق بمن فيها. ويجب، بكل الأثمان، الاحتفاظ بتركيبة السلطة القائمة وإلا سيُقضى على القادة بأسرهم. أضف إلى ذلك أن إعادة الجيش السوري السيطرة على حي بابا عمرو في حمص (وما أعقب ذلك من انتشار في آذار/مارس ٢٠١٢ لإخماد معاقل التمرد الأخرى) خلقت انطباعًا لدى الموالين – وربما لدى الغالبية الصامتة – أن

(١) Barbara Starr, 'Sources: Syria's president holding firm', CNN.com, 9 March 2012, available at: http://security.blogs.cnn.com/2012/03/09/u-s-intel-sources-syriaspresident-holding-firm/?hpt=hp_t1

(٢) المصدر السابق.

الواقع هو في أن السفينة لا تغرق. ونتيجةً لذلك، تمتع المتشددون في النظام – الذين طالبوا في إصرار بحل أمني للانتفاضة – بمزيد من القوة. ولا يتوافر بالتالي للمعارضة السورية الضعيفة والمنقسمة الكثير من الحظ في المستقبل المنظور في التغلب على قوات الحكومة السورية.

إلا أن هذه الحسابات قد تتغير في حال التزايد الملموس في الدعم الخارجي للمعارضة (في ما قد يقارب في الواقع ما سبق أن حدث في ليبيا). وعلى الرغم من أن العواصم الغربية عكفت مطلع العام ٢٠١٢ على رسم خطط طارئة لنوع من التدخل في سورية، وفيما شرع المزيد من المسؤولين في هذه العواصم يطالبون بجهد دولي أقوى لمساندة المعارضة، يبدو أن الغرب لا يتمتع بشهوة كبرى (أو العالم العربي بالقدرة) للقيام في الواقع بأي شيء. وكما أعلن الرئيس أوباما في ٧ آذار/ مارس: «أعتقد أن من الخطأ أن نقوم بعمل عسكري أحادي الجانب كما يقترح البعض، أو التفكير في وجود حل بسيط ما»[(١)].

لا يريد أوباما، كما في الوضع المحيط بإيران، أن تعلق الولايات المتحدة كثيرًا في نوبة من الاستفظاع الأخلاقي في شأن سورية ينتج عنها تدخّل عسكري متسرّع مُتشنّج أكثر مما هو ناتج عن الكثير من التمحيص. وهناك قلّة في الغرب – وبالتأكيد في الولايات المتحدة – تريد الانخراط في أعمال يمكن أن تتصاعد لتصل إلى عملية عسكرية أخرى في الشرق الأوسط تتزامن تمامًا مع انسحاب الجنود الأميركيين

(١) David S. Cloud, 'Obama rules out unilateral US military action on Syria', *Los Angeles Times*, 7 March 2012. متوافر على http://articles.latimes.com/2012/mar/07/world/la-fg-syria-obama-20120307 كتب وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر افتتاحية مهمة يحاجج فيها ضد التدخل العسكري في سورية على أساس قلب ميزان القوى الإقليمي والدولي، بخاصة إذا ارتكز على دوافع إنسانية بدلًا من الدوافع الاستراتيجية. وأعلن أن «علينا أن نحرص في الرد على مأساة إنسانية ما، على ألا نسهّل حدوث مأساة أخرى». 'Syrian intervention risks upsetting global order', *Washington Post*, 1 June 2012, available at:www.washingtonpost.com/opinions/syrian-intervention-risks-upsetting-globalorder/2012/06/01/gQ9fGr7U_print.html

من العراق، وتقليص وجودهم في أفغانستان. ولا يحتاج الاقتصاد الأميركي الذي أخذ في التعافي البطيء إلى صدمة أخرى من الإنفاق على الحرب. ثم إن سنة ٢٠١٢ هي سنة انتخابات رئاسية ولا تريد أي إدارة جالسة الشروع في تدخل عسكري ما لم تُضطر إلى ذلك، (بخاصة مع طبول الحرب التي يبدو أنها تقرع في شكل أكثر صخبًا حيال هل يتم دعم هجوم إسرائيلي على إيران لضرب قدرتها المزعومة على إنتاج الأسلحة الذرية، أم لا).

وعلى الغرب أن يفكّر، في النهاية، في عواقب أي تدخل عسكري لقلب النظام السوري. وهذه ليس بالفكرة السعيدة. فالولايات المتحدة (والغرب عمومًا) لا تريد أن تُحمّل مسؤولية إعادة بناء سورية المحطمة مع ما يترتب على ذلك من تكاليف باهظة. ويمتلك هذا البلد مصادر أقل من جاره العراق تُمكّن من الشروع في إعادة البناء هذه – ونعرف جميعًا كيف حدث الالتزام الأميركي المكلف والطويل عقب إطاحة صدام حسين عام ٢٠٠٣. وستكون كلفة مساعدة سورية على الانتعاش ضخمة، إذا لم نتحدث عن مساعدتها على الازدهار (بل إنها، بحسب كل الاحتمالات، أكبر من التكاليف التي تم تكبدها في العراق). ولا يزال على الديمقراطية المفترضة في العراق أن تظهر. ثم إن الانتقال الديمقراطي في سورية يفتقر بالقدر نفسه، على الأقل، إلى المتطلبات الأساسية، وهي: وجود المجتمع المدني ومتوسط سن أكبر للسكان ومؤسسات رسمية عاملة واحتمالات النمو الاقتصادي. وتتويجًا لذلك كله، بالكاد يمكن عدُّ ليبيا قصة نجاح للتدخل العسكري – والطريق إلى ذلك لا تزال طويلة. ويعتقد الكثيرون في النهاية أن من المفضل وجود حلّ سوري للأزمة، ولو تضمن نشوب الحرب الأهلية، ما دام ينتج عن ذلك وحسب، رابحون وخاسرون في شكل واضح بدلًا من خليط مشوّش من الميليشيات المتنافسة والجيوش التي يدعمها اللاعبون الخارجيون.

بيد أن الحجة الأساسية ضد التدخل العسكري هي أن سورية ليست ليبيا. وعُدَّ

الدعم العسكري الذي قدّمه حلف شمال الأطلسي والجامعة العربية إلى المتمردين الليبيين ناجحًا، لكن أي محاولة لتطبيق المنهج نفسه على الوضع السوري ستنطوي على مشكلات. فأولًا وقبل أي شيء، توحد المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وقد شكّل بالكاد نموذجًا للوحدة (كما برهنت ذلك حكومة ما بعد القذافي في ليبيا)، أقله على الهدف. وامتلك المجلس الانتقالي الليبي، كما شدد المسؤولون الأميركيون على ذلك تكرارًا لدى مقارنتهم إياه بالوضع في سورية، عنوانًا ومقرًّا على الأقل. ولا يمتلك المجلس الوطني أو الجيش الحر أو المجموعات السورية الكثيرة المعارضة حتى ذلك. ثم إن المجلس الانتقالي سيطر على بنغازي، أي على مساحة من الأرض (بل في الواقع على مدينة رئيسة ذات مرفأ) فتمكن المتمردون الليبيون من إعادة التموين في سهولة أكبر. ووجد في ليبيا ما يشبه جبهات القتال، مما سهّل إعادة التموين والاستهداف؛ أما في سورية، وعلى العكس من ذلك، فينتشر التمرّد في كل البلاد وتدور المعارك في المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة حيث يكاد يستحيل تحديد هوية اللاعبين. ويجب أيضًا ألّا ننسى أن الأمر تطلب ما يزيد على سبعة أشهر لهزيمة قوات القذافي حتى مع الدعم العسكري من حلف شمال الأطلسي والجامعة العربية.

واستُخدمت بنغازي (وطبرق) كذلك ملاذًا آمنًا للهاربين من قوات القذافي، ووفرت للمجلس الانتقالي غطاء تنظيميًّا لتشكيل حكومة معارضة حقيقية يمكنها تولي الأمور ما إن يُطاح النظام، أو أقله لإعطاء الانطباع الظاهري بذلك. وسهّل ذلك كلّه كثيرًا توفير الدعم المحلي والدولي للتمرد الليبي: وبدا أن هناك فرصة معقولة متوافرة لإقامة نظام سياسي مستقر في مرحلة ما بعد القذافي، بما أن ذلك أمكن تمييزه فعلًا، في شكله البدائي. وهذه، حتى كتابة هذه السطور، ليست الحال في سورية. فقد تطرّقت الأحاديث إلى إقامة منطقة آمنة أو نوع من الطوق الصحي، إلا أن أيًّا من هذا لم يتحقق بسبب الصعوبات اللوجستية وفقدان الدعم الدبلوماسي. وبالفعل فإن المدينتين السوريتين – حمص وحماه – اللتين رشحتهما الأحاديث أكثر

ما يكون لتصبحا بمثابة بنغازي، محاطتان من كل الجهات وموجودتان على امتداد المحور الشمالي - الجنوبي للبلاد.

على أي حال، كما يشير إلى ذلك، في سهولة، معظم المخططين العسكريين، فإن على إقامة مثل هذا الملاذ أن يترافق مع منطقة حظر طيران، من مثل تلك التي فرضها حلف شمال الأطلسي في ليبيا. إلا أن الدفاعات الجوية السورية أفضل بكثير من تلك التي امتلكتها ليبيا. ووصف مسؤولو الاستخبارات الأميركية الدفاعات الجوية السورية بأنها «هائلة» و«كثيفة جدًّا». وتتضمن آلاف الصواريخ أرض - جو المتطورة التي زودتها إياها روسيا، ومدفعية مضادة للطيران ورادارات متقدمة مع معدات رقمية، مما يزيد في صعوبة تشويش الطائرات الأميركية عليها[1]. وسيكون القضاء على القدرات الدفاعية الجوية السورية صعبًا جدًّا وخطرًا وقد تنتج عنه «أضرار جانبية» كبيرة بما أن الكثير من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات موجود في المدن الكثيفة السكان، ومن حولها. ولا يمكن الدبلوماسية المتعلقة بذلك، بالتالي، أن تتعقّد، فقد حرصت سورية على عدم استخدام سلاحها الجوي لمقاتلة المتمردين، فيما أعلن الرئيس الليبي القذافي، في وضوح، أنه سيقصف متمردي بلاده من دون تمييز إلى أن يجبرهم على الخضوع. والواقع، في المجمل، أن الجيش السوري هو، في بساطة، أكثر شجاعة وعددًا من القوات الليبية، وسيتطلّب الأمر في شكل عام، جهدًا أكبر بكثير لهزمه. ومن شأن القيام بذلك أن يؤدي أيضًا إلى عواقب غير متوقعة: إذ يمكن أن يتضمّن العمل الأخير للنظام الذي لا يمكن توقع أفعاله شن هجوم (مستخدمًا

---

(١) David S. Cloud, ‘Obama rules out unilateral US military action on Syria’, *Los Angeles Times*, 7 March 2012. متوافر على http://articles.latimes.com/2012/mar/07/world/la-fg-syria-obama-20120307 كتب وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر افتتاحية مهمة يحاجج فيها ضد التدخل العسكري في سورية على أساس قلب ميزان القوى الإقليمي والدولي، بخاصة إذا ارتكز على دوافع إنسانية بدلًا من الدوافع الاستراتيجية. وأعلن أن «علينا أن نحرص في الرد على مأساة إنسانية ما، على ألا نسهّل حدوث مأساة أخرى». ‘Syrian intervention risks upsetting global order’, *Washington Post*, 1 June 2012, available at:www.washingtonpost.com/opinions/syrian-intervention-risks-upsetting-globalorder/2012/06/01/gQ9fGr7U_print.html

الأسلحة التقليدية أو الكيميائية) على جيرانه، بما في ذلك إسرائيل، وهو ما من شأنه، أغلب الظن، أن يشعل حريقًا إقليميًا هائلًا.

تختلف طوبوغرافية سورية وجغرافيتها عن ليبيا (وهي من منظور التخطيط العسكري أكثر تعقيدًا بكثير). ففي ليبيا نشب معظم القتال على مقربة من الساحل حيث لا يوجد جبال ووديان وتلال وأنهر تحيط بالمراكز السكنية وتسمح للقوات الحكومية بالاختباء والتخلص من القصف الجوي. ويقع معظم المناطق التي استهدفها حلف شمال الأطلسي في المتناول السهل لقواعده الجوية في إيطاليا، لكنه تطلّب مع ذلك ما يصل إلى ٢١ ألف طلعة، طوال أكثر من ستة أشهر لإقامة منطقة حظر الطيران وفرضها وللقضاء على الدفاعات الجوية الليبية الأقل إرهابًا بكثير ولتدمير مراكز القيادة والسيطرة.

ومع تقدّم الانتفاضة، كما نوقش ذلك في الفصل السابع، انقسم جيران سورية معسكرين: الأصدقاء، ومن ليسوا على هذا القدر من الصداقة. يوفّر الجاران الودودان (العراق ولبنان) لسورية بعض العمق الاستراتيجي ومناطق تموضع فيها مسبقًا العتاد والجنود بعيدًا من طريق القوة الجوية المعادية. أما اللذان لا يكنان لها هذا القدر من الصداقة (تركيا والأردن) فيمكن من الناحية النظرية استخدامهما قواعد متقدمة لإقامة الملاذات الآمنة. غير أن هذا سيتسبب لكلا تركيا والأردن بمشكلات عملية وسياسية: قد يغرق البلدان في فيض من اللاجئين السوريين. أضف إلى ذلك أن ظهور القوات الأجنبية على الأرض التركية أو الأردنية قد يتسبب بمشكلات لأنقرة وعمان في التعامل مع ردود الفعلية المحلية العنيفة الممكنة. ثم إن المشكلة الكردية تشكّل عامل تعقيد إضافيًا لتركيا. ولن يعمد أي من الدولتين حتى إلى التفكير في مثل هذا الأمر، من دون الشرطين المسبقين القاضيين بوجود إجماع دولي قوي وبضمان للنجاح. وقد انتفى وجود أي من هذين الشرطين حتى تاريخ وضع هذه السطور.

وكان من المهم أيضًا اعتقاد المجتمع الدولي عمومًا أن معمّر القذافي غريب الأطوار في أقل تعديل (وذهب معظمهم إلى ما هو أبعد بكثير ووصفوه بالمختل عقليًا). وفي المقابل، لا يُنظر عمومًا إلى بشار على هذا النحو، وهو لا يثير الاشمئزاز نفسه الذي أثاره القذافي. وعلى الرغم من أن الزعيم الليبي حسّن علاقاته مع واشنطن في خلال سنوات بوش، فإن النفور منه ربما سهّل قرار توفير الدعم الفاعل لإطاحته.

وهناك أيضًا مسألة ماذا سيعنيه سقوط النظام السوري بالنسبة إلى سورية بالذات. فهل تنهار، خصوصًا أنها تفتقر إلى المجتمع المدني والمؤسسات التي يمكنها جمع الفتات؟ ستحدث انتقامات وعداوات صريحة وربما حرب طائفية شاملة، كما حدث في العراق وأفغانستان. وهل يؤدي انهيار سورية في الواقع إلى سيناريو يوم الدينونة المتمثل بعدم الاستقرار الإقليمي والحرب؟[1]. وهل يتعهد المجتمع الدولي إعادة بناء البلاد في حال أسهم جبروته العسكري جزئيًا في تدميرها؟ ولماذا تشارك الولايات المتحدة وأوروبا، وهما ليستا في مزاج سياسي أو دبلوماسي أو اقتصادي لذلك، في عمل قد يسرّع ما تسعيان جاهدتين إلى تفاديه؟

عندذاك، ربما تدفع السعودية وقطر حصة الأسد في إعادة بناء البلاد. لكنّ الحذر (كما أُشير إلى ذلك سابقًا)، ينتاب الحكومات الغربية حيال نوع الحكومة

(١) نُشرت حتى وقت متقدم من العام ٢٠١٢ تقارير متزايدة عن اشتباكات قاتلة بين مجموعة مناوئة للأسد وأخرى مؤيدة له في لبنان. راجع، على سبيل المثال، موضوعًا في واشنطن بوست عن معارك بين هاتين المجموعتين في بيروت نفسها. وكان الطرفان، في هذه الحال، من المسلمين السنة: وكانت الفئة المؤيدة للأسد هي حزب التيار العربي ومقره في حي ذي غالبية سنية مسلمة في جنوب بيروت (حيث يوجد أيضًا انتشار لحزب الله المؤيد للأسد)، على الرغم من أن معظم السنة في لبنان يحتشدون ضد الأسد. وتحدثت تقارير أيضًا عن اشتباكات من هذا النوع في طرابلس، ثاني أكبر مدن لبنان، إضافة إلى تقارير عن قتال الأقلية العلوية (من طائفة الأسد نفسها) ضد السوريين المسلمين السنة المقيمين في لبنان (أو الذين انتقلوا إليه منذ الانتفاضة). وقد ورد تحت عنوان «النزاع السوري ينساب إلى لبنان»، في سان أنتونيو إكسبرس-نيوز، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢. متوافر على www.mysanantonio.com/news/article/Syrian-Conflict-Spills-Into-Lebanon-3575121.php

التي ستؤيدها الرياض والدوحة – والتي قد تكون إسلامية في نهاية المطاف. وقد أثيرت المخاوف بالفعل في ما يتعلق بدور هذين البلدين في تشجيع الإسلاميين في ليبيا وتونس ومصر وغيرها، عقب الربيع العربي. ومن جهة أخرى، فيما دخلت الانتفاضة عامها الثاني وأقامت المعارضة لنفسها مناطق صغيرة (هي عادةً أحياء في المدن) تحت سيطرتها، ظهرت المجالس البلدية التي أنشأتها لجان التنسيق المحلية لتوفير الخدمات الضرورية والقيادة التي وفرتها الحكومة قبل طردها. وأقام مجلس الثورة في حمص، على سبيل المثال، شبكة سرية من المستشفيات النقالة، وأنشأ تركيبة منتخبة من اللجان لتولي الأمن والعمليات المسلحة والعلاقات مع الإعلام والتخطيط للاحتجاجات وتنظيمها والحاجات الإنسانية والقانونية[1]. وإذا تكرّر هذا النمط، عندذاك ربما لن تتفكك سورية لدى انهيار النظام أو تسقط في الفوضى إلى الحد الذي يتوقعه الكثيرون.

والأكثر أهمية ربما هو أن التمرد في سورية بدأ وتصاعد، بعد ما حدث في ليبيا – وقد استجلب التدخل العسكري الخارجي. ولو أن الانتفاضة السورية وما رافقها من قمع حكومي وقعت قبل الثورة الليبية، لأمكن المجتمع الدولي إثبات وجوده دعمًا للمعارضة السورية، بدرجة أقل من التعقيدات الدبلوماسية. ولما شعر الروس والصينيون، لولا التصويت السابق في مجلس الأمن الدولي في شأن ليبيا، أنهم خُدعوا، ولما لجأوا تكرارًا ربما إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن لاعتراض الإجراءات ضد سورية. أضف إلى ذلك أن الانتفاضة السورية دامت ما يكفي من الوقت لظهور بعض من مشكلات ما بعد القذافي الخطيرة في ليبيا: الميليشيات غير الراغبة في تسليم أسلحتها، الخلافات القبلية الداخلية الحادة التي تنسف قدرة

(١) Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on Syria's protest movement', Al-Jazeera, 16 February 2012, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/20122157654659323.html. راجع أيضا Nicholas A. Heras and Christos Kyrou, 'Lessons from incipient civicmovements in the broader Middle East', International Affairs Forum, 29 February 2012, available at: www.ia-forum.org/Files/VYKNGW.pdf

الحكومة الانتقالية على الحكم، الفظاعات الإنسانية، غياب الخدمات الأساسية، الخ. أو كما لاحظ أحد الخبراء في الشؤون الليبية، فقد «خرج الجني من القمقم مما يعني أن المجموعات المسلحة هي اللاعب السياسي المسيطر. فالذين يحملون السلاح هم الذين يتخذون القرارات»[1]. وقد علّمنا التاريخ مرارًا وتكرارًا، أن تسليح المعارضة يحسّن حظوظها على المدى القصير، لكنه أيضًا يُعسكر المجتمع ويقسمه بطريقة تُضر بتعافيه. وسيصبح من شبه المستحيل، في حال سقوط الأسد بالوسائل العسكرية، استعادة البنادق بعد ذلك.

دامت الانتفاضة السورية أيضًا ما يكفي من الوقت لنشهد على صعود المجموعات الإسلامية والأحزاب، عقب الثورات التي اندلعت في تونس ومصر وليبيا واليمن. وهو ما دفع بالكثيرين في الغرب إلى التفكير مليًّا في ما يمكن أن يحدث في سورية إذا سقط النظام. وبقي، حتى مرور وقت طويل من العام ٢٠١٢، من يفكّر في العواصم الغربية، بعبارات ميكيافيلية، في طريقة لم يتجرأوا على التفكير فيها في بدايات الربيع العربي. وربما أنهم يأملون سرًّا في أن يقمع الأسد بالفعل التمرد السوري – عن طريق «آلاف الأمور الصغيرة السيئة»، بدلًا من تكرار أحداث حماه عام ١٩٨٢: فتنتفي الضرورات الأخلاقية التي تفرض على المجتمع الدولي التحرك. وبهذا تصبح لدى الإسلاميين فرصة واحدة أقل في الوصول إلى السلطة، في هذا الجزء الاستراتيجي من الشرق الأوسط، وسيصبح بالتالي من الأسهل، بفضل العقوبات الواسعة المفروضة أصلًا على سورية، الاستمرار في عزلها واحتوائها في غياب الضغط الدبلوماسي أو الشعبي للانخراط في العمل العسكري. وستختفي سورية عندذاك من الصفحات الأولى للصحف. غير أن المجازر التي ترتكبها القوات الحكومية تشكل تمامًا نوع الأمر الذي قد يُنتج استفظاعًا أخلاقيًّا يغذي المزيد من الرد الدولي القوي. وذُكر وقوع حادث من هذا النوع، نهاية أيار/مايو ٢٠١٢ في بلدة الحولة، خارج حمص

(١) Moni Basu, 'Libyans face tough challenges in building a new nation', CNN.com, 26 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/26/world/africa/libya-challenges/index.html?hpt=hp_bn2

قُتل فيه ما يزيد على مئة شخص، بمن فيهم ثلاثون طفلًا، في عمليات قتل بأسلوب الإعدام[1].

الطريقة الثانية التي يمكن بها إزاحة الأسد هي انقلاب عسكري داخلي. وما من شك في أن إحدى غايات العقوبات الهادفة، وغير ذلك من أشكال الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على النظام السوري، تتمثّل في توليد ما يكفي من الاستياء بين العناصر الأساسيين للحكومة، فيشرعون في عدّ الرئيس السوري عبأً – على البلاد وأهم من ذلك على مستقبلهم الشخصي. وعندذاك يدخل ضباط في الجهاز

(١) Neil MacFarquhar and HwaidaSaad, 'Dozens of children die in brutal attack on Syrian town', *New York Times*, 26 May 2012. متوافر على www.nytimes.com/2012/05/27/world/middleeast/syrian-activists-claim-death-toll-in-village-soars.html?ref=world ألقت الحكومة السورية بالمسؤولية في القتل على «الإرهابيين»، على الرغم من أن الفيديوات التي صورها الهواة وتقاريرهم، إضافة إلى تقارير من تبقى من قوات مراقبي الأمم المتحدة، تتجه إلى الإيحاء أن القوات الموالية للحكومة هي التي ارتكبت المجازر. وإذا ثبت بالفعل أن الشبيحة هم الذين نفذوا ذلك في الأساس، فإنه يضفي المزيد من الإثبات على تجاوزات المليشيات التي لم يعد ربما في وسع الحكومة ضبطها. ورد الأسد على الغضبة العالمية في شأن الحولة في ٣ حزيران/يونيو بخطابه العلني الأول منذ كانون الثاني/يناير. ونفى فيه مسؤولية الحكومة ملقيًا باللوم في عمليات القتل على العصابات المسلحة والإرهابيين، واعدًا بفتح تحقيق في الحادث: «في الحقيقة، حتى الوحوش لا تقوم بما رأيناه، خصوصًا في مجزرة الحولة. إن المجرمين الذين ارتكبوا هذه الجريمة وغيرها هم ليسوا مجرمين لساعة وليسوا مجرمين ليوم. هم مجرمون في شكل مستمر. هم يخططون بكل تأكيد لجرائم أخرى عندما تسنح لهم الفرصة. نواجه الآن حربًا حقيقية مع الخارج يختلف التعامل معها عن التعامل مع الشعب في الداخل». 'Syrian president condemns Houla massacre, rejects accusations',CNN.com, 3 June 2012. متوافر على http://cnn.com/2012/06/03/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t2 أضف إلى ذلك أن في إمكان حادث دولي تشارك فيه سورية أن يغيّر المعادلة ضد النظام السوري. فمثلًا أُسقطت المدفعية السورية المضادة للطائرات في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢ طائرة تابعة لسلاح الجو التركي بعدما دخلت المجال الجوي السوري قبالة الشاطئ عند الحدود مع تركيا. واعترف المسؤولون الأتراك بأن الطائرة ربما عبرت إلى المجال الجوي السوري، وعملت فرق الإنقاذ السورية والتركية معًا في محاولة تحديد مكان سقوط الطائرة. ولا يبدو أن الحادث سيفضي إلى نزاع سوري - تركي مباشر، سوى أن العلاقة المتوترة أصلًا تلقت حقنة إضافية من التوتر مع قيام البلدين باتخاذ إجراءات لتعزيز دفاعاتهما الحدودية في مواجهة بعضهما بعضًا. وهذا بالضبط نوع الأمور التي قد تخرج في شكل سهل عن السيطرة، ويثير رد فعل دولة أكثر قوة ويفرض المزيد من الضغط على روسيا للانقلاب على الأسد وهو ما يحرص النظام السوري على تفاديه ما أمكن.

العسكري - الأمني في مفاوضات مع المعارضة ترعاها، ربما، الأمم المتحدة أو الجامعة العربية، أملًا منهم في الاحتفاظ بمراكزهم ووضعهم وثروتهم – أو على الأقل في حمايتها – إضافة إلى الأمل في ضمان حصانتهم من الملاحقة القضائية. وسيشابه هذا ما سبق أن حدث مع حسني مبارك في مصر، في ما شكّل انقلابًا عسكريًّا بكل المقاصد والأغراض. فهناك تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو تكتل من الجنرالات، السلطة بعد إزاحة مبارك وعمل على انتقال مصر إلى ديمقراطية عاملة، ما أدى إلى نتائج مختلطة.

حاول الكثيرون من المحللين والمعلقين القراءة بين السطور والتقاط أي إشارة في بيانات المسؤولين الروس (وبخاصة الرئيس فلاديمير بوتين) إلى استعداد محتمل لموسكو لسلوك هذه الطريق فتحمي بذلك مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية الطويلة الأمد مع التخلص من الشخص الذي وضع الكرملين في مثل هذا الموقع الدبلوماسي الصعب. وذُكر، مطلع آذار/مارس ٢٠١٢، أن بوتين «دافع في قوة» عن موقف روسيا من سورية، لكنه «نأى بنفسه» نوعًا ما عن الأسد «رافضًا الإجابة» عن سؤال طُرح عليه هل ينجو الرئيس السوري أم لا[1].

وفي ذلك الشهر نفسه، وضع المعلق السوري سامي مبيض العنوان التالي لإحدى مقالاته: «هل يقوم الكرملين باستدارة في موضوع سورية؟» ورأى في بوتين الشخص الذي يموضع نفسه بصفة كونه الرجل الذي يُقصد دوليًّا في ما يتعلق بإيجاد حل للوضع في سورية، معززًا بذلك صورة بلاده «وموقعها كوسيط قوي ونافذ في الشرق الأوسط»[2]. وتابع مبيض: «ربما أحبت موسكو النظام السوري، لكنها بالتأكيد تحب المصالح الروسية في الشرق الأوسط أكثر بكثير»[3]. ولاحظ أيضًا

(١) 'Putin looking ahead to 2018', a *New York Times* report carried in *San Antonio Express-News*, 3 March 2012, p. A13.

(٢) Sami Moubayed, 'Will there be a Kremlin U-turn on Syria?', *Mideast Views*, 6 March 2012 available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=565

(٣) المصدر السابق.

أن تصريحات كثيرة أدلى بها مسؤولون روس تشير، على ما يبدو، إلى ما هو أقل من دعم غير مشروط وغير محدود للأسد. وكما لاحظ مبيض فإن مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فلتمان تميّز بالنعومة حيال روسيا في شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ – في تناقض مع الأوصاف البشعة التي رمى بها المسؤولون الأميركيون روسيا عقب فيتو موسكو في ٤ شباط/فبراير في مجلس الأمن. بل إن فلتمان اعترف بأهمية موسكو في حل المسألة، قائلًا إن «روسيا عنصر أساسي في طريقة تطور الأمور»، ويجب أن تكون «جزءًا من الحل في سورية»[١]. ولاحظ مبيض، في النهاية، أن معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة عام ١٩٨٠ بين سورية والاتحاد السوفياتي (يومذاك) لا تتضمن بندًا يحكم الدفاع المشترك، وبالتالي فإن موسكو ليست ملزمة الدفاع عن سورية ضد العدوان الخارجي[٢]. ويمكن التغيير في الوجهة الأميركية والأوروبية حيال روسيا (وربما أيضًا الصين) – وجهة تعدُّ موسكو جزءًا من الحل بدلًا من كونها جزءًا من المشكلة، وتفتح الطريق للعمل مع الكرملين بدلًا من مواجهته – أن تقلب المعادلة الدبلوماسية بطريقة تضاعف، في شكل مؤثر، الضغط على دمشق.

يبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها في أوروبا يقومون بهذا الأمر بالتحديد: شُنت حملة دبلوماسية، نهاية أيار/مايو ومطلع حزيران/يونيو، فأغرق الدبلوماسيون الأميركيون والأوروبيون موسكو، محاولين اقناع بوتين بتبني ما يُسمى «الخيار اليمني» (سيُناقش لاحقًا)، الذي يُبعد الأسد وأقاربه، لكنه لا يمس إلى حد كبير البنية الحاكمة. وتوجه مسؤول كبير في إدارة أوباما، مطلع حزيران/يونيو إلى موسكو للقاء بوتين، مما دفع دبلوماسيًا غربيًا بارزًا رفيع المستوى إلى القول: «نحاول فصل الأسد عن روسيا وإقناع الروس بأن الأسد حصان خاسر للأسباب الجيوسياسية

(١) Sami Moubayed, 'Will there be a Kremlin U-turn on Syria?', *Mideast Views*, 6 March 2012 available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=565

(٢) المصدر السابق.

الباردة... وبأن الأسد يشكّل عبئًا على التحالف الاستراتيجي الروسي – السوري»[١]. ولكن، من جهة أخرى، وكما حذّر وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر في افتتاحية نُشرت في الأول من حزيران/يونيو في واشنطن بوست: «إذا انحصر الهدف بخلع حاكم محدّد، فيمكن أن تعقب ذلك حرب أهلية جديدة بسبب الفراغ الواقع، إذ ستنافس المجموعات المسلحة على الخلافة وتبدّل الدول الخارجية الأطراف الذين يقفون معها»[٢].

هذا هو السؤال الذي يُطرح دومًا في مثل هذه العلاقات بين الراعي والتابع: متى تحل الروابط مع زعيم فقد سمعته إلى حد بعيد؟ واجهت الولايات المتحدة هذه المعضلة، نهاية السبعينيات، مع شاه إيران. ووقفت واشنطن، لأسباب مختلفة، طويلًا جدًا مع الشاه، فعلقت بالتالي في صحوة ثورة العام ١٩٧٩ الإيرانية المناهضة للشاه، مما منعها من تطوير أي نوع من العلاقة الإيجابية مع الجمهورية الإسلامية في إيران التي جاءت بعده (ولا يعني هذا أن إقامة علاقات جيدة مع آيات الله كان أمرًا محتملًا)[٣].

ولا شك في أن الكرملين يشهد جدالات مشابهة ونقاشات تتعلق بمصير بشار الأسد. وهذه ليست بسابقة في موسكو: وما على المرء إلا أن يتطلع إلى

(١) Barbara Slavin, 'Pressure mounts on Russia to switch horses in Syria', *Al-Monitor,* 5 June 2012 متوافر على www.al-monitor.com/pulse/originals/2012/al-monitor/pressure-mounts-on-russia-to-swi.html وقالت وزيرة الخارجية كلينتون في ٣ حزيران/يونيو من السويد معلّقة: «يجب ألّا يشكّل رحيل الأسد شرطًا مسبقًا بل نتيجة بحيث يحظى الشعب في سورية بفرصة التعبير عن نفسه. وفي محادثاتي مع وزير الخارجية [الروسية] لافروف أشار بنفسه إلى المثل اليمني. وهو الذي تطلّب الكثير من الوقت والجهد مع عدد من البلدان المعنية بالمفاوضات لتحقيق الانتقال السياسي. ونود رؤية الأمر نفسه يحدث في سورية.» (المصدر السابق.)

(٢) Henry Kissinger, 'Syrian intervention risks upsetting global order', *Washington Post*, 1 June 2012, available at: www.washingtonpost.com/opinions/syrian-interventionrisks-upsetting-global-order/2012/06/01/gJQA9fGr7U_story.html

(٣) لأفضل تحليل عن الولايات المتحدة وثورة العام ١٩٧٩ في إيران راجع: Gary Sick, *All Fall Down: America's tragic encounter with Iran*, iUniverse, New York, 2001.

أفغانستان في السبعينيات، وبخاصة في السنة التي سبقت الغزو السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، أو أكثر، ليدرك أن روسيا (أو الاتحاد السوفياتي) لا تُحجم عن إزاحة زعماء يمارسون سياسة معادية لمصالحها. ثم إن الإخفاق النهائي لمثل هذا العمل في أفغانستان – الغزو وعقد من الغرق في الوحول سرّع في نهاية الاتحاد السوفياتي – قد يجعل الكرملين أكثر ترددًا في محاولة أمر جديد من هذا النوع. بيد أن موسكو تبدو (حتى وضع هذه السطور) ملتزمة، في قوة، نظام الأسد. وليس من المتوقع أن يتغيّر الأمر في المدى القريب بعدما استعاد فلاديمير بوتين (الذي اتخذ موقفًا أكثر تشددًا من سلفه بالنسبة إلى سورية) الرئاسة الروسية، إلا إذا شرع النظام السوري في فقدان قبضته على السلطة، خصوصًا مع ظهور مؤشرات في تموز/يوليو إلى أن المعارضة حققت بعض المكاسب، وإلى أن النظام بات بالتالي في موقف دفاعي أكثر. وما استعداد روسيا، بالفعل، للدعوة بقوة أكبر إلى حل يتم التفاوض عليه يؤدي إلى تنازل الأسد، إلا أحد المؤشرات الأولى إلى أن النظام السوري يواجه مشكلة جدية. وعلى ما لاحظه الخبير في الشؤون الروسية مارك كاتز فإن الروس «لن يبدلوا موقفهم إلا عندما يصبح الأسد في موقع سيئ»[١].

أضف إلى ذلك أن بوتين، وهو يلعب الورقة القومية، أنحى باللائمة مباشرة على الولايات المتحدة في التظاهرات ضده في خلال حملة الانتخابات الرئاسية في روسيا (ما يذكّر بالربيع العربي)، مساويًا بين الدعم الأميركي للمعارضة السورية، ومساندتها الضمنية للمحتجين الروس[٢]. وهو يُظهر أنه يتصدى للولايات المتحدة في سورية – على عكس سلفه بالنسبة إلى ليبيا – كجزء من النهوض الروسي ضد السيطرة الأميركية.

(١) Slavin, ‘Pressure mounts on Russia to switch horses in Syria’.

(٢) Robert O. Freedman, ‘Russia and the Arab Spring: A Preliminary appraisal’, in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East,* Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

ويعتري القيادة في موسكو القلق أيضًا من طريقة تأثير الإسلاميين الذين وصلوا إلى السلطة في عدد من الدول العربية، عقب الربيع العربي، في الشعوب الإسلامية (المضطربة) والتي تشكل الغالبية في شمال القوقاز الروسي وداغستان والشيشان وأوستيا الشمالية وإيغوشيتيا[١]. وهي لا تريد حدوث أمر مماثل في سورية في حال سقوط نظام الأسد.

ومن شأن روسيا، وقد وضعت هذا كله في ذهنها، مواصلة دعمها الوضع القائم في سورية، خصوصًا أنها تشعر، في وضوح، أن الغرب قوي في خطاباته المتعلقة بالأزمة السورية، لكنه لا يشدد على العمل العسكري. غير أن ذلك قد يتغيّر مع استمرار تصعيد الضغط الدولي على روسيا – خصوصًا إذا أعقب فظائع مثل تلك التي ارتكبت في الحولة (وقد نوقشت سابقًا). ويظهر أن الرئيس أوباما ضغط على رئيس الوزراء ميدفيديف في هذا الشأن، في خلال اجتماع مجموعة الثمانية في أيار/مايو ٢٠١٢ في كامب ديفيد، ميريلاند، داعيًا إلى «الخيار اليمني». وذكرت التقارير أن ميدفيديف تقبّل الفكرة بعض الشيء. غير أن الرئيس بوتين، والقول هذا، هو الذي يملك، كما نعرف، سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن، وهو أقل ميلًا بكثير إلى سلوك هذه الطريق.[٢]

ولكن يبقى سؤال واحد: هل يمكن روسيا أن تشارك، في حال وجود فرصة واقعية لانقلاب عسكري على الأسد، من صميم الحلقة الحاكمة؟ توافر لبشار ما

(١) Robert O. Freedman, ‘Russia and the Arab Spring: A Preliminary appraisal’, in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East,* Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

(٢) Helene Cooper and Mark Landler, ‘US hopes Assad can be eased out with Russia’s aid’, *New York Times*, 26 May 2012, available at: www.nytimes.com/2012/05/27/world/middleeast/us-seeks-russias-help-in-removing-assad-in-syria.html?pagewanted=all تشير هذه المقالة إلى أن واحدة من المشكلات الرئيسة لهذا النموذج هي أن بوتين قد يعمد، من خلال نمطه المتطرف في القومية، إلى رفض الخيار اليمني ليس إلا، لأن الولايات المتحدة تسانده. ويكمن الحل، بحسب ما أشار إليه هذا الكتاب وعدد من المعلقين والمسؤولين، بالسماح بطريقة ما لموسكو (إذا رغبت) بأن تصبح هي =

يزيد على عقد من الزمن لإدخال الموالين له – الكثيرون منهم من العائلة ومن المؤيدين القدامى للأسد – إلى مواقع السلطة الحاسمة في الحكومة وفي الجهاز العسكري – الأمني. ويبدو أنه قام بعمل جيّد. ولم يرتدّ، حتى أيار/مايو ٢٠١٢، أي من كبار مسؤولي النظام، ثم إن الوحدات الرئيسة في الجيش والقوى الأمنية، وهي في معظمها من العلويين، حافظت على ولائها[1]. ومن الممكن أن يحلم أحدهم بوقوع انقلاب داخلي (أو حتى في محاولة تحريك واحد من الخارج). لكن المرء لا يعرف أبدًا إذا شعر عضو ساخط من الحلقة الداخلية (أو متى شعر) بما يدفعه إلى وضع رصاصة في رأس الأسد لسبب من الأسباب. بل هل يمكن قاتلًا منفردًا أو مفجّرًا انتحاريًا الوصول إلى الرئيس السوري؟ يمتلك الحكام المتشبّثون بالسلطة

= صاحبة هذا الخيار لحل الأزمة. وذُكر أن بوتين وأوباما عقدا لقاء عن سورية شابه التوتّر في قمة مجموعة الدول العشرين في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢ في المكسيك، بدا أنه يؤكد أن الرئيس الروسي سيتمسّك بالخط المتشدد في ما يتعلّق بمواصلة دعم الأسد. وكتب فرد وير، معلّقًا على مشاعر الروس، أنهم «يدعون أن الغرب تفلّت من الحدود القانونية وهو يسعى وراء مصالحه الجغرافية السياسية الخاصة وهو شبه متنكّر بلباس «مسؤولية الحماية» الإنسانية بطريقة متهوّرة ومنافقة و – ربما في هذا ازدراء غير لطيف – غير كفية». وأعلن الباحث الروسي يفغيني ساتانوفسكي في إشارة واضحة إلى السياسات الأميركية في أفغانستان وفي العراق: «يتحدث الغرب بعبارات الأهداف السامية، لكن أفعاله تتجه إلى ضرب أي استقرار وتهدد حياة الملايين وتترك الشعوب في حال أسوأ من ذي قبل... أما الهدف الروسي فيتمثل في محاولة التقليل من النتائج السلبية». Fred Weir, 'Russia's rational andmoral stance on Syria' CNN.com, 21 June 2012, available at: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2012/06/21/russias-rational-and-moral-stance-on-syria/?hpt=hp_bn2

(١) الوزير الأعلى رتبة حتى تاريخه هو نائب وزير النفط الذي أُعلن انشقاقه مطلع آذار/مارس. وعلى الرغم من وجوب عدم التقليل من أهميته، إلا أنه ليس عضوًا كبيرًا في الجيش أو الأمن أو الحكومة – وهو ليس بالتأكيد من الحلقة الداخلية. وفرّ في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢ عقيد في سلاح الجو السوري وطار (ربما مع شخص آخر) بطائرته الميغ إلى الأردن. وهذا واحد من الارتدادات العسكرية البارزة وقد اشتملت أيضًا على الميغ، إضافة إلى أن سلاح الجو، الذي خرج منه حافظ الأسد ليصبح رئيسًا، عُدَّ دومًا مواليًا في قوة للنظام. وذُكر، إضافة إلى ذلك، أن الولايات المتحدة ومجموعات المعارضة السورية وحلفاءهما ضاعفوا منذ حزيران/يونيو ٢٠١٢ جهدهم للتشجيع على علميات الفرار من الجيش السوري، حتى إنهم عرضوا دفع تعويضات مالية. راجع: Ruth Sherlock, Suha Maayeh and Peter Foster, 'Leading Syrians prepare to defect', *Daily Telegraph*, 21 June 2012, available at: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9347971/Leading-Syrians-prepare-to-defect.html

(بما هو من شبه المُعرّف) جهازًا أمنيًّا أُتقن شحذه لمنع الانقلابات، وقد بنى آل الأسد قالبًا أمنيًّا متشابكًا ضخمًا يصعب كثيرًا اختراقه. وأملت الولايات المتحدة، سنينَ بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، في أن يتحرك شخص من الدائرة الصغرى المحيطة بصدام حسين ضد الرئيس العراقي ويطيحه من السلطة وينهي بذلك العمل الذي بدأ مع تحرير الكويت. لكنه، وكما نعرف جميعنا، بقي في السلطة إلى أن أزاحه الغزو المسلح الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بالقوة.

استمال نظام الرعاية الواسع الذي بناه آل الأسد أيضًا أجزاء كثيرة مختلفة من المجتمع السوري إلى كنف النظام. والأمر لا يتعلّق بالخوف وحده بل بمسألة الاستمالة من خلال منظومة من المكافآت أبقت النخبة السياسية والتجارية راسخة في قلب النظام الذي أثراها. وهي لا تريد إعادة التفاوض على وضعها المميز مع زعامة جديدة و/أو من ضمن نظام جديد. وهذه الرغبة في الاستمرار بعد وفاة حافظ الأسد هي التي ساعدت ابنه في المقام الأول في بلوغ السلطة. واحتفظ بشار، على الرغم من كل ما حدث حتى تاريخه، بمستوى كبير من الدعم – ناهيك بالشعبية – بحسب الملاحظات غير الرسمية في سورية وبعض الاستطلاعات التي أجريت في البلاد. وفي حين يعود قسم كبير من هذا الدعم إلى واقع أن الناس يرون في استمرار النظام في السلطة أهْوَن الشرَّيْن، إلا أن هذا لا ينتقص من أهميته. ووضع المراقبون على الأرض الدعم الذي يحصل عليه بشار بين ٢٠ و٣٠ في المئة من سكان سورية – وهو رقم تم التوصل إليه بجمع نسبة الطائفتين العلوية والمسيحية في البلاد (إضافة إلى بعض المجموعات الأخرى التي تعدُّ تقليديًّا من المؤيدين).

غير أن الأكثر إثارة للاهتمام، للوهلة الأولى، هو استطلاع الرأي الذي أجرته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ «يوغوفسراج» (YouGovSiraj)، وهي فرع في الدوحة من شركة استطلاع بريطانية يرعاه برنامج «مناظرات الدوحة» The Doha Debate التلفزيوني. وحصل هذا الاستطلاع على صدقية أكبر من واقع أن المجموعة التي قامت به، مقرها بلد تصدّر العالم العربي ضد الأسد. وجد الاستطلاع أن ٥٥ في

المئة من السوريين يريدون بقاء الأسد في السلطة. ونقل الإعلام الغربي النتائج على نطاق واسع، على أنها مؤشر إلى تحريف المشاعر السورية العامة، ربما[1]. ووجد كذلك أن من يريدون منه البقاء في السلطة يعتقدون أيضًا أن عليه أن يجري انتخابات حرة في المستقبل القريب. وهناك بالتأكيد درجة كبرى من التشكيك محيطة بالاستطلاع، خصوصًا ما يتعلّق بحجم العينة: ووجد أحد التقارير أن من شملهم الاستطلاع ٩٨ سوريًّا فقط (بدلًا من ألف هو حجم العينة الضروري المطلوب لمثل هذه الاستطلاعات لاعتبارها تمثيلية)، وقد تم الاتصال بهم عبر الإنترنت، الأمر الذي قد يكون أدى أيضًا إلى تحريف النتائج[2]. ويتضح مع ذلك أن ما يكفي من السكان السوريين يدعمون بقاء رئيسهم في السلطة، مما يشجعه والدائرة الداخلية والغالبية الصامتة على الاعتقاد بالفعل أن عليه البقاء في منصبه. ولكن يمكن وجهات النظر هذه أن تتغيّر في سرعة، إذا واجه النظام مشكلات عسكرية و/أو اقتصادية.

أما الطريقة الثالثة التي تمكن بها إزاحة الأسد من السلطة، فهي من خلال حل ما يتم التفاوض عليه، وربما أيضًا مع موسكو، وتؤدي فيه الأمم المتحدة و/أو الجامعة العربية أدوارًا أساسية. ويفترض بذلك أن يشكل نسخة عما حدث في اليمن ولكن، نظرًا إلى مستوى العنف في سورية، يجب على الإطار الزمني الذي على الرئيس أن يقبل فيه حقيقةَ الرحيل والخروج من البلاد، أن يكون أقصر بكثير من الإطار الزمني في اليمن (حيث استغرق الرئيس نحو سنة ليرحل في النهاية). وفي خلال نهاية العام ٢٠١١، وبعدما بدا أن الضغط العسكري للمعارضة يتعزز، وأخذت عزلة دمشق

(١) Jonathan Steele, 'Most Syrians back President Assad, but you'd never know from western media', *Guardian*, 17 January 2012, available at: www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/jan/17/syrians-support-assad-western-propaganda

(٢) Charlotte McDonald, 'Do 55% of Syrians really want President Assad to stay?', BBCNews, 24 February 2012, available at: www.bbc.co.uk/news/magazine-17155349

الدبلوماسية في الازدياد، وبدا أن مجموعات المعارضة السورية شرعت في العمل معًا، سرت إشاعات تفيد أن الأسد بعث برسائل عبر طرف ثالث إلى العواصم الغربية، مستكشفًا مثل هذا التغيير السلمي. وسيعمد الأسد في هذه الحال – ومن يمضي معه – إلى طلب الحصانة من الملاحقة القضائية في داخل سورية وفي خارجها، ليوافق بعد ذلك على الذهاب إلى منفى ما – ربما روسيا، خصوصًا في حال أدت موسكو دورًا أساسيًّا في حمل الرئيس على التنحي. وسيعمد الأسد، بموجب هذا السيناريو، إلى تسليم السلطة إلى نوع من الحكومة الانتقالية تتضمن عناصر من النظام الحالي أقل شبهة، إضافة إلى عناصر يمثلون المعارضة (إذا وُجدت معارضة ذات صفة تمثيلية يتم التفاوض معها كما أشير إلى ذلك سابقًا). وهذا هو أساس خطة الجامعة العربية التي رُفعت إلى مجلس الأمن مطلع شباط/فبراير وأُخفق في تمريرها.

يمكن إعادة إحياء هذا الخيار طبقًا للظروف على الأرض ومزاج المجتمع الدولي. والواقع ربما أنه سيبقى مطروحًا في شكل أو آخر. ومن سوء الحظ أن ما يحدث، عادةً، هو أن الحاكم الأبدي، عندما يوافق في النهاية على التغيير السلمي، يكون وضعه قد تدهور في شكل سيئ بحيث لا يعود العرض متوافرًا. وأنا، في أي حال، لا أرى بشار الأسد يتخلى في ظل الظروف الراهنة، عن منصبه بإرادته في أي وقت قريب. فهو لا يزال حتى الآن، في موقف التحدي التام. وأصر في شكل دائم على أن العنف سببه العصابات المسلحة والإرهابيون الذين يساندهم أعداء سورية في الخارج، وبالتالي حلّ نفسه من أي مسؤولية. وكرر ذلك مرة أخرى، في اجتماع مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان في آذار/مارس ٢٠١٢ في دمشق، بصفته الجديدة مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة للعمل على حل دبلوماسي للأزمة يجمع الطرفين معًا في نوع من أنواع الحوار يُجرى، بعد الموافقة المشتركة على وقف النار. ونقلت «سانا» عن الأسد إعلانه أن «الشعب السوري الذي تمكن في الماضي من سحق المؤامرات الخارجية... أثبت مرة أخرى قدرته على الدفاع عن الأمة

وبناء سورية الجديدة من خلال تصميمه على متابعة الإصلاحات إلى جانب محاربة الإرهاب المدعوم من الخارج»[١].

استجمع أنان الدعم لخطته (التي باتت تُعرف وحسب بـ«خطة أنان») من الأمم المتحدة ومن الجامعة العربية وبنوع أهم من روسيا التي يمكنها أن تمارس الضغط على النظام السوري بطريقة أفعل[٢]. ولا شك في أن ما بدا من إنصاف في الخطة بالنسبة إلى من يُتوقع منه وقف النار (وواقع أنها تسمح ببقاء الأسد في السلطة) أدى دورًا مهمًا في كسب موافقة موسكو. وفي تعاون غير معهود بالنسبة إلى الأزمة في سورية، دعم مجلس الأمن الدولي بالإجماع الخطة في بيان رئاسي صدر في ٢١ آذار/مارس[٣]. ووافق مجلس الأمن الدولي في ١٤ نيسان/أبريل، إثر موافقة دمشق على الخطة، على القرار الرقم ٢٠٤٢ الذي يسمح بإيفاد مراقبين دوليين إلى سورية للإشراف على وقف النار المهتز جدًا (في ذلك الحين) وتزامن ذلك مع عشرات التقارير عن مواصلة القوات الحكومية عملياتها العسكرية. وبحلول منتصف حزيران/يونيو سُحب معظم المراقبين بسبب استمرار العنف والظروف الخطرة.

بيد أن الشك في الخطة ساور منذ البداية معظم المسؤولين في المعارضة

(١) 'Syria: Bashar al Assad vows to crush terrorism in new campaign of fear', *Daily Telegraph,* 6 March 2012, available at: www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9125504/Syria-Bashar-al-Assad-vows-to-crush-terrorism-in-newcampaign-of-fear.html

(٢) احتوت خطة أنان ست نقاط تدعو إلى ١) عملية سياسية تشمل كل الأطراف السوريين لتلبية المطالب وتهدئة المخاوف؛ ٢) التزام القوات الحكومية ومجموعات المعارضة وقف القتال مع وجود آلية إشراف للأمم المتحدة، ربما عبر مراقبين دوليين؛ ٣) ضمان المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم؛ ٤) تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين «تعسفًا» بمن فيهم الذين شاركوا في «نشاطات سياسية سلمية»، وحجمه. ٥) ضمان «حرية حركة» الصحافيين؛ و٦) احترام حرية التجمع وحق التظاهر السلمي.

(٣) بما أن البيانات الرئاسية غير ملزمة، فإن ما تلقاه من دعم موسكو لا يعدو كونه عملًا دعائيًا مثيرًا في محاولة لدعم العلاقات الروسية مع الدول العربية السنية بعدما أدى الدعم الروسي المستمر للأسد إلى تدهور في العلاقات.

السورية نظرًا إلى السجل السابق للنظام السوري: فالنظام وافق، كما سبق أن رأينا، على أشكال متنوعة من مثل هذه الخطة في سياق السنة السابقة، ليعود ويتلكأ حيال بنودها ولا يطبقها إلا في شكل مجتزأ، مما يؤدي، في مآل الأمر، إلى إخفاق الخطط جميعًا. واتُهمت الحكومة السورية في هذه الحال، بأنها وافقت على الخطة كسبًا للوقت وإرضاء للروس، وبأنها لم تطبق إلا بعض جوانبها، مستخدمة كل الذرائع لإحباطها. وظهرت في شكل شبه فوري الحظوظ المحدودة لنجاح الخطة، بعدما طالبت الحكومة السورية بأن يلقي المتمردون السلاح قبل التطبيق – وقالت المعارضة إن هذا أشبه بالانتحار. وكرر المسؤولون السوريون القول أيضًا إنهم سيستمرون في الدفاع عن المواطنين السوريين ضد العصابات المسلحة وعنف الإرهابيين. وافتُرض، في غضون ذلك، أن النظام سيواصل تصدّيه عسكريًا أينما وكلّما استطاع. وهو ما حدث بالضبط.

تبادلت الحكومة والمعارضة اللوم في انتهاكات وقف النار. وانخرطت روسيا والغرب في ممارسة لعبة تبادل الاتهامات القديمة نفسها، فيما عادت موسكو إلى موقفها الأصلي في الدفاع عن النظام السوري. وأعلن سفير روسيا في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، دفاعًا عن موقف بلاده:

نعتقد، من حيث المبدأ، أن دور مجلس الأمن ليس تغيير الأنظمة. وعندما رأينا بعضًا من القرارات التي تضمنت العقوبات، عرفنا أنها قرارات تسير في اتجاه تغيير النظام بالقوة وهو ما سيؤدي بدوره إلى المزيد من سفك الدم في سورية[١].

لخص مراسل «بي.بي.سي.» جيم ميوير المهمة شبه المستحيلة لقوة المراقبين الدوليين، والتي سُميت رسميًا «بعثة الإشراف التابعة للأمم المتحدة في سورية»:

(١) 'Attacks pick up in Syrian cities after UN monitors leave, opposition says', CNN.com, 24 April 2012, available at: www.cnn.com/2012/04/24/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

«إنها تتعلق عادةً بمراقبة احترام هدنة رسمية بين دول، ولا تقضي بمراقبة احترام خطة سلام في طور التنفيذ في وضع يشبه في أحيان كثيرة الحرب الأهلية. وافتُرض، بعبارات أخرى، بالمراقبين الإسهام في توفير السلام الذي يُفترض بهم أن يراقبوه»[1].

من المهم أيضًا فهم أن الزعامة السورية ترتاب إلى حد كبير بأي اتفاق تتوسط فيه الأمم المتحدة أو الغرب أو الجامعة العربية. وفيما ترى المعارضة السورية وداعموها العرب والغرب في الأسد، شخصًا غير موثوق به ومراوغًا، ترى الزعامة السورية سنوات مما تعدُّه التغطية غير الدقيقة والمتحاملة في الإعلام الغربي وفي المواقع الأكاديمية ولدى الحكومات. وهي لا تثق بالغرب وبحلفائه الإقليميين. وتنظر دمشق إلى الجهود التي تبذلها هذه المنظمات نفسها والدول على أنها محاولات خبيثة تستخدم الدبلوماسية لشراء الوقت للمعارضة السورية، لتعيد تنظيم نفسها والتسلح. ويعتقد المسؤولون السوريون أن هذه الجهود الدبلوماسية بمثابة مكمن، وتُبذل انطلاقًا من المعرفة الأكيدة والواثقة بأن الحكومة السورية ستضطر في النهاية إلى رفض الاتفاقات، وهو ما سيفتح الباب أمام عمل أكثر قساوة إذ سيمكن الغرب عند ذلك القول إنه استنفد كل الجهود الدبلوماسية. وربما هذا هو السبب الذي يدفع النظام إلى مسايرة مثل هذه الاتفاقات، بعض الوقت، قبل أن يتجاهلها في النهاية. وما من شك في أن الأسد وأفراد حلقته الداخلية يشعرون أنهم إذا لم يواصلوا الضغط المتواصل على المتمردين فسيتوافر لهؤلاء الوقت لتعزيز مواقعهم، وربما لإقامة مناطق آمنة يمكن الخارج أن يدعمهم انطلاقًا منها. وشكّل، في رأيي، اجتماع لأصدقاء سورية عُقد في تركيا فيما أنان يُباشر دبلوماسيته، عملًا طائشًا وسوء تخطيط: فقد أثار بالتأكيد الشكوك في سورية، في شرعية خطة أنان، تمامًا في الوقت نفسه الذي

(١) Jim Muir, 'Syria crisis: Can UN mission succeed?', BBC News, 24 April 2012, availableat: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-17829440

تتفق فيه الولايات المتحدة وحليفاتها والمعارضة السورية على إجراءات لتشديد المقاومة[1].

وعدت دول الخليج العربية بقيادة السعودية وقطر وبمساندة من الولايات المتحدة، في مؤتمر أصدقاء سورية هذا، بمساعدة مالية ملموسة دعمًا لخط أكثر نضالًا. وبما أن المجلس الوطني والجيش الحر هما اللذان يحصلان على معظم المساعدة، قد تعمد الميليشيات المستقلة الأخرى والمجموعات المعارضة إلى «تتبع المال» والانصياع إلى قيادة المجلس الوطني الذي اتبع خط الجيش الحر الأكثر تشددًا، ويمكن أن يصبح بالتالي أكثر صلة بالنسبة إلى متظاهري الشوارع الذين يخوضون معظم القتال ويسقط منهم العدد الأكبر من القتلى[2].

(١) وكما أعلن سفير سورية في الأمم المتحدة بشار الجعفري عندما سئل عن مؤتمر اصدقاء سورية، «إن المؤتمر المزعوم لأعداء سورية ينتهك في ذاته مهمة كوفي أنان ويتناقض معها. هذا مسار موازٍ أقامه أعداء سورية للتنافس مع مهمة أنان، وربما لتقويضها». Neil MacFarquhar and Rick Gladstone, 'Red Cross proposes daily cease-firesin Syria', *New York Times*, 3 April 2012, p. A7 (غير متوافر على الإنترنت). وللمزيد عن دعم عرب الخليج للمعارضة، راجع: Karen DeYoung and Liz Sly, 'Syrian rebels getinflux of arms with gulf neighbors' money, US coordination', *Washington Post,* 15 May 2012, available at: www.washingtonpost.com/world/national-security/syrian-rebelsget-influx-of-arms-with-gulf-neighbors-money-us-coordination/2012/05/15/gIQAds2TSU_story.html

(٢) Aron Lund, 'Divided they stand: An overview of Syria's political opposition factions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, Uppsala, Sweden, May 2012, pp. 33–4. ذكرت نيويورك تايمز في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢ أن الـ «سي.آي.إي.» تعمل سرًّا في جنوب تركيا (التي استضافت حتى كتابة هذه السطور نحو ثلاثين ألف لاجئ سوري)، وتساعد الحلفاء في معاينة المجموعات المعارضة التي يجب أن تحصل على أسلحة تدخلها شبكات سرية إلى سورية عبر الحدود التركية، واختبار تلك المجموعات. وهي أسلحة دفع ثمنها في الأساس كل من تركيا والسعودية وقطر. أرادت «سي.آي.إي.» التأكد من عدم وصول الأسلحة، وهي مؤلفة في معظمها من البنادق الآلية وقاذفات الصواريخ ومضادات الدروع والذخيرة، إلى أيدي المجموعات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة أو أي من غير المرغوب فيهم. ويأمل مسؤولو «سي.آي.إي.» كذلك في معرفة المزيد عن مختلف مجموعات المعارضة السورية وإقامة روابط أكثر وثوقًا معها. Eric Schmitt, 'C.I.A. said to aid in steering arms to Syrianrebels', *New York Times*, 21 June 2012, p. A1. راجع بالنسبة إلى مضاعفة المساعدة السعودية للجيش الحر لشراء المزيد من الاسلحة والذخائر ولتشجيع عمليات الفرار من الجيش السوري، وذلك كله بدعم من الولايات المتحدة، Martin Chulov and Ewen MacAskill, =

واتضح، مع غياب هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي عن اجتماع أصدقاء سورية، أن المعارضة السورية لا تزال عرضة للانشقاقات الكبيرة. واتضح ذلك أكثر عندما أعلن رئيس المجلس الوطني برهان غليون في ١٧ أيار/مايو فجأة استقالته. وفعل ذلك ردًّا على الاستياء الذي أثاره التجديد له ثلاثة أشهر أخرى (يُفترض بالمنصب أن ينتقل مداورة، ولكن جُدد له تكرارًا). وهددت لجان التنسيق المحلية بالانسحاب من المجلس قائلة إن «الوضع المتدهور في المجلس الوطني يشكّل حافزًا لنا لتحرك قد يبدأ بتجميد [العضوية في المجلس] وينتهي بالانسحاب إذا لم تُصحَّح الأخطاء ولم تلبِّ المطالبة بالإصلاح». ومضى بيان اللجان إلى القول إن «الأخطاء» تتمثل في «الغياب التام للاتفاق في الرأي بين رؤية المجلس ورؤية الثوار [أي أعضاء اللجان]، وفي تهميش معظم ممثلي لجان التنسيق المحلية واحتكار الأعضاء النافذين في اللجنة التنفيذية للقرار»[1]. ولا شك في أن استقالة غليون في مواجهة هذا التهديد تظهر قوة لجان التنسيق المحلية (أي المعارضة الموجودة على الأرض في سورية). وأشارت أيضًا إلى أن مختلف عناصر المعارضة ليسوا جميعهم على اتفاق في الرأي.

ويعرف الأسد أيضًا أن رؤوسًا ستتدحرج حتى في حال التغيير السلمي؛ وهي، حتى لو أن رأسه ليس بينها، ستطاول رؤوس القريبين منه – بل وربما تطاول أفرادًا من عائلته مثل شقيقه ماهر الأسد – وعددًا من رؤوس آل مخلوف. وإذا رفض بشار تنحية شقيقه حتى تحت ضغط تركيا الشديد (كما نوقش ذلك في الفصل السابع) – وخاطر برفضه هذا بخسارة واحد من أهم حلفاء سورية الدوليين – فليس من المحتمل أن يلقيه طعامًا للذئاب. وتعني الروابط العائلية والقبلية أن من غير المرجح أن يقبل هذا النوع من الحل لا لسبب إلّا لأنه، بقيامه بذلك من دون ضمان الحماية

= 'Saudi Arabia plans to fund Syria rebel army', Guardian, 22 June 2012, available at: http://www.guardian.co.uk/world/2012/jun/22/saudi-arabia-syria-rebel-amry/print

(١) 'Activists threaten to desert Syrian National Council', *Now Lebanon*, 17 May 2012, available at: www.nowlebanon.com/NewsArchiveDetails.aspx?ID=397397

لأعضاء الحلقة الداخلية الذين تلطخت أيديهم بالدم، قد يجد أن مسدسًا قد صوّب، بالحرف الواحد، إلى رأسه. ولكن يصعب عند هذا الحد منح هؤلاء الناس أي نوع من الحصانة، وقد تلطخت أيديهم بالكثير من الدم (إلا إن ذلك قد يحدث إذا كان البديل مزيدًا من الدم ومن عدم الاستقرار).

إذا صحّت قراءتي لبشار – أنه طوّر عبر السنين شعورًا قويًّا جدًّا بأهميته ويؤمن بالأوهام التي غذتها السلطوية السورية – فإنني أشك عندذاك كثيرًا حتى في إنه يفكّر في أي مسار عمل سوى البقاء في السلطة ومتابعة عمله حتى النهاية. وتساءل الكثيرون من الناس، إبان الربيع العربي، عن سبب عدم تخلي بن علي ومبارك والقذافي عن السلطة وحسب، ما دام قد أمكنهم ذلك، والذهاب إلى المنفى وعيش حياة ترف بالملايين التي كدسوها في المصارف الأجنبية. لكن هؤلاء الدكتاتوريين لا يرون الأمر أو يستوعبونه: بل يعيشون في عوالمهم الخاصة، وهي عوالم صاغتها وأحاطت بها المدائح الأبدية التي يكيلها الشعب الذي أُرعب أو تعرّض لغسل الدماغ ودعاية المتملقين. وقد صدّقوا العبادة التي خلقوها بأنفسهم. وتناولوا الشراب المنشط وحقنوا أنفسهم بأفيون السلطة. وأثبت المثل القديم القائل إن «السلطة المطلقة تُفسِد بشكل مطلق»، صحته المرة تلو المرة. يوجد احتمال كبير أن يتخلى بشار عن السلطة – وربما فعل ذلك مع طبع هذا الكتاب – لكنه لن يرحل بإرادته إلا إذا انتفى في شكل مطلق ووضعي وجود أي خيار آخر.

البقاء في السلطة

من الواضح أن البقاء في السلطة هو الخيار المفضل لدى بشار ومؤيديه. ولا أعني بهذا البقاء في السلطة على المدى القصير ومن ثم السقوط (أو الإسقاط) من خلال واحدة من الوسائل المشروحة آنفًا. بل أعني البقاء في السلطة على المدى الطويل، بأبعد كثيرًا من تقديرات معظم المتكهنين في خلال الانتفاضة. وقد أثارت مرونة هذا النظام بالفعل إعجاب أولئك الذين اعتقدوا، في مناسبات كثيرة، أنه على

شفير الانهيار (وأربكتهم في الوقت نفسه). واعتقد كل محلل تقريبًا (وأنا منهم) أن أيام الأسد معدودة، وبخاصة بعدما شهدنا السرعة التي سقط فيها زعماء آخرون في العالم العربي وشهدنا على صلابة التمرد. إلا أنني أشرت دومًا إلى أن سورية جوزة أكثر صعوبة على الكسر من بلدان الربيع العربي الأخرى وأن في وسع النظام البقاء في السلطة أشهرًا إن لم يكن سنوات.

اعتقد الكثيرون من بيننا أيضًا أن سورية ستكون آخر دولة يطاولها الربيع العربي – أو ربما يفوتها الربيع كليًّا. والعوامل التي دفعتنا بالذات إلى قول هذا هي نفسها التي أسهمت في صلابة النظام: تماسك الجهاز العسكري ـ الأمني، الخوف السوري العام من الفوضى وعدم الاستقرار، شعبية بشار النسبية، المعارضة المفككة، غرائز البقاء لدى النظام (بما في ذلك استعداده لقمع أي معارضة في وحشية) وقدرته على تحمل المحاولات السابقة لعزله دوليًّا. أو كما عنون روبرت فيسك واحدة من مقالاته المنشورة مطلع العام ٢٠١٢ أن «سورية تعوَّدت حجارة الأصدقاء والأعداء وسهامهم»[١].

لم يعد، وأنا أخط هذه السطور، مفهوم بقاء الأسد في السلطة على المدى البعيد أمرًا بعيد المنال كما كان صيفَ العام ٢٠١٢ وخريفه، عندما أعلن معظم المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، أن على بشار التنحي. بدا في تلك الأيام الجامحة – عندما قُتل القذافي في تشرين الأول/أكتوبر بأيدي شعبه، وبرز بعيد ذلك موقف من الجامعة أشد صلابة ضد الأسد، وعندما اشتدت المعارضة السورية في الظاهر مع تشكيل المجلس الوطني – أن إطاحة الأسد أو قتله لن يتأخر كثيرًا.

(١) Robert Fisk, 'Syria is used to the slings and arrows of friends and enemies', *Independent*, 1 February 2012. متوافر على www.independent.co.uk/opinion/commentators/fisk/robert-fisk-syria-is-used-to-the-slings-and-arrows-of-friends-and-enemies-6297648.html وكتب فيسك في المقالة أن نظام البعث «كائن صلب، وحكامه من بين الأكثر طاقة على الاحتمال في الشرق الأوسط وقد تعودوا حجارة أصدقائهم وأعدائهم وسهامهم على السواء».

بيد أن الناس شرعوا، بعد عام على الانتفاضة، في التساؤل هل يسقط الأسد في المستقبل المنظور. ويمكن الوضع الاستراتيجي للنظام أن ينقلب في أي لحظة، غير أن الاستخبارات أخذت، بعدما أخرجت قوات النظام الجيش الحر من حمص وإدلب في آذار/مارس، في إعادة تقويم صلابة النظام السورية. وبموجب هذا السيناريو فإن النظام سيدوم أكثر من المعارضة بعد أن يستنزفها طوال أشهر أو حتى سنين. وسبق أن قُلتُ إن الزعامة السورية تفكّر على المدى الطويل في ما يتعلّق ببقائها. وعلى الرغم من أن القوات الموالية للنظام تُقزّم قوات المعارضة من ناحية الحجم والقدرات، إلا أنها ليست كبيرة كفاية للتغلب على المتمردين في عملية انقضاض واحدة. وقد اعتمدت القوات الحكومية، منذ بداية الانتفاضة، مقاربة تؤدي دومًا إلى عودة قوات المعارضة إلى الظهور، وستستمر، بلا شك، في ذلك إلى حين الوصول إلى ضرب حشد كبير، فتتحجم عندذاك المعارضة إلى نزاع ثانوي بجرعات صغيرة. ويمكن النظام التعايش مع ذلك؛ ويشعر أنه لا يمتلك خيارًا آخر. ويرى النظام، من وجهة نظره طبعًا، أن فرصة أفضل تتوافر لحدوث ذلك في غياب أي تدخل عسكري خارجي شبيه بما حدث في ليبيا؛ ولا بد من أنه استوعب بالتالي أنه لا يستطيع الدخول في مجزرة تامة شبيهة بالتي وقعت في حماه عام ١٩٨٢ أو استخدام الأسلحة الكيميائية لأن أيًا منهما قد يدفع المجتمع الدولي إلى التدخل عسكريًّا على أساس إنساني وأخلاقي.

وما دام الجيش والقوى الأمنية تحافظ على معنوياتها، سيؤدي الضغط المستمر على المعارضة والتقدم الذي تحقق، إلى استمرار الاحتفاظ باليد الطولى وتبقى بالتالي الغالبية الصامتة المزعومة صامتة. وستستمر الدوائر الانتخابية الأساسية في البلاد التي أبقته في السلطة حتى الآن في أخذ جانبه. كذلك ستستمر روسيا والصين وإيران وغيرها في الوقوف، في قوة، إلى جانب دمشق موفّرة المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تحتاج إليها في شدة – والدعم السياسي في المحافل الدولية. وإذا

اقترن هذا مع التطبيق الفعلي للإصلاحات التي وعد بها الأسد (بما في ذلك الدستور الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء شباط/فبراير ٢٠١٢ والانتخابات النيابية التي أجريت في أيار/مايو) فسيمكن شيئًا فشيئًا تقليم ما يكفي من الجمهور المنهك بما يسمح للنظام بالتقدم على الرغم من الأخطاء.

وقد يكفي حتى وهم المزيد من الحرية والديمقراطية لاجتذاب الجميع، ما عدا المتمردين العنيدين، إلى قبول صفقة «فوسْتيَّة» أخرى مع النظام. وكان توماس هوبس هو الذي جادل بأن السياسة تتولد من المقايضة: فالنخبة والمواطنون العاديون يبادلون، وهم تحت التهديد، حرياتهم السياسية والمدنية بضمانات بالاستقرار[1]. وعلى ما يشير إلى ذلك إد حسين فإن «اللاجئين العراقيين موجودون في كل مكان في سورية ويخبرون كيف ساءت أمور عراق ما بعد صدام في شكل فظيع»[2]. أو بحسب تعليق شرمين نرواني: «إذا أعطى الأسد دستورًا جديدًا وأجرى انتخابات عامة في الصيف [٢٠١٢]، فسيوفّر له ذلك كل المجال الذي يحتاج إليه لإرباك منتقديه... قد لا يتوق الناس كثيرًا إلى الخبز بل إلى القدرة على السير إلى السوق لشرائه»[3]. وفي الجوهر، فإن ما يكفي من السوريين المعارضين الآن للأسد – خصوصًا أولئك الذين

(١) Richard Cincotta, 'Life begins after 25: Demography and the societal timing of the Arab Spring', Foreign Policy Research Institute, 23 January 2012, available at: www.fpri.org/enotes/2012/201201.cincotta.demography_arabspring.html

(٢) Ed Husain, 'Life after Assad could be worse', *New York Times*, 6 February 2012, available at: www.nytimes.com/roomfordebate/2012/02/06/is-assads-time-running-out/syria-after-assad-could-be-even-worse

(٣) Sharmine Narwani, 'Syria is not Tunisia or Libya', *New York Times*, 6 February 2012, available at: www.nytimes.com/roomfordebate/2012/02/06/is-assads-time-runningout/syria-is-not-tunisia-or-libya راجع أيضًا Camille Otrakji, 'TenreasonswhymanySyrians are not interested yet', The Syria Page, 14 January 2012, available at: http://creativesyria.com/syriapage/?p=79 ويعدد المؤلف في هذا المقال ما هي، في رأيه، الأسباب التي تدفع السوريين إلى عدم دعم الانتفاضة في شكل واسع، لأنهم يعرفون أولًا وآخرًا أن ما قد يبرز بعد سقوط الأسد سيكون أكثر سوءًا. وهذا خطاب وسطي بدا الآن (عند وضع هذه السطور) أنه يكتسب قوة جذب.

سعوا في أول الانتفاضة إلى الإصلاحات السياسية وليس إلى إطاحة الرئيس السوري – قد يعودون إلى مساندة النظام لأنهم أكثر خشية من نشوب حرب أهلية شاملة يمكن أن تدمّر البلاد وتؤدي، بسبب تركيبة سورية الطائفية، إلى حمام دم. وسيكون النظام قد جلب بذلك إلى أرض الواقع، المناخ نفسه الذي أبقاه في الحكم. والذي يأمل يأمل به أن يقنعَ معظم السوريين ببقائه في السلطة؛ ولكن يمكنه أيضًا أن يطلق العنان لقوى تدور خارج نطاق سيطرة النظام وتؤدي إلى سقوطه.

ويمكن الأسد أيضًا أن يوافق فجأة على حل تفاوضي على أساس الاقتراح العربي الأصلي (ذلك الذي يمكن أن يبقيه في السلطة ست عشرة سنة أخرى) أو أي تنويع في خطة أنان. إلا أنه ربما لن يفعل ذلك إلا إذا اقتنع بأنه لن يتمكن من إلحاق الهزيمة بقوات التمرد. وهذا هو ربما السبب في إبقائه خطوط الاتصال مفتوحة – لغاية صدور هذه السطور ـ مع الجامعة العربية والأمم المتحدة ومع المبعوثين الآخرين ـ من باب التحسّب ليس إلّا. وربما يأمل النظام في أن يتوصّل من خلال الاتفاق إلى شق المعارضة بحيث لا يقرر إلا المتمردون العنيدون مواصلة القتال. وسيستمر النزاع، بلا شك في سورية، لكنه نزاع يمكن النظام التعامل معه – خصوصًا عندما يكمن البديل في عدم قبول الحل التفاوضي والخروج من السلطة. وقد يعتقد النظام أنه يستطيع، بإضعافه المعارضة، القضاء مع الوقت على ما تبقى من جيوب المقاومة – وستخرج سورية أيضًا عن شاشة رادار المجتمع الدولي.

إذا بقي النظام في السلطة في غياب الحل التفاوضي فسيواجه وضعًا اقتصاديًّا قاسيًا، خصوصًا أن العقوبات المفروضة عليه ستبقى سارية المفعول. وقد استنزف احتياطيَّه من العملات الأجنبية وانخفض إنتاجه النفطي في شكل كبير. بل ظهرت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تقارير تتحدث عن محاولة دمشق بيع احتياطيها من الذهب لجمع المداخيل[1]. لكن اقتصادها متعوّد على العقوبات ووجدت على مر السنين

(١) 'EU agrees on new sanctions on Syria, targets Assads' luxury lifestyle', Al-Arabiya, 23 April 2012, http://english.alarabiya.net/save_print.php?print=1&cont_id=209638

طرائق للنجاة، بل وأحيانًا للازدهار. والمهم (كما أشير إلى ذلك في فصول سابقة) أن الاحتفاظ بالوصول التجاري إلى جيرانها في العراق وفي لبنان (إضافة إلى أماكن أبعد من مثل روسيا وإيران والهند والصين وجنوب أفريقيا والبرازيل وفنزويلا وكوبا الخ...) ستسمح للبلاد بمواصلة السير ولو في شكل أعرج. وإذا تمكنت من إيجاد أسواق بديلة لنفطها الخام – إضافة إلى العثور على شركات نفط وغاز مستعدة وقادرة تكنولوجيًا على الانخراط في التنقيب عن المزيد من النفط والغاز – فسينتهي بها الأمر حتى بناتج محلي إجمالي مؤثر. وإذا تمكن النظام من البقاء في السلطة مع القليل من الاضطراب الداخلي أو من دون اضطراب، فسيعمد معظم دول الجامعة العربية التي عارضت دمشق إلى معانقتها والتصالح معها، مما سيعطي سورية فرصة استئناف العلاقات السياسية والاقتصادية المهمة.

ومن المرجح أن تقع أحداث في الشرق الأوسط (وبخاصة على الساحة العربية ـ الإسرائيلية) ستمنح دمشق الفرص مرة أخرى لاستعادة حظوتها لدى المجتمع العربي. فمثلًا سمحت حرب إيران ـ العراق في الثمانينيات، لمصر بإعادة الاندماج في العالم العربي بعدما عُزلت في شكل شبه كلّي ـ بل في الواقع طُردت من الجامعة العربية كما جُمّدت عضوية سورية خريف العام ٢٠١١ ـ بسبب توقيعها عام ١٩٧٩ معاهدة سلام مع إسرائيل. فكلما طال أمد الحرب، بات العراق عرضة للتهديد، وزاد استدراج مصر للعودة إلى حضن العرب لتشكيل حاجز يقي الجانب العربي إيران الفارسية. ثم إن نهاية الحرب الباردة، آخر الثمانينيات، تسببت بتحوّلات ضخمة في الشرق الأوسط وغيّرت في شكل مؤثر في ميزان القوى وفرضت على دول عربية كثيرة، بينها سورية، تبني سياسات شكّلت في حالات كثيرة النقيض التام لتلك التي اعتُنقت في السابق.

ويدرك بشار الأسد وصحبه هذا التاريخ تمام الإدراك؛ ويعرفون أنهم إذا تمكنوا من الثبات ما يكفي من الوقت، فهناك حظوظ في حدوث ما من شأنه أن يسمح بعودة بلادهم مرة أخرى إلى القطيع. وإذا اقتضى ذلك أن يصبحوا كوريا الشمالية

في الشرق الأوسط لعقد أو ما شابه، فليكن. غير أن ندوب البلاد ستكون كبيرة. ولن تعود أبدًا إلى الوضع القائم السابق: فقد وقع الكثير جدًّا من العنف والانتهاك وسفك الدم. وأصبح المجتمع كثير الراديكالية. وبالنسبة إلى الكثيرين سقط بيت الأسد بالفعل بغض النظر عن بقاء النظام أو عدمه. فالأمل الذي عقده الناس في السابق على بشار قد بدأ يخفت، وأعتقد أن هذه هي الحال أيضًا بالنسبة إلى الكثيرين من مؤيديه الذين لم يساندوا النظام إلا لأن البديل سيكون أكثر سوءًا. وسيُعزل ويُخزى ويعرج في اتجاه مستقبل غامض. هذا إذا تمكن من الصمود.

مأزق طويل أو حرب أهلية

هذا احتمال حقيقي، خصوصًا أن الركائز والمزايا لكل مجموعة تستمر في تعديل بعضها بعضًا، أي في غياب أي أفضلية كبيرة بما يكفي للسماح لأي من الطرفين بالربح (أو بالخسارة) في المستقبل القريب. وكما سبق ذكره، على الرغم من أن الحكومة السورية مسيطرة عسكريًا، يبدو أنها غير قادرة على توجيه الضربة القاضية إلى المعارضة. وستستمر الحال على هذا النحو، بخاصة إذا تبنت قوات التمرد المزيد من تكتيكات حرب العصابات، بدلًا من القيام بالكثير وبأبكر مما يجب، بمحاولتها الصمود في المدن، في مواجهة القوات الحكومية المتفوقة (كما حدث في حمص وإدلب). وعلى الرغم من أن حظوظ جيش النظام ضد الجيش الحر أخذت تتصاعد في آذار/مارس ونيسان/أبريل، لا يزال يفتقر إلى المتابعة. إلا أن نهج الطحن هذا سيعطي قوى المعارضة الفرصة والوقت لإعادة تجميع صفوفها والهرب عبر الحدود، طلبًا للسلامة في البلدان المجاورة (تركيا والأردن ولبنان والعراق). وإذا بدأت المعارضة تحصل على الدعم العسكري الجوهري أكثر مما تحصل عليه حتى الآن، فستتساوى عندذاك مع الأفضلية العسكرية الواضحة التي يتمتع بها النظام الآن. وواقع أن الجيش السوري يركز بهذا القدر على قمع المعارضة، يمنعه من ضبط الحدود (وهي ليست قط بالمهمة السهلة حتى في أفضل الظروف). وحتى

لو لم ترتفع المذبحة في سورية إلى مستوى يؤدي إلى المزيد من التدخل العسكري المباشر من حلف شمال الأطلسي أو ما شابه، فستبقى هناك بلدان ومجموعات وأشخاص يواصلون دعم المعارضة المسلّحة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بالمال (على أقل تعديل) لشراء الأسلحة والذخائر والإمدادات والأدوية الخ... أضف إلى ذلك المقاربة الإنكارية التي تتخذها مجموعات كبرى من طرفي المعادلة ضد «الآخر» لضمان استمرار مستوى ما من مستويات العنف في المستقبل.

تحدّثنا عن مرونة النظام؛ ولكن علينا أيضًا الاعتراف بمرونة المعارضة في مواجهة القمع الطويل والمدمّر الذي تمارسه القوات الحكومية. وتضم المعارضة، في معظمها، سوريين عاديين قرروا، وقد استلهموا الربيع العربي، أن ينفضوا عن كاهلهم نير عقود من القمع ويحاربوا في سبيل مجتمع عادل وحر. ويفتقرون في الغالب إلى الخدمات الأساسية والغذاء والماء والدواء، ومع ذلك يتحمّلون ويستمرون في القتال ضد الاحتمالات المعاكسة. والواقع هو أنهم لا يزالون، وأنا أكتب، يخرجون كل يوم للاحتجاج ومواجهة الحكومة في ما يُظهر وأكثر أن الكثيرين منهم سيستمرون في ذلك على المدى الطويل. وقد تورط الكثيرون منهم جدًا الآن إلى حد باتوا معه لا يقبلون أبدًا أن يتمكن نظام الأسد من البقاء في السلطة. ولن يمكنهم أبدًا العيش من دون خوف من انتقام حكومة مستقوية في حال خرجت ظافرة. وعلى ما اشتكى منه أحد الناشطين السوريين: «لو عرفنا أن الأمور ستبلغ هذا الحد لما تجرأنا ربما على معارضة النظام. لكننا فعلنا، ولا يمكننا التوقف الآن لأنهم سيقتلوننا لو فعلنا»[1].

وفي حال واجهت البلاد مأزقًا أو دخلت في حرب أهلية فستتعرض للموت البطيء مع مناطق تحت سيطرة الحكومة وأخرى يسيطر عليها المتمردون. وسيصبح

(١) Liz Sly, 'A year into uprising, Syrian protestors say they won't give up', *Washington Post*, 14 March 2012, available at: www.washingtonpost.com/world/as-violence-in-syriaescalates-a-year-into-uprising-protesters-say-they-wont-give-up/2012/03/14/gIQAGeA2BS_story.html

أي نوع من النمو الاقتصادي المستدام أو التنمية شبه مستحيل. وسيحدث على الأرجح نزوح سوري جماعي، انعكاسًا لموجة اللاجئين العراقيين إلى سورية في ذروة عدم الاستقرار التي أعقبت الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣؛ غير أن اللاجئين سيذهبون في هذه الحال إلى تركيا ولبنان والأردن، ويجهدون قدرات تلك الحكومات على التعامل معهم وربما يفاقمون (خصوصًا في لبنان) السياسات الداخلية المتوترة أصلًا، بطريقة تؤدي وحسب إلى نقل الاضطراب السوري إلى مكان آخر. وسيتطلب الأمر جيلًا على الأقل للتعويض عن نزيف الأدمغة السورية والمواهب.

وكلّما طال أمد النزاع، عمدت القوى الخارجية، وبخاصة الإقليمية منها، إلى دعم فئات معينة من المعارضة، وأحيانًا حتى بعضها ضد بعض. وستصبح سورية أكثر فأكثر ساحة حرب بالواسطة بين القوى الإقليمية على غرار الحرب الأهلية الطائفية في لبنان في السبعينيات والثمانينيات. وكلما طال أمد النزاع، أصبح أكثر راديكالية إسلاميًّا، إذ إن السلفيين ماهرون إلى حد كبير في الاستفادة من الفوضى وعدم الاستقرار. ويعتقد معظم المراقبين أن موضوع خطر سيطرة تنظيم، من طراز القاعدة على التمرد قد أعطي حجمًا أكبر من حجمه، وبخاصة في الدوائر الغربية التي ربما تستخدمه كمبرر منطقي مناسب لعدم تسليح المعارضة. ومن المثير للاهتمام أن احتمال وجود متطرفين مسلمين راديكاليين في المعارضة السورية يمكن أن يشكل ستارًا من الدخان لإضفاء سند منطقي على عدم التصديق على العمل العسكري، فيما استُخدم في سنوات بوش، وعقب ٩/١١، ستار دخان للتدخل العسكري. والمتمردون هم بالفعل من المسلمين السنة المحافظين؛ لكن ذلك لا يجعل منهم سلفيين. وهذا، كما تم شرحه في الفصل الثامن، يعكس فحسب الاتجاهات السائدة في الشرق الأوسط على امتداد العقد الماضي. ويتلقى جزء من المتمردين الدعم من الإخوان المسلمين السوريين ومن جماعات مشابهة في دول الخليج العربية، لكنهم ليسوا (بعد) العنصر المسيطر في قلب المعارضة. ويمتلك الإخوان المسلمون العدد الأكبر بين كل المجموعات السورية المعارضة، غير أن سنوات من القمع أدت إلى إقامة

معظم عناصرهم في المنفى وبالتالي فإنهم لا يمتلكون إلا وجودًا قليلًا على الأرض في سورية. أضف إلى ذلك أنهم بدلوا تحالفاتهم على مر السنين وأن لديهم تنوعًا من الشركاء يشمل كل الأطراف السياسيين. والنتيجة هي أن عددًا من السوريين لا يثقون بهم وحسب[1].

وفي أي حال، فإن عددًا من المتمردين لا يقاتلون من أجل فرض جمهورية إسلامية؛ بل إن معظمهم يريدون كيانًا أكثر ديمقراطية على أن يبقى علمانيًا – أو إذا اقتضى الأمر على النمط التركي أكثر مما هو على النمط الإيراني. أو كما أشار إلى الأمر نير روزن من خلال مناقشاته مع شريحة واسعة من المتمردين السوريين، بقوله إنهم يصبحون أكثر تديّنًا عندما يواجهون احتمال الموت (لكنهم لا يصبحون بالضرورة أكثر راديكالية)[2]. بيد أن التفجيرات الانتحارية في دمشق واستخدام العبوات اليدوية الصنع في أماكن أخرى من البلاد سلطت الضوء على الإسلاميين المتطرفين والبعض منهم ربما من المقاتلين الذين اكتسبوا الخبرة في العراق أو في أفغانستان[3]. وعلى الرغم من أن هذا يتناسب في شكل مريح مع سرد النظام، يمكن هذا السرد أن يتحوّل نبوءةً تحقق نفسها بنفسها، بخاصة في حال شرع السعوديون

(١) Lund, ‘Divided they stand’.

(٢) Nir Rosen, ‘Islamism and the Syrian Uprising’, *Foreign Policy,* 8 March 2012, available at:http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/03/08/islamism_and_the_syrian_uprising

(٣) كان آخرُ الانفجارات التي وقعت، حتى كتابة هذه السطور، اثنين انتحاريين على الأقل في ١٠ أيار/مايو في دمشق أديا إلى مقتل خمسة وخمسين شخصًا وإلى سقوط عدد أكبر من الجرحى. ووقع الانفجار السابق في ٢٧ نيسان/أبريل عندما فجر انتحاري حزامًا ناسفًا على مقربة من عناصر قوات الأمن وقتل تسعة منهم. وضرب انتحاريان في دمشق في ١٧ آذار/مارس في هجومين شبه متزامنين على مجمعين شديدي الحراسة للاستخبارات السورية وقتلا ما لا يقل عن سبعة وعشرين شخصًا. ووقع ما يُشتبه في أنه هجوم انتحاري في ٧ كانون الثاني/يناير على تقاطع طرق في دمشق (قُتل ستة وعشرون) ووقع هجوم في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ استهدف هذه المرة أيضًا مبنى للاستخبارات السورية (ما يزيد على أربعة وأربعين قتيلًا). وادعت مجموعة مجهولة تُسمّى جبهة النصرة مسؤوليتها عن بعض هذه الهجمات (على الرغم من أنها نفت مسؤوليتها عن تفجيري ١٠ أيار/مايو). ويعتقد معظم محللي الاستخبارات الغربية أن هذه المجموعة شبيهة بالقاعدة ومؤلفة من إسلاميين متطرفين سلفيين – أو تجمع فضفاض مشابه.

والقطريون من جهة، وإيران وحزب الله من جهة أخرى، في دعم مختلف المجموعات في سورية على أساس الانتماء الديني. فالسلفيون يكرهون العلويين وقد رغبوا طويلًا في توافر الفرصة للتخلص منهم. ويعلّق روزن قائلًا إن الكثيرين منهم

زمر متمرّسة تساند التفجيرات الانتحارية ضد القوى الأمنية العاملة لنظام يصوّرونه كافرًا... ومع اشتداد القمع وازدياد شعور المعارضات الداخلية بتخلي العالم الخارجي عنهم، تصبح كل الأصوات الداعية إلى الجهاد أكثر ارتفاعًا ومن المرجح تصاعد الراديكالية[1].

وبعبارات أخرى، يُحتمل كثيرًا أن تصبح سورية دولة فاشلة عالقة في حرب أهلية طويلة ودامية على حدود إسرائيل وفي بؤرة خطوط تصدعات كثيرة في الشرق الأوسط. وهذه ليست بالصورة الجميلة.

أفكار أخيرة

كتبتُ قرابة خاتمة أسد سورية الجديد: بشار الأسد وسورية الحديثة (٢٠٠٥): «لا يمكن بشار أن يصبح التجسيد المعاصر لوالده. ولو فعل لأصبح بالفعل أسد سورية الجديد، وهذا بالتحديد ما لا تحتاج إليه سورية». وطرحت أيضًا السؤال التالي: «هل تحوّل القوقعة التي صبّها والده، أي مؤسسات الدولة القامعة والمسيطرة، بشار دكتاتورًا على الرغم منه؟ أو هل يلغي بشار، رئيس سورية، الأسس المؤسساتية للدكتاتورية السورية...؟»[2].

خرجت من لقاءاتي مع الأسد وغيره من المسؤولين السوريين في سياق الأبحاث

(١) المرجع (٣) في الصفحة المقابلة.

(٢) David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and modern Syria,* Yale University Press, London, 2005, pp. 240-1.

التي قمت بها للكتاب بشعور من الأمل في أنه قد يتمكن من الشروع في حقبة من الإصلاح الحقيقي في سورية. ولم أكن بالطبع وحيدًا في هذا. فقد عمل الرئيس الجديد على دبّ الحيوية الإيجابية لدى الكثيرين في داخل سورية وفي خارجها. ولا أعتقد بالضرورة، في نظرة إلى الوراء، أن الشعور بالأمل جاء في غير مكانه أو أننا تعرضنا في شكل من الأشكال للتضليل. فأنا أعتقد بالفعل أن بشار اهتم حقًا بالإصلاح الجدي في البداية. غير أنه أدرك سريعًا ما الذي يستطيع فعله أو لا يستطيع – وهو في هذا لا يختلف عن الرؤساء الأميركيين الذي ما إن تسلموا السلطة حتى اكتشفوا أنهم لا يستطيعون تطبيق الإصلاحات الكاسحة التي يعدون بها في شكل نموذجي إبان حملاتهم. فهناك مصالح قائمة وطرائق للقيام بالأمور تخنق محاولات التغيير. والسياسة في سورية تشبه أكثر لعبة الحياة والموت. وسرعان ما اكتشف بشار أن جلّ ما يمكنه فعله في البداية هو بعض التغييرات التجميلية في مجالات، مثل التربية، لا تهدد مواقع المؤسسة القائمة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية المريحة.

أنجز حافظ الأسد عمله في شكل جيّد. وشيّد نسقًا من علاقات الرعاية العائلية والقبلية والطائفية المحكمة ولكن غير الحيوية أنتجت الولاء والاستقرار، لكنها لم تنتج أكثر من ذلك. وعلى ما كتبه بيتر هارلينغ:

> *يرى النظام ومؤيدوه وحلفاؤه أن سورية غير ناضجة، ناهيك بأنها مجتمع يعاني المرض. ويطرحون – بالدليل الحقيقي والمُخترع، وفي الغالب بأكبر من الحجم الحقيقي – أن المجتمع السوري يُظهر ميولًا طائفية وأصولية وعنفية وعصيانية لا يمكن احتواؤها إلا ببنية السلطة التي لا ترحم*[1].

(١) Peter Harling, 'Beyond the fall of the Syrian regime', International Crisis Group Report, 24 February 2012, available at: www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-northafrica/egypt-syria-lebanon/syria/op-eds/harling-beyond-the-fall-of-the-syrianregime.aspx

لم يمكن بشار ومجموعاته في النهاية الوثوق بأي أحد آخر في سورية. ولم يؤمن كثيرًا بوجود أي شيء آخر غير رئاسته، يمكنه من قيادة الأمور إلى الأمام. فنظاما آل الأسد ليسا مجهزين وحسب لتطبيق الإصلاح في كل ما يقارب الطريقة الملائمة أو المثيرة، وهو بالضبط ما دعت الحاجة إليه في بداية الانتفاضة. واستهلك النموذج السوري للبقاء السياسي رؤية بشار الاستراتيجية الأساسية لسورية مندمجة في المجتمع الدولي ومحترمة. وكان إما غير راغب وإما عاجزًا عن وقف رد الفعل الانعكاسي السوري لما يشعر أنه يشكّل تهديدًا. فتراجع وانسحب إلى الأسلوب النموذجي السلطوي السوري في البقاء، إلى القلعة العلوية لحماية قبضة الطائفة على خناق السلطة. وفي النهاية، وعندما بلغ الضغط الذروة، لم يعد بشار طبيب العيون المتنور بالثقافة الغربية، بل عاد، كما ذُكر في الفصل الأول، إلى جذوره كابن النزاع العربي ـ الإسرائيلي والحرب الباردة بين القوى العظمى وحافظ الأسد: تلك هي التأثيرات التي يبدو أنها صاغت أكثر من أي شيء آخر طبيعة ردّه. وأوضح بشار الأسد موقفه في إحدى المقابلات النادرة التي سمح بها في خلال الانتفاضة – تلك التي أجراها في أيار/مايو ٢٠١٢ مع التلفزيون الرسمي الروسي. وقال في صفعة (إذا لم يكن تهديدًا) موجهة إلى السعودية وقطر «اتضح لزعماء هذه الدول أنه ليس 'ربيعًا' بل فوضى. وإذا زرعتم الفوضى في سورية فستصيبكم عدواها، وأنتم تدركون ذلك تمام الإدراك»[1]. وأعلن أيضًا في إشارة إلى الموافقة على الدستور الجديد والانتخابات النيابية، أن «المسار السياسي لن يحررنا من الإرهاب». وبعبارات أخرى، وحده القمع والقوة العسكرية سيفعلان – وبالتالي سيستمر العنف.

(١) Ian Black, 'Syria's Bashar al-Assad vows to display captured foreign mercenaries', *Guardian*, 16 May 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/may/16/syria-bashar-assad-vows-display-mercenaries

ألقى الرئيس الأميركي رونالد ريغان قبل خمسة وعشرين عامًا خطابًا مثيرًا في برلين في قمة نهاية الحرب الباردة. وقف ريغان عند بوابة براندنبرغ على مقربة من جدار برلين الذي شكل طويلًا رمز الستار الحديدي الذي أحاطت به الشيوعية أوروبا، واستحلف زعيم الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشيف أن «اهدم هذا الجدار». ولم يحتج غورباتشيف إلى أي حثّ، وهو الذي أدرك حتمية انهيار النظام السوفياتي. إلّا أنه انخرط، بتشجيع دولي ودعم ملموس، في عملية غلاسنوست وبيريسترويكا تتمثلان في انفتاح الاتحاد السوفياتي وإعادة هيكليته. وهو واحد من أولئك القادة الاستثنائيين وقد أدرك الوضع أوّلًا واستغل اللحظة وضمن بذلك سلامة إرثه وأمنه في كتب التاريخ، بإحداثه التغيير التحويلي، ولو أن التغيير الذي أحدثه أدى في النهاية إلى سقوطه من السلطة حيث أطاحته العملية الديمقراطية التي أطلقها[١].

احتاج الأسد، بما لا يختلف عن غورباتشيف، إلى الخروج من صندوق «السياسة» السوري الخانق الذي عفّ عليه الزمن واعتناق دور تحويلي في بلاده. ولا ينكر أحدٌ صعوبة الأمر، وبخاصة نظرًا إلى المقاومة القوية لأي تغيير ذي مغزى للوضع القائم الذي يواجهه. لكنه لم يكن على قدر المهمة، بل تميز بقصر النظر وتحوّل واهمًا. أخفق بشكل مزرٍ. وبقيت قدرة النظام السوري على تلبية مطالب المحتجين والمجتمع الدولي ضئيلة طوال الوقت. وعلى افتراض أن الاحتجاجات توقفت اليوم بمعجزة، فمن المرجح أن الإصلاحات المعلنة حتى الآن ستُميَّع حتى التفاهة أو تلغى بكليّتها في غياب الضغط الداخلي والخارجي الذي أدى إليها في المقام الأول. فالأسد، في النهاية، لم يوحِ الثقة في ما يتعلق بقدرته على التطبيق الفعلي للإصلاح بما هو أبعد من مجرّد إصداره (أو حتى برغبته في ذلك). وبعض

(١) David W. Lesch, 'Tear down this wall, President Assad', *Foreign Policy*, 23 May 2011, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/05/23/tear_down_this_wall_president_assad.

من هذا خطأُه والبعض الآخر خطأ النظام السوري الجامد. ويبدو، في ما حدث، أن النظام هو الذي غيّره.

لم يفترض بالأمر أن يتمّ بهذه الطريقة. أو أن حدوثه ربما كان محتوماً.

تحليل واقعي قدّمه أهم الأميركيين العارفين الشأن السوري والمتابعين عن كثب لنهج النظام السوري في ظل بشار الأسد وكيف تعامل مع الانتفاضة الشعبية غير المتوقّعة.
روبرت و. فريدمان

وأخيراً اتّضحت الحقيقة.. نظرة داخلية إلى سرية النظام وكيف يرى سورية والعالم!
روجر أوين
مؤلف كتاب «صعود وسقوط الحكام العرب»

دايفيد دبليو ليش

كاتب أميركي وأستاذ محاضر يُعنى بتاريخ الشرق الأوسط وسياسته. له كتب سياسية وتاريخية كثيرة وله أبحاث مميزة نالت جوائز رفيعة. بحكم قربه من الرئيس بشار الأسد وتواصله الدائم معه، أصبح مستشاراً لحكومة الولايات المتحدة في شؤون سورية. وله كتاب سابق عن سورية بعنوان: "أسد سورية الجديد: بشّار الأسد وسورية الجديدة".

هل يظلّ بشار الأسد متربّعاً على عرش السلطة في سورية، أم بات تنحّيه وشيكاً؟! ما الموقف الروسي الحقيقي من النظام ومن المعارضة؟ وأي مخطّط يعدّه الروس؟ أين أخطأ النظام السوري؟ وأين أصاب؟

كيف اشتعل فتيل الثورة السورية؟ وما السيناريو الأكثر واقعية لنهاية الحرب؟

كاتبٌ أكاديمي، هو الأكثر دراية بالشأن السوري والأكثر بعداً عن السطحية والارتجال يضع رؤية شاملة لسورية منذ تسلّم بشار الأسد سدّة الرئاسة فيها وحتى اندلاع الحراك الشعبي واستمراره ما يقرب السنتين، لاسيما وأنه عقد لقاءات استثنائية عدّة مع الأسد وخبره جيداً، وقابل كبار المقرّبين منه. ووجّه منذ بدء الثورة رسائل شخصية إلى الرئيس يطرح فيها مخارج للأزمة.

كتابٌ جاء في الوقت المناسب ليوضّح حقيقة ما يجري في سورية، وطبيعة العلاقات بين مختلف الفرقاء وحلفاء الداخل والخارج. ويرسم خطّاً بيانياً لردود فعل النظام مع تفاقم الأوضاع.


ISBN 978-9953-88-775-3

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب. ٨٣٧٥-١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١١ ٩٦١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

